

مجلة



السنة ١٣

العدد ٤٩

محرم

صفر

ربيع الأول

١٤٠٨ هـ

في هذا العدد

- ★ قراءة معاصرة لفروض الكفاية .
- ★ فلسفة العلوم الطبيعية في التراث الإسلامي .
- ★ القيم الاجتماعية الإسلامية وفعالية السلوك الإداري في المؤسسة الإسلامية .
- ★ حق المتهم في الاستعانة بمحام .
- ★ ابن رشد بين العقل والنقل .
- ★ تجربة الجمعية الشرعية بالقاهرة .
- ★ تكشيف التراث الفقهي .
- ★ في الأدب الإسلامي .
- ★ بيلوجرافيا : الفكر الإسلامي : قائمة فصلية منتقاة .
- ★ فهرس السنة الثانية عشرة .

مجلة

المسلم المعاصر

مجلة فصلية فكرية
تعالج شؤون الحياة المعاصرة
في ضوء الشريعة الإسلامية

تصدرها :
مؤسسة المسلم المعاصر
بيروت - لبنان

السنة الثالثة عشرة
العدد التاسع والأربعون

صاحب الامتياز :
ورئيس التحرير المسئول :
الدكتور جمال الدين عطية

سبتمبر ١٩٨٧
أكتوبر
نوفمبر

محرم ١٤٠٨
صفر
ربيع أول

مراسلات التحرير :
Dr. Gamal Attia
3 Hoisensprenger
5351 Oetrange
LUXEMBOURG

مراسلات التوزيع والاشتراكات :
دار البحوث العامة للنشر والتوزيع
ص.ب : ٢٨٥٧ - الصفاة - الكويت 13029
تليفون : ٢٤١٤٢٢٠ - برقا : دار بحوث

قيمة العدد

مائتان وخمسون قرشا مصريا أو ما يعادلها



مجلد الأسماء

(رتبت الأسماء أبجدياً)

د . محيى الدين عطية

د . يوسف القرضاوى

د . جمال الدين عطية

د . طه جابر العلوانى

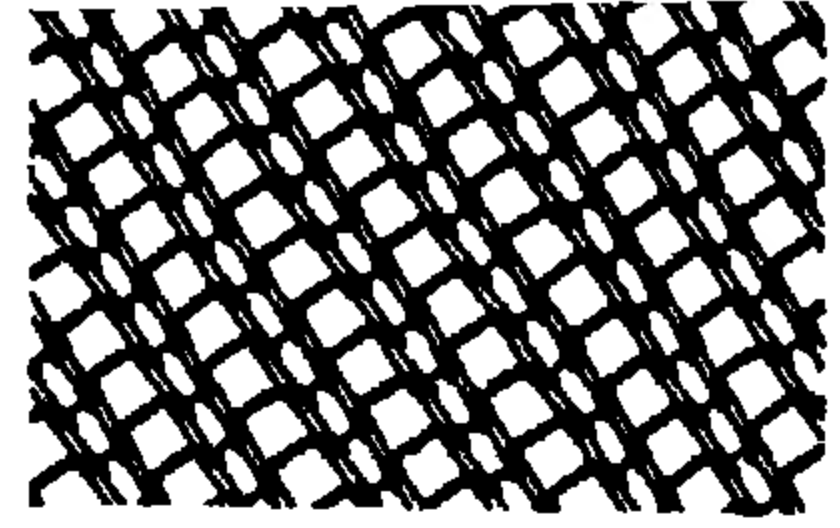
د . محمد نجاة الله صديقى

قواعد النشر في المجلة

- ١ - تهتم المجلة بمعالجة شئون الحياة المعاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية ، فقضيتها الأساسية هي « المعاصرة » ، وهي ذات مداخل ثلاثة : الاجتهاد ، والتنظير ، وإسلامية المعرفة .
- كما تهتم المجلة بمجالين أساسيين لقضية المعاصرة هما مجال الحركة الإسلامية ومجال الأبحاث الميدانية .
- وترحب المجلة بالأبحاث ذات الصلة بهذه القضية ومداخلها ومجالاتها المختلفة ، كما ترحب في باب « الحوار » بمناقشة الأبحاث التي تنشر في المجلة أو في غيرها من المجلات والندوات والمؤتمرات ، كما ترحب في باب « نقد الكتب » بالنقد الموضوعي للكتب ذات العلاقة باهتمامات المجلة .
- ٢ - تنشر المجلة البحوث العلمية والمقالات الفكرية التي تتحقق فيها شروط الأصالة والاحاطة والاستقصاء والعمق والموضوعية والمنهجية والرجوع إلى المصادر الأصلية وأسلوب البحث العلمي بالطريقة المتعارف عليها .
- ٣ - يشترط في البحث ألا يكون قد نشر في أي مكان آخر .
- ٤ - تعرض البحوث المقدمة على محكمين من داخل هيئة التحرير أو من مستشاري المجلة ، وتبقى أسماء الباحثين والمحكمين مكتومة ، ويطلب من الباحث إعادة النظر في بحثه في ضوء ملاحظات المحكمين .
- ٥ - ما تنشره المجلة يعبر عن وجهة نظر صاحبه ، ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة .
- ٦ - الأبحاث التي ترسل إلى المجلة لا تعاد ولا تسترد سواء نشرت أم لم تنشر ، ولا تلتزم المجلة بإبداء أسباب عدم النشر .
- ٧ - ترتب الأبحاث عند النشر وفق اعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة البحث أو الباحث .
- ٨ - يعطى صاحب البحث المنشور مكافأة مالية مع ٢٠ فصلة (مستخرج) من بحثه المنشور ، ويكون للمجلة حق إعادة نشر البحث منفصلا أو ضمن مجموعة من البحوث ، بلغته الأصلية أو مترجما إلى أي لغة أخرى ، دون حاجة إلى استئذان صاحب البحث .

المحتويات

● كلمة التحرير	د. جمال الدين عطية	٥
● أبحاث		
فلسفة العلوم الطبيعية في التراث الإسلامي	د. أحمد فؤاد باشا	٩
القيم الاجتماعية الإسلامية وفعالية السلوك الإداري	د. حسن صادق حسن عبدالله	٢٧
حق المتهم في الاستعانة بمحام	د. عوض محمد عوض	٦٩
ابن رشد بين العقل والنقل	د. بركات محمد مراد سيد	٨٩
تجربة الجمعية الشرعية بالقاهرة	أ/ محمد أحمد بدرى	١٣١
● نقد كتب		
في الأدب الإسلامي	د. حلمي محمد القاعود	١٤٣
● النشرة المكتبية		
بليوجرافيا : قائمة فصلية منتقاة		١٦١
بليوجرافيا : دليل الباحث في الإعلام الإسلامي	عبدالجبار الرفاعى	١٨٣
فهرس السنة الثانية عشرة		١٩٥
● إعلانات		



كلمة التحرير



قراءة معاصرة لفروض الكفاية

من المباحث الهامة في أصول الفقه مبحث فرض العين وفرض الكفاية (ضمن مباحث الحكم التكليفي) .

وفرض العين هو ما يطلب فعله شرعا من كل فرد من المكلفين بعينه ، ولا يكتفى فيه بقيام الآخرين به ، وذلك كأركان الإسلام الخمس وبر الوالدين وصلة الرحم ، وإنما سمي عينيا لأن كل مكلف يتوجه إليه بعينه الخطاب ولا تبرأ ذمته إلا بفعله ، فلو أدته الأمة كلها دونه لما سقط عنه التكليف به .

أما فرض الكفاية فهو ما يطلب فعله شرعا من مجموع المكلفين لا من كل فرد على حدة ، وذلك كأنقاذ الغريق وكسوة العريان وإطعام الجيعان والصلاة على الموتي والافتاء ، وما إلى ذلك من كل واجب يتحقق الغرض منه بقيام بعض المكلفين

به ، وإنما سمي كفاييا لأنه يكفي في حصول المطلوب به قيام بعض المكلفين بفعله دون البعض ، ولهذا فإن ذمة من لم يفعل هذا الواجب تبرأ بفعل غيره ، وإن لم يقم به أحد مطلقا فإن الإثم واقع على الجميع .

والقيام بفرض الكفاية قيام بمصلحة عامة ، والجميع مطالبون بسدها على الجملة ، فبعضهم قادر عليها مباشرة وذلك من كان أهلا لها ، والباقون وإن لم يقدرُوا عليها فهم قادرون على إقامة القادرين .

وفروض الكفاية منها ما هو ديني ومنها ما هو دنيوي ، ونضرب أمثلة لكل من النوعين بألفاظ الفقهاء الأقدمين ، ثم نحاول صياغتها صياغة عصرية دون تزيد فيها ، رغم أن الأمثلة التي أوردوها ليست إلا على سبيل المثال ، وهي ما كان يناسب

مجتمعات عصورهم ، وبالإمكان أن نضيف إليها قائمة أخرى مما استجد من حاجات في عصرنا ، ولكننا لا نفتح هذا الباب في هذا المقال نظرا لما قد يثيره من اعتراضات التقليديين الذين ما زالوا يظنون أن الأقدمين كفوا الأجيال المقبلة مثونة التفكير ، تقتصر على مجرد الصياغة العصرية لما ذكره الزركشي والسيوطي وغيرهما :

(أ) فمن فروض الكفاية الدينية :

١ - « القيام بإقامة الحجج والبراهين القاطعة على إثبات الصانع وما يجب له من الصفات وما يستحيل عليه ، وإثبات النبوات ، ودفع الشبه والمشكلات » وتطبيق ذلك في عصرنا يكون - مع التجديد في وسائل إقامة الحجج والبراهين وفقا لمنطق العصر وعلومه - بالتركيز على دفع الشبهات التي تثيرها المذاهب الفكرية المعاصرة .

٢ - « الاشتغال بعلوم الشرع من تفسير وحديث وفقه والتبحر في ذلك » وتطبيق ذلك في عصرنا يكون من منطلق تطبيق علوم الشرع على مشكلات الحياة المعاصرة .

٣ - « تصنيف الكتب لمن منحه الله فهما واطلاعا » والتطبيق المعاصر لذلك يكون بتصنيف الكتب وفقا لمخطط يسد الثغرات الناشئة عن توقف الحياة الفكرية بسد باب الاجتهاد لعدة قرون .

٤ - « حفظ القرآن والحديث ونقل السنن » وتطبيق ذلك يكون باستخدام مختلف الوسائل العصرية في تيسر وصول القرآن والحديث والعلوم الشرعية إلى الناس ، بواسطة الموسوعات والمعاجم والفهارس والكشافات والأدمغة الإلكترونية ووسائل الاتصال الأخرى .

٥ - « الاجتهاد فلو اشتغل بتحصيله واحد سقط الفرض عن الجميع ، وإن قصر فيه أهل عصر عصوا بتركه وأشرفوا على خطر عظيم » ... هذه عبارة الأقدمين ، ووضعها موضع التنفيذ يقتضي إقامة مؤسسات الاجتهاد الجماعي ، ومؤسسات إعداد المجتهدين بما يكفل ازدهار الاجتهاد وأداءه وظيفته .

٦ - « تولى الإمامة العظمى » ويكون ذلك بإقامة مؤسسة الإمامة بما يكفل وحدة المسلمين وتعاونهم وتطبيق الشورى .

٧ - « الجهاد حيث الكفار مستقرون في بلادهم ، إما إذا ديست أرض الإسلام ففرض عين » وأرض الإسلام قد ديست في فلسطين وأفغانستان والهند والفلبين وزنجبار والحبشة وغيرها مما يجعل الجهاد اليوم فرض عين ، وعلى الحاليين فرض الجهاد يقتضي تعميم الاعداد له والتعبئة الشاملة للأمة بما يكفل دفع العدوان عنها وحماية السلام العادل ، والاكتفاء الذاتي في الصناعات الحربية بما يكفل القيام بواجب الاعداد دون اعتماد على غير المسلمين .

٨ - « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولا يختص بأرباب الولايات » ويعنى هذا إقامة مؤسسات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ضمن أنظمة متخصصة متطورة تكفل تحقيق الوظيفة دون تعسف في الفهم أو إساءة في الممارسة ، ومع بقاء دور الأفراد كاملا غير منقوص ، وكفالة وتنظيم قيامهم بهذا الواجب .

٩ - « دفع ضرر المحاييج (المحتاجين) من المسلمين من كسوة وطعام إذا لم تندفع بركة أو بيت مال ، ومثله محاييج أهل الذمة ، وإغاثة المستغيثين في النائبات » ويكون ذلك بوضع النظم وإقامة المؤسسات الكفيلة بتأمين ضرورات المعيشة من غذاء وكساء ومسكن وصحة وتعليم مجانا لغير القادرين ، وتنظيم التأمينات الاجتماعية بصورها كافة لجميع المواطنين .

- هذه أمثلة لما اعتبروه داخلا في القسم الدينى ، وهو كما نرى يشمل الكثير مما نعتبره اليوم من شئون الدنيا ، ولكن هكذا فهم الأقدمون الإسلام نظام حياة شامل ليس قاصرا على مجال العقائد والعبادات وحدهما كما يريد أعداء الإسلام أن يمسخوه ويشوهوه .

(ب) أما القسم الدنيوى من فروض الكفاية فمثلوا لها « بالحرف والصناعات وما به قوام المعاش كالبيع والشراء والحراثة وما لا بد منه حتى الحجامة والكنس ، والاشتغال بالطب والحساب ، ولو فرض امتناع الخلق منها أثموا » .

والترجمة المعاصرة لذلك تكون :

١ - بتحقيق الاكتفاء الذاتى فى جميع المجالات الاقتصادية بدءا بالضروريات من زراعة وصناعات لمطالبات الغذاء والملبس والمسكن والصحة والتعليم بما يكفل الاستقلال الاقتصادى للأمة الإسلامية ، وتيسير هذه الضروريات مجانا لغير القادرين وبأسعار معقولة للقادرين .

٢ - وإقامة المعاهد التعليمية ومؤسسات البحث العلمى والنظم التدريبية الكفيلة بتقديم الأمة فى جميع المجالات ، وتكوين العناصر المتخصصة المدربة اللازمة لتغطية هذه المجالات .

٣ - وبوضع النظم الكفيلة بتعبئة المدخرات والفوائض وتوجيهها للاستثمار فى هذه المجالات ووضع الحوافز الربحية والضريبة المعينة على ذلك .

٤ - وإقامة المؤسسات الاقتصادية والمالية والمصرفية فى إطار الشريعة ووفق مبادئها .

إن ضعف الشعور بفرضية فروض الكفاية ، وما يظنه البعض من أنها أقرب إلى النوافل منها إلى الفرائض ، أو أن الغير أو الحكومة مطالبون بها ، هو الذى أدى إلى إهمالها من الجميع ، وضعف الشعور بالاثم العام الذى يقع على الجميع بإهمالها ، ولو استيقظ الوعي الفردى والجماعى بأبعاد هذه المسئولية ومضمونها لأدى ذلك إلى وضع المخططات العملية للقيام بأعبائها مع مراعاة الأولويات والضوابط الشرعية .

كتب الإمام الشاطبي - وهو بصدد وضع التصور العملي لممارسة فروض الكفاية - إن « مواهب الناس مختلفة ، وقدراتهم في الأمور متباينة ومتفاوتة ، فهذا قد تهيأ للعلم ، وهذا للإدارة والرئاسة ، وذلك للصناعة أو الزراعة ، وهذا للصراع ، والواجب أن يرى كل امرئ على ما تهيأ له ، حتى يبرز كل واحد فيما غلب عليه ومال إليه ... » وبذلك يرى لكل فعل هو فرض كفاية قوم ، ويتبين أن تحقيق الفروض الكفائية واجب على الجميع ، وكل بقدر ما تهيئه له قدرته ، فللقادر عليه أن يقوم بالعمل بالفعل ، وغير القادر عليه أن يمكن القادر ، وبذلك يكون تحقق العمل قد وقع من الجميع في الجملة .

إن مثل هذا التخطيط الجماعي ، لتحقيق غرض جماعي ، ولرفع إثم جماعي ، لا يمكن تصوره إلا في جماعة موحدة الفكر والشعور ، وهذا ما نفتقده في عالم الإسلام اليوم ، وما ينبغي أن نحرص عليه كبداية للطريق .

فإن إيجاد الجماعة الموحدة الفكر والشعور والتي يمكن أن تتسع مع الأيام لتصبح تياراً اجتماعياً مؤثراً ، هو في حد ذاته واجب كفاي من باب أن « ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب » .

أما انتظار الحلول الجاهزة من الآخرين أفراداً كانوا أو جماعات أو حكومات ، وأما انتظار تعطف الآخرين علينا بالمعونات والدعم والقروض والصدقات ، فليس من شيمة المسلم قبول الدنية في دينه أو دنياه ، كما أننا - من ناحية أخرى - لا ينبغي أن نغفل أو نتغافل عن الشروط الصريحة أو الضمنية التي تصاحب هذه المعونات ، والتي أدت إلى ما صار إليه أمر المسلمين من الدوران في فلك الآخرين الذين يعملون أصلاً لمصالحهم ويسهرون عليها ليل نهار ، والله لا يقبل منا إلا أن نكون قوامين بالحق في أنفسنا ، وشهداء على الناس بالبلاغ والقدوة والريادة ، وهو سبحانه لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .

جمال الدين عجمية





فلسفة العلوم الطبيعية في التراث الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة في المنهج العلمي

د. أحمد فؤاد باشا

كلية العلوم - جامعة القاهرة

تقديم إجابات وحلول مقنعة لمشاكل الوجود والفكر ، فكانت نشأتها إحدى صور حب الإنسان الغامر للحكمة وسعيه الدءوب إلى كشف العلل البعيدة لظواهر الواقع من حوله . ونشأت العلوم مع الفلسفة لتلبية حاجة الإنسان إلى الارتباط بهذا الواقع باعتباره موضوع النشاط الإنساني اليومي ومصدر كل ضروريات الحياة البشرية .

وفي البدء ، لم تكن هناك فوارق بين العلوم التي تقوم على الملاحظة والتجربة والعلوم التي تستند إلى النظر العقلي والتفكير المجرد . لكن ، بعد أن كثرت لدى الإنسان معلومات ومعارف عن

تعنى هذه الدراسة بتحليل التركيب المنطقي للغة التراث العلمي الإسلامي في ضوء المفاهيم التي تقوم عليها فلسفة العلوم المعاصرة ، وتقدم رؤية جديدة لخصائص العلم ومنهجه في مرحلة من أهم مراحل التاريخ الإنساني ، وتكشف النقاب عن آراء ونظريات علمية إسلامية تدين لها علوم الغرب وثقافته . ومن ثم فإن هذه الدراسة تهدف إلى المساهمة في تصحيح تاريخ العلوم بصورة عامة وتحديث الثقافة العلمية العربية بصورة خاصة .

أهمية موضوع الدراسة :

انبثقت الفلسفة في تفكير الإنسان لتعبر عن شعور العقل بعد ارتقائه بالقدرة على

موضوعات متنوعة ، استقل كل موضوع بمجاله تدريجياً متخذاً صورة العلم ، وتميز كل فرع من فروع المعرفة البشرية باتجاه معرفي خاص له موضوعه ومنهجه وغايته . وعلى هذا النحو تبلورت مختلف العلوم الطبيعية والرياضية والإنسانية ، ودخلت جميعها في بناء نسيج الحياة المعاصرة ، بحيث لم يعد هناك أى نشاط إنسانى إلا ويعتمد في تخطيطه وتطويره والإسراع بإيقاع حركته على العلوم وتقنياتها .

ولقد اهتم العلماء والفلاسفة حديثاً بالبحث في تحليل العلوم المختلفة لتكوين نظرة شاملة إلى الكون من خلال الربط بين سلوك الظواهر التى يتعامل معها الإنسان . وأدت جهود الباحثين في هذا المجال إلى ظهور مبحث جديد ومتجدد في التفكير العلمى والفلسفى يطلق عليه اسم « فلسفة العلم » Philosophy of Science ويهدف إجمالاً إلى فهم مكانة العلم في حياتنا ، وكيفية الانتقال به من خبرة الإنسان إلى معرفته عن العالم . وترتب على هذا الفهم أن تعددت طرائق تناول موضوعات « فلسفة العلم » بقدر تعدد المذاهب الفلسفية ووجهات النظر المطروحة في ساحة الفكر المعاصر .

من ثم ، ليست هناك قائمة بموضوعات معينة ينبغى أن تدرج تحت عنوان « فلسفة العلم » ، بحيث يكون الخروج عليها انحرافاً عنها وجهلاً بها ، فقد يصدق هذا على العلم نفسه ، ولكن ليس بالنسبة لفلسفته ،

وللمشتغل بفلسفة العلم أن يتناول ميتافيزيقا العلم ، أو ينصرف إلى دراسة أسسه ومنهجه وعوامل تقدمه أو تعثره ، أو يلح على إبراز جوانبه القيمية ، أو يقف جهده على تحليل لغته وتاريخه ، أو يعكف على الإسهام في صياغة نظريته والإلمام بمختلف جوانبها وعناصرها المعرفية^(١) .

لهذا فإن موضوع الدراسة الحالية يتصل اتصالاً مباشراً بمبحث « فلسفة العلم » من حيث إنه يقدم قراءة جديدة - وفق منهج تحليلي مقارن - في التراث العلمى للحضارة الإسلامية بأسلوب العصر ولغته ومصطلحاته ، ويلقى مزيداً من الضوء على خصائص العلم ومنهجه في مرحلة من أهم مراحل التاريخ الإنسانى . ويزيد من أهمية هذه الدراسة أنها تفتح المجال أمام المزيد من الدراسات المطلوبة بصورة ملحة لتحديث وأسلمة الثقافة العلمية العربية ، ولسد الفجوة بين التفكير العلمى والتفكير الفلسفى في ساحة الفكر العربى ، ولتصحيح تاريخ العلم بكشف النقاب عن الآراء والنظريات الإسلامية التى تدين لها حضارة العلم والتكنولوجيا المعاصرة .

وتعرض الدراسة على وجه الخصوص لتحليل عناصر المنهج العلمى الاستقرائى في التراث الإسلامى ، باعتباره منهج البحث في العلوم الطبيعية التجريبية ، وذلك من حيث تعريفه ومصادراته وأدواته وعناصره .

تعريف المنهج العلمى فى التراث الإسلامى :

إن كلمة « العلم » Science ، كما نفهمها اليوم^(١) ، لفظ كلى يشمل فى الأساس العلوم الطبيعية والرياضية التى تبحث بمناهج علمية فى الظواهر الجزئية للكون والحياة ، بغية الكشف عن القوانين التى تفسر سلوك هذه الظواهر تفسيراً علمياً أو منطقياً ، ثم الاستفادة من تطبيقات هذه القوانين تكنولوجياً فى خدمة أغراض الإنسان ومصالحه . ويقر فلاسفة العلم بنصف الحقيقة عندما يعترفون بأن هذا العلم قد بدأ عند إدخال المنهج التجريبي ، لكن أكثرهم ينكرون النصف الآخر للحقيقة عندما ينسبون الفضل فى اكتشاف هذا المنهج إلى فرنسيس بيكون ويؤرخون له بعصر النهضة الأوربية الحديثة^(٢) .

وهذا الزعم الخاطيء مردود عليه بحقائق تاريخية تؤكد سبق علماء الحضارة الإسلامية إلى ممارسة هذا المنهج التجريبي ووضع أصوله وقواعده قبل بكون بعدة قرون . بل إنهم كانوا أسبق من الغربيين المحدثين إلى نقد منطق أرسطو العقيم ، واستطاعوا أن يميزوا بين طبيعة الظواهر العقلية الخالصة من جهة والظواهر المادية الحسية من جهة أخرى ، وعلموا أن الوسيلة أو الأداة المستخدمة فى دراسة هذه الظواهر يجب أن تختلف حسب طبيعة كل منها . وقد قال جابر بن حيان فى ذلك : « إن لكل صنعة أساليبها الفنية »^(٣) .

وإذا كان التراث الإسلامى غنياً بالنصوص التى استقى منها علماء الغرب فيما بعد قواعد المنهج العلمى التجريبي أو (الاستقرائي) التى تصف الطرق المؤدية إلى الكشف عن الحقيقة العلمية أو البرهنة عليها ، إلا أن القراءة المتأنية لتلك النصوص تبين أنها قد صيغت بدقة علمية بالغة تعكس إلمام أسلافنا الواعى بفلسفة منهجهم وإتقانهم المحكم لدقائق صنعهم وإدراكهم الفطن لخصائص المعرفة العلمية وطبيعة نموها . ونسوق مثلاً على ذلك وصف الحسن بن الهيثم لمنهجه فى بحث حقيقة الإبصار كما ورد بلفظه فى مؤلفه الشهير « المناظر » :

« رأينا أن نصرف الاهتمام إلى هذا المعنى بغاية الإمكان ، ونخلص العناية به ونوقع الجدل فى البحث عن حقيقته ونستأنف النظر فى مبادئه ومقدماته ، ونبتدىء باستقراء الموجودات وتصفح أحوال المبصرات وتميز خواص الجزئيات ونلتقط باستقراء ما يخص البصر فى حال الإبصار وما هو مطرد لا يتغير وظاهر لا يشتبه من كيفية الإحساس .. ثم نترقى فى البحث والمقاييس على التدرج والترتيب ، مع انتقاد المقدمات والتحفظ من الغلط فى النتائج ، ونجعل غرضنا فى جميع ما نستقرئه ونتصفح استكمال العدل لا اتباع الهوى ، ونتحرى فى سائر ما نميزه وننتقده طلب الحق لا الميل مع الآراء .. فلعلنا ننتهى بهذه الطريق إلى الحق الذى به يثلج الصدر ، ونصل بالتدرج والتلطف إلى

الغاية التي عندها يقع اليقين ، ونظفر مع النقد والتحفظ بالحقيقة التي يزول معها الخلاف وتنحسم بها مواد الشبهات . وما نحن ، مع جميع ذلك ، براء مما هو في طبيعة الإنسان من كدر البشرية ، ولكننا نجتهد بقدر ما لنا من القوة الإنسانية . ومن الله نستمد المعونة في جميع الأمور ،^(٤) .

يوضح هذا النص أن القواعد العامة التي وضعها ابن الهيثم لمنهج الاستقراء في العلوم الطبيعية التجريبية تتميز بأنها ليست مجموعة محدده من الخطوات التي تلتزم ترتيباً معيناً ليس لها أن تتجاوزها أو تعدله ، مما يضمن عليها قدراً كافياً من المرونة يحول دون جمودها أمام حركة العلم وتطوره .

فالمنهج العلمى ، كما نفهمه اليوم ، ليس مجرد منهج استقرائى أو استنباطى كالذى ألفنا ترديده لدى بيكون وجون سيتوارت ميل أو ديكارت بحيث أوشكنا على تصوره لائحة أو قائمة بالتعليمات والإرشادات لا ينبغي الانحراف عن تطبيقها وكأنها طائفة من الوصفات المجربة الناجحة^(٥) . كما أوضح الحسن بن الهيثم أن الموضوعية في طلب الحق بعيداً عن كل ما يتعلق بالذاتية هو أهم شروط البحث العلمى السليم .

من ناحية أخرى ، تعكس عبارات ابن الهيثم كثيراً من خصائص العلم التجريبى ومقومات نجاح البحث العلمى التي افتقدها كل من المنطق الأرسطى والمنهج البيكونى . ذلك أن أرسطو كان

كثيراً ما يلجأ إلى القياس النظرى المجرد كلما حاول تفسير الظواهر الطبيعية ، وهذا يؤدى إلى نتائج صادقة بالقياس إلى المقدمات لا بالقياس إلى الواقع ويقطع الطريق على الابتكار والتقدم المعرفى . وإذا كان هناك من بين فلاسفة العلم من يحاول إسباغ التجريبية العلمية على منهج أرسطو ويؤرخ للاستقراء في أعماله فإنهم يلجأون إلى تحميل نصوصه أكثر مما كان يعنىها^(٦) ، وإلا فما تفسيرهم لقوله بأن أسنان المرأة أكثر عدداً من أسنان الرجل ، أو أن الأجسام الثقيلة تسقط أسرع من الأجسام الخفيفة ، أو أن العين ترى الأشياء بانطباع صورها في البصر دون أن يرد منها شيء للبصر ، أو غير ذلك من الآراء والنظريات الساذجة ؟ بل ما هو دفاعهم عن تصنيفه للطبيخيات كعلوم نظرية؟^(٦) .

أما يكون الذى وضع قواعد لمنهج علمى لم يمارسه فإنه بالرغم من تأثره بروح البحث التجريبى فى التراث الإسلامى^(٧) ، قد قصر البحث العلمى على المشاهدة والتجربة وحصر تفكير الباحث فى اتباع خطوات محددة لجمع الوقائع المشاهدة التي لها صلة بالظواهر المراد البحث عن قانونها . وإذا كان يكون قد هاجم منهج الإغريق ووصف حكمتهم بأن لها صفة الطفل ، فى وسعه أن يتكلم ولكنه لا يستطيع أن ينجب ، فإنه قد هوجم بالذع مما هاجم به حكماء الإغريق لأن انشغاله بشئون القانون والدولة لم يتح له فرصة

تذكر لإقامة الدليل على قيمته كمجرب علمي^(٨).

وتوضح المقارنة بين ملامح المنهج العلمي عند أرسطو ويكون وابن الهيثم أن التجريبية في التراث العلمي الإسلامي خطوة مقصودة في أسلوب البحث العلمي المبني على الاستقراء (استخراج القاعدة العامة من مفردات الوقائع) والاستنباط (استنتاج الحالات الخاصة من القوانين العامة) والقياس (الموازنة بين الوقائع المختلفة والمقارنة بين النتائج) ، يلجأ إليها الباحث بجدسه وخبرته مرة بعد مرة للتأكد من صحة ما يطرحه عقله من فروض أو ما يتوصل إليه من قوانين ونظريات . وإذا كنا قد استشهدنا بنص محدد في هذا الشأن للحسن بن الهيثم في مجال الفيزياء ، فإنه يجب التنويه إلى حقيقة هامة يغفلها كثير من علماء المناهج وفلاسفة العلم مؤداها أن المنهج التجريبي في التراث الإسلامي لا يصح أن ينسب في اكتشافه إلى عالم بعينه كما هي الحال بالنسبة لأرسطو ويكون ، بل يعزى إلى كل من أدلى فيه بدلوه في مجال اهتمامه مثل جابر بن حيان في الكيمياء وأبي بكر الرازي في الطب وأبي الريحان البيروني في الجيولوجيا وغيرهم . وفي هذه الحقيقة الهامة يكمن السر والدافع وراء نجاح هذا المنهج ومواكبته لحركة التقدم العلمي التي حثت عليها تعاليم الإسلام الحنيف ومبادئه السامية ، متمثلة في آيات القرآن الكريم التي تحث على النظر والبحث في ملكوت

السموات والأرض ، وفي الأحاديث النبوية الشريفة التي تدعو إلى السعي في طلب العلم وتجعله فريضة على كل مسلم ومسلمة^(٩) ، وتحرر العقل من القيود والأوهام المعوقة للكشف والإبداع^(١٠) .

نتقل الآن إلى مزيد من الدراسة التحليلية لجوانب المنهج العلمي في التراث الإسلامي ، وخاصة فيما يتعلق بمصادراته وأدواته وعناصره .

مسلمات المنهج العلمي في التراث الإسلامي :

تتميز البحث العلمي في عصر الحضارة الإسلامية بأن الباحثين كانوا يسلمون بصحة مجموعة من القضايا الأساسية قبل شروعاتهم في ممارسة البحث والتنقيب عن سر ظاهرة ما من الظواهر التي يعمدون إلى دراستها . وهذه المسلمات يمكن إجمالها فيما يلي :

(أ) الفكر الإسلامي التوحيدي :

لقد أخذ علماء الحضارة الإسلامية بالمنهج الإسلامي في تفكيرهم العام ، واتخذوا من عقيدة التوحيد نقطة انطلاق تشكل حجر الزاوية في رؤية الإنسان الصائبة لحقائق الحياة والفكر والوجود . والله سبحانه وتعالى هو الحق المطلق ، وهو مصدر كل الحقائق المعرفية الجزئية التي أمرنا بالبحث عنها واستقراءها في وحدة النظام بين الظواهر الطبيعية والإنسانية باعتبارها مصدرا للثقة واليقين ، وليست ظلالا أو أشباحا أو مصدرا للمعرفة الظنية.

كما نظرت إليها الثقافة اليونانية . وفي ظل هذا الفكر التوحيدي يصبح المفهوم الإسلامى للعلم أوسع وأشمل من المفهوم الشائع لدى فلاسفة العلم على اختلاف مذاهبهم . فهناك العلم الظاهر الذى يحققه الإنسان بحواسه وعقله وإمكانياته المادية فى المرحلة التى يعيشها من التاريخ البشرى ، وهناك العلم الغيبى غير الظاهر للإنسان والذى يحتفظ به الله لنفسه ولا يطلع عليه إلا من شاء من خلقه ، مصداقا لقوله تعالى : ﴿ سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق ﴾ .

(فصلت : ٥٣)

وتكمن عظمة هذا المنهج الإسلامى التوحيدي فى أنه لا يفصل بين العلم والحكمة أو الحقيقة ، بمعنى أنه يؤكد أهمية المعنى والغاية ، ولا يفصل بين تحليل العلاقات التى تصل الأشياء بعضها ببعض وتساعد على القوانين التى تسوسها ، وبين ربط هذه العلاقات الجزئية مع « الكل » الذى يكسبها « معنى » . وهنا يكون العلم من وجهة النظر الإسلامية دنيويا بعلاقاته مع الأشياء ، ويكون فى نفس الوقت مقدسا لصلته بالخالق الواحد جل وعلا^(١١) . وتأكيد هذا المعنى فى فكر الباحث ووجدانه هو جوهر الشخصية العلمية التى تمتع بها علماء الحضارة الإسلامية وأبدعوا على أساسه فى اطمئنان وهدوء ونقاء بعيدا عن غيوم وصراعات المذاهب الفلسفية الرديئة التى تشوه كل حقيقة^(*) .

وعندما انتقلت العلوم الإسلامية إلى الغرب لم تأخذ النهضة الأوربية منها سوى الجانب المادى من منهجها التجريبي وتقنياتها ، وتركت جانبا الإيمان الذى يوجهها نحو الله تعالى ويسخرها لخدمة البشر ... ولذا فإن العلم فى الحضارة المادية الحديثة والمعاصرة ، بتخليه عن المعنى والسمو الروحى ، قد أخذ يتحول إلى « العلمية » Scientism ، كما أصبح التطور الكمى للعلم والتكنولوجيا غاية فى حد ذاته وتحولت « التكنولوجيا » إلى « تكنوقراطية » Technocracy^(١٢) . وتعالى صيحات التحذير من أن اطراد التقدم العلمى والتكنولوجى بدون النظر إلى صلته بمعنى الحياة الإنسانية قد ينتهى بالإنسان إلى القضاء على حضارته^(١٣) .

وبدأت حركات عقلية جديدة فى الظهور لتناهض النزعة « العلمية » المتطرفة وتحارب الانغماس الأعمى فى ماديات الحضارة الصناعية ، مثل حركة « اللاعلمية »^(١٤) .

من هنا تتضح أهمية الدعوة التى تنادى الآن بأسلمة العلوم وإسلامية المعرفة كأساس لصحوة إسلامية حضارية ، يتميز منهجها الإلهى الشامل بقدرته على التفسير الكامل للحقيقة المطلقة التى يسعى الإنسان إلى إدراكها من وراء بحثه فى العلوم المختلفة ، وتتسع معانيه السامية لكل أنواع القيم النبيلة التى تجعل من المعرفة غاية لخدمة المجتمع الإنسانى بأسره ، ثم إنه قبل كل هذا يقدم أجوبة شافية على المسائل التى تثار

العقل عن الكون ومصير الإنسان ، ويهيء
الذهن المثقف لكل ما يمكن أن تسفر عنه
حضارة التكنولوجيا المعاصرة في المستقبل
القريب أو البعيد^(١٤) .

(ب) النظام الكوني :

إن الإيمان بوحداية الله سبحانه وتعالى
يستلزم بالضرورة العقلية أن يرد الإنسان
كل شيء في هذا الكون إلى الخالق الحكيم
الذى أوجد هذا العالم بإرادته المباشرة
المطلقة على أعلى درجة من الترتيب والنظام
والجمال ، وأخضعه لقوانين معينة ثابتة
لا يحد منها ، وحفظ تناسقه وتوازنه في
ترابط محكم بين عوالم الكائنات وتنسيق
معجز بين آحادها ومجموعاتها . وقد
شاءت إرادته تعالى أن تبين لنا من خلال
نظام الكون ووحدته استمرارية المواد
كأشياء وتكرر الحوادث والظواهرات
كعلاقات سببية لنراقبها ونذكرها وننتفع بها
في الحياة الواقعية بعد أن نقف على حقيقة
سلوكها ونستدل بها على قدرته
ووحدايته^(١٥) .

والانطلاق في التفكير العلمي من
مسلمة النظام الكوني بحثا عن قوانين الله في
الكون يضيء على النفس الاطمئنان والثقة
اللازمين لمواصلة البحث والتأمل ، وينقذ
العلماء من التخبط في التيه بلا دليل ،
كالإحالة على الطبيعة أو العقل أو المصادفة
أو ما إلى ذلك من التصورات التي وقعت
فريستها مختلف الفلسفات الوضعية
المتصارعة قديما وحديثا وأصابها بالعجز
والعطب .

وفي إطار المفهوم الإيماني لمسلمة النظام
الكوني واطراد الظواهرات الطبيعية
كعلاقات عليه يظل الطريق دائما مفتوحا
وممهدا أمام تجدد المنهج العلمي وتطوره بما
يتناسب مع مراحل تطور العلوم المختلفة ،
وبعيدا عن المفاهيم القاصرة التي وضعتها
الفلسفة عن المسلمات الجزئية مثل الجبرية
والحتمية والعلية والإطراد والضرورة
والاحتمالية وغيرها^(١٦) .

فعلى سبيل المثال ، عندما لجأ فلاسفة
العلم في عصر النهضة الأوربية إلى افتراض
مبدأ الحتمية كان ذلك مجرد أن يضمن لهم
الاطمئنان في بلوغ تعميمات أو قوانين
علمية من مجموعة محددة من الوقائع ، إذ
يستحيل على رجل العلم أن يعرض لكل
الوقائع القائمة في كل زمان ومكان ،
وحسبه ما يتاح له منها أو يختاره أو يصنعه
لكي يصل إلى التعميم الذي يهيء له أداء
وظائف المنهج العلمي من وصف وتفسير
وتنبؤ وتحكم . ولن يتحقق له ذلك إلا إذا
افترض أن العالم من حوله خاضع لحتمية
تجعل صدق أحداثه مستقلة عن الزمان
والمكان . وعندما تطورت العلوم الذرية
الخاصة بدراسة عالم اللامتناهيات في
الصغر microcosm عجزت الحتمية عن
تفسيرها وظهرت الاحتمية أو عدم اليقين
لهيزنبرج ، مثلما ظهرت النسبية في العلوم
الفلكية الخاصة بعالم اللامتناهيات في الكبر
macrocosm . واضطر فلاسفة العلم
أخيرا إلى أخذ جانب الحذر من مبدأ
الحتمية المطلقة الذي يخالف طبيعة التقدم

العلمى . فمن يدرينا بأن ما نصل إليه اليوم
أو في أى عصر قادم بفروضنا وتجاربنا هو
القانون الإلهى الثابت المطلق الذى
لا يتبدل ؟

وإذا كانت أى مسلمة تكتسب قيمتها
من نجاح العلم فى بلوغ نتائجه على
أساسها ، فإن مسلمتى التوحيد والنظام
الكونى وما يترتب عليهما من مسلمات
جزئية كالعلية وتوافق الحقائق واطراد
أحداث الكون تجعل نجاح المنهج التجريبي
الإسلامى وسلامته فى نظره إلى قضايا
العلوم الطبيعية التجريبية على أنها قضايا
احتمالية اليقين وليست ضرورية كما اشترط
لها أرسطو من زاوية منطقية تخصه (١٧)

أو حتمية بالمعنى الذى قام عليه المنهج
اليكونى بعد ذلك فى عصر النهضة ، ثم
تجاوزه مناهج البحث فى العلوم
المعاصرة (١٨) . ويمكننا التدليل على ذلك
بأمثلة كثيرة من النصوص العلمية الواردة
فى تراثنا الإسلامى . فهذا الحسن بن الهيثم ،
كما ذكرنا ، يؤكد موضوعيته فى البحث
العلمى ويحذر فى نفس الوقت من الإفراط
فى الثقة بنتائج تجاربه ، فإننا « نجتهد بقدر
ما لنا من القوة الإنسانية ... لعلنا ننتهى
بهذا الطريق إلى الحق الذى به يثلج
الصدر » . وهذا جابر بن حيان يقول على
التجربة فى منهجه ، لكنه أدرك عن وعى
أن نتائج التجربة يجب ألا تعنى اليقين
المطلق ، ولا ترتب على ذلك أن تكون
نتائج العلم أيضا نهائية ومطلقة ، وهذا
ما لا يتفق مع حقيقة استمرار التقدم

المعرفى واتصاله فى تاريخ العلم . فهو يقول
فى كتابه الخواص : « إنا نذكر فى هذه
الكتب خواص ما رأيناه فقط - دون ما
سمعناه أو قيل لنا أو قرأناه - بعد أن
امتحناه وجربناه ، وما استخرجناه نحن
قايسناه على أقوال هؤلاء » . ويقول فى
« كتاب التصريف » : « ليس لأحد أن
يدعى بالحق أنه ليس فى الغائب إلا مثل
ما شاهد ، أو فى الماضى والمستقبل إلا مثل
ما فى الآن » . وكان أبو الريحان البيرونى
يعتمد على الشك المنهجى كأحد عناصر
اليقين فى تحصيل الحقيقة العلمية وتكوين
الجديد فى عالم المعرفة (١٩) .

وهكذا نرى أن علماء الحضارة
الإسلامية قد تجاوزوا حدود الآراء
الفلسفية التى تميزت بها علوم الإغريق
وكانت لا تخرج عن كونها تصورات
وأفكاراً ومقولات عامة تقوم على مبدأ
الذاتية ، وانتقلوا إلى المختبر وإجراء
التجارب بكل مقومات الباحث المدقق
مدركين أن لمنهجهم الجديد شروطاً
وعناصر نظرية وعملية يجب الامام بها .
يقول جابر فى « كتاب التجريد » : « إياك
أن تجرب أو تعمل حتى تعلم ، ويحق أن
تعرف الباب من أوله إلى آخره بجميع
تنقيته وعلله ، ثم تقصد لتجرب فتكون فى
التجربة كمال العلم » . ويؤكد جابر على
أهمية المصادرات التى يسلم الباحث
بصحتها قبل أن يشرع فى إجراء تجاربه ،
ولا يغفل ضرورتها فى بنية المنهج العلمى ،
فيقول فى كتابه « الخواص » : « أنه ينبغى

أن نعلم أولاً موضوع الأوائل والثواني في العقل كيف هي حتى لا نشك في شيء منها ولا نطالب في الأوائل بدليل ونستوفي الثاني منه بدلالته . أى أن المسلمات لا تستنبط ويستند إليها ما يأتي بعدها في الترتيب المنهجي (٢٠) .

عناصر وأدوات المنهج العلمى فى التراث الإسلامى :

يختلف الفلاسفة بدرجات متفاوتة تجاه أدوات المعرفة الإنسانية ومصادرها بين «عقلين» يرتأون أن العقل هو المصدر الأول للمعرفة، و«حسين» أو «تجريبيين» يعتقدون في أن التجربة الحسية هي المصدر الأول الحقيقى للمعرفة ، وأصحاب النزعة النقدية الذين يؤمنون بالحاجة إلى العقل والحس والحدس مجتمعين كمصادر للمعرفة . وهناك من يضيف اتجاهها رابعاً ذا نزعة اجتماعية تؤلف بين المذهب التجريبي والمذهب العقلى فى وحدة ديناميكية تعتمد الأفكار والمعاني من الحياة الاجتماعية (٢١) .

ولما كانت العقيدة فى الدين الإسلامى مؤسسة على العقل أصلاً ، فإن منهج الفكر الإسلامى يقوم على التأليف بين العقل والواقع ، ويدعو الإنسان إلى اكتساب المعرفة والاستفادة منها مستعيناً بحواسه وعقله كأدوات أنعم الله بها عليه لكى يلاحظ ويجرب ويفكر . وفى استطاعته أن يعزز كفاءة هذه الحواس بأجهزة وأدوات يخترعها ويطور صنعتها ، مثل الميكروسكوب الضوئى والميكروسكوب

الألكترونى لتعزيز حاسة البصر للأجسام الدقيقة ، ومثل التلکسوب لرصد الأجسام البعيدة والترمومتر لتقنين درجة الإحساس بالحرارة وغير ذلك من أجهزة الملاحظة والتجريب والقياس والتحليل الدقيقة .

وقد حملنا الله سبحانه وتعالى مسئولية استخدام وسائل العلم وأدواته فى قوله : ﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون ﴾ (النحل : ٧٨) وقوله : ﴿ ... إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً ﴾ (الإسراء : ٣٦) ، وقوله : ﴿ ألم نجعل له عينين ولساناً وشفقتين وهديناه النجدين ﴾ (البلد : ٨ - ١٠) ، وقوله : ﴿ أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت ، وإلى السماء كيف رفعت وإلى الجبال كيف نصبت وإلى الأرض كيف سطحت ﴾ (الغاشية : ١٧ - ٢٠) . والسؤال عن «الكيف» يتطلب طريقة منهجية لتحصيل المعرفة وتحديد الشروط أو الظروف المؤدية لوقوع الحوادث والظواهر واستقراء القانون العلمى الذى يفسر سلوكها ، وهذه هى أكثر وظائف المنهج العلمى أهمية . وبإحلال التساؤل العلمى : كيف ؟ محل : لم ؟ أو لماذا ؟ عند القدماء يؤدى المنهج العلمى دوره الأمثل فى بلوغ التعميمات بعيداً عن الوصاية اللاهوتية والميتافيزيقية المتمثلة فى الدلالة القديمة لمعنى العلية والغائية والاقتصار فى البحث على وصف

الظواهر وتصنيفها (٢٢) .

ويجمع فلاسفة العلم على أن عناصر المنهج العلمى التجريبي هى الملاحظة والتجربة والفرض العلمى ، وإن تنازعوا حول أهمية كل عنصر وفاعليته فى ترتيب خطوات المنهج العلمى . وسوف نقصر الحديث فيما يلى عن وضوح هذه العناصر فى التراث العلمى الإسلامى بما يتفق مع كثير من المسميات والمصطلحات الجديدة التى يتداولها المشتغلون بفلسفة العلم .

(أ) الملاحظة العلمية :

تكشف قراءتنا لعلوم التراث الإسلامى عن ممارسة العلماء لمستويات مختلفة من الملاحظة العلمية . فهناك الملاحظات الحسية التى تقوم على الحواس المجردة مباشرة والملاحظات المسلحة التى تتم باستخدام الأجهزة والأدوات المختلفة . وقد اكتسب كلا النوعين أهمية كبيرة فى العلوم التى لا يستطيع الباحث فيها أن يتدخل بإرادته ليغير من ظروفها كما يريد ، مثل رصد الأجرام السماوية ، وتصنيف النباتات والحيوانات بحسب أوصافها وسلوكها ، وتسجيل حالات المرضى تبعاً لأعراض أمراضهم ، ومتابعة نتائج التجارب فى المختبرات . وقد أحرزت هذه العلوم تقدماً كبيراً بفضل الكثير من النتائج الهامة التى توصل إليها علماء الحضارة الإسلامية ودونوها فى أزياج (جداول فلكية) أو رسوم وصور أو مؤلفات ورسائل اعترف بفضلها المنصفون من مؤرخى

العلم والحضارة (٢٣) . وهذا الاعتراف الواضح يجعل ملاحظات علمائنا من نوع الملاحظات الجيدة التى اشترط « أدنجتون » لحدوثها أن يكون الملاحظ بارعاً شديد العناية بالتفاصيل ، ومن نوع الملاحظات العلمية الدقيقة التى عرفها « هيبن » بأنها تعنى : « تركيز الانتباه لفرض البحث ، وبصيرة ذات تمييز ، وإدراك عقلى لأوجه الشبه والاختلاف ، وحدة الذهن وقدرته على التمييز والفهم العميق ، لننفض إلى أعماق ما يبدو على السطح ، وهى أيضاً فهم للملاح الأساسية لموضوع الإدراك .

(ب) التجربة العلمية :

بالنسبة للتجربة العلمية ومنزلتها من الملاحظة فقد أوصى الحسن بن الهيثم بالآ يقنع باستخدام الملاحظة فى تصفح الظواهر الحسية الجزئية وتحديد خصائصها وصفاتها ، فقد تتطلب دراستها تهيئة ظروف خاصة تقتض فيها ، ويقتضى هذا إجراء تغيير فى أحوالها وتحوير فى ظروفها وملابساتها باستخدام التجربة التى أطلق عليها اسم « الاعتبار » (٢٥) . ونراه قد بلغ من حرصه على الاحتكام إلى التجربة أن أعاد إجراء التجارب على عدد من القواعد التى توصل إليها الأقدمون (٢٦) ، إدراكاً منه لعجز المنطق الصورى الذى اتبعوه فى الوصول إلى هذه القواعد .

وهذا التعريف لطبيعة العلاقة بين الملاحظة والتجربة لا يختلف كثيراً عن رأى ريد Read بأن التجربة ما هى إلا ملاحظة

نقوم بها تحت شروط معلومة^(٢٧) ، وقول زيمرمان Zimmermann بأن التجربة تسجيل ظواهر يحددها المجرب والملاحظة تسجيل ظواهر بحالتها ، وقول كوفيه Cuvier بأن من يلاحظ ينصت للطبيعة ومن يجرب يستجوبها ويضطرها إلى الكشف^(٢٨) ، وقول بفردج بأن التبع - عادة أحداث واقعة تحت ظروف معروفة ، يستبعد فيها أكبر قدر ممكن من المؤثرات الخارجية ، ويمكن إجراء ملاحظة دقيقة ، وبذلك يمكن التوصل إلى ما بين الظواهر من ارتباطات^(٢٩) . وتنطوي هذه الآراء جميعها على ضرورة اضمفاء مقولات العقل على الملاحظة المشاهدة أو التجارب والاسترشاد بالحدس في طريقة التفكير^(٢٩) .

وتجدر الإشارة إلى أن شروط التجربة العلمية عند ابن الهيثم ، وغيره من علماء الحضارة الإسلامية ، تنطوي على إدراكهم الواعي لمخاطر استخدام العقل في البحث على الطريقة اليونانية . وهذا يساعد على الإقلال من الافتراضات غير المحدودة إلى أدنى حد ممكن تحقيقا لما عرف بمبدأ « الاقتصاد في التفكير » أو قانون أوكام Occam's Razor الذى نادى به الفيلسوف الإنجليزى وليم الأكامى في القرن الرابع عشر^(٣٠) .

واتفاق الحسن بن الهيثم والبيروني وجابر ابن حيان وغيرهم على الاحتكام إلى التجربة والاستقلال بالرأى والتجرد من

الذاتية واعتبار الموضوعية أساسا للبحث إنما أرسى مبدأ هاما في المنهج العلمى يقضى بعدم الاستسلام إلى أية فكرة سائدة على أنها فوق مستوى الشك . فقد تمت الكشوف العظيمة ، ومن بينها نظرية الإبصار لابن الهيثم ، عن طريق تجارب وضعت وأجريت دون أى اعتبار للمعتقدات المسلم بها آنذاك . وقد ردد برنار هذا المعنى حديثا بقوله : « إذا طرأت علينا فكرة فلا ينبغي نبذها لمجرد أنها لا تتفق مع الاستنباطات المنطقية لنظرية سائدة »^(٣١) .

والجمع بين الملاحظة والتجربة والحدس العقلى في التراث الإسلامى على نحو ما ذكرنا يشير بجلاء إلى أن علماء الحضارة الإسلامية قد استشعروا أهمية هذه العناصر في عملية الاستقراء من ملاحظة الأمور الجزئية وإجراء التجارب عليها دون فصل قاطع بين الملاحظة والتجربة . ذلك لأن الخط الفاصل بين الملاحظة والتجربة لا وجود له في حقيقة الأمر ، وإن كان بعض فلاسفة العلم ينشغلون أكثر مما ينبغي بوضع شروط وقواعد للتمييز بينهما . فالاختلاف بينهما ، كما يصفه برنار ، ليس إلا اختلافا بين نوعين من التجارب هما : التجارب الفعالة Active التى يقصد إليها الباحث لإحضار ظاهرة ما وتحقيق فكرة معينة ، والتجارب المنفعلة Passive التى يقوم فيها المجرب بتسجيل الظاهرة ولا يقوم بجهد من جانبه ليغير منها^(٣٢) . فعالم الفلك الذى يرصد بأجهزته نجما ما يقوم

بإجراء تجارب منفعة ، وعالم الكيمياء الذى يجرب تفاعلا كيميائيا ما فى معمله يسجل ملاحظاته من خلال الأجهزة ويقوم فى نفس الوقت بتجربة فاعلة .

وقد عرف علماء الحضارة الإسلامية أنواعا أو مستويات مختلفة من التجارب العلمية . فكان الرازى على سبيل المثال أول من جرب تأثير العقاقير الجديدة على الحيوان ، وخاصة القردة ، لاستخلاص النتائج التى يستصوبها قبل أن يصف العلاج للإنسان . وهذا ما يعرف الآن باسم « التجربة التمهيديّة » أو « الاستطلاعية » (٣٣) Pilot experiment التى تجرى بصورة محدودة فى المعمل لمعرفة جدوى تطبيقها على نطاق واسع فى تجربة ميدانية . ولا يزال هذا الاتجاه مطلوباً فى مجال العلوم الطبيعية ، وبخاصة العلوم البيولوجية . كذلك ابتكر الرازى ما يعرف اليوم باسم « التجربة الضابطة » Controlled experiment وفىها يجرى العلاج على نصف المرضى ويترك النصف الآخر عامدا دون علاج ، ويقارن بين أثر العلاج فى الفريقين . وقد أصبحت « التجربة الضابطة » بعد ذلك من أهم خطوات المنهج التجريبي فى العلوم البيولوجية ، وتتضمن مجموعتين متشابهتين قدر الإمكان من جميع الوجوه ، فيما عدا العامل المتغير الوحيد المراد دراسته . ولا تزال هذه القاعدة متبعة على نطاق واسع ، ولكن طرق الاحصاء الحديثة تتيح الآن تخطيط تجارب لاختبار عدد من

المتغيرات فى وقت واحد (٣٤) .

بل إن علماء الحضارة الإسلامية عرفوا ما يعرف باسم « التجربة الحاسمة » Crucial experiment عملا وتنظيرا ، وهى التجربة التى يبنى على صحتها التحقق من سلامة أحد الفروض التفسيرية للظاهرة موضوع الدراسة . فقد أكد عليها جابر بن حيان وهو يصف منهجه بقوله : « وقد علمته ييدى وعقلى من قبل ، وبحث عنه حتى صح ، وامتحنته فما كذب » (٣٥) . وحث أبو عبد الله القزوينى على الصبر والمثابرة فى اختبار صحة الفروض وصولا إلى التجربة الحاسمة التى تؤكد صحة الفرض الرئيسى المراد بحته ، فقال : « إياك أن تفتروا أو تعتل ، إذا لم تصب فى مرة أو مرتين فإن ذلك قد يكون لفقد شروط أو حدوث مانع ، فإذا رأيت مغناطيسا لا يجذب الحديد فلا تنكر خاصيته واصرف عنايتك إلى البحث عن أحواله حتى يتضح لك أمره » (٣٦) . وخير مثال على التجربة الحاسمة بمفهومها الحديث نجده عند الحسن بن الهيثم عندما أراد أن يختبر صحة نظريته فى الابصار بالمقارنة بفروض أفلاطون وأرسطو وأبيقور (٣٧) .

وقد حذر علماء الحضارة الإسلامية من خطورة التجارب المضللة التى يجرىها الباحث دون علم أو دراية تامة بأبعاد الطرق التجريبية التى يستخدمها من جميع جوانبها النظرية والعملية . فكان الرازى أسبق من يكون إلى نقد « الاستقراء بالاحصاء البسيط » مع عدم التهوين من

شأنه كما رأى جون مل (٣٨) . ومثال ذلك ما قاله الرازي في رسالة إلى أحد تلاميذه عن سوء فهم الجهال من الأطباء لفلسفة المنهج التجريبي ، محذرا من الإفراط في الثقة الزائدة بالنتيجة الحاسمة التي يتوصل إليها الباحثون إذا ما أرادوا توسيع النطاق الذي تنطبق عليه ، نظرا لأنهم حصلوا عليها في ظروف كانت محددة بالضرورة . ذكر الرازي عن هؤلاء أنهم : « ينظرون في الكتب فيستعملون منها العلاجات ، وليسوا يعلمون أن الأشياء الموجودة فيها ليست هي أشياء تستعمل بأعيانها ، بل هي مثالات جعلت لتحتذى عليها وتعلم الصناعة منها » (٣٩) .

(ج) الفرض العلمي :

لا شك أن عصر الحضارة الإسلامية يمثل مرحلة مبكرة في تاريخ العلوم الطبيعية التي تتطلب في البدء التركيز على مراقبة الظواهر واستثارتها عن طريق الملاحظة والتجربة لجمع قدر كبير من النتائج يكفى لطرح فرض تفسيري أو نظرية عامة . ومن هنا كانت طبيعة علوم التراث الإسلامي يغلب عليها الجانب الوصفي أكثر من التعبير الكمي الذي يميز العلم عادة في مرحلة متقدمة من تطوره كما في علوم الفيزياء والكيمياء الحديثة والمعاصرة .

ولهذا فإن « الفرض العلمي » في تراث الحضارة الإسلامية لم يصل إلى مرتبة التعميم أو التجريد في صيغة قانون شامل أو نظرية عامة . والقول بعكس ذلك

لا يتفق وخصائص المستوى المعرفي للعلوم الطبيعية آنذاك . لكن الاستدلال التحليلي ، من ناحية أخرى ، يؤكد ثراء الفكر العلمي الإسلامي بأهم مقومات الفرض العلمي المتمثلة في إضفاء مقولات العقل على نتائج الملاحظة والتجربة ، واستخدام الخيال العلمي في المماثلة بين الظواهر المختلفة والكشف عن الوحدة التي تربط بين وقائع متناثرة ، وابتكار المفاهيم العلمية المطابقة للواقع والخبرة .

فعلى سبيل المثال ، لجأ ابن الهيثم في شرحه لظاهرة انعكاس الضوء وانعطافه وانتشاره في خطوط مستقيمة إلى التمثيل بحركة كرة صغيرة من الحديد أو الصلب تسقط على سطح مستو أملس فترتد عنه ، وأدخل لأول مرة طريقة تحليل (المتجه) إلى قسطين متعامدين . ووصل بخياله العلمي إلى استنتاج أن القسط الموازي لسطح المصادمة من سرعة الكرة يبقى على حاله بينما يتغير القسط العمودي بحسب ممانعة سطح المصادمة . وذكر أن الضوء يختلف عن الكرة في « أنه ليس فيه قوة تحركه إلى جهة مخصوصة ، بل إن خاصته أن يتحرك على الاستقامة في جميع الجهات التي يجد السبيل إليها إذا كانت ممتدة في جسم مشف . فإذا انعكس وصار على سمت الاستقامة التي أوجبها الانعكاس امتد على ذلك السمت .. واستمر حتى يعترضه مانع » (٤٠) .

والخيال العلمي على هذا النحو كان

قوام التفكير العلمى الإسلامى ، وهو يختلف عن الخيال الميتافيزيقى فى أنه يبدأ من ملاحظة الظواهر فى الواقع لتفسيرها ويرتد إليها ملقيا عليها الضوء ، كما أنه مما يمكن التحقق من صدقه إذا ما توافرت امكانيات التجربة . ولو أنصف اينشتين لنسب فضل البداية الحقيقية للعلوم الطبيعية إلى علماء الحضارة الإسلامية مثلما نسب هذا الفضل فى علم الفيزياء إلى قانون القصور الذاتى لنيوتن ، لما رآه من أهمية للخيال العلمى

الناضج المرتبط بالواقع باعتباره أحد أدوات المنهج العلمى الاستقرائى القائم على الملاحظة^(٤١) . لكن سقف مكتبة الكونجرس الأمريكى يشهد بهذه الحقيقة فى عبارة منقوشة بماء الذهب ، نصها يقول : « مصر الفرعونية هى ينبوع الأول لجميع الحضارات ، وأما ينبوع الأول للحضارة فى العلوم الطبيعية إنما هو العصر العربى الإسلامى »^(٤٢) .

الهوامش

(١) انظر على سبيل المثال :

- د . توفيق الطويل : أسس الفلسفة ، القاهرة ١٩٦٨ .
- د . محمود زيدان : الاستقراء والمنهج العلمى ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ١٩٨٠ .
- د . صلاح قنصوة : فلسفة العلم ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٨١ .
- بول موى : المنطق وفلسفة العلوم ، ترجمة د . فؤاد زكريا ، مكتبة دار العروبة ، الكويت ١٩٨١ .

- د . أحمد فؤاد باشا : فلسفة العلوم بنظرة إسلامية ، القاهرة ١٩٨٤ .
- د . هشام غصيب : جولات فى الفكر العلمى ، دار الفرقان ، عمان ١٩٨٥ .
- د . مصطفى النشار : نظرية العلم الأرسطية ، دار المعارف ١٩٨٦ .
- (٢) كانت أكاديمية العلوم الفرنسية التى أنشئت عام ١٦٦٦ أول من استخدم كلمة « علم » أو « علوم » Science لتعنى العلوم الطبيعية التجريبية بمعناها الراهن . ثم استخدمتها بعد ذلك « الجمعية البريطانية لتقديم العلوم » التى انشئت عام ١٨٣١ .

(انظر : د . توفيق الطويل : أسس الفلسفة ، ص ٢٢٤ ، القاهرة ١٩٦٨) .

(٢) انظر على سبيل المثال :

- و . أ . ب . بفردج : فن البحث العلمى ، ترجمة : زكريا فهمى ، مراجعة : د . أحمد مصطفى أحمد ، ص ٣٢ ، دار اقرأ ١٩٨٣ .

(٣) انظر : قدرى حافظ طوقان ، العلوم عند العرب ، سلسلة الألف كتاب ، مكتبة مصر بالفعالة . د . أحمد فؤاد باشا : التراث العلمى للحضارة الإسلامية ومكانته فى تاريخ العلم والحضارة ، الطبعة

الثانية ، القاهرة ١٩٨٤ . د . مدحت إسلام: الكيمياء عند العرب ، سلسلة كتابك ، دار المعارف ١٩٨١ .
(٤) عن كتاب د . عمر فروخ ، تاريخ العلوم عند العرب ، ص ٣٧١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٧ . وانظر على وجه التفصيل والتحليل : مصطفى نظيف ، الحسن بن الهيثم - بحوثه وكشوفه البصرية - مطبعة نوري بمصر ١٩٤٢ .

(٥) د . صلاح قنصوة ، فلسفة العلم ، ص ١٤٣ .
(٦) د . مصطفى النشار ، نظرية العلم الأرسطية ، ص ١٩٠ - ٢٠٦ ، ص ٤٣ .
(٧) جورج سارتون ، تاريخ العلم ، القاهرة ١٩٦١ .
(٨) رينيه ديبو ، رؤى العقل ، ص ٥٠ ، ترجمة : فؤاد صروف ، بيروت ١٩٦٢ .
(٩) انظر ما كتبناه حديثاً عن الحضارة الإسلامية والتقدم العلمي في كتاب « الثقافة الإسلامية » (بالاشتراك) ، ص ٩٩ - ١٣١ ، منشورات جامعة صنعاء ١٩٨٥ ، وأيضاً ما يتصل : بحث الإسلام على البحث المنهجي في : عباس محمود العقاد ، التفكير فريضة إسلامية ، منشورات المكتبة المصرية . وحيد الدين خان ، الإسلام يتحدى ، ترجمة : ظفر الإسلام خان ، المختار الإسلامى ، القاهرة ١٩٧٧ . د . عبد الله شحاته ، تفسير الآيات الكونية ، القاهرة ١٩٨٠ . د . مصطفى حلمي ، مناهج البحث في العلوم الإسلامية ، مكتبة الزهراء ١٩٨٤ ، وأيضاً مؤلفنا ، التراث العلمي للحضارة الإسلامية ومكانته في تاريخ العلم والحضارة ، القاهرة ١٩٨٤ .

(١٠) تدعو تعاليم الإسلام إلى محاربة التنجيم والتنبؤ العشوائى والتعصب للعرف والعزق وتحذر من الاطمئنان إلى كل ما هو شائع أو موروث من آراء ونظريات (انظر على سبيل المثال : عباس العقاد ، التفكير فريضة إسلامية) . ونحن نرى أن هذه التعاليم أوسع وأشمل مما يعرف بأوهام الكهف والسوق والمسرح والجنس لبيكون والتي كثيرا ما يباهى بها فلاسفة العلم وشرح المنهج العلمى (انظر على سبيل المثال : د . ماهر عبد القادر محمد ، فلسفة العلوم ، المنطق الاستقرائى ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٤ ، ص ٩٦ وما بعدها) .

(١١) روجيه جارودى ، الأمة ، العدد الخامس والثلاثون ، ١٩٨٣ .
(*) تظهر هذه الروح الإيمانية واضحة في ثنايا نصوص التراث الإسلامى ، بل إنها تشكل سداً ولحمته ، فالخوارزمى يصنف كتابه في الجبر والمقابلة لنفع الناس ولا ابتغاء الأجر من الله ، وابن الهيثم يسعى نحو الحقيقة مستمداً عوناً من الله ، والقزوينى يدعو إلى إعادة النظر في عجائب صنع الله من المخلوقات وغرائب الموجودات ...

(١٢) رينيه ديبو ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ .
(١٣) أطلقت هذه التسمية على هذه الحركة خطأ ، فهي أصلاً حركة مضادة للمادة وليس للعلم . انظر : وحيد الدين خان ، واقعنا ومستقبلنا في ضوء الإسلام ، ترجمة : د . سمير عبد الحميد إبراهيم ، مراجعة : د . عبد الحليم عويس ، دار الصحوة ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٢٥١ - ٢٥٦ .
(١٤) انظر : الفصل الأول في « نظرية المعرفة وأسلمة التفكير العلمى » من مؤلفنا « فلسفة العلوم بنظرة إسلامية » . انظر أيضاً : دراستنا عن « الإسلام وفلسفة العلم المعاصر » في كتاب « الثقافة الإسلامية » منشورات جامعة صنعاء ١٩٨٥ ، ص ١٣٣ - ١٤٨ . لمزيد من التفصيل في هذا الموضوع ارجع إلى سلسلة إسلامية المعرفة التى يصدرها المعهد العالمى للفكر الإسلامى .

(١٥) قال تعالى : ﴿ إن كل شيء خلقناه بقدر ﴾ (القمر : ٤٩) وقال : ﴿ وكان أمر الله قدراً مقدوراً ﴾ (الأحزاب : ٣٨) ، وقال : ﴿ ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ﴾ (الملك : ٣) . لمزيد من

التفصيل عن العلاقة بين مسلمة النظام وبين الجمال في الكون وأثرها في إزكاء روح المنهج العلمي انظر على سبيل المثال : عثمان جمعة، ضميرية التصور الإسلامى للكون والحياة والإنسان ، دار الأرقم ، الكويت ١٩٨٢ ، ص ٥١ وما بعدها . محمد المبارك : العقيدة في القرآن ، دار الفكر ، ص ٦٨ وما بعدها . وأيضا انظر آراء بوانكاريه واينشتين في كتاب فلسفة العلم ، ص ١٥٥ - ١٥٦ .

(١٦) اقرأ عن تنازع العلماء وفلاسفة العلم حول تبرير تلك المسلمات في : فلسفة العلم ، ص ١٥٦ - ١٧٠ . د . محمود قاسم : المنطق الحديث ومناهج البحث ، الأنجلو المصرية ، ١٩٥٨ . د . على سامى النشار : مناهج البحث عند مفكرى الإسلام ، دار المعارف ١٩٦٦ . جون كيميلى : الفيلسوف والعلم ، ترجمة : د . أمين الشريف ، المؤسسة الوطنية ، بيروت ١٩٦٥ . د . محمود زيدان : الاستقراء والمنهج العلمى ، ص ٧٣ .

(١٧) انظر على سبيل المثال : د . أميره حلمى مطر : دراسات في الفلسفة اليونانية (التأمل - الزمان - الوعى الجمالى) ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٦٢ - ٦٣ .

(١٨) لمعرفة المزيد عن العوالم الثلاثة للعلم الحديث (عالم الالكترونات متناهى الصغر وعالم المجرات متناهى الكبر وعالم المقاييس البشرية العادية) وطبيعة النظريات العلمية الحديثة وفلسفة المنهج العلمى المعاصر . انظر على سبيل المثال : جيمس جينز : الفيزياء والفلسفة ، الترجمة العربية ، دار المعارف ١٩٨١ ، خاصة ص ٦٤ وما بعدها .

انظر أيضا : عرض تصورنا لمفهوم السببية والحتمية واتباع طريقة الاقتران في التغير بين الظواهر عند تحليل تطور نظرية الضوء على يد الحسن بن الهيثم في كتابنا « فلسفة العلوم بنظرة إسلامية » ص ١٣١ - ١٤٣ .

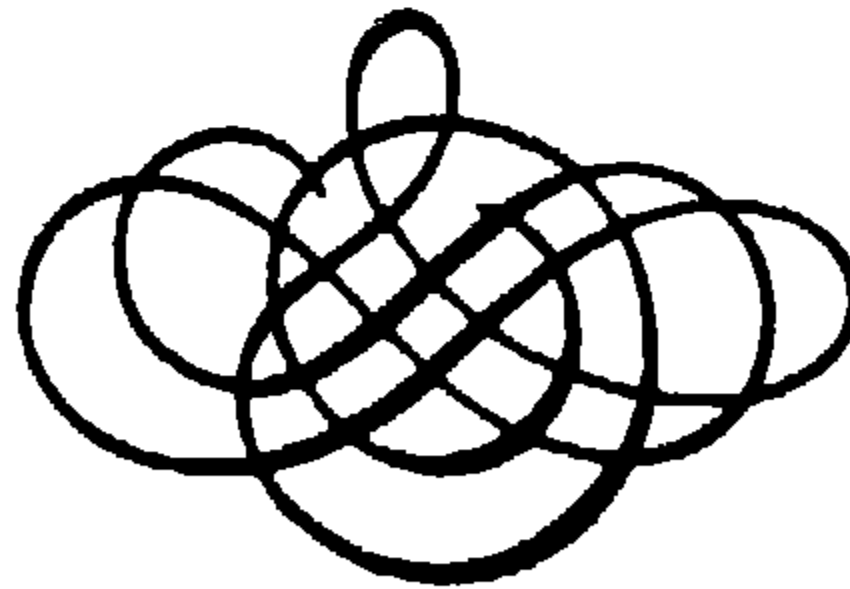
(١٩) د . جلال موسى ، منهج البحث العلمى عند العرب ، دار الكتاب اللبنانى . د . مدحت إسلام : الكيمياء عند العرب . د . على سامى النشار : مناهج البحث عند مفكرى الإسلام . (٢٠) كتابنا : التراث العلمى للحضارة الإسلامية ، فصل « علم الكيمياء » .

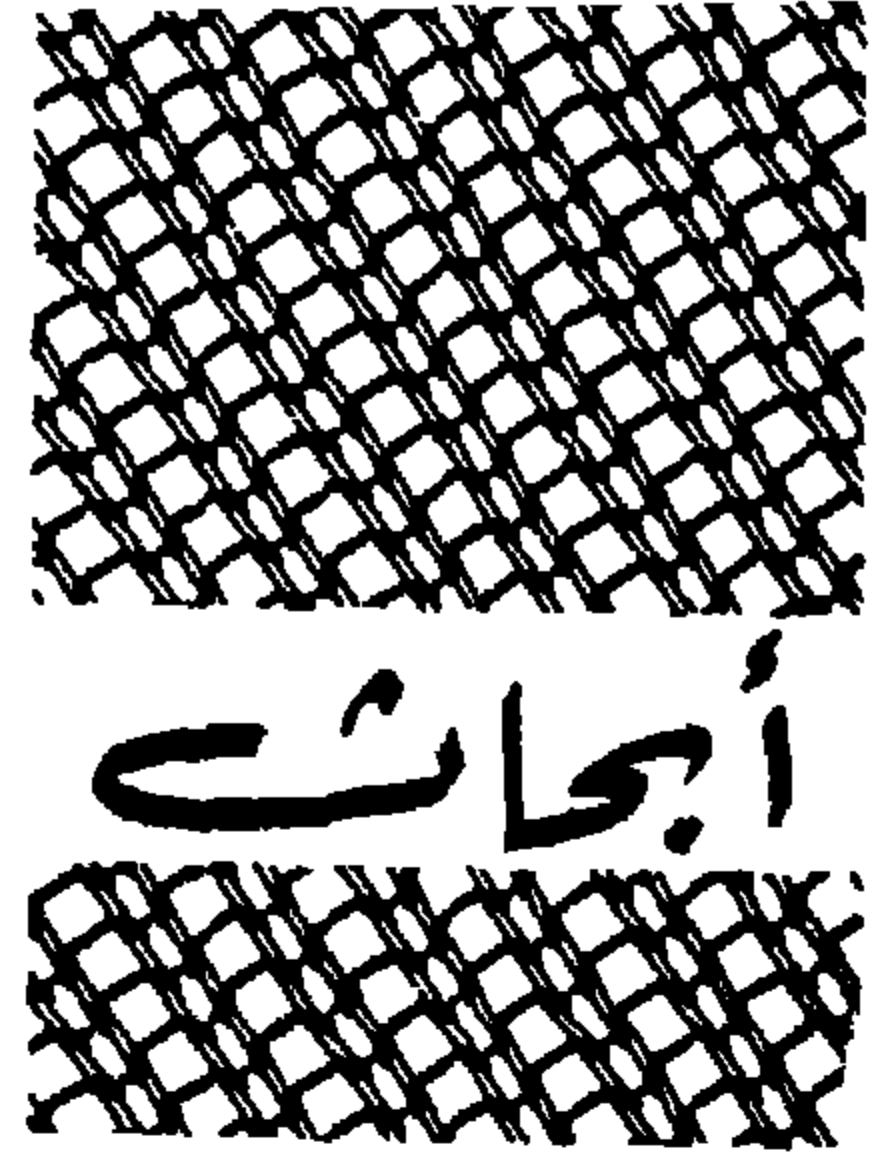
(٢١) عبد المجيد عبد الرحيم : مدخل إلى الفلسفة بنظرة اجتماعية ، القاهرة ١٩٧٦ . (٢٢) انظر : آراء فلاسفة العلم في هذا الشأن بالرجوع إلى : د . صلاح قنصوه : فلسفة العلم ص ١٤٧ - ١٥٠ . د . محمود زيدان : الاستقراء والمنهج العلمى ، ص ١٤٢ ، وما بعدها . (٢٣) انظر على سبيل المثال : سيجريد هونكه : شمس العرب تسطع على الغرب ، الترجمة العربية ، دار الآفاق ، بيروت ١٩٨١ .

(٢٤) لمعرفة المزيد عن فلسفة الملاحظة العلمية انظر على اسبيل المثال : بفردج : فن البحث العلمى ، الترجمة العربية ، اقرأ ١٩٨٣ . وأيضا د . ماهر عبد القادر محمد ، فلسفة العلوم ، ص ٣٥ - ٤٧ . (٢٥) د . محمد عبد الرحمن مرحبا : الموجز في تاريخ العلوم عند العرب ، ص ١١٧ ، دار الكتاب اللبنانى ١٩٧٠ .

(٢٦) عمر فروخ : تاريخ العلوم عند العرب ، ص ٣٦٩ . (٢٧) د . ماهر عبد القادر محمد ، فلسفة العلوم ، الجزء الأول ، ص ٥٢ . (٢٨) د . صلاح قنصوه ، فلسفة العلوم ، ص ٢٠٨ . (٢٩) بفردج : فن البحث العلمى ، ص ٣٣ ، ص ١٤١ . (٣٠) عن هذ المبدأ وعلاقته بالتفكير انظر : بفردج : فن البحث العلمى ، ص ١٤٣ . وأيضا . جيمس جينز : الفيزياء والفلسفة ، تعليق المترجم ص ٢٩١ .

- (٣١) يفردج : فن البحث العلمى ، ص ١٤٧ .
- (٣٢) كلود برنار : مدخل إلى دراسة الطب التجريبي ، ترجمة : يوسف مراد ، حمد الله سلطان ، القاهرة ١٩٤٤ ، ص ١٦٠ .
- (٣٣) يفردج : المرجع السابق ص ٣٥ .
- (٣٤) يفردج : نفس المرجع ، ص ٣٣ - ٣٤ .
- (٣٥) د . مدحت إسلام : الكيمياء عند العرب ، ص ٤٥ - ٤٦ .
- (٣٦) كتابنا : التراث العلمى للحضارة الإسلامية ، ص ٤٤ .
- (٣٧) انظر تفصيل ذلك فى تحليلنا لتطور نظرية الضوء ص ١٣٢ - ١٣٥ بكتابنا « فلسفة العلوم بنظرة إسلامية » . ومما يؤسف له أن الاستشهاد بنصوص وتجارب من تراثنا العلمى يكاد يكون غائبا فى كتب فلسفة العلم العربية ، ونحن نرى أن تجربة ابن الهيثم كمثال على التجربة الحاسمة أكثر توفيقا من تجربة فوكو لتقرير قبول أحد تصورين عن طبيعة الضوء التى وردت فى كتاب فلسفة العلوم الطبيعية لكارل همبل ، الترجمة العربية ص ٣٧ - ٣٨ ، دار الكتاب المصرى واللبنانى ١٩٧٦ ، والتى نقلها عنه د . ماهر عبد القادر محمد فى كتابه « فلسفة العلوم » المنطق الاستقرائى ص ١٩٦ .
- (٣٨) لمزيد من التفصيل عن الاستقراء بالاحصاء البسيط وموقفه بكون ومل منه انظر : د . محمود زيدان ، الاستقراء والمنهج العلمى ، ص ٣٣ - ٣٤ .
- (٣٩) مؤلفنا : التراث العلمى للحضارة الإسلامية ، ص ١٧٥ .
- (٤٠) انظر تفصيل ذلك فى : مصطفى نظيف : الحسن بن الهيثم . عمر فروخ : تاريخ العلوم عند العرب . د . جلال شوقى : تراث العرب فى الميكانيكا ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٣ .
- (٤١) اينشتين وأنفلد : تطور علم الطبيعة ، الترجمة العربية ، القاهرة ١٩٥٩ .
- (٤٢) د . عبد الحليم منتصر : دعوة إلى تصحيح تاريخ العلم ، مجلة الفيصل ، العدد ٨١ عام ١٩٨٣ .





القيم الاجتماعية الإسلامية وفعاليتها السلوك الإداري في المؤسسة

د حسن صادق حسن عبد الله

مدخل :

يهدف هذا البحث إلى استقصاء وإثبات الصلة الوثيقة والوطيدة بين القيم الاجتماعية الإسلامية والمبادئ الإدارية في الإسلام والتي على ضوئها يتحدد السلوك الإداري وفعاليته في كل المستويات الإدارية سواء على مستوى المؤسسة أو مستوى الدولة .. وسنركز بشكل خاص على فعالية السلوك الإداري الإسلامي في المؤسسة على ضوء هذه القيم .

والنظام الإسلامي - كما هو معروف - يتميز بشموله وانسجام كل تنظيماته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية

مع بعضها البعض إذ تنتظم كل هذه التنظيمات قيم موحدة .

والذي يهمنا في هذه الدراسة ليس هو فقط مدى تأثير القيم الإسلامية على المؤسسة سواء كانت اقتصادية أم غيرها - وإنما يهمنا أيضاً المبادئ الإدارية الإسلامية المحددة التي تلزم وتوجه سلوك الإداري أو العامل داخل المؤسسة على ضوء هذه القيم الاجتماعية الإسلامية .

والتنظيمات الإدارية والاقتصادية والسياسية في النظام الإسلامي هي جزء من كل أي أنها أنظمة فرعية يحتويها النظام الاجتماعي الإسلامي الكبير أو بيئة القيم

الإسلامية المستقاة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة . وبمعنى آخر أن هذه التنظيمات الفرعية هي أنظمة مفتوحة إذ أننا لا يمكن أن ندرس أى منظمة من هذه المنظمات بمعزل عن المنظمة الفرعية الأخرى لا سيما وهي مرتبطة بقيم موحدة في المحيط الاجتماعى الإسلامى الموجودة فيه . وبتوضيح أكثر أنه لا يمكن أن ندرس سلوك الفرد داخل المنظمة بمعزل عن المؤثرات البيئية لا سيما البيئة الاجتماعية التى تفرز كل القيم الثقافية والاجتماعية في محيط المنظمة أو المؤسسة والتى تؤثر سلباً أو إيجاباً على سلوك الفرد داخل المؤسسة .

وهذا بالضبط هو الاتجاه الحديث لدراسة المنظمات باعتبار أن هذه المنظمات أو المؤسسات لا تعمل في فراغ بل تعمل داخل بيئات تؤثر فيها وتتأثر بها . وهذه في الواقع ، أى نظرة التفاعل بين البيئة والمنظمات وتأثير ذلك على العمليات الإدارية والإنتاجية للمنظمة ، كانت مهمة لفترات طويلة نتيجة معالجة البيئة كعامل مفترض (Agiven Variable) في ظل نظريات التنظيم . الكلاسيكية الغربية وافترضنا الأساسى في هذا البحث أنه من بين كل النظريات الحديثة في الإدارة نجد أن نظرية تحليل أو مدخل النظم System Approach هي النظرية الحديثة الوحيدة التى يمكن أن تلتقى مع النظرة الإسلامية لدراسة النظم أو بمعنى أدق مع النظرية الإدارية في الإسلام باعتبار أن نظرية النظم ترى أن المنظمة نظام مفتوح وجزء من أنظمة فرعية

خاضعة بدورها للمؤثرات البيئية ولا يمكن دراستها بمعزل عن محيطها الذى يكون في مجموعة النظام الكبير الذى يحتوى كل هذه الأنظمة الفرعية .

والنظام الإسلامى - كما أشرنا - بكل تنظيماته هو نظام مفتوح يتشكل من مجموعة من النظم الفرعية - وهذا ما تراه نظرية النظم - يفرض بطبيعة تكوينه أن أى دراسة لأى تنظيم فرعى - إدارى كان أم اقتصادى - لا يمكن دراسته بمعزل عن مؤثرات النظام الأكبر - أى النظام الإسلامى الشامل - أو بمعزل عن البيئة الاجتماعية الكبرى التى يعمل فيها هذا التنظيم الفرعى .

ومن هنا تأتى أهمية دراسة مؤثرات البيئة الاجتماعية الإسلامية - التى تنتظم المحيط أو البيئة الاجتماعية الإسلامية - على سلوك الأفراد داخل مؤسساتهم والتى على ضوءها تتشكل كل المبادئ الإدارية الإسلامية وتتشكل معها فعالية سلوك الأفراد داخل وخارج مؤسساتهم اقتصادية كانت أم إدارية . ومن ثم يشمل البحث الأقسام الآتية :

١ - أهمية الدراسات البيئية للمنظمات .

٢ - نظرية النظم وربط المنظمات بالبيئة الاجتماعية .

٣ - طبيعة النظام الإسلامى ونظرية النظم .

٤ - القيم الاجتماعية الإسلامية
وتناسق بناء الفرد والمجتمع .

٥ - المبادئ الإدارية الإسلامية
وعلاقتها بالقيم الاجتماعية الإسلامية .

٦ - فعالية السلوك الإداري
الإسلامي في إدارة المؤسسة .

أهمية الدراسات البيئية للمنظمات :

لقد حظيت الدراسات البيئية للمنظمات أخيراً باهتمام الدارسين في مجال العلوم الاجتماعية لا سيما العلوم الإدارية ، إذ أن الاهتمام بأيكولوجية المنظمة أى بدراسة بيئتها ، هي محاولة موضوعية لفهم المنظمة في إطارها الصحيح ، فالمنظمة كجسم الإنسان يتأثر ببيئته المحيطة ، إذ لا بد من الأخذ في الاعتبار علاقة جسم الإنسان بالبيئة المحيطة في أى دراسة له ، وإذا كنا نحاول أن نصل إلى فهم سليم للمنظمات ، لا بد أن ندرسها في بيئتها ، وعلاقة هذه البيئة بالمنظمة ، وتأثيرها عليها وتأثر البيئة بالمنظمة كذلك .

ومن ثم فإنه لا يمكن أن نفترض أن أى منظمة أو مؤسسة من المؤسسات تستطيع أن تنجو من اعتبارات البيئة أى أن تبدو منعزلة أو مستقلة من تأثير الحضارة أو تأثير التنظيم السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى تنمو فيه .

ومن ناحية أخرى نجد أن « كل مجتمع إنما هو في حد ذاته نتاج لكثير من التفاعل السياسى والاقتصادى والحضارى ،

والظروف والأزمات وخبرات بين النجاح والإخفاق ، وكلها ولدت بدورها عادات معينة وطباعاً وأنماطاً من السلوك متعارف عليها ، بل وسيكولوجية خاصة لقيمه ومعتقداته^(١) وفي مجال المنظمات الإدارية مثلاً لا يمكن أن ننقل تنظيمياً إدارياً كاملاً من حضارة لأخرى ونتوقع له نفس فرص النجاح بل قد نجد في بلد واحد سمات إدارية مختلفة باختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسمات الحضارية في أجزاء البلد المختلفة .

لذا نجد أن بيئة المؤسسة ما هي إلا اقتداء للبيئة الاجتماعية الكبرى . ومن جانب آخر لا يمكن أن نفترض أن أى مبدأ من مبادئ الإدارة يمكن أن تتساوى قيمته أو فعاليته في كل بيئة من البيئات أو حضارة من الحضارات بل إننا لا يمكن أن نفترض - كما أشرنا من قبل - أنه مهما كانت فعالية ونجاح أى منظمة وطرق إدارتها في بيئة من البيئات سوف تنجح لها نفس فرص النجاح في بيئة أخرى تختلف عنها اجتماعياً وسياسياً وحضارياً .

وتكتسب الدراسات البيئية أهمية خاصة في دراسات الجدوى للمشاريع الاقتصادية إذ يعتمد نجاح وتحقيق أى مشروع على البيانات والمعلومات التى يتم تجميعها عن البيئة التى سينشأ فيها المشروع ويتم تحليل هذه البيانات والمعلومات المتعلقة بعوامل البيئة العامة والبيئة الخاصة بالمشروع ، وبالرغم من أهمية كل هذه العوامل البيئية مجتمعة سواء في البيئة الخاصة أو البيئة العامة

فنجد أنه في كثير من الدول النامية إهمالاً أو تقصيراً في دراسات البيئة الاجتماعية التي تشكل - مع دراسات البيئة الاقتصادية والبيئة السياسية والقانونية والبيئة التكنولوجية والفنية - أهمية خاصة لتأثيرها « على التكوين الفكري والأخلاقى للفرد حيث تحدد هذه البيئة اللغة والعادات والتقاليد والطباع والقيم الخاصة بأعضاء المجتمع ، وعلى ذلك تتألف البيئة الاجتماعية من القيم السائدة والقوى الاجتماعية المؤثرة » (٢).

وفي هذا المضمار يحضرني مثال فريد لهذا التقصير في دراسة البيئة الاجتماعية حدث في السودان وفي غرب السودان بالتحديد عندما أعدت دراسة لإنشاء مشروع مصنع للألبان ولما تم إنشاء المصنع ، بعد أن اكتملت كل جوانب الدراسات الفنية لإنشائه ، في هذه المنطقة التي تتمتع بثروة حيوانية كبيرة ، واجهت إدارة المصنع مشكلة اجتماعية تتعلق بعادات وتقاليد الأهالي إذ أنهم يرون أنه من العار والعيب بيع اللبن أو الحليب مما هدد باستمرار المصنع وتوقفه نهائياً ... وبهذا فقدت أموالاً هائلة بسبب إهمال دراسة البيئة الاجتماعية المحيطة بهذا المشروع من تقاليد وعادات السكان ...

وتتضح أهمية الدراسات البيئية ليست فقط على مستوى المنظمات والمؤسسات والمشروعات وإنما تبرز أهمية هذه الدراسة حتى على المستوى القومي وذلك في دراسة الأنظمة الحكومية أو نظام إدارى بأكمله في

أى دولة من الدول ... فقد استقدمت كثير من الدول النامية العديد من الخبراء والمختصين الأجانب لدراسة نظمها الإدارية لإجراء الإصلاحات الإدارية اللازمة لا سيما وأن هذه الأجهزة منوط بها تنفيذ كل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية ...

وقد تقيّد كثير من هؤلاء الخبراء بالاتجاه الأيكولوجي (البيئي) هذا ، والذي أصبح يسود معظم الدراسات الإدارية في العصر الحديث . فقد استقدمت جمهورية مصر العربية ، كل من الخبراء الأمريكيين لوثر جيولوك وجيمس بولوك ، لتنظيم الإدارة الحكومية ، فقدا تقريراً يمكن أن نستوضح منه أهمية مدخل الدراسات البيئية . ففي مقدمة الباب الثانى من هذا التقرير يتناول الخبراء موضوع الإسلام والحكم ويقرران :

« إننا ندرك حق الإدراك أن النظم الحكومية تتكيف وفق مقتضيات الجو الثقافى الذى توجد فيه ، ولا يمكن بحث خطط إعادة تنظيم جهاز أية حكومة أو إجراءاتها بمعزل عن التيارات العامة التى تسود حياة الأمة ، والمعتقدات الأساسية التى تدّين بها .

غير أن الحكومة أيضاً تعتبر من القوى الإيجابية فى التغيير والتطور ، وأية ذلك واضحة فيما تم خلال الأعوام العشرة التى انقضت على قيام الثورة المصرية .

لهذا كان على من يتأمل المستقبل ، ويقترح إدخال تغييرات هامة ، أن يعنى

حق العناية بدراسة قوتين كبيرتين :

الأولى : التأثير القوى للثقافة ، الذى يميل إلى الإبقاء على التقاليد الموروثة .

الثانية : القيمة الخلاقة المبدعة للجديد من الأفكار والنظم التى تغير وضع شعب من الشعوب ، بأن تدفعه إلى حياة جديدة ذات قيم ومعتقدات جديدة .

« ومن المهم أن نعترف منذ البداية بأن أمر جهاز الحكم ليس بأهم الأمور ، فالمعتقدات والقيم التى يركز عليها تفوقه أهمية وخطورة . فإذا استطاع الجهاز الجديد أن يبتعث هذه المعتقدات والقيم ، وأن يصوغها فى صورة نظم ، فإن التقدم الذى يحرزه الشعب حقاً لا يكمن فى النظم الحكومية ، بل فيما تقوم عليه من قوى أخلاقية وفلسفية وروحية .

لهذا كان على المسئولين عن إعادة تنظيم الجهاز الحكومى على نحو جذرى أن يستهدوا بهدى ثقافة الأمة ذاتها ، وفهم المعتقدات والقيم التى تسير عليها الأمة فى حياتها » .

« وكان من المتعذر علينا أن نفهم المعتقدات والقيم لأننا ننتمى إلى ثقافة أخرى . لهذا بذلنا جهداً متصلاً للتعرف عليها ، لا عن طريق القراءة فحسب ، بل كذلك عن طريق الاجتماع بالقادة فى ميادين الدين والفلسفة ، لكى نتبين قيادات الثقافة المصرية التى يبدو أن لها تأثيراً أساسياً فى المشكلات التى نبحثها .

وقد راعنا خلال هذا البحث أننا اهتدينا إلى عدد من المعتقدات الأساسية الوثيقة الصلة بتلك المشكلات . وإننا لنورد تلك المعتقدات فيما يلى فى صورة بالغة الإيجاز خالية مما تستحقه من إفاضة وتفصيل » .

* شرع الله إقامة الدولة كنظام أخلاقى واقتصادى وسياسى ، وللإنسان أن يشكل هذا النظام بفضل ما يتاح له من اتساع فى المعرفة .

* الناس سواسية أمام الله ، ومن ثم أمام القانون .

* ليس للحاكم ولا لرجل الدين ولا لأية طبقة أو فئة ما أن تحول بين المرء وحقوقه وواجباته ، أو أن تفصل بينه وبين الله .

* الاستغلال الشخصى للنفوذ أمر يأباه الخلق الكريم .

* نظام القيادة نظام مستحب من حيث المبدأ ، ولكن كل راع مسئول عن رعاية شئون الناس - ولا تكون القيادة بالوراثة ، بل بالاختيار .. ويرر قيامها ما تلتزم به من مستويات خلقية وما تقدمه من خدمات .

* الأخذ بالشورى على الصعيدين المحلى والقومى أمر لا بد منه فى اتخاذ القرارات والأعمال الحكومية والانتخابات .

* نظام الملكية الفردية حق مقدس

ينطوى على ضرورة استخدام الممتلكات على نحو مشعر ، مع تخصيص قدر من الدخل في عون المعوزين وخدمة المجتمع .

* للمجتمع ، وللحكومة التى يقيمها المجتمع على أساس الشورى أن يقرر ما يدخل فى باب « المعروف » وما يدخل فى باب « المنكر » استناداً إلى المبادئ الخلقية والدينية المقررة .

* العمل له نبالته الخاصة ، ويستحق العامل أجراً عادلاً على عمله .

* الإنسان مكلف بكسب العلم وبإعمال العقل ، واستخدام المعرفة التى حصلها على هذا النحو فى نفع الناس ومرضاة الله .

ويضيف الخبيران : « أنه يتجلى من تعمق هذه النقط أن الثقافة الإسلامية من أصلح الأسس للحكم الناجح فى العصر الحديث ، ليس هذا فحسب ، بل إنها كذلك تقدم للشعب المصرى المبادئ التى يمكن أن يقيموا عليها ديمقراطيتهم الجديدة التى تتميز بالقيادة الإيجابية الفعالة ، ومشاركة الشعب فى الحكم وتحرى استخدام الثروة الخاصة والعامة للخير الأمة » .

« وإنه إذا صح ما ذهبنا إليه فى تلك العجالة القصيرة ، فإن الثقافة الإسلامية تكون أبعد الأشياء عن إعاقه سير التقدم والتطور فى النظم الحكومية ، كما تكون أبعد الأشياء عن الدعوة إلى الطاعة العمياء

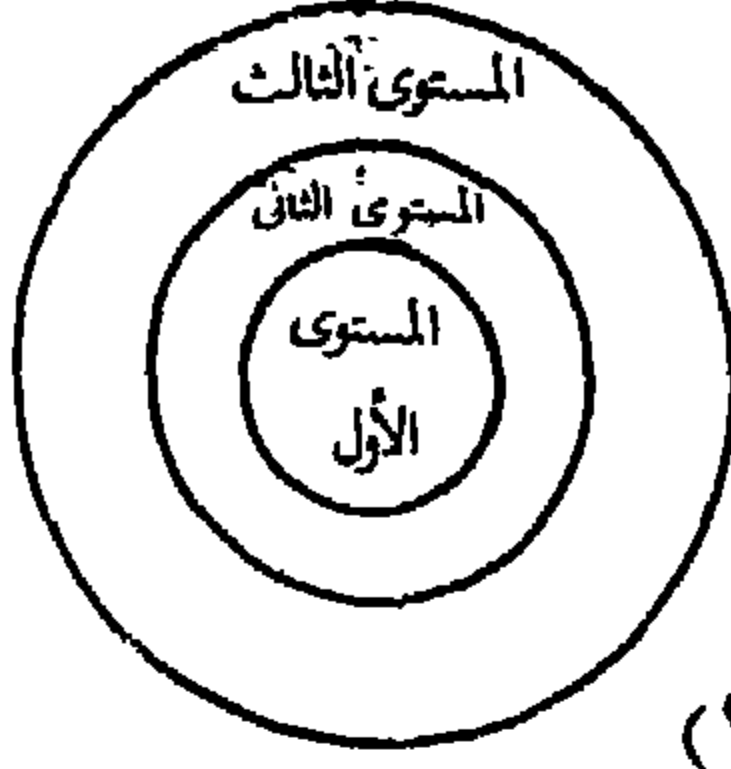
أو التشبث بالتقاليد البالية ، ذلك أن الثقافة الإسلامية تشجع الإنسان على استخدام عقله فى تقدير مقتضيات العالم الحديث من الاطمئنان إلى القيادة المسئولة ، وتبادل الرأى والمشورة » (٣) .

بعد هذه الرحلة فى مقدمة الباب الثانى من تقرير هذين الخبيرين الأمريكين تتضح لنا الصورة بجلاء تام عن أهمية الدراسات البيئية ودراسات البيئة الاجتماعية والثقافية بشكل خاص لا سيما فى مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة التى تود أن تبنى مؤسساتها ونظمها على أسس متينة . وقد أصاب هذا التقرير هدفين : أولهما : بيان أهمية البيئة الثقافية والاجتماعية لبناء مؤسسات الحكم والإدارة والهدف الثانى : وهو الذى يتعلق بهدف الدراسة هذه - هو فعالية وصلاحية الثقافة الإسلامية والقيم الاجتماعية الإسلامية التى تنبثق من هذه الثقافة فى بناء كل مؤسساتنا المعاصرة سواء كانت سياسية ، أو إدارية أو اقتصادية .

٢ - نظرية النظم وربط المنظمات بالبيئة الاجتماعية :

إن إشارتنا لأهمية نظرية النظم System Agreach فى هذه الدراسة هو ما نعتقده من التقائها مع النظرة الإسلامية الشمولية باعتبار أن التنظيمات الإسلامية هى نظم فرعية أو جزء من كل يحتوئها النظام الكبير ويتحكم فيها على ضوء القيم الموجودة التى تحكم هذا النظام وهذا ما سوف يتضح لنا فى القسم الثانى من البحث ...

في النظم الفرعية :



شكل (١)

فالشكل يوضح لنا المجتمع باعتباره « نظام يتكون من عدة نظم فرعية ، الفرد فيها هو المستوى الأول من تلك النظم ، والأسرة والمسجد والمنشأة التجارية والصناعية والهيئة الحكومية تقع في المستوى الثاني إذ تضم عدة أفراد ، والمجتمع ككل يقع في المستوى الثالث إذ يضم هذه النظم جميعاً .

وطبقاً لهذا التقسيم يسمى النظام الذي يضم عدة أنظمة فرعية بالنظام الأكبر ويمثل النظام الأكبر البيئة الخارجية environment لكل من النظم الفرعية « (٥) .

والأهمية الكبرى لنظرية النظم هو أنه إذا حدث أي خلل في نظام الاتصال فقد يتلاشى النظام وينفطر عقده كما أنه قد يحدث انقسام وتشقق في النظام الأكبر إذا لم تسع النظم الفرعية إلى تحقيق الهدف أو الأهداف العامة للنظام .

وعليه يمكن القول أن نظرية النظم هي أقرب وأجدر من غيرها من النظريات الإدارية المعاصرة بأن نعتبرها نظرية شاملة « إذ درست كثير من النظريات الإدارية المعاصرة المنظمة الإدارية والاقتصادية بمنعزل عن البيئة الاجتماعية المحيطة بها . فاهتمت فقط بما يجري داخل المنظمة من

فقد نجحت نظرية النظم أو تحليل النظم في إبراز أهمية النظرة الشاملة لدراسة المنظمة التي هي نظاماً فرعياً يعمل في إطار النظام الاجتماعي الكبير « فهذه النظرية تحدد مفهوم النظام ومقوماته ، وعلاقة النظم الرئيسية (الأكبر) بالنظم الفرعية (الأصغر) ومدى تأثير النظم الفرعية بالبيئة الخارجية لها التي تحكم النظام الأكبر (٤) .

وعليه يمكن تعريف النظام بأنه مجموعة من الأجزاء والعناصر يرتبط بعضها مع البعض لتحقيق هدف معين .

وعمومية هذه النظرية والتي تهتم في البحث ، وعلى ضوء التعريف السابق ، فإن النظام يتكون من عدة نظم متداخلة بل من مستويات متداخلة في هذه النظم الفرعية ، وترتبط هذه النظم الفرعية مع بعضها البعض طبقاً لنظام اتصال محدد يعطى النظام صفة الانسجام والتماسك والتكامل ويكون لهذا النظام قيمة أعلى من بقية أو مجموع قيم فروعها على ضوء هذا الارتباط .

ومن جانب آخر أن سبب وجود هذا النظام هو تحقيق هدف معين وهذا الهدف هو الذي يحدد علاقات الفروع بعضها مع البعض الآخر وهذه الفروع يجب أن تسعى إلى تحقيق الأهداف العامة للنظام والتي تعتبر قيوداً للنظم الفرعية، كما يمكن أن تعتبر أهداف النظم الفرعية وسائل لتحقيق الأهداف العامة للنظام في مجموعه . والشكل التالي يبين لنا المستويات المتداخلة

علاقات وسلطة وسلوك دون أن تتطرق إلى المتغيرات البيئية التي تؤثر تأثيراً قديماً على ما يجرى داخل المنظمة»^(٦) .

إذن على ضوء هذه النظرية وعلى ضوء أهمية الدراسات البيئية للمنظمات يتضح لنا أن المنظمات والمؤسسات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية هي جزء فرعى من البيئة الاجتماعية الشاملة وبالطبع فالجزء يتأثر بالأصل فتتأثر هذه المنظمات بالقيم الثقافية والاجتماعية والأوضاع السياسية . والاقتصادية في المجتمع ولا يمكن أن نقوم بأى إصلاح داخل المنظمة الإدارية أو الاقتصادية إلا بأن نصلح البيئة الاجتماعية الكبرى .

ونستخلص من نظرية تحليل الأنظمة مدلولات تلتقى من قريب أو بعيد بالنظرة الإسلامية أو في الواقع بالنظرية الإدارية الإسلامية التي تعتبر أن النظام الإدارى أو أى نظام آخر في النظام الإسلامى الكبير هو نظام فرعى محكوم بأهدافه ومبادئه وهذا ما سوف نتطرق إليه في الجزء التالى ...

٣ - طبيعة النظام الإسلامى ونظرية النظم :

في الواقع أن اهتمامنا بنظرية النظم في هذا البحث تتحدد في مجالين أساسيين :

الأول : أنها تساعد على إلقاء الضوء على صفة التكامل والشمول في النظام الإسلامى .

الثانى : تساعد على فهم دور

المؤسسات سواء كانت اقتصادية ، إدارية أو سياسية في هذا النظام ودور النظام نفسه بما يبنى عليه من قيم موحدة في هذه الأجزاء الفرعية .

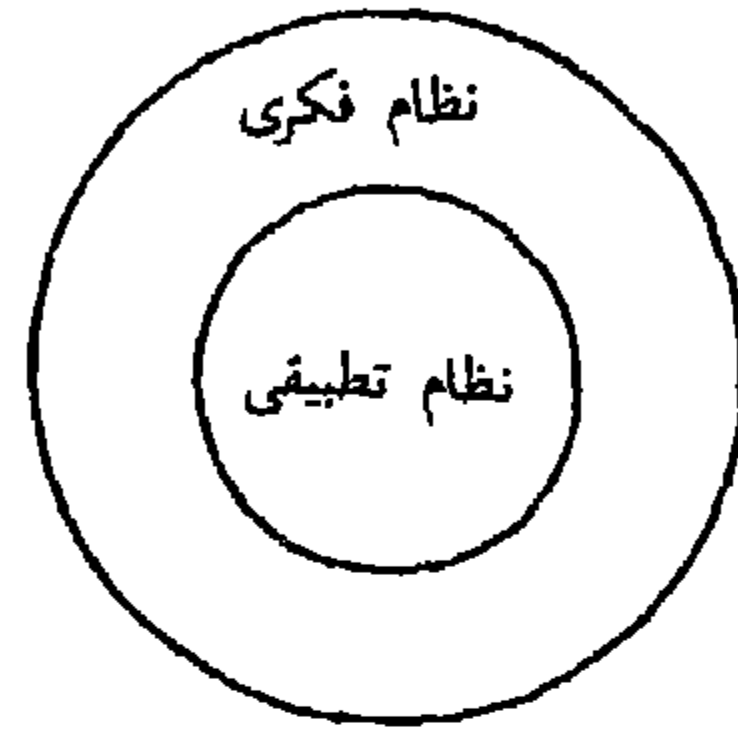
من جانب آخر نجد أن « النتائج التي توصل إليها العلماء من وحى نظرية النظم تتفق مع المبادئ التي نادى بها الإسلام من أربعة عشر قرناً . بل إن اللبنة الأساسية للنظرية ، وهى ما يمكن أن نسميه النظرة الكلية للأمور Collective View ليست ببعيدة عن فكر الإمام أبى حامد الغزالي في الإحياء»^(٧) .

وإذا تأملنا النظام الإسلامى نفسه وطبيعة تكوينه على ضوء نظرية النظم ووفقاً لها نجد الآتى :

أولاً : يتكون النظام الإسلامى من نظامين فرعيين^(*) : الأول : نظام فكرى والثانى : نظام تطبيقي ، أو بعبارة أخرى : يتكون النظام الإسلامى من عقيدة وشريعة والنظام الفكرى أو العقائدى في حد ذاته نظام متكامل متناسق تتفق نتائجه مع مقدماته ، ويتأسس على التوحيد والإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، والنظام التطبيقي أو التشريعى يحدد العلاقات بين الأفراد والجماعات بما يحقق الأهداف العامة للنظام ، وبما يتفق مع المبادئ التي يقررها النظام الفكرى العقائدى .

ثانياً : هناك ترابط وثيق بين النظام الفكرى العقائدى والنظام التطبيقي التشريعى ويمكن اعتبار النظام الفكرى

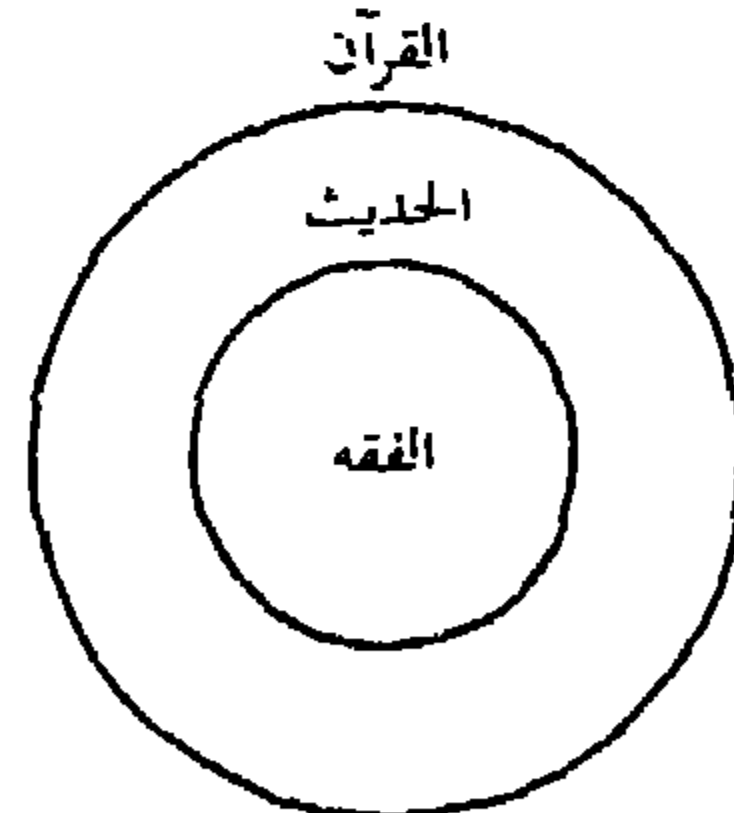
نظاماً أكبر والنظام التطبيقي نظاماً أصغر .
وبالتالى فإن النظام الفكرى يمثل البيئة
الخارجية للنظام التطبيقي بحيث يكون
النظام التطبيقي محكوماً بمبادئ النظام
الفكرى . والشكل التالى يوضح هذه
العلاقة :



شكل (٢)

العلاقة بين النظامين الفكرى والتطبيقي فى النظام الإسلامى

والنظام الفكرى فى ذاته يتكون من
مبادئ وعقائد كلية ثابتة بالنص القرآنى
ونص الحديث ، وهذه المبادئ تمثل النظام
الأكبر لنظريات واجتهادات جزئية
يستنبطها العلماء عن طريق القياس
والمنطق . وبناء على ذلك يمكننا تصور
تركيب البناء الفكرى فى الإسلام بالشكل
التالى :



تركيب النظام الفكرى فى الإسلام

فالقرآن هو المصدر الأساسى للفكر

الإسلامى ، ويلاحظ أنه لم يوضع فى دائرة
فى الشكل المشار إليه إشارة إلى أنه ليس
محددأ بأى نظام فكرى أعلى منه ، إنما هو
مستمد من الله الذى ينتهى إليه العلم
﴿ يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا
يحيطون بشيء من علمه ﴾ ، ولذلك يعتبر
القرآن « النظام الفكرى الأكبر » فى
الإسلام وليس هناك من هو أكبر منه ، إذ
يستمد عظمته من خالق الأكوان العليم
الخبير .

وأحاديث الرسول ﷺ تقرير وتفسير
وتفصيل لما جاء فى القرآن ، فالرسول هو
الرابطة بين الله والبشر .

والفقه هو نتاج التفكير البشرى :
نتيجة البحث والدراسة ، وهو نوعان :

١ - فقه فى القرآن والحديث وما
ينتج عنهما عن طريق القياس أو الاستنباط
أو الاستنتاج . وهو - بالإضافة إلى أنه
يعمق فهمنا للقرآن والحديث - يضع
الأحكام بالنسبة للأمر التى تجدد والتى
يحتاج فيها المسلمون إلى رأى ، والتى تتغير
بتغير العصر .

٢ - فقه فى القوانين الكونية
والقواعد المهنية وهو مجال البحث
والدراسة فى العلوم الكونية على اختلاف
مجالاتها .

والنظام التطبيقي فى الإسلام يمكن أن
ننظر إليه على أنه يتكون من مستويين :

الأول: السنة العملية لرسول الله ﷺ

ما قرره من قواعد وأوضاع وإجراءات بالتنفيذ العملي (مثلاً في الزواج والطلاق والشراء والبيع والحروب والعقود والمعاهدات ... الخ .

الثاني : القواعد والإجراءات التي يضعها قادة المسلمين وعلمائهم ، والتي تسترشد بالسنة العملية للرسول ﷺ ، ثم تستحدث من وسائل التطبيق ما يتفق مع احتياجات العصر والظروف المحيطة بالتطبيق .

ويخلص من ذلك بأن العلاقة بين النظام الفكري والنظام التطبيقي في الإسلام . تتمثل في : أن النظام الفكري قاعدة يبنى عليها النظام التطبيقي كما يبنى المبنى على أساس صلب . والعبادات التي فرضها الله على المسلمين من صلاة وزكاة وصيام وحج تساعد على توثيق صلتهم بخالق النظم جميعاً ، بالله الواحد القهار ، ويساعدهم ذلك بالتالي على صيانة نظمهم الفكرية والتطبيقية من الانحراف . ويلقى هذا التصور ضوءاً على الحكمة من استخدام الرسول ﷺ لكلمة « بنى » في حديثه الشريف : « بنى الإسلام على خمس ... » الحديث . فالإسلام إذن بناء فكري وتطبيقي أساسه عبادة الله ﷻ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﷻ .

ثالثاً : هدف النظام الإسلامي : سعادة الفرد المسلم في الدنيا والآخرة ويتضح ذلك من الآية الكريمة : ﴿ ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، الذين

آمنوا وكانوا يتقون ، لهم البشري في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، لا تبديل لكلمات الله ، ذلك هو الفوز العظيم ﷻ .

وفي الآية : ﴿ لا تبديل لكلمات الله ﷻ تأكيد أنه ليس هناك سلطة أعلى من الله ، وهذه قوانينه وسنته لها صفة الثبات والتكرار تماماً كالقوانين الكونية المحسوسة للإنسان مثل تعاقب الليل والنهار . وهذه القوانين تحكم النظام الإسلامي بمعنى أنها تحدد أهدافه ووسائله .

وفي هذا العرض والتحليل لطبيعة النظام الإسلامي وفقاً لنظرية النظم نخلص إلى أن النظام الإسلامي نظام متكامل له مقوماته النظرية والعملية الصالحة للتطبيق في كل زمان ومكان .

وعلى ضوء شمول وتكامل النظام الإسلامي في مقوماته النظرية والعملية تتضح لنا أهمية نظرية النظم والتقاءها مع النظرة الشمولية للإسلام ويمكننا أن نذهب بأن طبيعة النظام الإسلامي ، مع تكامل مقوماته النظرية والعملية وترباطها الوثيق مع بعضها البعض ، يمكن أن يمثل ما تهدف إليه نظرية النظم خير تمثيل . بل هو النظام الأمثل الذي يمكن أن تنبثق منه نظرية النظم نفسها إذ أن النتائج التي توصل إليها العلماء من وحي نظرية النظم ، كما أشرنا من قبل ، تتفق مع المبادئ التي نادى بها الإسلام من أربعة عشر قرناً .

إن عرضنا لطبيعة النظام الإسلامي وفقاً لنظرية النظم يشكل افتراضنا الأساسي في

هذا البحث ، أنه من بين كل النظريات الحديثة في الإدارة نجد أن نظرية تحليل النظم هي النظرية الحديثة الوحيدة التي يمكن أن تلتقى مع النظرة الإسلامية للدراسة النظم أو بمعنى أدق - وهذا هو الذى يهمنى فى هذا البحث - يمكن أن تلتقى مع نظرية الإدارة فى الإسلام التى تعتبر أن النظام الإدارى - وهو نظام تطبيقي فرعى - محكوم بالنظام الفكرى والعقائدى والذى يمثل البيئة الخارجية لكل الأنظمة الفرعية التطبيقية فى النظام الإسلامى .

ونستنتج من ذلك أن بيئة النظام الإسلامى أو بيئته الاجتماعية تشكل الفرد فى تفكيره وسلوكه وتصوغ كل حركاته وسكناته التى تستهدف عبادة الله الواحد القهار ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد أن هذه البنية الاجتماعية تربط الفرد بالمجتمع وتوازن بين بناء الفرد وبناء المجتمع وهذا التوازن فى البناء والتناسق يتجلى فى أعظم صوره فى العبادات من صلاة وصوم وزكاة وحج فهى رغم أنها صلة بين الفرد وخالقه وتربية روحية دائمة ومتجددة إلا أنها رابطة اجتماعية متينة تربط الأفراد مع بعضهم البعض . وذلك بطبيعة أدائها لا سيما الزكاة والحج وحتى الصلاة فهى مفضلة فى جماعة للمعانى الكبيرة التى يمكن أن تترتب على أدائها فى جماعة ..

ونخلص من ذلك أن للبيئة الاجتماعية فى النظام الإسلامى أهمية كبرى بدليل أن النظام الإسلامى الفكرى والتطبيقي لا يعمل إلا فى المجتمع لتحقيق أهدافه وهذه

البيئة الاجتماعية تتحكم فيها قيم اجتماعية مستمدة من البناء الفكرى للنظام الإسلامى ليقوم عليه بناء الفرد وبناء المجتمع فى تناسق وانسجام تامين .

٤ - القيم الاجتماعية الإسلامية وتناسق بناء الفرد والمجتمع :

إن البناء الاجتماعى الإسلامى لا يقوم إلا على الإيمان والذى يؤدى فى النهاية إلى الالتزام بأحكام الله تعالى إذ أن ركيزة الإيمان هى معيار الصحة والصواب بجميع مظاهرها فى الحياة الإسلامية .

فالإيمان بالله تعالى وكتبه ورسله واليوم الآخر هو القيمة الإسلامية العليا والكبرى والتى تتفرع منها كل القيم الاجتماعية والسلوك الاجتماعى ولا يستكمل هذا الإيمان إلا بالفرائض والشرائع والحدود والسنن كما قال الإمام البخارى فى صحيحه : « إن الإيمان فرائض وشرائع وحدود وسنن ، من استكملها فقد استكمل الإيمان ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان » .

وهذه القوائم الأربعة هى التى تقيم مظلة الإيمان فوق الحياة الإسلامية .

وقبل أن نتحدث عن قيم الإسلام الاجتماعية والتى تعمل فى البيئة الاجتماعية الإسلامية وفعالية هذه القيم فى بناء الفرد والمجتمع فى آن واحد يجدر بنا أن نورد بعض الآيات القرآنية الكريمة وبعض الأحاديث النبوية الشريفة حتى تمثل مرتكزاً لنا لتحليل هذه القيم فى بناء الفرد والمجتمع

والتي تكون في النهاية نسيجاً فريداً للفرد المسلم والمجتمع المسلم ببناء ما يسمى الضمير الاجتماعي والجماعي داخل الفرد المسلم وهذه الآيات المختارة هي :

١ - ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ .

٢ - ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ وَعَهْدُهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ، أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ .

٣ - ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ .

٤ - ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ .

٥ - ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ . ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ..﴾ .

أما الأحاديث الشريفة فهي :

١ - « بنى الإسلام على خمس : شهادة ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول

الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً » .

٢ - « الصلاة عماد الدين من أقامها فقد أقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين » .

٣ - « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً » .

٤ - « مثل المؤمنين في توادهم وتراحيمهم كمثل الجسد إذا اشتكى عضو منه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » .

٥ - « يد الله مع الجماعة » .

٦ - « الناس بخير ما تعاونوا » .

٧ - « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » .

والقيم الاجتماعية الإسلامية والتي استقت منبعها من النبع الروحي أى من القرآن والسنة النبوية الشريفة تمثل الشريعة الإسلامية فيها مجالها التطبيقي في البيئة الاجتماعية الإسلامية .

والشريعة الإسلامية فصلت المثل العليا أشد التفصيل في الكتاب والسنة وفي الجهود العلمية التي حققها الفقه في بيان كيفية تطبيقها تأصيلاً وتقريباً . وقد قامت هذه الشريعة على أسس ثلاثة كما يقول الشيخ محمد أبو زهرة (*) :

الأساس الأول : العدالة : فهي ميزتها وخلاصتها : فإذا كان لكل دين شعار يعلن حقيقته . فشعار الإسلام العدالة ولذلك قال الله تعالى في بيان ما يأمر به : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ .

وقد قال علماء الإسلام إن هذه الآية أجمع آية لمعانى الإسلام التقت فيها خواصه .

الأساس الثاني : الفضيلة الإنسانية : تقوم الشريعة الإسلامية على الفضيلة الإنسانية ، فهي وإن كانت قانوناً يطبقه القضاء ، ومقياساً ضابطاً يفصل بين الحقوق والواجبات العملية هي أيضاً دين يتدين به ، والأخلاق الفاضلة والشرائع المحكمة صنوان ، يجتمعان .

الأساس الثالث : المصلحة في الشريعة الإسلامية :

إن الاستقرار أثبت أن الأحكام كلها في الشريعة الإسلامية تقوم على المصلحة الإنسانية . فما من أمر شرعه الإسلام بالكتاب والسنة إلا كانت المصلحة ثابتة . والمصالح التي يقررها الإسلام أساساً للتشريع ، والتي تشتمل عليها الشريعة في نصوصها وكلياتها ترجع للمحافظة على النفس ، وعلى الدين ، وعلى النسل ، وعلى العقل وعلى المال .

من هذا يتبين لنا أهمية الشريعة الإسلامية وشرائع الإسلام جميعها لإقامة

المجتمع على الإيمان وضرورتها لحراسة العقيدة في المجتمع وحسن بنائه على الإيمان ..

وقد استهدفت رسالة الإسلام هدفاً رئيسياً وهو خلق المجتمع الإنساني المثالي من حيث سلوك أفرادهم ومعاملاتهم وعلاقاتهم مع بعضهم البعض كما جاء الإسلام ليغيد للشخصية الإنسانية وحدتها وتكاملها بربطه بين القيم التي تحكم مسلكها الخاص وبين تلك التي تحكم مسلكها العام .. ونشأت بذلك قيم اجتماعية أصبحت تشكل الكيان النفسي للأفراد والكيان الاجتماعي للجماعات ..

وكما أشرنا أن هذه القيم الاجتماعية مرتبطة أشد الارتباط بقيم الدين نفسه وبالقيمة العليا للدين وهو الإيمان بالله ورسوله وكتبه وملائكته واليوم الآخر ..

وعلى ضوء هذه القيم تشكل مجتمع إنساني مترابط عبر أربعة عشر قرناً يجعل هدف الحياة الاجتماعية ، القائمة على التكافل والتضامن والتعاون هو المحور الأساسي الذي تقوم عليه حياة الفرد ومثله وقيمه ، إذ إن قيم المجتمع المسلم هي التي تكون ضمير الفرد المسلم ، وبالتالي الضمير الاجتماعي لديه ، وحرصه لحماية وحفظ هذه القيم الاجتماعية ، تمثل في نفس الوقت حرصه وحفظه لقيمه الذاتية هو نفسه .

وإذا أردنا أن نحلل هذه القيم الاجتماعية الإسلامية نجد أن العبادات والفرائض التي

أوجبها الحق عز وجل تؤدي كلها إلى التهيئة الذاتية والاجتماعية للمسلمين أى أنها ذات وظيفة اجتماعية . ووظيفتها الروحية من جانب آخر هي أن ننشئ الضمير الذاتي للفرد المسلم فإذا عم هذا الضمير الفردى في المسلمين نشأ به الضمير الاجتماعى .

وعلى هذا الأساس فإن العبادات - والتي تكون في النهاية كل القيم الاجتماعية الإسلامية - ليست عملاً فردياً يخص الإنسان في علاقاته بربه فحسب وإنما هي وسيلة لإثراء حياة المجتمع وتحقيق الأهداف الاجتماعية الخيرة وربط أهداف المجتمع وقيمته بأهداف وقيم الأفراد .

ومن هنا كانت غاية العبادات في الإسلام أن تؤثر في حياة الأفراد التأثير الاجتماعى الذى يجعل من الحديث الشريف « الدين المعاملة » معياراً صادقاً للحكم على فعالية العبادة . فبقدر ما تنعكس العبادة على سلوك الناس رحمة وتكافلاً اجتماعياً ، بقدر ما تكون عبادة فاضلة صادقة^(٨) .

وأهمية التأثير الاجتماعى للعبادات أنها تؤدي إلى تكامل وتوازن ووحدة شخصية المسلم إذ أنه لا يجد أن هناك انفصلاً بين قيمه الخاصة والقيم العامة أى أن هناك ربط بين القيم التى تحكم المسلك الخاص والمسلك العام فليس هناك أخلاق خاصة وأخلاق عامة بل مسلك بشرى واحد ينبجلى في حياة الناس الخاصة والعامة وهذه - والله أعلم - تدرج من حكمة فكرة التوحيد ذاتها إذ أن الإنسانية كلها من أصل

واحد والناس أخوة وسواسية وعلى هذا لابد أن يتوق سلوكهم وتتوحد قيمهم في سلوكهم الخاص والعام .

وبقدر عناية الإسلام واهتمامه بالتربية الذاتية للفرد والتي تؤدي في النهاية إلى التكوين الاجتماعى العام على مناهج الإيمان فإن الإسلام يحرص أيضاً على تماسك المجتمع وبنائه على الروح الجماعية إذ أن إدخال الدين في حياة المجتمع هو نقل المجتمع نفسه إلى داخل الفرد وبحيث يصبح ضمير الفرد ضميراً اجتماعياً بالضرورة .

والحديث الشريف : « بنى الإسلام على خمس » الحديث ، لا يمثل لنا قاعدة البناء الفكرى ، التى يبنى عليها النظام التطبيقي في الإسلام فحسب ، بل يؤسس لنا البناء الصلب والمتين الذى تتشكل منه كل القيم الاجتماعية من سخرال ممارسة العبادات التى بنى عليها الإسلام ، وبقدر مساندة هذه العبادات توثيق صلة المسلمين بالله الواحد القهار بقدر ما تساعدهم في نفس الوقت على بناء مجتمعهم المؤسس على كل القيم الاجتماعية الإسلامية المنبثقة من هذه العبادات .

والواقع أنه لولا فعالية هذه العبادات وآثارها الاجتماعية لما كان لهذه القيم الاجتماعية - التى صاغها الدين في نفوس الأفراد والجماعات - أن تتحقق وتصبح واقعاً معاشاً ودستوراً للمواطنة الإسلامية .

فإذا تأملنا أول هذه العبادات وهي الصلاة التى هي عماد الدين ومن أقامها

فقد أقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين كقول الرسول الكريم فبالرغم من أنها علاقة روحية بين الفرد وخالقه وهى نوع من الصلة المتجددة والدائمة وتربية ذاتية للفرد عنى بها الإسلام أشد العناية سواء بنص الآيات القرآنية أو بنص الأحاديث النبوية الشريفة غهى ذات أثر اجتماعى بالغ الأهمية ولها معان رفيعة وأهدافاً اجتماعية إيجابية لا سيما إذا أقيمت هذه العبادة فى جماعة ..

بل إن هذه الصلاة يفضل إقامتها فى جماعة برغم جواز آدائها انفرادياً ، إذ لا صلاة لجار المسجد إلا فى المسجد فاجتماع الناس فى المساجد للصلوات الخمس يؤدى إلى تعارفهم وتقوية وحدة حياتهم الأساسية وهى المسجد « وصلاة الجماعة فى يوم الجمعة فريضة تجمع المسلمين فى مسجد القرية أو المدينة أو الحى فى المدينة الكبيرة ليؤدوا الصلاة صفوفًا منتظمة ومتماسكة متآخية ، وليستمعوا إلى الإمام الذى يخطبهم فى أمور دينهم ودنياهم بما فى ذلك ما يواجهون من مشاكل الساعة ، وهكذا تؤدى المساجد دورها كبرلمانات محلية حيث يجتمع فيها الناس لمناقشة أمورهم ليس عقب صلاة الجمعة فحسب ، بل ووقتاً يقتضى الموقف كما كان يحدث فى عهد الرسول عليه الصلاة والسلام وعهد الخلفاء الراشدين » (٩) .

وبذلك يترتب على أداء الصلاة فى جماعة قيم اجتماعية كبرى على رأسها :

- التضامن الاجتماعى وتثبيت الروح الجماعية « يد الله مع الجماعة » .

- إشاعة روح الأخوة والمحبة « إنما المؤمنون إخوة » .

- ممارسة مبدأ الشورى فى أمور المسلمين عقب انتهاء الصلوات .

- تفقد الأفراد بعضهم البعض فى الصلوات امثالاً للحديث الشريف : « مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى عضو منه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » .

- التعاون على أعمال البر والخير « الناس بخير ما تعاونوا » ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ﴾ .

كل هذا يجعل من صلاة الجماعة ، والتقاء المصلين فى المسجد الإشعاع المعنوى الكبير الذى تنبثق منه كل هذه القيم الاجتماعية فتنبىء للفرد المسلم توازناً داخلياً ورباطاً محكماً بمجتمعه وعلى هذا الأساس فإن أداء الصلاة ليس عبادة فردية تخص الإنسان فى علاقاته بربه فحسب وإنما هى « وسيلة لشحن طاقات المسلم الروحية وتفجير قدراته الكامنة لإثراء حياة المجتمع ، وهو فى تحقيقه لأهداف الحياة الاجتماعية الخيرة يحقق فى نفس الوقت ما يرجوه من الآخرة لأن الدنيا مزرعة الآخرة .. ومن صلحت دنياه صلحت آخرته ومن فسدت دنياه فسدت آخرته » (١٠) .

أما عبادة الصوم فهدفها نفس هدف الصلاة وله مغزاه الجماعى أيضاً ، إذ هو يقوم أساساً على المشاركة الوجدانية وعلى التعاطف والتساند فالصائمون يمسون عن الطعام فى وقت واحد ويفطرون جميعاً عند الغروب . والصائم إذ يعانى الحرمان وقت الصيام يشعر بآلام الجوعى من المساكين فيخلق فيه ذلك حاسة التألف والتكاتف مع بقية أفراد المجتمع . وبهذا يتحقق فيه خلق نفس القيم الاجتماعية فى الصلاة من تضامن اجتماعى وتراحم وتربية للضمير الاجتماعى وذلك بالإحساس بآلام الآخرين ومعاونتهم وبرهم .

أما عبادة أو فريضة الزكاة فهى العبادة التى تهدف إلى التكامل والتضامن الاجتماعى فى أبهى صورته وهى بطبيعتها فريضة اجتماعية وليست مجرد تلبية للحافز الفردى فى الإنسان للصدقة والبر .

« ذلك أن الزكاة كما فرضها الله وكما طبقها الرسول هى حق الله للمجتمع فى يد ولى الأمر ، ليرده إلى المحتاجين إليه من عامة المسلمين .. أى أنها أداة لإعادة توزيع الثروة بما يحقق العدالة ، كما يوضح ذلك قول الإمام على بن أبى طالب : (إن الله فرض على أغنياء المسلمين فى أموالهم بالقدر الذى يسع فقراءهم ، ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا ، إلا بما صنع أغنيائهم) (١١) .

وبذلك يتحقق التكامل الاجتماعى عن طريق الزكاة وهى القيمة الاجتماعية الكبرى ويقول الله سبحانه وتعالى فى ضرورة

التكافل : ﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾ . ويقول سبحانه وتعالى : ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ﴾ .

وعلى سوء ذلك يكون المال فى الإسلام هو خادم للإنسان وقيمه السامية وإذا تأملنا كثيراً من آيات القرآن نرى أنها تحض على الإنفاق والصدقة ووعد الله المنفقين والمتصدقين بالثواب العظيم .. ومن ثم نخلص إلى أن الزكاة ليست عبادة اجتماعية فحسب وإنما للمال كله فى نظر الإسلام وظيفة اجتماعية فالإنسان ما هو إلا مالك نيابة عن الله وعن المجتمع فى هذا المال إذ أن ملكية الفرد للمال هى استخلاف من الله جل شأنه على المال الذى فى حوزته ورخص له أن يمتلكه فهو موكل فى ماله ممثلاً لأمر الشارع : ﴿ وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ﴾ .

وتحقيقاً لمبدأ حماية مصلحة الجماعة ومراعاة لقيمة العدالة الاجتماعية فقد حرص الإسلام على إعادة توزيع الثروات لصالح الفقراء .. وقد تقرر هذا المبدأ عندما هاجر المهاجرون مع النبى ﷺ من مكة إلى المدينة ... وتركوا أموالهم خلفهم ... وعاشوا حياة اقتصادية أرقى من مستوى أهل المدينة رغم كرم الأنصار وتكرمهم للمهاجرين ولذلك حينما انتصر المسلمون فى موقعة (بنى النضير) ... وزع الرسول مكاسب النصر السلمى للمهاجرين وحدهم عدا رجلين فقيرين من الأنصار وذلك لإعادة التوازن فى مستويات الملكية

والدخل بين جماعات المسلمين وفي ذلك جاء قوله سبحانه وتعالى : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ۚ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۚ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصَرُونَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ۝﴾ .

(سورة الحشر : الآيتان ٧ ، ٨)

ومن ثم يأتي التكافل الاجتماعي والتضامن الاجتماعي من نوعين من الدوافع :

١ - دوافع فردية : وهي الصدقات والإحسان الفردي التي يتقدم بها المتوسلون إلى رضاء الله بالعطف على ذوى الحاجة ويدعو الإسلام إلى تقديم المساعدة المادية لفئات عديدة (المحتاجين ، ذوى القرى ، اليتامى ، أبناء السبيل ...) ويستثير الجانب الصالح من النفس الإنسانية لكي يأتي الإحسان طوعية .

٢ - الدوافع الاجتماعية : إذ يفرض الإسلام على الجماعة حفظ حياة الفرد ومن هنا جاءت مؤسسات الزكاة الخمس والمقاسمة والخراج والوقف .

وهذا الفرض الذي يفرضه الإسلام على الجماعة لحفظ حياة الفرد هو فرض على الدولة الإسلامية فهي تحقق مبدأ الضمان

الاجتماعي بضمان معيشة أفراد المجتمع الإسلامي ضماناً كاملاً .

« ومبدأ الضمان الاجتماعي يرتكز في المذهب الاقتصادي الإسلامي على أساسين : أحدهما التكافل العام والآخر : حق الجماعة في موارد الدولة العامة » (١٢) .

ويستمر العلامة محمد باقر الصدر في شرحه للضمان الاجتماعي فيقول :

« فالأساس الأول للضمان الاجتماعي ، هو التكافل العام . والتكافل العام هو المبدأ الذي يفرض فيه الإسلام على المسلمين كفاية وكفالة بعضهم لبعض ويجعل من هذه الكفالة فريضة على المسلم في حدود ظروفه وإمكاناته ، يجب عليه أن يؤديها على أى حال كما يؤدي سائر فرائضه » .

ويستمر العلامة باقر الصدر فيقول :

« والضمان الاجتماعي الذي تمارسه الدولة على أساس هذا المبدأ للتكافل العام بين المسلمين ، يعبر في الحقيقة عن دور الدولة في إلزام رعاياها بامثال ما يكلفون به شرعاً ، ورعايتها لتطبيق المسلمين أحكام الإسلام على أنفسهم فهي بوصفها الأمانة على تطبيق أحكام الإسلام ، والقادرة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مسئولة عن أمانتها ، ومخولة حق إكراه كل فرد على أداء واجباته الشرعية ، وامثال التكاليف التي كلفه الله بها » .

أما عن الأساس الثاني للضمان الاجتماعي فيقول علامتنا باقر الصدر :

« وهو حق الجماعة في مصادر الثروة .
وعلى أساس هذا الحق تكون الدولة مسئولة
بصورة مباشرة عن ضمان معيشة المعوزين
والعاجزين ، بقطع النظر عن الكفالة
الواجبة على أفراد المسلمين أنفسهم ... فإن
هذه المسئولية لا تفرض على الدولة ضمان
الفرد في حدود حاجاته الحياتية فحسب ،
بل تفرض عليها أن تضمن للفرد مستوى
الكفاية من المعيشة الذي يحياه أفراد المجتمع
الإسلامي لأن ضمان الدولة هنا ضمان
إعالة . وإعالة الفرد هي القيام بمعيشته
وإمداده بكفايته » (١٣) .

وأخيراً نرى في فريضة أو عبادة الزكاة
وفي كثير من الآيات القرآنية أنها مقرونة
دائماً بالصلاة ولهذا دلالة الكبرى فهاتين
العبادتين لهما قيمة كبرى في المجتمع
الإسلامي وتتولد عنهما كل القيم الاجتماعية
السامية التي أشرنا إليها من تضامن وتكافل
وتعاون ومحبة وإخاء وتعاطف فتسود في
النهاية هذه الروح الجماعية والتي تجعل من
ضمير المسلم ضميراً اجتماعياً حياً ويجعل
من الفرد المسلم حريضاً على مجتمعه المسلم
غيوراً على مصلحته ومحققاً لكل أهدافه
وقيمه الاجتماعية .

أما عبادة الحج فجماعيتها واضحة إذ
يؤدي المسلمون شعائره في جماعة واحدة
وفي ميقات واحد معلوم وهو اجتماع
سنوي على نطاق عالمي لبحث مشاكل
الشعوب الإسلامية ويؤدي إلى تعارف
الأمة وتماسكها ، والقيمة الاجتماعية
الكبرى للحج هي أن المسلمين الحجاج

« يشاهدون آثار أئمة الأنبياء إبراهيم عليه
السلام ، فيشعرون بوحدة العبادة في
الرسالات كلها ويشعرون بالوحدة
الإنسانية وبالمساواة المطلقة أمام الله تعالى
وفي حرمة الأمن وفي أرضه المقدسة
فيلبسون جميعاً لباساً واحداً غير مخيط ،
حتى لا يختلف الشكل فالجميع يشعرون
بأنهم سواء وأنهم أمة واحدة مهما تختلف
أقاليمهم » (١٣) .

وبهذا يتضح لنا دور العبادات الإيجابية
في تكوين القيم الاجتماعية الكبرى في البيئة
المسلمة ، وبرزت الفكرة الجماعية التي هي
المميز الجوهرى للنظام الإسلامى والتي
برزت في الواقع منذ عهد الرسول الكريم
وطبقت عملاً آنذاك ، ثم توالى القضايا
وكتابات الفقهاء تكمل للصورة جوانبها
وملاحمها .

والإسلام مع ضمانه للحرية الفردية
فهو يخضعها لصالح الجماعة فهو دين
الجماعة وهناك أحاديث شريفة كثيرة
تؤكد هذا المعنى منها : « يد الله مع
الجماعة » و « الناس بخير ما تعاونوا »
وجماعية الإسلام هذه تبدو أوضح ما تكون
في نظامه الاجتماعى القائم على التكافل
الاجتماعى ولعل أبلغ تصوير للمجتمع
المسلم المتكافل هو الذى أعطاه رسول الله
حين قال : « المؤمن للمؤمن كالبنيان
المرصوص يشد بعضه بعضاً » أو حين
قال : « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم
كمثل الجسد إذا اشتكى عضو منه تداعى
له سائر الجسد بالسهر والحمى » . أو حين

قال : « لا يؤمن أحدهم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » .

وقد رأينا أن عبادات المسلم يغلب عليه الطابع الجماعي « فجميع أركان الدين إذن ذات وظائف تضامنية ولذلك فالعبادات ذات وظيفة دستورية (اجتماعية) هامة في تكوين الأمة وتوعيتها بالعقيدة الاجتماعية العليا وهي الإيمان بالتوحيد » (١٤) .

ولا يفوتنا على ضوء الفكرة الجماعية في الإسلام أن نشير إلى فكرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتي هي في الواقع واجب في الإسلام قبل أن يكون حقاً أي لا تتمثل فيها حرية الكلام وإبداء الرأي فقط وإنما تصبح إلزاماً إيجابياً « يلتزم المسلم بأدائه حتى يحمي نفسه ومجتمعه من الضرر الذي تسببه طائفة أخرى من أفراد المجتمع » (١٥) .

ويصف الرسول الكريم ﷺ هذه الحالة وصفاً دقيقاً وشيقاً وهو يقول : « مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا في سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها فكان الذين في أسفلها إذا استقوا مروا على من فوقهم فقالوا لو أنا خرقنا نسيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً » .

وفي الواقع أن موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو تنويع لكل أهداف العبادات وقيمها الاجتماعية إذ أن الضمير

الاجتماعي الذي تكون لدى الفرد المسلم يجعله قيماً على حياة المجتمع بل يحق له أن يرفع دعوى الحسبة بنفسه نيابة عن المجتمع كما يحق له أن يغير المنكر بكل الوسائل الممكنة بنص الحديث : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » .

إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو شعار الإسلام الخالد والذي يبنى المجتمع الإسلامي على العدالة والإحسان وإيتاء ذي القربى وكما أشرنا من قبل أن الآية في قوله تعالى : ﴿ إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون ﴾ هي أجمع آية لمعاني الإسلام التقت فيها خواصه .

فالمولى عز وجل لم يكتف في الآية السابقة بالخطاب العام بالنهي عن الفحشاء والمنكر وإنما أمر أيضاً بأن تقوم جماعة من المسلمين - سواء في شكل أفراد أو جماعات أو حتى الدولة نفسها - بالدعوة إلى المعروف والتناهي عن المنكر ووصفهم بالفلاح :

﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ﴾ .

وارتبط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيمان بالله بالامتداح الرباني الذي يؤكد فيه المولى عز وجل أن جماع الخير

وتفوق الأمة الإسلامية الأخلاق على غيرها من الأمم منوط بهذه القيمة الاجتماعية الكبرى وذلك في قوله تعالى : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ﴾ .

ومعنى الحاء "النبوى الشريف" : « إنما هلك الذين من قبهم أنهم كانوا لا يمتنعون عن منكر فعلوه » يعزز لنا أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والعواقب الوخيمة التي يمكن أن تترتب على ترك هذا الأمر .

إذن فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يشكل في البيئة الإسلامية الاجتماعية مع القيم الاجتماعية الأخرى المتولدة من العبادات المحتوى أو الرباط الجماعى والمجاهدة الدائمة لبناء مجتمع العدل والإحسان .

ونستخلص من هذا التحليل للعبادات والقيم الاجتماعية المنبثقة منها والمؤسسة عليها أن هذه القيم الاجتماعية أصبحت هي ذاتها أهدافاً ممكنة التحقيق إذ أنها حققت من قبل خلال أربعة عشر قرناً ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن تكون هذه القيم الاجتماعية والثقافة الإسلامية عائقاً للتطور وبناء كل مؤسسات المجتمعات الإسلامية المعاصرة سواء كانت مؤسسات اقتصادية ، إدارية أو سياسية .

و كما قرر الدكتور عوفى الشريف قاسم في مقاله الجذور الفكرية للمجتمع المسلم بمجلة المسلم المعاصر (العدد العاشر) :

« إن قيم الدين الإسلامى ومثله العليا كلها أصبحت أهدافاً اجتماعية ممكنة التحقيق في حياة البشر بل إن هذه القيم والمثل التي ترسبت خلال القرون في نفوس الأفراد عن طريق الممارسة للشعائر والعبادات والمعاملات قد صاغت شخصيات الأفراد في المجتمع المسلم صياغة عملية » (١٦) .

وهذه الصياغة العملية حولت من معظم تعاليم الدين وقيمته بالنسبة للفرد والمجتمع :
- سلوكاً منضبطاً في حياة الأفراد الخاصة .

- مسئولية اجتماعية في حياتهم العامة .
- التكافل والتضامن والتعاون
أصبحت عادات راسخة في حياة المجتمع .
- إشاعة الروح الجماعية جعلت من كل فرد قيماً على المجتمع الذى ينتمى إليه .
- العدالة والتسامح والرحمة والمحبة
أصبحت جزءاً في الكيان النفسى للأفراد والكيان الاجتماعى للجماعات .

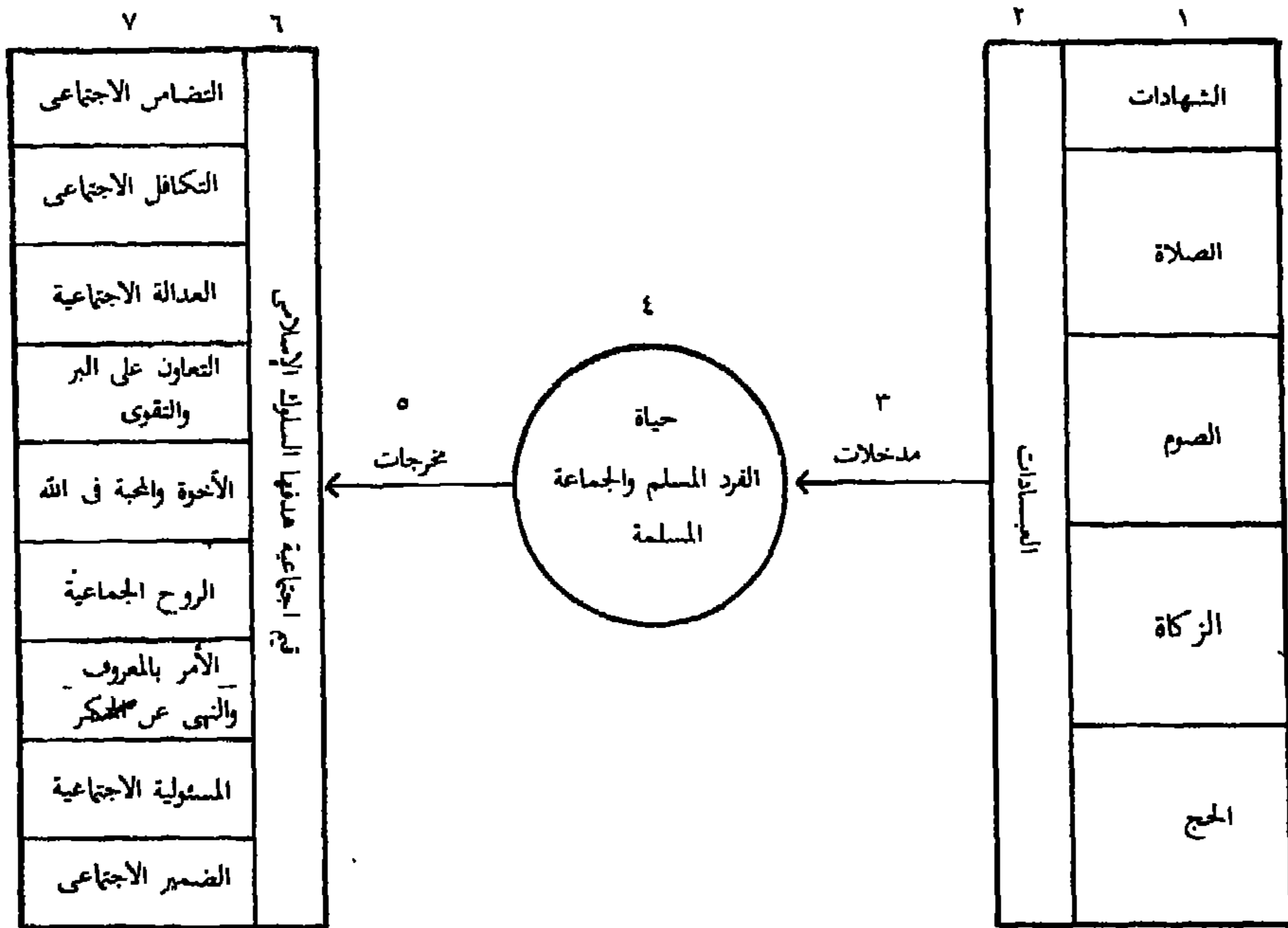
- منح الدين المجتمع علاقاته الثقافية والاجتماعية .

- جعلت تعاليم الدين من الفرد حاملاً لقيم المجتمع محافظاً عليها بدافع من ضميره ومراقبته لله عز وجل .

- صاغ الدين حياة الأفراد صياغة اجتماعية بأن جعل الفرد دولة داخل الدولة .

كل هذه القيم الاجتماعية التي صاغها الدين في نفوس الأفراد والجماعات في البيئة الاجتماعية المسلمة ما كان لها أن تتحقق وتصبح واقعاً معاشاً لولا فعالية العبادات وآثارها الاجتماعية، فقد امتزجت هذه القيم الاجتماعية مع قيم الدين المترسبة عن العبادة في ضمير المسلم فصاغت شخصية الفرد المسلم الذي أصبح في سعيه الدائب لتحقيق

ذاته في حياة المجتمع يمثل التكامل العضوي بين حياته الخاصة والحياة العامة في تناسق تام بين بنائه الفردي وبناء المجتمع الجماعي من خلال هذه القيم الاجتماعية الإسلامية . ويمكن أن نختم هذا الجزء بشكل توضيحي يبين دور العبادات في تكوين القيم الاجتماعية الإسلامية وهو الشكل رقم (٤) .



شكل رقم (٤) دور العبادات في تكوين القيم الاجتماعية الإسلامية

تحكم سلوك الأفراد والجماعات - هي تعبير عن قيم الدين بل هي منبعثة من تعاليمه ، فكل القيم الاجتماعية التي أشرنا إليها من تكافل وتضامن اجتماعي وتعاون أوجدتها وحدة الإيمان في الجماعة الإسلامية والذي يؤدي في النهاية إلى التماسك في مختلف الوحدات التي تقوم في

٥ - المبادئ الإدارية الإسلامية وعلاقتها بالقيم الاجتماعية الإسلامية :

لقد وضع لنا أن القيم الاجتماعية الإسلامية هي النتائج الطبيعية لفعالية العبادات في الإسلام . وهذه القيم التي

هذه الجماعة .

صحاى يقوم بجميع أعمال الولاية العامة ويرعى بنفسه مصالح المسلمين» (١٧) .

فهذه الروح الشعبية والتي اتصفت بها الشريعة الإسلامية تجعل من إعلاء الأفراد للمصالح العام والتفانى فى تحقيقه والتضامن من أجله ، ركيزة أساسية ، كما تجعل من الفرد عاملاً إدارياً حراً وقائماً بوظيفة عامة ومكلفاً بنفسه بإقامة المصالح والمرافق العامة من طرق ، ومستشفيات وجسور والتي هى من فروض الكفاية .

والسبب الأساسى فى أن الأفراد يقومون فى الإسلام بالمرافق العامة هو ظهور التضامن الاجتماعى الحقيقى الذى أدى بدوره إلى ما يسمى بالأشخاص الإدارية التلقائية والجماعات الإدارية التلقائية إذ أن من مظاهر التضامن الإسلامى أن المسلمين يتحملون إثماً عاماً بعدم القيام بالمصالح العامة والمؤمنون بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر .

وتكتمل أدوات الإدارة الشعبية هذه بظهور هذه الجماعات الإدارية التلقائية التى تقوم بالمصالح العامة ، وبالفرد القائم بالخدمات الإدارية والمرافق العامة وذلك بسبب التضامن الاجتماعى الحقيقى « وعندما تكون الجماعة مشبعة بالإيمان ، مستيقظة القلب والضمير والوجدان ، فعند ذلك ينبعثون تطوعاً للقيام بالمصالح العامة . وفى هذا الجو تزدهر الإدارة الشعبية وتسود » (١٨) .

إن تماسك الفرد والمجتمع فى البناء الاجتماعى الإسلامى وتمثل الفرد للقيم الاجتماعية الإسلامية ولروح وأحكام الشريعة الإسلامية جعل من الفرد المسلم قيماً على الحياة الإسلامية فى مجتمعه . فالضمير الاجتماعى الذى يتمتع به يفرض عليه إعلاء المصالح العام وتحقيق مصلحة الجماعة .

فقيم التضامن الاجتماعى والتكافل الاجتماعى ، والعدالة الاجتماعية ، والتعاون على البر والتقوى ، والروح الجماعية ، والمسئولية الاجتماعية والتي تتبع كلها من الشريعة الإسلامية ممثلة فى القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، كل هذه القيم صاغت وشكلت المبادئ الإدارية والتي على ضوئها أنشئت سلسلة من النظم المدرجة والتي تندرج كلها فى إطار النظام الكبير وهو نظام الإسلام .

وقبل أن نبني هذه العلاقة الوطيدة بين القيم الاجتماعية والمبادئ الإدارية الإسلامية لابد أن نتطرق إلى خاصية أساسية تميز بها النظام الإدارى الإسلامى كله ومنذ نشأته .. فقد تميز النظام الإدارى الإسلامى بما يسمى بالخصيصة الشعبية والتي برزت على الفور منذ الأيام الأولى للإسلام وفور انتقال الرسول ﷺ للمدينة « فقد كان المسجد مركز الإدارة وكان رسول الله ﷺ يمارس أعمال الإدارة فيه وكان يتخذ العمال الرسميين من أصحابه ، وكان كل

إن هذه الروح الشعبية التي تميزت بها الإدارة الإسلامية إنما انبعثت من الشريعة الإسلامية نفسها إذ أنها شريعة إلهية وشريعة حرة تقوم على إفساح السبيل للأفراد ليعملوا حسب ضمائرهم وعقيدتهم ، فجعل الأفراد عمالاً إداريين وقائمين بوظائف عامة لا يتطلب الضغط ولا القسر لكي يحققوا الصالح العام ويستجيبوا له . « فقد وضعت الشريعة الإسلامية معايير الصواب وجعلته عقيدة للناس ، وإيماناً لهم وبذلك اعتمدت على أن يقوم أفراد الأمة بإدارة أنفسهم » (١٩) .

الواضح من هذه الخاصية الأساسية لنظام الإدارة في الإسلام أن كل المبادئ الإدارية سوف تتفرع من هذه الروح الشعبية أو الجماعية على الأصح والتي غذتها قيمة التضامن الاجتماعي النابعة من الشريعة الإسلامية حاملة كل القيم العليا من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة .

فإعلاء الصالح العام ، والتفاني في تحقيقه وقيام الفرد بالمصالح العامة بطريقة تلقائية لا تحكمه في ذلك أحكام الشريعة فقط ، وإنما يحكمه بالضرورة ضميره الحي اليقظ وإيمانه المتجدد ، وحتى إن قعدت الدولة عن القيام بالمصالح العامة فإن ذلك لا يعفيه لأن إقامة المصالح العامة من فروض الكفاية .

« فإن القيام بالمصالح العامة فرض كفاية على المسلمين . فتتوزع عليهم للحرف العامة فرض كفاية ، وقيامهم بمنشآت العبادة والتعليم والعلاج وغيرها ، وقيامهم

بالجسور والقناطر والطرق ، وغير ذلك كله فرض كفاية . إن لم يقوموا به أثموا ولذلك فإن المسلم مكلف بذلك مباشرة .. لأن فرض الكفاية لا يجب على أحد بعينه ، ولا يسقط من مسلم بسبب تخلف آخر - ولو السلطان - عن القيام به » (٢٠) .

بهذا تبرز لنا حقيقة هامة : أن العمل الإداري في الإسلام هو خدمة وتكليف كما أن العمل الإداري - بطبيعته - يركز على قيم سلوكية تحكمها القيم الاجتماعية . والدين في المجتمع المسلم هو أقوى ركيزة أخلاقية إذ يجعل من العملية الإدارية عملية أخلاقية في أساسها .

إن العلاقة الوثيقة بين القيم الاجتماعية الإسلامية والمبادئ الإدارية في الإسلام - كما سيتبين لنا - هو تعبير عن الميزة الأساسية لنظرية الإدارة في الإسلام . التي لا تركز على ربط سلوك الفرد بالموثرات الاجتماعية فحسب وإنما تركز أيضاً على جميع المتغيرات التي تؤثر في العملية الإدارية داخل المنظمة وخارجها ومعنى ذلك أن « نظرية الإدارة في الإسلام مرتبطة بالفلسفة الاجتماعية للمجتمع الإسلامي ومرتبطة بأخلاقيات وقيم المجتمع الإسلامي . ولذلك نجد أن نظرية الإدارة في الإسلام - والمبادئ الإدارية المتفرعة منها - قد أدخلت بعداً اجتماعياً هاماً ومؤثراً على السلوك الإداري داخل المنظمة وهو البعد الأخلاقي » (٢١) .

ومن هذا المرتكز العام يمكن أن يتعرض البحث - في اعتقادنا - إلى أربع مجالات إدارية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقيم الإسلامية الاجتماعية وبالفلسفة الاجتماعية للمجتمع الإسلامي وبالمؤثرات الاجتماعية للبيئة الإسلامية . وهذه المجالات يمكن أن تمثل لنا مبادئ إدارية هامة - سواء على مستوى الفكر الإداري الإسلامي أو الفكر الإداري الحديث - يبنى على أساسها السلوك الإداري الإسلامي بصفة عامة . وهذه المجالات أو المبادئ تتمثل في :

١ - العلاقات الإنسانية .

٢ - الرقابة .

٣ - الاختيار واليقين .

٤ - التنظيم .

وقد راعينا في ترتيب هذه المبادئ بهذا الشكل بحسب أهمية ارتباطها بالمؤثرات الاجتماعية الإسلامية والقيم الاجتماعية الإسلامية التي هي محور هذا البحث . وهذا بالطبع لا ينبغي أن يفهم عنه أن المبادئ الإدارية التي لم نتطرق إليها لا تشكل أهمية في العمل الإداري - مثل مبادئ التخطيط والخوافز مثلاً - وإنما هدفنا هو إبراز وإثبات الصلة الوثيقة بين المبادئ المشار إليها وقيم الإسلام الاجتماعية .

أما مبدأ العلاقات الإنسانية والذي تكونت على أساسه مدرسة العلاقات الإنسانية الحديثة في القرن العشرين نتيجة

للتجارب التي تمت في مصانع الهاوثون بالولايات المتحدة الأمريكية ، هذا المبدأ نجده معمولاً به في التنظيم الإسلامي ومنصوصاً عليه في القرآن الكريم ، بل إن جميع علاقات المسلمين الاجتماعية مع بعضهم البعض اتسمت ولا بد أن تتسم بالرحمة والمحبة والتضامن والتكافل إذ أن هذا ليس فقط تعبير عن قيمهم الاجتماعية وإنما هو التشبع الحقيقي لقيمة الإيمان بالله التي تؤثر في سلوكهم وعلاقاتهم بالشيء الذي يضيف على هذا السلوك وهذه العلاقات هذا الطابع الإنساني .

وتؤكد هذه العلاقات الإنسانية وتبرز بشكل واضح في المجالات الرسمية أى في المنظمات إذ يحرص الإسلام أن تسود هذه الروح الإنسانية بين الرئيس ومرءوسيه . وهذا التأكيد على أهمية إقامة علاقة الرئيس أو القائد ومرءوسيه على أسس إنسانية تتمثل في قوله تعالى : ﴿ فبها رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر ﴾ .

وتتجلى صفات الرأفة والرحمة كصفات إنسانية هامة للرسول الكريم ﷺ الذي اصطفاه الله واختاره لمهام الدعوة وذلك في قوله تعالى : ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم ﴾ فهذه الآية تؤكد الاقتداء بهذه الصفات الإنسانية من جانب الرؤساء إذ لا بد أن يتأسوا بالرسول الأعظم الذي كان يعيش نفس ظروف المسلمين

ويشاطرهم مشاعرهم بل يحرص على مصالحهم ويتمتع فوق كل ذلك بهاتين الصفتين العظيمتين : الرأفة والرحمة .

وفي الواقع نجد أن روح التكاتف والتعاون بين المسلمين هي من القيم الاجتماعية التي تحكمت في العلاقات بين المسلمين حتى في معاملاتهم اليومية وسيادة هذه الروح كان لها قدر عال في أحكام الشريعة الإسلامية يعلو حتى على الاعتكاف للعبادة بعيداً عن مشاكل الناس وهمومهم إذ يقول ﷺ : « لئن يمشي أحدكم مع أخيه في قضاء حاجته أفضل من أن يعتكف في مسجدي هذا شهرين » .

واستمرارية روح المحبة والتفاهم والعلاقات الأخوية بين المسلمين هي أيضاً من المبادئ الأساسية التي حرص عليها الإسلام وذلك بإزالة كل أسباب التوتر في العلاقات بينهم إذ يقول المولى عز وجل : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوِيكُمْ ﴾ .

وروح المحبة والتفاهم هذه تؤكد ما تغايم الإسلام وقيمه الاجتماعية لتصبح مبدأ إدارياً هاماً في المنظمات إذ لا يرضى الإسلام أن تنهار العلاقات الإنسانية بين الرئيس ومعهوسيه في المنظمة فالرئيس يجب أن يتبع روح المحبة والتفاهم ويتجنب اتباع الأسلوب الاستبدادي في العمل حتى لا تحل روح الكراهية محل روح المحبة والتفاهم .

ويقول أنس بن مالك رضي الله عنه :

لعن رسول الله ﷺ ثلاثة : « رجل أم قوماً وهم له كارهون » . فهذا المبدأ « هو مبدأ عام يدعو للحب والتفاهم بين الإمام (الرئيس) وبين المأمومين (المرعوسين) وحينما تحل الكراهية بين الرئيس والمرعوسين يصعب العمل وتقل الإنتاجية وتبدأ المنظمة في الانهيار » (٢٢) .

ليس هذا فقط ، فقيمة الإسلام الاجتماعية التي تتمثل في الرحمة والرأفة والتعاون تلزم المسؤولين في المنظمة بتوفير الراحة وعدم إجهاد العاملين وبتحسين ظروف العمل وعدم تكليفهم بما لا يطيقون فيقول الله تعالى : ﴿ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ .

وبذلك يتأكد لنا أن مبدأ العلاقات الإنسانية ليس مبدأ إدارياً فقط من مبادئ الإدارة في الإسلام وإنما هو ممارسة وسلوك يومي في حياة المسلمين غدتها كل القيم الاجتماعية الإسلامية من تراحم ومحبة وإخاء ، الشيء الذي يمكن أن يجعل من المجتمع الإسلامي المجتمع الإنساني الأمثل تحقيقاً لأحكام القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة .

أما المجال الثاني الذي يندرج تحت مبدأ الرقابة ، فهو يمثل نظاماً متكاملًا يتصف بالشمولية والاتساق في الجوانب المتعددة التي يخضع لها المسلم سواء في البيئة الاجتماعية أو المنظمة التي يعمل فيها .

والذي يهمننا من هذه الجوانب هو الرقابة الاجتماعية أو الشعبية والتي تعكس

قيمة التضامن والمسئولية الاجتماعية لدى الأفراد والجماعات في البيئتين الاجتماعية والإدارية .

وفي الواقع « يهتم الإسلام بتنشيط الرقابة الاجتماعية من خلال إهتمامه بتماسك المجتمع الإسلامى ، فطالما أن المسلم الفرد هو اللبنة الأساسية في بناء هذا المجتمع وأن أى انهيار في بعضها كفيل بانهيار البناء الاجتماعى فإن مسؤولية المجتمع أن يحافظ على تماسكه من خلال الرقابة على السلوك الفردى مانعاً أى عوامل هدم أو انشقاق قد تؤثر في الهيكل الاجتماعى » (٢٣) .

وسواء أكانت هذه الرقابة ممثلة في المجتمع أو في المنظمة بامتداد هذه الرقابة الشعبية إلى هذه المنظمات فإن مصدر هذه الرقابة هو بلا شك الرقابة الإلهية التى تشكل المصدر الأساسى لكل جوانب الرقابة وتنعكس بصورة فعالة على الرقابة الذاتية أى مراقبة المسلم لنفسه ومراقبته لله عز وجل في كل تصرفاته .

وحديث الرسول ﷺ : « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » يمكن أن يمثل لنا الرقابة الاجتماعية الشاملة بمفهومها الشامل . وهذه الرقابة أيضاً تتصف بالرحمة التى يحملها الضمير الاجتماعى وتفرضها المسؤولية الاجتماعية كما يتضح في قول الرسول ﷺ : « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى عضو منه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » . وفي قوله تعالى : ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ﴾ .

لقد أشرنا من قبل أن النظام الإدارى في الإسلام بصفة عامة يتصف بخاصية الإدارة الشعبية أو الإدارة الذاتية إذ يحكم هذا النظام بصفة عامة القيم الاجتماعية التى تتحكم في سلوك الأفراد سواء في البيئة الاجتماعية أو في المنظمات الرسمية ولهذا نجد أن مبدأ الرقابة الاجتماعية أو الشعبية ليس مقصوراً فقط على البيئة الاجتماعية الإسلامية وإنما يمتد ليصل لكل تنظيماته الرسمية بل وإلى أولى الأمر في قمة جهاز الدولة « فالرئيس أياً كان موقعه عليه أن يخدم المسلمين وأن يطبق قواعد الشريعة الإسلامية وعلى المسلمين مراقبته وتقويمه إذا اقتضى الأمر » (٢٥) .

وحينما قال سيدنا أبو بكر الصديق في أول خطبة له عندما ولى الخلافة : « أيها الناس وليت عليكم ولست بخيركم فالقوى عندكم ضعيف عندى حتى آخذ الحق منه والضعيف عندكم قوى عندى حتى آخذ الحق له » .

أو حينما قال في معناه : إذا رأيتم فى أعوجاجاً فقومونى ، وأطيعونى ما أطعت الله فيكم فإن عصيت فلا طاعة لى عليكم ..

كل هذه الكلمات تجسد معنى الرقابة الشعبية والاجتماعية وتضع أسسا وافية لهذه الرقابة الشعبية والاجتماعية على السلطة الرسمية . والشئ الذى يستحق الانتباه أن السلطة الرسمية الإسلامية نفسها هنا لا ترضى فقط بهذه الرقابة الشعبية وإنما تدعو لها وتحث عليها بل وترعاها وهذا

لعمري قمة المسئولية الذاتية والمسئولية الجماعية التي قوامها مراقبة الله عز وجل .

وحتى الرقابة الرسمية أو رقابة السلطة الرسمية على جميع المستويات الإدارية سواء على مستوى المنظمة أو على مستوى الدولة فإنها لا تعنى التسلط في أى وقت من الأوقات في المفهوم الإسلامى وإنما تهدف إلى خدمة أهداف المجتمع الإسلامى وبنائه على أسس الشريعة الإسلامية .

والشئ الذى نود أن نؤكد عليه أن مبدأ الرقابة في الإسلام ليس مبدأ إدارياً فقط ، كما هو الحال بالنسبة لمبدأ العلاقات الإنسانية ، وإنما تتجلى أهمية هذا المبدأ في أنه الركيزة الأساسية لبناء ضمير الفرد المسلم بل وضمير الأمة المسلمة .

ومفهوم الرقابة في الإسلام لا ينطوى فقط على مفهوم الرقابة على المستويات الإدارية المختلفة في المنظمات - رغم أهميته البالغة - وإنما ينطوى على مفهوم أساسى ، وهو الرقابة الإلهية إذ تشكل « المصدر الرئيسى والملمم لمصادر الرقابة الأخرى ، فتصرفات المسلم وإن خفيت على الأجهزة الرسمية أو على المجتمع فإنها لا تخفى على الله » (٢٤) وعليه فإنه مهما أحكمت الرقابة الإدارية والرسمية فإن عدم استشعار الفرد المسلم للرقابة الإلهية قد يفقد هذه الرقابة الرسمية فعاليتها .

ويعزز هذه الرقابة الإلهية بمفهومها الشمولى في الإسلام الرقابة الذاتية والتي تمكن الجماعة من تحسين أدائها باستمرار كما

أشار د . ه . جينكز . ويوضح ماكروجر أن الأفراد إذا ما التزموا بأهداف محددة ، فإنهم يبذلون قصارى جهدهم ويمارسون التوجيه والرقابة الذاتية للتوصل لهذه الأهداف .

وبالرغم من أهمية هذه الإشارة في مفهوم الرقابة الذاتية في الفكر الإدارى المعاصر فإن الإسلام قد كان له قصب السبق في مفهوم الرقابة الذاتية إذ أن الإنسان مسئول عن عمله فلا يؤاخذ بوزر غيره وإذا صدق مع الله صدق مع نفسه ومن ثم تتجلى هذه الرقابة الذاتية في كثير من آيات القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ ليجزى الله كل نفس ما كسبت ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد ﴾ .

« ويقول رسول الله ﷺ : « خاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا وزنوا أعمالكم قبل أن توزن عليكم » .

وعلى هذا الأساس فإن مفهوم الرقابة في الإسلام ليس فيه أى نوع من الازدواجية أو التضارب فتعدد الجهات التى يخضع لها المسلم للرقابة هى مكملة لبعضها البعض إن كانت رقابة إلهية أو ذاتية أو اجتماعية أو رسمية ، « فالؤمن يقوم بطريقة تلقائية بمراقبة ذاته لتصرفاته وهو يتلقى بطريقة تلقائية وإيجابية رقابة المجتمع ورقابة السلطة الرسمية لأنها كلها تتم في إطار من أحكام

الرقابة الإلهية التي هي الأساس والمصدر الرئيسي للرقابة» (٢٦) .

أما مبدأ الاختيار والتعيين سواء على مستوى الدولة أو مستوى المنظمات والمؤسسات فإنه يشكل عاملاً في غاية الأهمية إذ أن الأسس والخصائص والسياسات التي راعاها الإسلام في اختيار العاملين تعكس حرصه على أهمية هذا المبدأ لا من الناحية الإدارية فقط وإنما من الناحية الاجتماعية كذلك .

أما من الناحية الإدارية فإن الإسلام ينظر إلى الوظيفة على أنها أمانة ومسئولية شخصية لدى الفرد العامل ، امتثالاً لقوله تعالى : ﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ، إن الله نعماً يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً ﴾ .

ويرجع الإمام ابن تيمية تفسير معنى الأمانات إلى أمرين : الولايات أى الوظائف كبيرها وصغيرها والأموال . وهذا التفسير لكلمة « الأمانات » بأنها تعنى الوظائف ورد في صحيح البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه عن الرسول ﷺ أنه قال :

« إذا ضيعت الأمانة فانتظروا الساعة . قيل : يا رسول الله : وما إضاعتها ؟ قال : إذا أسند الأمر إلى غير أهله فانتظروا الساعة » .

فأساس الاختيار إذن هو الصلاحية والكفاءة لشغل المنصب لخدمة المسلمين

بأمانة ونزاهة ولقد تجسدت هذه المبادئ في قوله ﷺ : « من ولى أمر المسلمين ، فولى رجلاً وهو يجد من هو أصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله » .

ويروى الإمام ابن تيمية في كتابه الفذ « السياسة الشرعية في إصلاح الراعى والرعية » عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : « من ولى من أمر المسلمين شيئاً ، فولى رجلاً لمودة أو قرابة فقد خان الله ورسوله والمسلمين » .

وحدث الرسول ﷺ : « من ولى أمر المسلمين ... » الحديث ... يضع مبدأ الصلاحية والكفاءة كمبدأ عام للمسلمين ولكل مستوى قيادى يتمتع بالولاية في كل زمان ومكان والناحية الثانية أن أهمية المبدأ ومقدار تأثيره على المسلمين ينعكس في الجزاء الرهيب للشخص الذى يخالف هذا المبدأ وهو جزاء الخيانة . والناحية الثالثة أن الرسول ﷺ يطلب من كل قائد أن يتحرى الدقة وعدم التسرع في اختيار العاملين وألا يتأثر بأى ضغوط شخصية ووساطات .

وتوضح مقدمة رسالة الإمام ابن تيمية التى أشرنا إليها « السياسة الشرعية في إصلاح الراعى والرعية » توضح الأساس الذى بنى عليه ابن تيمية منطقته الإسلامى في الإدارة فيقول : إذ بناه على آيتى الأمراء التى وردت في سورة النساء وهى قوله تعالى : ﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ... ﴾ الآية . ويعقد

أول قسم من رسالته هذه في موضوع أداء الأمانات أو الولايات ويتحدث عن استعمال الأصلح واختيار الأمثل فالأمثل ومعرفة الأصلح وكيفية تمامها .

وتكاد تكون رسالة ابن تيمية هذه هي الرسالة الأولى المتخصصة في أدب الإدارة الإسلامى الذى اهتم بالإصلاح الإدارى على مستوى الدولة الشىء الذى دعا أحد علماء الإدارة العرب بأن تعقد لابن تيمية أبوة الإدارة العلمية عالمياً على ضوء رسالته هذه .

ويوضح ابن تيمية في فصل استعمال الأصلح من رسالته هذه أنه يجب على كل من ولى شيئاً من أمر المسلمين أن يستعمل فيما تحت يده فى كل موضع ، أصلح من يقدر عليه ولا يقدم الرجل لكونه طلب الولاية ، أو سبق فى الطلب . بل ذلك سبب المنع كما يقول ابن تيمية فإن فى « الصحيحين » عن النبى ﷺ : « أن قوماً دخلوا عليه فسألوه ولاية ، فقال : إنا لا نولى أمرنا هذا من طلبه » . وقال لعبد الرحمن بن سمرة : « يا عبد الرحمن لا تسأل الإمارة ، فإنك إن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها ، وإن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها » .

ومن أهم الخصائص التى يحددها القرآن الكريم والتى يجب أن تتوفر فى اختيار العاملين لأداء العمل هى خاصيتى القوة والأمانة ، فيقول الله تعالى : ﴿ إن خير من استأجرت القوى الأمين ﴾ .

« ومفهوم القوة يمكن أن ينسلخ إلى قوة التحمل العضلى والقوة الذهنية وقوة المعرفة وقوة الإرادة ، كذلك لا يستطيع أحد أن يقلل من أهمية الأمانة كخاصية أساسية من خصائص الموظف العام » (٢٧) فافتقار الأمانة يؤدي إلى جميع أشكال الفساد الإدارى من غش ورشوة ومحسوبية وقلة إنتاجية .

وتتسم سياسة الاختيار والتعيين كمبدأ إدارى إسلامى بتقدير الدور الحقيقى الذى يجب أن يلعبه الموظف أو العامل فى وظيفته وعلى هذا الأساس تكون محكمة بوضع الرجل المناسب فى المكان المناسب إذ أن العجز عن الوفاء بمهام الوظيفة من جانب الموظف أو إساءة استخدام السلطة بتعيين غير ذوى الكفاءة والقدرة يؤدي حتماً إلى أضرار وظيفية واجتماعية فى آن واحد .

وكل هذا الذى يتعلق بمبدأ الاختيار والتعيين من ناحيته الإدارية مرتبط أشد الارتباط بالبيئة الإسلامية وما تفرزه هذه البيئة من قيم اجتماعية إذ أن إعلاء الصالح العام والتفانى فى خدمته وتحقيق مصلحة الجماعة والتضامن من أجل ذلك هو المحور الأساسى بل هو القيمة الاجتماعية الكبرى التى تربط بين الموظف أو العامل فى منظمته ومؤسسته وبين المجتمع . وهذا لا يتأتى إلا إذا تمثل الموظف أو العامل كل القيم الاجتماعية من تضامن وتعاون ومسؤولية اجتماعية داخل منظمته باعتبار أن المنظمة أو المؤسسة هى امتداد وجزء من النظام

الاجتماعى ومن البيئة الاجتماعية الموجودة فيها .

ولا شك أن القائمين بالأعمال الإدارية وغيرها في المنظمات إذا أساء اختيارهم فسوف ينعكس ذلك ضرراً ليس فقط على هذه المنظمات وتفككها من ناحية إدارية وإنما ينعكس على المجتمع نفسه فتسود الخدمات وتهدر مصالح المسلمين .

وعلى هذا الأساس فإن الاختيار والتعيين في كل المؤسسات في المفهوم الإسلامى لا تمليه فقط النظرة الإدارية البحتة - رغم أهميتها - وإنما يتحكم في ذلك قيم المجتمع ومبادئه الأخلاقية التى تجعل من سلوك الموظف أو العامل سلوكاً أخلاقياً في المقام الأول إذ أنه يؤدي أمانة ومن ثم لابد من إحسان اختياره حتى ينعكس أدائه الإيجابى انجازاً لمهامه في المنظمة ومن جانب آخر يحقق مصالح الجماعة الإسلامية التى يعمل في إطار بيئتها .

أما مبدأ التنظيم والذي يشكل الحلقة الأخيرة المختارة من مبادئ الإدارة وارتباطها بالقيم الاجتماعية الإسلامية فله أهميته الكبرى سواء في الفكر الإدارى المعاصر أو الفكر الإدارى الإسلامى . والذي يهتما هو مدى ارتباط هذا المبدأ وعلاقته بالقيم الاجتماعية الإسلامية من تضامن وتعاون ومسئولية اجتماعية .

فالمبادئ التنظيمية عرفها الفكر الإدارى الإسلامى ومارسها لا سيما مبدأ

القيادة . وكما يرى الفكر التنظيمى الحديث أنه لابد من وجود قائد أو رئيس لإدارة العمل وتوجيه المرعوسين وحفزهم للعمل .. فإن أحاديث الرسول ﷺ في هذا المجال تؤكد على أهمية مبدأ القيادة والزاميته لأى مجموعة مهما صغر حجمها وأياً كانت الأعمال أو الخدمات التى تؤديها حتى تحقق هذه المجموعة هدفها وتنجح في مهامها وفي هذا المعنى يقول رسول الله ﷺ : « لا يحل لثلاثة يكونوا في فلاة من الأرض إلا أمروا عليهم أحدهم » .

ويقول عليه الصلاة والسلام أيضاً : « إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا عليهم أحدهم » .

والواضح من هذين الحديثين أنه بجانب الإلزام بوجود القائد في المجموعة فإن الحديثين الشريفين أكدا على كلمة « أمروا » وكلمة « فليؤمروا » .. وهذا إشارة واضحة إلى الأسلوب الديمقراطي الذى يجب أن يسود وذلك بأن يُختار القائد جماعياً وتوليته تكون بالانتخاب وباتفاق المجموعة إذ لا مجال هنا للتسلط والاستبداد وممارسة النفوذ دونما أن تقبل الجماعة من جانبها هذا النفوذ .

وطالما أن أسلوب القيادة يتم بهذه الصورة فإنه من المنطقي ألا يتخذ القائد أو الرئيس قراراً أو يقطع بشأن دون الرجوع إلى هؤلاء الذين أمروا عليهم وبرضاهم . أى أن مبدأ الاستشارة والمشاركة في كل الأمور تصبح واجبة

أيضاً وعلى هذا فإن نوعية السلوك الإسلامى للقيادة « هو سلوك القائد الاستشارى المتفاعل فهو سلوك يعمل على استشارة مرعوسيه ومشاركتهم بشكل جماعى فى اتخاذ القرارات ، ويشجع الرقابة الذاتية ، ويعمل على تقوية دافع الانجاز لديهم ، ويقوى الثقة ويزيد من الإتصال بين القائد ومرعوسيه » ^{٢٨٠} ربيّنك يتحقق قول الله تعالى : ﴿ وشاورهم فى الأمر ... ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ .

وقد كان رسول الله ﷺ يستشير أصحابه فيما لم ينزل به وحى وقد قال أبو هريرة - رضى الله عنه - : « ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من النبى ﷺ » .

وقد استخدم الرسول ﷺ ما يسمى فى الوقت الحاضر بالهيئات الاستشارية التخصصية إذ كون ما يمكن تسميته بمجلس الشورى الذى كان يضم أربعة عشر نقيباً مناصفة بين الأنصار والمهاجرين ، يتم اختيارهم من بين أهل رأى والحكمة وقوة الإيمان والجهاد فى سبيل الله ، وكان الرسول يلجأ إلى هذا المجلس طالباً نصحه ورأيه فى مختلف القضايا التى تهم المؤمنين والدولة الإسلامية الوليدة ... وكل ذلك كان تطبيقاً ومصدّقاً لقوله تعالى : ﴿ فأسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾ بجانب تطبيق آيتى الشورى المشار إليهما .

ومن هذا يتضح لنا أن مبدأ القيادة ومبدأ الشورى مبدأين متلازمين فى التنظيم الإسلامى ، ومن ثم فإن احتمال التنازع على السلطة بين القياديين والعاملين فى المنظمة أمر غير وارد ولن يكون هناك أى احتمال لتفشى روح الكراهية بين الرئيس والمرعوس إذ أن الذى يحكمهما هو مصلحة المجتمع المسلم وليست مصلحة ذواتهم . ومن جانب آخر أن سيادة روح الشورى والمشاركة فى اتخاذ القرار تنمى الثقة بين المرعوسين ورئيسهم وتؤكد أهمية القرار الجماعى حتى إذا شارك فيه المرعوسين بأسلوب غير مباشر وبذلك تسود روح المحبة والتعاون والتضامن فى المنظمة .

وقد اختار الإمام ابن تيمية حديثاً للرسول ﷺ فى رسالته « السياسة الشرعية ... » موضحاً منطق الإدارة فى الإسلام فى هذا الشأن إذ أن هذا المنطق لا يوجه عنايته فقط للأمر فيعتنى بثقيقته بل للأمور كذلك ، فالتربية هنا واجبة للمدير والمدار ، وللرئيس والمرعوس وللحاكم والمحكوم أى للراعى والرعية وذلك فى قوله ﷺ : « إن الله يرضى لكم ثلاثة : أن تعبدوا ولا تشركوا به شيئاً ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم » .

وما من شك فى أن هذا الحديث يربط المسلم أولاً فى سياسته الإدارية بعقيدته ويجعل من الاعتصام بحبل الله وعدم التفرق فيه قيمة اجتماعية كبرى هى قيمة التضامن الجماعى فبقدر ما تحتاج الجماعة إلى قائد

يوجهها ويقودها بقدر ما يحتاج القائد نفسه إلى من يساعده في اتخاذ قراراته ومن هنا تكون قيمة التناصح .

والذى نستنتجه من هذا الحديث هو ربط المجتمع المسلم وتوحيده وتضامنه كمبدأ عام وكقيمة اجتماعية كبرى وذلك بالاعتصام بحبل الله وعدم التفرق .

إن مبدأ القيادة كهدف تنظيمي له جوانبه الاجتماعية الهامة فبرغم اهتمام نظرية الإدارة في الإسلام بهذا المبدأ على المستويات الرسمية وتلازمه مع مبدأ الشورى والمشاركة في اتخاذ القرار فإن الأفراد الذين يختارون على رأس الجماعة محكومون بقيم المجتمع الإسلامى وبأحكام الشريعة الإسلامية ويتمثل لنا هذا الارتباط بالقيم الاجتماعية الإسلامية في قول مالك ابن أنس رضى الله عنه والذى نستدل منه على قيمة اجتماعية كبرى تحدد أسلوب الرضا والمحبة والتفاهم في اختيار الرؤساء وذلك حين قال :

« لعن رسول الله ﷺ ثلاثة : رجل أم قوماً وهو كارهون » .

ونحن نعلم أن الصلاة رغم أنها صلة بين الفرد والمولى عز وجل إلا أنها فضلت بأن تؤدي في جماعة للقيمة الاجتماعية الكبرى التى يمكن أن تترتب على ذلك . فالروح الجماعية التى تتجلى في كل العبادات في الإسلام هى في حد ذاتها دلالة على حرص الإسلام على تنظيم حياة الأفراد في صيغة اجتماعية متماسكة تعد الأفراد لتحمل

المسئوليات بترية الضمير الفردى وتنمية الضمير الاجتماعى فالكمل مسئول والكمل راع ومسئول عن رعيته .

فالحديث الشريف الذى أشار إليه مالك ابن أنس رضى الله عنه وهو لعن الرسول ﷺ إمامة الرجل لقوم وهم له كارهون يشكل في رأينا قيمة اجتماعية وتعليمية كبرى للجماعة الإسلامية إذ أن الحديث يغرس في نفوس المسلمين مبدأ اجتماعياً عاماً ينسحب في نفس الوقت على مبدأ القيادة في الإسلام، فأداء الصلاة في مظهر نظامى بوقوف للإمام أمام المصلين وهم في صفوف متراصة متحابة له دلالة الكبرى إذ أن هذا المظهر النظامى ليس عملية آلية لا روح فيها وإنما هو في الواقع يمثل تماسكاً عضوياً وروحياً ينسحب على تماسك الجماعة المسلمة ممثلة في مجموعات المصلين المصغرة في المجتمع المسلم .

لذلك اهتم الرسول ﷺ بأن يكون الإمام في إمامته للصلاة مرضياً عنه من قبل المصلين ومقديماً عليهم لتقواه وورعه وعلمه إذ يجمع الجميع في هذا الموقف روح المحبة والتفاهم والتراحم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى .

وهذا الموقف يمكن أن ينسحب على أى إمامة وليس فقط إمامة الصلاة ، وهذه الكلمات الواردة في الحديث الشريف عن مالك بن أنس رضى الله عنه « يمكن اعتبارها مبدأ عاماً ... يدعو صراحة

الرؤساء إلى تغيير أسلوبهم وكسب محبة مرؤوسهم إلا أنه يستدل منه أيضاً على أنه دعوة لتحسين نظام اختيار الرؤساء وبالذات من خلال مشاركة المرؤوسين في اختيار رئيسهم» (٢٩) .

ومن هنا يمكن أن تتجلى لنا الصلة الوثيقة بين هذا المبدأ الدينى فى إمامة الصلاة وقيمه الاجتماعية التى تتمثل فى رضا المأمومين عن الشخص الذى يؤمهم وبين مبدأ هام من مبادئ الإدارة الإسلامية ألا وهو مبدأ القيادة والأسلوب الذى يختار به الرئيس فى التنظيمات الرسمية فى المفهوم الإسلامى .

وبهذه المبادئ الإدارية الأربع من علاقات إنسانية ورقابة واختيار وتعيين وتنظيم وقيادة نخلص إلى أن هذه المبادئ ليست مبادئ إدارية بحتة وإنما تركز أساساً على القيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع المسلم والبيئة الإسلامية التى تحكمها قيم الدين والشريعة الإسلامية، ومن ثم نجد هذا الانسجام بين القيم الاجتماعية والمبادئ الإدارية إذ يحكم كل منهما قيم موحدة تحكم كل مؤسسات المجتمع الإسلامى وتجعل من النظام الإسلامى نظاماً محكماً سواء فى قواعده الفكرية أو قواعده التطبيقية .

٦ - فعالية السلوك الإدارى الإسلامى فى إدارة المؤسسة :

لقد سبق وأن أشرنا فى مقدمة هذا البحث أن الافتراض الأساسى الذى يبنى

عليه هذا البحث هو التقاء نظرية النظم مع نظرية الإدارة فى الإسلام باعتبار أن نظرية الإدارة فى الإسلام ترى أيضاً أن المنظمة نظام مفتوح وجزء من أنظمة فرعية خاضعة بدورها للمؤثرات البيئية ولا يمكن دراستها بمعزل عن محيطها الذى يكون فى مجموعه النظام الكبير الذى يحتوى كل هذه الأنظمة الفرعية .

والميزة الأساسية لنظرية الإدارة فى الإسلام - كما سبق وأن أشرنا من قبل أيضاً - أنها لا تركز على ربط سلوك الفرد بالمؤثرات الاجتماعية فحسب وإنما تركز أيضاً على جميع المتغيرات التى تؤثر فى العملية الإدارية بمعنى أن نظرية الإدارة فى الإسلام مرتبطة بالفلسفة الاجتماعية للمجتمع المسلم ومرتبطة بأخلاقيات وقيم المجتمع الإسلامى، ومن ثم لابد أن يتوحد سلوك الأفراد فى بيئتهم الاجتماعية وفى بيئة أعمالهم .

ومن خلال هذا البحث حاولنا أن نبرز هذه الحقيقة سواء بارتباط أجزاء البحث نفسها ببعضها البعض أى أن يكون كل جزء مقدمة ينتج عنها الجزء الذى يليه أو من خلال ارتباط المبادئ الإدارية الإسلامية بالقيم الاجتماعية الإسلامية .

فأهمية الدراسات البيئية للمنظمات أعقبتها نظرية النظم كنظرية تهتم بدراسة بيئة المنظمة وربطها بالبيئة الاجتماعية . وفى معرض حديثنا عن أهمية الدراسات البيئية اقتطفنا جزءاً مهماً من مقدمة تقرير

الخبيرين الأمريكيين لوثر جيولوك وجيمس بولوك اللذين لم يؤكدوا فقط على أهمية هذا المدخل في دراسة المنظمات وإنما حددوا أيضاً أهمية الثقافة الإسلامية والقيم الإسلامية التي يمكن أن تبنى عليها الدول الإسلامية الحديثة مؤسساتها، باعتبار أن هذه القيم وهذه الثقافة أبعد ما تكون عائقاً للتطور في العصر الحديث بل إن هذه القيم يمكن أن تكون الأساس الذي يجب أن تبنى عليه هذه الدول ديمقراطيتها الجديدة ونظم حكمها وإدارتها .

ومن ثم حاولنا أن ندلل في الجزء الثالث على وجه الالتقاء المنهجي بين نظرية النظم والنظرة الإسلامية لدراسة النظم - أو بمعنى أدق - الالتقاء مع نظرية الإدارة في الإسلام التي تعتبر أن النظام الإداري الإسلامي - وهو نظام تطبيقي فرعي - محكوم بالنظام الفكري والعقائدي والذي يمثل البيئة الخارجية لكل الأنظمة الفرعية التطبيقية في النظام الإسلامي الشامل . بل إننا ذهبنا إلى أنه على ضوء شمول وتكامل النظام الإسلامي في مقدماته النظرية والعملية يمكن أن يتضح لنا مدى التقاؤه مع منهج نظرية النظم باعتبارها أنها نظرية شمولية، الشيء الذي قادنا إلى الاعتقاد بأن طبيعة النظام الإسلامي مع تكامل كل مقوماته النظرية والعملية وترباطها الوثيق مع بعضها البعض يمكن أن يمثل ما تهدف إليه نظرية النظم خير تمثيل بل إن النظام الإسلامي هو النظام الأمثل الذي يمكن أن تنبثق منه نظرية النظم نفسها إذ أن النتائج

التي توصل إليها العلماء من وحي نظرية النظم تتفق مع المبادئ التي نادى بها الإسلام منذ أربعة عشر قرناً .

أما الجزءان الأخيران (٤) و(٥) اللذان نعتبرهما تدليلاً لافتراضنا بالتقاء منهج نظرية النظم مع النظرة الإسلامية أو مع نظرية الإدارة في الإسلام، فقد حاولنا أن نوضح مدى ارتباط بعض المبادئ الإدارية الأساسية بالقيم الاجتماعية الإسلامية على أساس أن هذه القيم هي من نبع البيئة الاجتماعية الإسلامية والتي تحكمها الشريعة الإسلامية وباعتبار أن هذه البيئة الاجتماعية الإسلامية بيئة خارجية مؤثرة تحكم سلوك الأفراد والجماعات وتنبني على قيمها كل المبادئ التي تسير منظمات المجتمع سواء كانت هذه المنظمات أو المؤسسات سياسية ، اقتصادية أو إدارية .

وتأسيساً على ذلك دللنا على أن هناك أربع مبادئ إدارية مرتبطة أشد الارتباط بهذه القيم الاجتماعية وهذه المبادئ الإدارية بالطبع ممارستها الإدارة الإسلامية في عهودها المختلفة وبصور مختلفة على مستوى المؤسسات الإدارية ومؤسسات الحكم وعلى ضوء ذلك فإن كلامنا مبدأ العلاقات الإنسانية والرقابة والتعيين والاختيار والتنظيم أو القيادة ليست مبادئ إدارية بحتة كما ظهر لنا وإنما غدتها وكونتها وتحكمت فيها كل القيم الاجتماعية الإسلامية النابعة من البيئة الاجتماعية الإسلامية، ومن ثم يتضح لنا مدى ارتباط المبادئ الإدارية الإسلامية - والمعمول بها في مؤسسات

الحكم والإدارة - بمبادئ الإسلام وقيمه الاجتماعية .

وبهذا يتبين لنا أن تطبيق هذه المبادئ الإدارية الإسلامية على أى مستوى إدارى تتحدد فعاليته - أى فعالية هذا التطبيق والممارسة - بمدى تشرب المجتمع الإسلامى لهذه القيم الاجتماعية النابعة من القيمة الكبرى وهى قيمة الإيمان بالله عز وجل .

والذى نود أن نخلص إليه أنه فى كثير من مؤسساتنا الإدارية والاقتصادية المعاصرة على نطاق العالم الإسلامى نفتقد كل هذه المقومات الإدارية الإسلامية بصورة أو بأخرى من علاقات إنسانية ومن رقابة أو حسن اختيار للعاملين أو حتى فى مستوى اختيار القيادات بمفهومها الإسلامى . إذ يتحكم فى كل ذلك اتجاهات ومعايير أبعد ما تكون عن القيم الحقيقية لهذه المجتمعات الإسلامية من ناحية وأبعد ما تكون كذلك عن أساليب الإدارة العلمية الحديثة من ناحية أخرى ، الشيء الذى أدى بدوره إلى عدم تحقيق كثير من أهداف هذه المؤسسات سواء فى زيادة الإنتاجية أو تحسين الخدمات ، بل واجهت كثيرا من هذه المؤسسات الفشل والانحيار .

وقد لا يكون ذلك كله لقلة أو ندرة فى الإمكانيات المادية أو التكوين المهنى وإنما فى اعتقادنا أنه ناجم عن بيئة العمل الداخلية للمؤسسة والقوانين وطبيعة العلاقات التى تتحكم فى العاملين (رؤساء ومرءوسين) .

هذا من جانب ومن جانب آخر البيئة الاجتماعية التى تعمل فيها المؤسسة والتى أصبحت خليطاً من التقاليد الإسلامية ومؤثرات الثقافة والحضارة الغربية .

ويهمنا الآن بيئة العمل الداخلية إذ أنه فى الواقع هناك جانبان لأزمة الإدارة فى مؤسساتنا الاقتصادية والإدارية . أما الجانب الأول فيتعلق بالقوانين الداخلية ومدى تأثيرها بقيم المجتمع الإسلامية أو البيئة الخارجية التى تعمل فيها المؤسسة . أما الجانب الثانى فيتعلق بأزمة التمزق أو التناقض الثقافى والاجتماعى الذى تعيشه مجتمعاتنا نفسها ، ويمثل هذا الجانب بالتحديد المستويات القيادية فى الإدارات العليا للمؤسسات والمنظمات . فارتباط هؤلاء بثقافة وقيم المجتمع الإسلامية الأصيلة قد لا يكون متينا ويكون التأثير الأكبر للثقافة والتكوين الأجنبى إذ أن معظمهم نتاج لبرامج التعليم الغربية والتى لا شك أنها كونت عقليات الكثير من شبابنا . فهم فى جهل تام بقيم تراثهم الحضارى الإسلامى ، ناهيك عن مدى إيمانهم بفعالية هذه القيم وتأثيرها على سلوكهم الإدارى .

وفى أحسن الحالات قد يجد البعض أنه فى تناقض مع قيمه وعاداته التى نشأ عليها والقيم الجديدة التى اكتسبها مع تكوين عقلية على المنهج الغربى . وإن كانت هناك قيم إنسانية مثالية قد يعتقد الكثير من مثقفينا أنها نتاج للحضارة الغربية ونتاج ممارسة للمجتمعات الغربية فقد لا يعلمون

أن هذه القيمة المعنية - كقيمة أو مبدأ العلاقات الإنسانية في الإدارة - موجودة أصلاً في تراثهم الحضارى الإسلامى .

وفي اعتقادنا أننا لا يمكن أن نتقدم بأى حلول جزئية لأزمة الإدارة في مؤسساتنا الاقتصادية والإدارية . وسواء تبيننا أحدث النظريات الإدارية لإعادة تنظيم مؤسساتنا أو تبيننا نظرية الإدارة في الإسلام التى ترتبط بالقيم الاجتماعية الإسلامية فلا بد من الإصلاح الجذرى لمجتمعاتنا ومؤسساتنا إذ لا ينصلح الجزء إلا بانصلح الكل .

والمبادئ الإدارية الإسلامية التى تطرقنا إليها من علاقات إنسانية ورقابة واختيار وتعيين وتنظيم أو قيادة قد تفقد جدواها إذا هى أفرغت من محتواها القيمى أى أن فعاليتها في مؤسساتنا مرتبطة بجدورها الثقافية وقيمها الاجتماعية والتى تشكل الروح الدافعة لها .

ومهما يكن من أمر فإنه في تصورى أن التربة الإسلامية في عالمنا المعاصر لازالت مهيأة ومعدة لتستقبل مثل هذه المبادئ الإدارية في مؤسساتها فالارتباط بالإسلام لازال يشكل المركز الأساسى في المعاملات الفردية - على الأقل - رغم طغيان المادة والمصالح المادية وتأثير الحضارة الغربية على قيمنا الاجتماعية .

فالعاملون في المؤسسات الإدارية والاقتصادية في مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة لاسيما في المستويات الإدارية الوسطى والدنيا قد يمارسون مبادئ

العلاقات الإنسانية والرقابة - على الأقل على مستوى المشرفين - بطريقة تلقائية وعفوية ، وفطرية ربما ، وبما تمليه عليهم قيمهم وتقاليدهم الإسلامية ولكن - في الواقع - هذا ليس بكافٍ إذ أن للقيادة دورها الفعال في المفهوم الإسلامى كما اتضح لنا فهى التى يمكن أن تؤسس كل التقاليد المهنية الحميدة على ضوء القيم الإسلامية، فهى التى تخلق جو التراحم والتضامن والمحبة والثقة بين العاملين وينبئ على حسن اختيارها للأفراد العاملين - متمثلة بكل المبادئ والقيم الإسلامية - سلوكها الإدارى الفعال .

إن المبادئ الإدارية الإسلامية التى أشرنا إليها قد سبق اختبارها وتأكد نجاحها بالتطبيق المتواصل خلال فترة طويلة من الزمن ويمكن أن تحدث إضافات مستمرة لهذه المبادئ إذ أن ذلك ما يفرضه منطق التطور والارتقاء ومن ثم فإنه لا يخالجننا أدنى شك في فعالية هذه المبادئ إذا ما طبقت على مستوى مؤسساتنا المعاصرة فهى لم تفقد حيويتها بعد إذ أنها تنبع أساساً من قيمنا ومعتقداتنا ولن يجد الأفراد العاملون في مؤسساتنا أى نوع من التناقض أو التنافر أو الازدواجية في سلوكهم الإدارى داخل المؤسسة إذ أن المبادئ الإدارية التى تحكم سلوكهم الإدارى هى انعكاس لقيم يثبتهم الاجتماعية ومرتبطة أشد الارتباط بهذه القيم، ومن ثم سيجد الفرد نفسه في انسجام منطقي بين قيمه المستمدة من بيئته الاجتماعية الإسلامية وبين مبادئ وقوانين

المؤسسة التي يعمل فيها والتي تستمد مبادئها الإدارية وقوانينها في نفس قيم البيئة الاجتماعية التي يعمل فيها الفرد ، بل نستطيع أن نقول : إن الفرد يجد سلوكه موحداً في كلا البيئتين « فالفرد العامل حينما يلتحق بمنظّمته الإدارية يأتي وهو يحمل بعبادات وتقاليده ومعتقدات وقيم اجتماعية لا يستطيع أن ينفصم عنها وهي بالتالي تؤثر في سلوكه اليومي » (٣٠) فهذه القيم الاجتماعية التي يحملها الفرد المسلم المؤثرة في سلوكه اليومي سيجد لها صدىً كبيراً في محيط عمله سواء تمثل ذلك في شكل قوانين ومبادئ إدارية أو علاقات تحكم سلوك الأفراد العاملين رؤساء ومرءوسين .

ومن ثم نستطيع أن نقول أن فعالية السلوك الإداري الإسلامي في المؤسسة يرتبط أشد الارتباط بالقيم الاجتماعية الإسلامية إذ أن المنظمة أو المؤسسة ليست بمنعزلة عن محيطها وتشكل البيئة الاجتماعية الإسلامية النبع المتدفق لهذه القيم والتي تتولد عنها أهم المبادئ الإدارية الإسلامية التي تحكم السلوك الإداري للرؤساء والمرءوسين في المؤسسة .

وعليه لا يمكن أن تؤسس أى علاقات أو قوانين أو لوائح داخل هذه المنظمة أو المؤسسة على نقيض القيم الإسلامية التي تنتظم المجتمع المحيط بها مهما كانت نوعية هذه المؤسسة : اقتصادية ، سياسية أو إدارية .

فمؤسسة تحكمها الروح الشعبية أو الجماعية التي اتصفت بها الشريعة الإسلامية والتي تجعل من إعلاء الفرد للصالح العام ، والتفاني في تحقيقه والتضامن من أجله ، ركيزة أساسية .

ومؤسسة تحكمها علاقات إنسانية تتسم بالرحمة والمحبة والتضامن والتكافل مبنية على أخوة الإسلام .

﴿ إنما المؤمنون إخوة .. ﴾ ويجد فيها الفرد العامل انسجاماً بين علاقاته الاجتماعية وعلاقاته في بيئة العمل سواء أكان رئيساً أو مرءوساً .

ومؤسسة تحكمها رقابة اجتماعية ممثلة في قول الرسول ﷺ : « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » بل هذه الرقابة الاجتماعية متصفة بالرحمة أيضاً « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » كما قال رسول الله ﷺ . بل تحكم هذه المؤسسة رقابة ذاتية ممثلة في قوله تعالى : ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة .

وفي قول الرسول ﷺ : « حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا وزنوا أعمالكم قبل أن توزن عليكم » .

ويحكم الجميع رقابة الله عز وجل إذ هي المصدر الرئيسي لكل أنواع هذه الرقابات .

ومؤسسة لا تخون الله ولا الرسول ولا المسلمين إذ تختار الأصلح في المكان الأصلح ولا تسند الأمر لغير أهله فتضيع الأمانة ، وتستأجر القوى الأمين في خلقه ودينه ومؤهلاته وأدائه .

ومؤسسة يكون على قمته من يقودها ومرءوسيه ليسوا له بكارهين ، فهو متفاعل معهم ، يعمل على استشارتهم ومشاركتهم بشكل جماعي في اتخاذ القرارات ويشجع الرقابة الذاتية ويقوى الثقة بينه وبينهم مطبقاً قول الله تعالى : ﴿ وشاورهم في الأمر ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾ .

مؤسسة هذا شأنها تتمثل كل هذه المبادئ وبهذه الروح الجماعية لابد وأن تؤدي مهامها وتحقق أهدافها مهما كانت ندرة مواردها ولا نعتقد أن هناك فعالية في السلوك الإداري - على كل المستويات الإدارية - يمكن أن تؤدي إلى إنجاز مهمات أى مؤسسة بنجاح في عالمنا المعاصر أكثر من هذه الروح الجماعية المتمثلة في هذه المبادئ الإدارية الإسلامية والمنبثقة من القيم الاجتماعية للمجتمع المسلم محققة بذلك هذا التراطى العضوى والروحى بين الفرد والمجتمع وبين الفرد ومؤسسته بل بين المؤسسة والمجتمع إذ أن كل التنظيمات في المجتمع الذى ينظمه الإسلام مرتبطة ببعضها البعض ومرتبطة بالمجتمع نفسه وبقيمه إذ ينتظم الجميع قانون موحد

لا تناقض فيه فهو الذى يحكم سلوك الأفراد والجماعات ألا وهو الشريعة الإسلامية التى لم تترك أى جانب من جوانب النشاط الإنسانى وإلا احتضنته بمبادئ العدالة ، والفضيلة الإنسانية والمصلحة الإنسانية .

انتهى بحمد الله وتوفيقه

* * *

ثبت المراجع

١ - أحمد إبراهيم أبو سن : نشرة الاقتصاد الإسلامى ، المجلد الأول ، السنة الأولى ١٤٠٢ هـ ، بنك دى الإسلامى .

٢ - أحمد زكى يماني : الشريعة الخالدة ومشكلات العصر ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٣ .

٣ - تقى الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية : السياسة الشرعية في إصلاح الراعى والرعية ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٣ .

٤ - حامد رمضان بدر : مجلة المسلم المعاصر (فصلية تعالج شئون الحياة المعاصرة على ضوء الشريعة الإسلامية) . العدد ٣٢ : أغسطس ، سبتمبر ، أكتوبر ١٩٨٢ تصدرها : مؤسسة المسلم المعاصر ، بيروت ، لبنان .

٥ - سيد محمد عرفة : المسلم المعاصر : العدد العاشر ، إبريل ، مايو ، يونيو ١٩٧٧ .

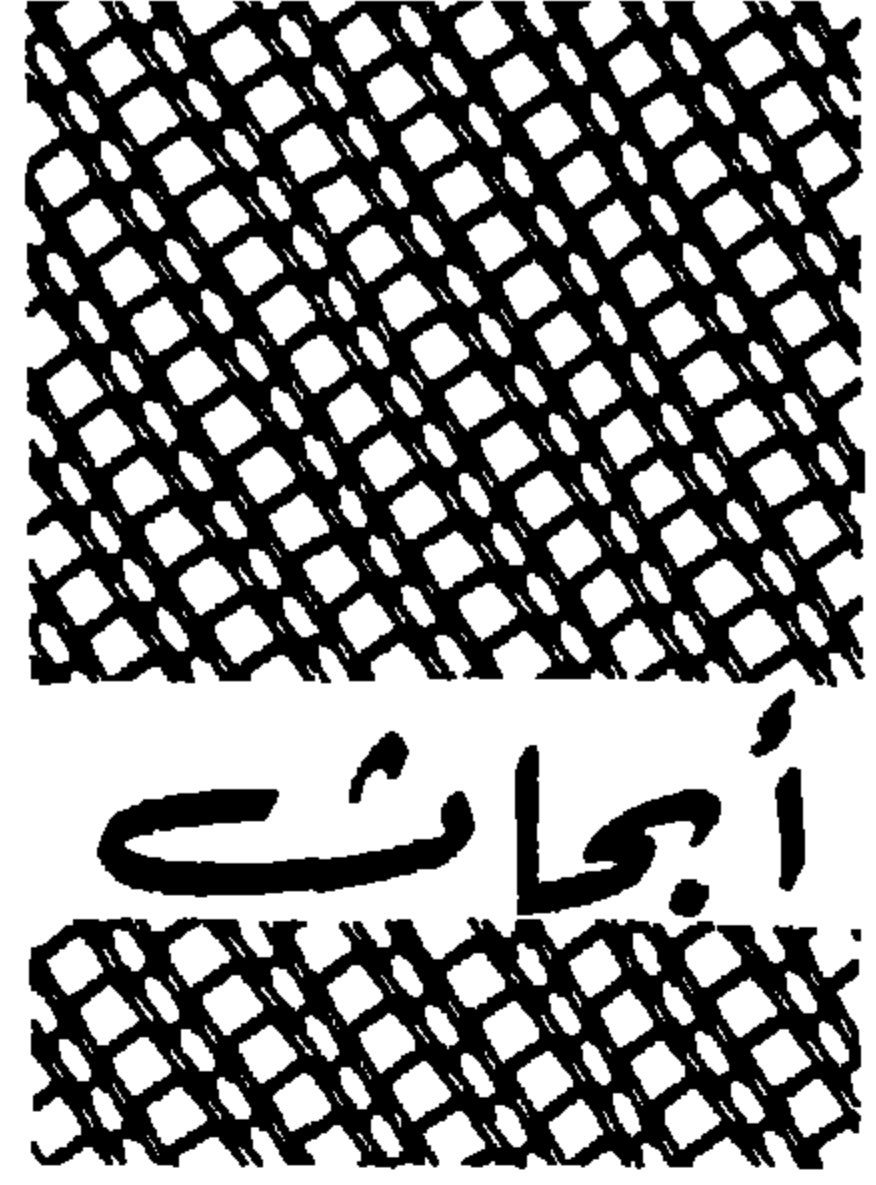
- ٦ - عبد المغنى سعيد : النظام
الاقتصادى والاجتماعى الإسلامى ، مكتبة
الأنجلو - مصرية ، القاهرة ١٩٨٥ .
- ٧ - عبد الكريم درويش - ليلى
تكلا : أصول الإدارة العامة ، مكتبة
الأنجلو ، مصرية ، ١٩٨٠ .
- ٨ - عبد المنعم أحمد التهامى :
دراسات الجدوى للمشروعات الجديدة ،
مكتبة عين شمس ، ١٩٨٤ .
- ٩ - عون الشريف قاسم : مجلة
المسلم المعاصر : العدد العاشر ، أبريل ،
مايو ، يونيو ١٩٧٧ .
- ١٠ - عبد المجيد بهجت فايد :
المسلم المعاصر : العدد ٣٠ ، أبريل ،
مايو ، يونيو ١٩٨٢ .
- ١١ - لوثر جيولوك - جيمس
بولوك : تقرير عن تنظيم الإدارة بجمهورية
مصر العربية ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٢ .
- ١٢ - محمد باقر الصدر :
اقتصادنا ، دار الكتاب اللبنانى ، الطبعة
الثانية ، ١٩٨٣ .
- ١٣ - محمد أبو زهرة : المجتمع
الإنسانى فى ظل الإسلام ، الدار السعودية
للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١ .
- ١٤ - مصطفى كمال وصفى :
مصنفة النظم الإسلامية ، مكتبة وهبة ،
الطبعة الأولى ، ١٩٧٧ .

الهوامش

- (١) عبد الكريم درويش ، ليلى تكلا ، أصول الإدارة العامة ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٥ ،
ص ١١٣ .
- (٢) عبد المنعم أحمد التهامى ، دراسات الجدوى للمشروعات الجديدة ، مكتبة عين شمس
١٩٨٤/٨٣ ، ص ٣٥ .
- (٣) لوثر جيولوك ، وجيمس بولوك : تقرير عن تنظيم الإدارة الحكومية بجمهورية مصر العربية ،
(القاهرة : يونيو ١٩٦٢) ص ٤ - ٦ .
- (٤) د . سعيد محمد عرفة ، المسلم المعاصر ، العدد العاشر ، ص ٧٩ .
- (٥) د . سعيد محمد عرفة ، مرجع سابق ص ٨٠ ، ٨١ .
- (٦) أحمد إبراهيم أبو سن ، نشرة الاقتصاد الإسلامى ، بنك دى الإسلامى . المجلد الأول السنة الأولى
١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م ، ص ١٨٣ .

- (٧) سعيد محمد عرفة ، مرجع سابق ، ص ٥ .
- (*) طبيعة النظام الإسلامى وفقا لنظرية النظم هنا مشتقة من المقال القيم للدكتور سعيد محمد عرفة المنشور بمجلة المسلم المعاصر . العدد العاشر .
- (*) محمد أبو زهرة : المجتمع الإنسانى فى ظل الإسلام ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ١٩٨١ . الصفحات ٦٤ ، ٧١ و ٧٣ .
- (٨) عون الشريف قاسم : المسلم المعاصر ، العدد العاشر ، ص ١٤ .
- (٩) عبد المغنى سعيد ، النظام الاقتصادى الاجتماعى الإسلامى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٥ ، ص ٢٦ .
- (١٠) د . عون الشريف قاسم ، مرجع سابق ، ص ١٥ .
- (١١) عبد المغنى سعيد ، مرجع سابق ، ص ٢٦ ، ٢٧ .
- (١٢) محمد باقر الصدر : اقتصادنا ، دار الكتاب اللبنانى . الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ . ص ٦٢٩ .
- (*) انظر باب الضمان الاجتماعى فى كتاب « اقتصادنا » لمحمد باقر الصدر وكذلك الفصل الثانى فى كتاب « الشريعة الخالدة ومشكلات العصر » لمحمد زكى يماني .
- (١٣) محمد أبو زهرة ، مرجع سابق ص ١٣١ .
- (١٤) د . مصطفى كمال وصفى ، مصنفه النظم الإسلامية ، مكتبة وهبة ، الطبعة الأولى ١٩٧٧ ، ص ٦٦٢ .
- (١٥) أحمد زكى يماني ، الشريعة الخالدة ومشكلات العصر ، الدار السعودية للنشر والتوزيع . الطبعة الرابعة ١٩٨٣ . ص ٨٧ .
- (١٦) د . عون الشريف قاسم ، مرجع سابق ، ص ١٥ .
- (١٧) د . مصطفى كمال وصفى ، مرجع سابق ، ص ٤٢٧ .
- (١٨) د . مصطفى كمال وصفى ، مرجع سابق ، ص ٤٦٧ .
- (١٩) د . مصطفى كمال وصفى ، مرجع سابق ، ص ٤٣٦ .
- (٢٠) د . مصطفى كمال وصفى ، مرجع سابق ، ص ٤٦٦ .
- (٢١) أحمد إبراهيم أبو سن ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ .
- (٢٢) د . عبد المجيد بهجت فايد ، المسلم المعاصر ، العدد ٣٠ ، ص ١١١ و ١١٢ .
- (٢٣) د . عبد المجيد بهجت فايد ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .
- (٢٤) د . عبد المجيد بهجت فايد ، مرجع سابق ، ص ١١١ .
- (٢٥) د . عبد المجيد بهجت فايد ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .
- (٢٦) د . عبد المجيد بهجت فايد ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .
- (٢٧) د . فايد ، مرجع سابق ، ص ١٣١ .
- (٢٨) حامد رمضان بدر ، المسلم المعاصر ، عدد ٣٢ ، ص ١٥٦ .
- (٢٩) د . فايد ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .
- (٣٠) أبو سن ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ .





حق لمنهم في الاستعانة بمحام بين الشريعة والقانون (*)

د. عوض محمد عوض
أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق
جامعة الاسكندرية

الضمانات ، أما قانون العقوبات فهو قانون
الجزاءات . وحق الدفاع يحتل قمة
الضمانات بغير نزاع ، وقد عني قانون
الاجراءات بكفالاته ونظم كثيرا من

من الأقوال الماثورة لدى رجال القانون
أن قانون الإجراءات هو قانون الأبرياء وأن
قانون العقوبات هو قانون المجرمين .. وهذا
القول حق ، فقانون الاجراءات هو قانون

(*) محاضرة أُلقيت في جمعية الحقوقيين بالشارقة في ٢٦/١٢/١٩٨٥

أحكامه . ولما كان القضاء في دولة الإمارات يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وما لا يتعارض معها من القوانين النافذة ، فإن المحاكم كثيرا ما تقف أمام بعض النصوص ومنها النصوص المتعلقة بحق الدفاع لكي تتحقق من مدى موافقتها أو معارضتها لأحكام الشريعة الإسلامية .

وقد وقعت على حكمين حديثين يتصلان مباشرة بحق الدفاع ، وكلاهما صادر في ذات الواقعة . أما الأول فصادر من محكمة عجمان الشرعية الاتحادية في ١٩/١٢/١٩٨٤ ، وأما الثاني فصادر من المحكمة الاتحادية العليا في ٢٤/٢/١٩٨٥ . وتحصل الواقعة التي صدر فيها الحكمان في أن شخصين تواطأ على قتل مخدميهما ثم أتبعوا العزم بالعمل فقتلا أحد المخدمين وسلبا بعض ماله ثم شرعا بعد ذلك في قتل الآخر وواقعا زوجته كرها واستوليا كذلك على بعض ماله . وقدمتهما النيابة العامة إلى محكمة عجمان الشرعية وطلبت عقابهما بالعقوبات المقررة شرعا للقتل العمد والشروع فيه واغتصاب المجنى عليها بالقوة والسرقه . وفي أثناء نظر الدعوى طلبت النيابة العامة من المحكمة أن تعين لكل من المتهمين محاميا للدفاع عنه عملا بحكم المادة ٢/١١٩ من قانون الإجراءات الجزائية المعمول به ، لكن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ومضت في نظر الدعوى في مواجهة المتهمين وقضت فيها بالادانة وأوقعت على كل منهما عقوبة الاعدام . وجاء في حكمها تبريرا لرفض طلب النيابة العامة

ما يلي :

« أما من حيث طلب النيابة العامة تطبيق المادة ٢/١١٩ من قانون الإجراءات الجزائية لسنة ١٩٧٠ والمطبق بامارة عجمان والتي تنص على إلزام المحكمة في مثل الحالة المعروضة بأن تعين محاميا للدفاع عن المتهمين في حالة عدم مقدرتهما المالية على تعيينه ، وبما أن المحكمة قد اتخذت قرارها برد الطلب وعدم إجابته وذلك سنداً إلى رأى الفقه الإسلامى من حيث إن اقرار الوكيل على موكله بالحدود والقصاص غير مقبول ، وذلك باتفاق الأئمة الأربعة .

وحيث أن رأى الفقه المذكور مبنى على أن وسائل إثبات الحدود محدودة ، والإقرار بشروطه فيها من أهم وسائل الإثبات، فلهذا فلا يقبل شرعا إلا من الجانى شخصا ، لأن فيه أمرا دينيا وهو التوبة وما يتبعها من آثار دينية أو قضائية ، وعليه فإن توكيل المتهم في جرائم الحدود والقصاص وكيلا عنه أو محاميا ليس أمرا مطلوباً بالضرورة شرعا ولا لازما ، بل هو غير جائز شرعا .

ومن حيث إن المادة ٧٥ من القانون الاتحادى رقم ١٠ لسنة ١٩٧٣ مقروءة مع المادة ٧ والمادة ١٠١ من الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية تعطى الحق لهذه المحكمة ولكل محكمة في الدولة في عدم تطبيق أى قانون يتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية ، فسندا لذلك فإن هذه المحكمة

في حل من الأخذ بنص المادة ٢/١١٩ من قانون الإجراءات الجنائية طالما أنه يأمر بأمر لا يجوز شرعا .

ويبين من هذا الحكم :

١ - أن المحكمة ترى أن حضور وكيل أو محام مع المتهم أو عنه غير جائز شرعا .

٢ - أنها لا ترد هذا الحكم إلى نص صريح في الكتاب ولا في السنة ، بل تقرر أنه رأى الفقه الإسلامى .

٣ - أنها تعلق قضاءها بأنه لما كان توكيل المتهم غيره يخول الوكيل حق الإقرار نيابة عنه ، وكان الإقرار بالحدود والقصاص لا يقبل إلا من الجانى نفسه دون وكيله فإن الوكالة عن المتهم تكون غير جائزة .

٤ - أن المحكمة - بناء على ما تقدم - ترى أن حكم المادة ٢/١١٩ من قانون الإجراءات يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية مما يجعلها في حل من اطراح هذه المادة وعدم الإلتزام بتطبيقها .

ولما عرض الأمر على المحكمة الاتحادية العليا أقرت الحكم فيما انتهى إليه من ادانة المتهمين وأعلنت رأيها في مدى التزام القضاء شرعا بنسب محام للدفاع عن المتهم وفي جزاء الاخلال بهذا الإلتزام ، وقررت في هذا الصدد جملة من المبادئ :

أولها : أن الشريعة الإسلامية لا تحتفل في الأصل بالتقيد بالشكل في المسائل

الإجرائية أمام القضاء إلا اضطرارا لتصون به حقا أو ترد به باطلا ، وأن القواعد الإجرائية في ظل تلك الأحكام ينبغي أن تكون أداة طيعة ومطبعة ذلولا من شأنها تيسير سبل التقاضى والتعجيل بحسم الدعاوى مع توفير المرونة استهدافا لتحقيق العدل الذى ينشده القضاء فى الإسلام ودون إنتقاص من كفالة الضمانات للمتهمين أثناء محاكمتهم .

والثانى : أن قواعد الشريعة الإسلامية لا تشترط لصحة المحاكمة الجزائية أيا كانت الجرائم محل المحاكمة أن يحضر مدافع مع المتهم ولم ترتب بطلانا على انعقاد المحاكمة دون حضور محام .

والثالث : أنه وإن كانت المادة ٢/١١٩ من قانون الإجراءات الجزائية لسنة ١٩٧٠ الصادر من حكومة دى والمعمول به فى إمارتى عجمان والشارقة أيضا توجب على القاضى أن يعين وكىلا للدفاع عن المتهم فى جريمة عقوبتها الموت أو الحبس المؤبد إذا كان غير مقتدر ماليا إلا أن هذا النص لم يرتب على مخالفته جزاء بطلان إجراءات المحاكمة ، كذلك فإن نصوص القانون الاتحادى رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم مهنة المحاماة والقانون الاتحادى رقم ٦ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء المحاكم الاتحادية والقانون الاتحادى رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ فى شأن السلطة القضائية خلت من نص يشترط لصحة المحاكمة فى أية جريمة حضور محام أو ثمة بطلان على تخلف حضور المحامى أثناء المحاكمة ، ومن ثم

فلا يسوغ القول بوقوع مثل هذا البطلان
بغير نص سواء أكان مصدره شريعة
الإسلام أو قانونا يتفق مع أحكامها .

ويلفت النظر في حكم المحكمة العليا :

١ - أنها تناولت الموضوع من زاوية
تختلف عن الزاوية التي تناولته منها محكمة
عجمان ، فهذه الأخيرة ترى أن حضور
وكيل عن المتهم مخالف للشريعة ، أما
المحكمة العليا فتري أنه لا يشترط لصحة
المحاكمة شرعا أن يحضر مدافع مع المتهم
ومن ثم فلا بطلان إذا حضر المتهم بمفرده .
وبعبارة أخرى فإن محكمة عجمان تصرح
بأن حضور المدافع غير جائز شرعا ، أما
المحكمة العليا فتراه غير لازم ، والفرق بين
الرأين كبير .

٢ - إن المحكمة العليا - على خلاف
محكمة عجمان - كانت حريصة على نفي
التعارض بين التنظيم القانوني القائم
والشريعة الإسلامية ، وتأكيدا لذلك
قررت أن قانون الإجراءات الجزائية وإن
أوجب على القضاء في أحوال معينة تعيين
محام للدفاع عن المتهم إلا أنه لم يرتب على
مخالفة هذا الواجب بطلان المحاكمة .
واستدلت على صحة هذا النظر بأن
القوانين الاتحادية المنظمة للسلطة القضائية
والمحاكم الاتحادية ولمهنة المحاماة جاءت كلها
خالية من نص يوجب حضور محام لصحة
المحاكمة ، وأن البطلان لا يتقرر بغير نص
في الشرع أو في القانون ، وبذلك صرفت
الوجوب المنصوص عليه في المادة ١١٩/٢

من قانون الإجراءات إلى معنى النذب
والإستحباب .

ويحسن قبل بيان الرأي الشرعي في
المبادئ التي اشتمل عليها كل من الحكمين
السابقين أن نمهد للموضوع ببيان موقف
التشريع الوضعي بوجه عام ومن مسألة
استعانة المتهم بمن يتولى الدفاع عنه أمام
القضاء .

موقف التشريع الوضعي :

من المتفق عليه في التشريعات الوضعية
أن حق الدفاع حق أصيل يثبت للمتهم منذ
اللحظة التي يوجه إليه فيها الاتهام بارتكاب
جريمة معينة ، ويظل هذا الحق قائما طوال
مرحلة التحقيق ومرحلة المحاكمة . وقد
أكدت المواثيق الدولية هذا الحق ،
وحرصت كثير من الدول على النص عليه
في دساتيرها إعلاء لشأنه وضمانا لكفالاته .
والمقصود بحق الدفاع تمكين المتهم من درء
التهمة عن نفسه ، إما باثبات فساد دليلها
أو بإقامة الدليل على نقيضها وهو البراءة .

والإتهام بطبيعته يقتضي الدفاع ، فهو
ضرورة منطقية له ؛ ذلك بأن الاتهام إذا لم
يقابله دفاع كان في واقع أمره إدانة لا مجرد
اتهام . والإتهام يحتمل الشك بطبيعته ،
وقدر الشك فيه هو قدر الدفاع ومجاليه .
ومن اقتران الدفاع بالاتهام تبرز الحقيقة ،
وهي ما يسعى القضاء إلى الكشف عنها ؛
فكلا الأمرين عاجز بمفرده عن جلاء
الحقيقة ، ومن هنا كانت أهمية الدفاع في
مجال العدالة الجنائية مساوية تماما لأهمية

الإتهام . ولهذا السبب فإن النظرة الحقيقية للدفاع توجب القول بأنه ليس حقا خالصا للمتهم ولكنه حق للمجتمع أيضا ، بل إنه يرقى إلى مرتبة الواجبات . ذلك بأنه إذا كان من حق المتهم ألا يدان وهو برىء ، فإن حق المجتمع في ذلك لا يقل عن حقه ، لأن العدالة الجنائية والمصلحة الاجتماعية تقضيان بالأ تنزل العقوبة بغير الجاني ، وإلا تحملت الجماعة ضررين : عقاب برىء وإفلات مجرم . وانطلاقا من هذه الفكرة تنص معظم التشريعات على ضرورة حضور محام مع المتهم في مرحلة المحاكمة في الجرائم الخطيرة ، ومنها ما يقرر هذا الحكم في مرحلة التحقيق أيضا . ولا يحول دون تعميم الحكم على كل الجرائم وفي كلتا المرحلتين إلا صعوبة التنفيذ وعظم مئونته . وحيث تسود النزعة الاشتراكية فإن النظرة إلى الدفاع بوصفه حقا للمجتمع وواجبا أيضا تكون أعمق ، ولهذا تحرص الدول الاشتراكية على إنشاء جهاز حكومي مهمته الوقوف بجانب المتهمين والدفاع عنهم .

والأصل في الدفاع أن يتولاه المتهم بنفسه ، غير أنه يجوز له أن يستعين فيه بغيره . ولا قيد على حقه في اختيار من يدافع عنه إلا أن يكون من اختياره محاميا مقبولا للمرافعة أمام المحكمة التي تنظر الدعوى . ويستوى بعد ذلك أن يوكل للدفاع عنه محاميا واحدا أو أكثر ، وإذا اختار محاميا ثم بدا له أن ينحيه ويستبدل به غيره أو يتولى بنفسه أمر نفسه كان له ذلك

سواء في مرحلة التحقيق أو في مرحلة المحاكمة . وليس للمحكمة أن تتدخل في اختيار المتهم لمحاميه ولا أن ترده لأى سبب . كذلك فإن النيابة العامة - وهي خصم المتهم في الدعوى الجنائية - لا شأن لها باختياره ، فليس من حقه أن تعترض على من اختاره ، واحدا كان أو أكثر ، وإذا اعترضت فلا يؤبه لاعتراضها لأن المتهم إنما يتصرف في خالص حقه .

ولا تقف كثير من التشريعات المعاصرة كما أشرنا عند هذا الحد ، بل إنها تحظر في أحوال معينة أن يمثل المتهم أمام القضاء بمفرده ، وتشتط في هذه الأحوال أن يكون ثمة مدافع بجانبه . فإن أبى أو عجز عن توكيل محام نذبت له المحكمة من تلقاء نفسها محاميا للدفاع عنه وألزمت الدولة بدفع أجره . ونظرا لما يترتب على هذا الحكم من أعباء مالية فإن التشريعات بوجه عام تحد من نطاقه وتقصره على الحالات التي يكون فيها الإتهام خطيرا . ومن التشريعات ما يقرر الحكم إذا كان محل الإتهام مطلق جناية ، ومنها ما يقصره على الجنايات المعاقب عليها بعقوبة معينة . والاتجاه الأول يمثله التشريع المصرى حيث تنص الفقرة الثانية من المادة ٦٧ من الدستور على أن كل متهم في جناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه ، أما الاتجاه الثانى فيمثله قانون الإجراءات الجزائية في كل من دنى ورأس الخيمة حيث نصت المادة ١١٩ من كل منهما على أن لكل شخص متهم أمام أية محكمة جزائية الحق بتعيين وكيل

للدفاع عنه ، وإذا لم يعين الشخص المتهم في جريمة عقوبتها الموت أو الحبس المؤبد وكيلا للدفاع عنه فعلى القاضي المترئس في المحكمة الجزائية التي تحاكم المتهم بمثل هذه الجريمة أن يحقق في حالته المادية ، فإذا قنع بأنه غير مقتدر ماليا لتعيين محام للدفاع عنه وجب على القاضي المترئس تعيينه لهذه الغاية ، ويدفع من خزانة الدولة بقرار من القاضي المترئس لهذا المحامي مبلغ مائة ريال عن كل جلسة يحضرها للدفاع عن مثل هذا المتهم على ألا تزيد قيمة الأتعاب التي تدفع بمقتضى هذه المادة عن مبلغ خمسمائة ريال .

والرأى في مصر متفق فقها وقضاء على أن حق المتهم في اختيار محاميه مقدم على حق المحكمة في تعيينه ، فإذا اختار المتهم محاميا فليس للقاضي أن يفرض على اختياره ويعين له مدافعا آخر إلا إذا كان المحامي المختار قد بدا منه ما يدل على أنه يعمل على تعطيل سير الدعوى . ولكي تحقق العدالة الجنائية غرضها المنشود من تعيين المدافع فإنه ينبغي أن يكون على دراية كافية بكل ما اتخذ في الدعوى من إجراءات وأن يبذل أمام المحكمة جهدا حقيقيا في الدفاع عن المتهم . ولهذا فإنه يجب أن يشهد إجراءات المحاكمة من بدايتها إلى نهايتها ، سواء بنفسه أو ممثلا بمن ينوب عنه ، وأن يكون دفاعه حقيقيا لا شكليا . فإذا اقتصر دوره على مجرد إثبات حضوره ولم يبد أى وجه من وجوه الدفاع فقضت المحكمة بإدانة المتهم فإن حق الاستعانة بمدافع يكون في هذه

الحالة قد قصر عن بلوغ غايته وتعطلت حكمة تقريره ، ومن ثم تكون إجراءات المحكمة قد وقعت باطلة .

ولا خلاف في مصر على أن وجود مدافع مع المتهم بجناية هو من الإجراءات المتعلقة بالنظام العام ، فلا يجوز النزول عنه بحال من الأحوال ولو كان المتهم نفسه محاميا . بل إن هذه الضمانة لا يمكن التغاضي عنها ولو كان المتهم مليئا ، لأنه يجب في كل حال أن يكون هناك من يدافع عنه ما دام متهما بجناية ، فإن كان مليئا وامتنع مع ذلك عن اختيار مدافع له ندبت له المحكمة مدافعا وألزمته بدفع أجره .

وما استقر عليه الفقه والقضاء في مصر يستقيم تماما في ظل قانون الإجراءات الجزائية الحالي لإمارة دبي والمعمول به في إمارة عجمان .

حق المتهم في الاستعانة بمدافع في الشريعة الإسلامية :

حق الدفاع في الشريعة الإسلامية - كما هو في القوانين الوضعية - من لوازم الإتهام ، فهو فيها من المسلمات . ولم يتناول فقهاء الشريعة حق الدفاع كنظرية عامة ولم يعرضوا بالتفصيل لكل أحكامه على نحو ما يفعل فقهاء القانون الوضعي ، ولكنهم مع ذلك عرضوا له في عديد من تطبيقاته وفي مواضع متفرقة من مؤلفاتهم . ولا ينفرد حق الدفاع بهذا الموقف من جانبهم ، لأن الفقه الإسلامى ما زال حتى اليوم في الأغلب الأعم فقه فروع ، وهو في

حاجة إلى أن يتناوله المحدثون بالتأصيل والتنظير أو بمزيد من التأصيل والتنظير .

أما عن وجوب كفالة حق الدفاع فالأدلة عليه كثيرة ؛ فقد روى عن النبي ﷺ أنه قال لعلي بن أبي طالب حين ولاه اليمن : « يا علي ، إن الناس سيتقاضون إليك ، فإذا أتاك الخصمان فلا تقضين لأحدهما حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول ، فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء وتعلم لمن الحق » . ويروى المؤرخون أن الخليفة عمر بن عبد العزيز نصح بعض قضاته بقوله : إذا أتاك الخصم وقد فقئت عينه فلا تحكم له حتى يأتي خصمه فلعله قد فقئت عيناه جميعا . والرأي متفق في الفقه الإسلامي على أن تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه هو من الشرع لا من السياسة ، لأن الإخلال بحق الدفاع إخلال بالعدالة نفسها وهي ما يسعى القضاء إلى تحقيقه . ولهذا فإنه يمتنع شرعا حرمان المتهم من حقه في الدفاع عن نفسه في أي حال من الأحوال .

ولكى يمارس المتهم هذا الحق يجب أن يكون قادرا على الدفاع عن نفسه بنفسه ، فإن كان عاجزا عن ذلك لم تصبح ادانته لأن العجز عن الدفاع كالحرمان منه سواء بسواء . وقد بلغ تشدد فقهاء الشريعة في رعاية هذا الحق وكفالاته حدا لم يبلغه مشرعو القوانين الوضعية بعد ؛ فالأحناف يمنعون إقامة الحد على الأخرس وإن أقر به بإشارة أو شهدت به عليه شهود .

وحجتهم أنه لو كان ناطقا فربما ادعى شبهة تدرأ الحد عنه لأنه لا يقدر على اظهار كل ما في نفسه بالإشارة ، فلو أقيم عليه الحد لم يكن ذلك عدلا لتمكن الشبهة .

أما استعانة المتهم بمن يدافع عنه فلا نجد في نصوص الشريعة ما يصرح بحظره وإن لم يجز العمل مع ذلك على أن يحضر مع المتهم من يدافع عنه أمام القضاء . وربما كان مرجع ذلك إلى أن القضاة كانوا يدعون الفقهاء إلى مجالسهم ويستشيرونهم فيما يغم عليهم .، ولهذا فلم تكن حاجة المتهم شديدة إلى أن يستعين بمن يقدم له الرأي الشرعي . غير أن مهمة الدفاع لا تنحصر في بيان الحكم الشرعي الصحيح في الواقعة فحسب ، بل تشمل كذلك البحث في مدى ثبوت الواقعة واستيفائها الشروط اللازمة لإيقاع حكم الشرع عليها ، وهذا يقتضي تفنيد أدلة الإدانة وتقديم أدلة البراءة . وعندنا أن أصول الشريعة الإسلامية - بغض النظر عن الواقع العملي في العصور المتقدمة - لا تأبى أن يستعين المتهم بمن يدافع عنه ، بل لعلها تحض على ذلك في ظل أوضاع وظروف كأوضاع وظروف مجتمعا المعاصر ، وهو مجتمع تعقدت حياته التشريعية وبات من المتعذر على رجال القانون أنفسهم ملاحقة ما يصدر من قوانين ، وضعفت فيه كثير من النفوس فلم تعد ترعى الله في خلقه ولا تتورع عن الكيد للغير واتهامهم بالباطل وتلفيق الأدلة ضدهم والشهادة زورا

عليهم ، وفي غمرة هذا كله صار القضاة في حاجة إلى من يعينهم على تحرى الحقيقة ويبدد بعض الظلام الذى يكتنف ما يعرض عليهم من دعاوى ، وهذا هو الدور المنوط بالدفاع .

ويمكن الاحتجاج لهذا الرأى بأدلة وشواهد متعددة ، منها ما هو عقلى ومنها ما هو نقلى . أما دليل العقل فمستمد من طبيعة حق الدفاع ، فليس فى معنى الدفاع ولا من طبيعته ما يوجب قصر مباشرته على المتهم وحظره على سواه ، فقد يكون المتهم ممن لا يحسنون الدفاع عن أنفسهم ، وحتى لو كان ممن يحسن الدفاع فإن اتهام المرء بجريمة قد يعقل لسانه ويسلبه صفاء فكره وقوة حجته فلا يسلس له زمام المنطق ولا تستقيم له ملكة الدفاع ، وقد يغيب عنه فى هذا الموقف ما لو فطن له لاختلف وجه الحكم فى الدعوى ، ولا يمكن أن تقرر عين العدالة بدفاع أتر كهذا الدفاع . وإذا كنا لا نجد نصا صريحا يحظر على المتهم أن يستعين بمن يدافع عنه فإن أصول الشريعة ومبادئها العامة - كما ذكرنا - لا تأبى عليه أن يستعين بمن يشاء ؛ فهى تحض على تجدة الملهوف وإغاثة المكروب ، ولا جدال فى أن من أشد ما يكرب به المرء أن يساق إلى القضاء وأن يتهم أمامه بما قد يودى بحياته أو بطرفه أو بما يسلبه حرته .

وأما أدلة النقل وشواهد فمنا قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما أنا بشر مثلكم وإنكم تختصمون إليّ فلعن بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع

منه ، فمن قضيت له بشىء من حق أخيه فلا يأخذن منه شيئا فإنما أقطع له قطعة من النار » . وقد تناول فقهاء الشريعة هذا الحديث بالشرح من جوانب مختلفة ، غير أن هناك جانبا يستطيع المحدثون اليوم أن يبرزوه . فالحديث يخبرنا أن القاضى مهما تكن فطنته يمكن أن يدلس عليه أحد الخصوم بحسن منطقته وحذقه فى عرض حجته بحيث يجعله يرى الباطل حقا والحق باطلا فيقضى على وفق ما سمع وما اعتقد ، وقد أنبأنا الرسول صلى الله عليه وسلم أن هذا الأمر يمكن أن يجوز عليه هو نفسه واعتذر واستبرا لدينه وحذر الخصوم من أن يغرروا بقضائهم ويستحلوا حق غيرهم . ونحن نفهم هذا الحديث على أن فيه إشارة إلى جواز إستعانة القدم أو العيى بمن يحسن بسط حجته ، والجاهل بمن يفوقه علما وخبرة ، والمضطرب بمن هو أثبت منه نفسا وأصفى فكرا ليواجه خصمه ويفند حججه ويعصم القاضى من الزلل والحكم بغير الحق ويعينه بذلك على تحقيق رسالته وهى الكشف عن الحقيقة أولا ثم إمضاء العدل ثانيا .

حكى الخشنى فى « تاريخ قرطبة » أن رجلين اختصما إلى القاضى أحمد بن بقى فنظر إلى أحدهما يحسن ما يقول والآخر لا يدرى ما يقول ، ولعله توسم فيه ملازمة الحق ، فقال له : يا هذا ، لو قدمت من يتكلم عنك ، فإنى أرى صاحبك يدرى ما يتكلم ، فقال له : أعزك الله ، إنما هو الحق أقوله كائنا ، فقال : ما أكثر من قتله

قول الحق . فهذا القاضى الجليل أدرك بصافى حسه أن الرجل محق لكنه لا يدرى كيف يذود عن حقه فأشفق عليه وأهاب به أن يستعين بمن هو أقدر منه على مناظرة خصمه والدفاع عن حقه . ولم يكن فى وسع هذا القاضى أن يحكم لصالح الرجل بناء على مجرد إحساسه ، فهذه هى الفراسة التى نهى الفقهاء القضاة عنها وحذروهم من بناء الحكم عليها .

وقد يعترض على ذلك بأنه إذا جاز للعاجز أن يستعين بغيره فقد يوفق إلى من هو ألحن من خصمه فتنعكس الآية ، بل قد يستعين اللحن نفسه بمن هو ألحن منه فتكون مصيبة الخصم أكبر . وهذا الاحتمال بوجهيه قائم ، إلا أن البديل أخطر منه . وما دام الحكم يبنى على ما يرى القاضى أنه الحق فليس من العدل أن نحرم أحد الخصمين من إبداء كل دفاعه لقاضيه إما بنفسه إن أنس فى نفسه القدرة على الدفاع أو عن طريق غيره إذا أحس بالعجز عن مجارة خصمه . والتسوية بين الخصوم فى هذا المجال هى أقصى ما فى وسع البشر عمله للكشف عن الحقيقة وإقرار العدل . وإذا لم يكن ثم بد من الموازنة والاختيار بين تقييد حق الدفاع والإفراط فى كفالاته فإن كفة الأمر الثانى ينبغى أن ترجح ، لأن الاسراف فى تجرى العدالة خير من الظلم فى كل حال .

وقد عرضت هذه المشكلة لفقهاء الشريعة من زمن واختلفت فيها أقوالهم ،

ويرجع اختلافهم بوجه عام إلى نظرة كل منهم إلى حق الدفاع ؛ فمن رأى منهم أنه حق خالص للخصم وسع عليه فيه ، ومن رأى أنه حق له يتعلق به حق لخصمه ضيق منه . وقد بحثوا هذا الموضوع بالتفصيل فى باب الوكالة .

أقوال الفقهاء فى الوكالة بالخصومة :

الأصل عند الفقهاء أن الوكالة تجوز فى كل ما لا تتعين فيه المباشرة . وليس من شروطها أن تكون هناك ضرورة تدعو الموكل إلى تفويض بعض أمره إلى غيره ، وإنما تصح الوكالة شرعا سواء كان الدافع إليها عجز الموكل عن مباشرة الأمر بنفسه أو مجرد رغبته فى الترفه عن مباشرة الأمر بنفسه . قال فى شرح العناية على الهداية : التوكيل هو تفويض أمرك إلى من وكلته اعتماداً عليه فيه ترفها منك أو عجزاً عنه ، والوكالة أبداً إما للعجز أو للترفه .

وأجاز الفقهاء الوكالة بالخصومة فى سائر الحقوق للحاجة ، وعللوا ذلك بأنه ليس كل أحد يهتدى إلى وجوه الخصومات التى بها يثبت حقه أو يندفع بها عنه ما يدعيه الآخر ، بل إنهم أجازوا للخصم أن يوكل غيره ولو كان ممن يحسنون الخصومة إذا كان لا يحب أن يتولاها بنفسه .

واستدلوا على مشروعية الوكالة بما رواه البيهقى عن عبد الله بن جعفر قال : كان على يكره الخصومة ، فكان إذا كانت له خصومة وكل فيها عقيل بن أبى طالب -

لكونه ذكيا حاضر الجواب - وبعد ما أسنّ عقيل وقره فوكل عبد الله بن جعفر . وروى أن عليا وكل عقيلاً عند أبي بكر وقال : ما قُضى له فلي وما قُضى عليه فعلى ، ووكل عبد الله بن جعفر عند عثمان ، وقال : إن للخصومة قحما ، وإن الشيطان ليحضرها ، وإنى لأكره أن أحضرها . قال أبو زياد : القحمة المهالك .

فلا خلاف إذن من حيث الأصل في جواز الوكالة بالخصومة سواء كان الموكل هو المدعى أو المدعى عليه . غير أنه لما كانت الخصومة الجنائية تفتقر من بعض الوجوه عن غيرها من الخصومات فقد ترك هذا الفارق أثره في بعض الأحكام التفصيلية للوكالة . والمتفق عليه أن التوكيل في دعاوى التعزير جائز ، سواء كان التوكيل بإثبات التهمة أو بدفعها ، وإنما الخلاف في التوكيل في دعاوى الحدود والقصاص .

مذهب الحنفية : يرى أبو حنيفة جواز التوكيل بإثبات الحدود بإقامة البينة على السبب الموجب للحد ، وقال أبو يوسف : لا تجوز الوكالة بإثباتها . وقول محمد مضطرب ، تارة يضم إلى أبي يوسف وتارة إلى أبي حنيفة . وقيل هذا الاختلاف إذا كان الموكل غائبا ، أما إذا حضر فلا اختلاف لأن كلام الوكيل ينتقل إلى الموكل عند حضوره .

وحجة أبي يوسف أن التوكيل إنابة ، والإنابة فيها شبهة لا محالة ، وشبهة النيابة

يحترز عنها في باب الحدود والقصاص ، ولذلك لا تقبل فيها الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضي إلى القاضي ولا شهادة النساء مع الرجال . أما الشبهة فهي احتمال أن يكون الموكل قد عفا عن الجاني والوكيل لا يشعر ، وهذه الشبهة تمنع جواز استيفاء الحد حال غيبة الموكل ، وهي - لنفس العلة - تمنع جواز الوكالة لإثبات الحد حال غيابه .

وحجة أبي حنيفة أن الخصومة شرط محض لثبوت الحد ، أما وجوبه فمضاف إلى نفس الشهادة لا إلى السعى في إثباتها ، فكان السعى في ذلك حقا كسائر الحقوق فيجوز لقيام المقتضى وانتفاء المانع . والمعنى أن الخصومة - وهي السعى لإثبات الحق - تعتبر حقا في ذاتها تجوز الوكالة فيه كسائر الحقوق لوجود مقتضى التوكيل وانتفاء المانع منه .

والخلاف نفسه ملحوظ بين أبي حنيفة وأبي يوسف في التوكيل بالجواب - أى بالدفاع - من جانب من عليه الحد والقصاص ، أى من جانب المتهم ؛ فقد أجازهم أبو حنيفة ومنعه أبو يوسف . ورجح صاحب فتح القدير رأى أبي حنيفة في جواز التوكيل بالجواب من جانب المتهم فقال : ولا شك أن كلام أبي حنيفة فيه أظهر منه في الوكالة بالإثبات ، لأن الشبهة التي بها منع أبو يوسف هناك لا تمنع عند دفع التهمة ، بل تقتضي أن يقول بجواز الوكالة في الدفع ، لأن الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال على

العفو صحيحة . ومعنى ذلك أنه إذا كان وجه اعتراض أئى يوسف على التوكيل باثبات الحدود والقصاص هو الخوف من أن يثبت الحد مع تمكن الشبهة ، وهى احتمال عفو المجنى عليه أو وليه دون علم الوكيل ، فإن هذا الاعتراض لا يستقيم عندما يكون التوكيل لدفع التهمة ، لأن الوكيل إنما يسعى لدرء الحد ، والحد يندرىء بالشبهة ، فهى إن صلحت مانعا من جواز التوكيل بالإثبات فإنها لا تصلح مانعا من جواز التوكيل بالدفع أو الجواب .

ويلاحظ أن اختلاف أئى حنيفة وأئى يوسف إنما يقتصر على الحالة التى يحضر فيها الوكيل فى غيبة موكله ، فقد أجاز أبو حنيفة التوكيل فى هذه الحالة ومنعه أبو يوسف ، أما إذا حضر الوكيل مع موكله فلا خلاف بينهما على جواز التوكيل . ويلاحظ أيضا أن اختلافهما إنما ينصب على القصاص وعلى الحدود التى تلزم فيها المطالبة وهى القذف والسرقه على مذهب الحنفية ، أما الحدود التى تتمحض عدوانا على حق الله كالزنا والحراة فينبغى أن يكون التوكيل بإثباتها ودفعها جائزا باتفاق ، لأن ما يحترز عنه أبو يوسف إنما يصدق فحسب على القصاص والسرقه والقذف ولا يصدق على بقية الحدود ، لما هو معلوم من أن الحد إذا بلغ الإمام فليس لأحد أن يعفو عنه ، وقد كان احتمال العفو هو الشبهة التى دعت أبا يوسف إلى الاعتراض على جواز التوكيل بالإثبات ،

فإذا انتفت جاز . وعلى كل حال فإذا كان التوكيل بإثبات بقية الحدود يمكن أن يكون فيه مقال فلا نعتقد أن التوكيل بدفع هذه الحدود يتسع لأئى مقال . ولهذا يمكن القول بأن المذهب الحنفى يجيز للمتهم فى كل الأحوال أن يوكل غيره للدفاع عنه أمام القضاء سواء كان محل الاتهام من جرائم التعزير أو الحدود أو القصاص ، وسواء حضر الوكيل مع المتهم أو حضر عنه عند غيابه .

مذهب الحنابلة : لا خلاف عند الحنابلة على جواز التوكيل فى إثبات القصاص وحدّ القذف فى حضرة الموكل وغيبته لأنهما من حقوق الآدميين وتدعو الحاجة إلى التوكيل فيهما لأن من له حق قد لا يحسن الخصومة فيه أو لا يحب أن يتولاها . ومقتضى مذهبهم أن يكون التوكيل جائزا فى إثبات كل جريمة تقع عدوانا على حق العبد .

أما الجرائم التى يقع العدوان فيها على حق الله - كالزنا ونحوه - فجمهور الحنابلة على جواز التوكيل فى إثباتها ، وقال أبو الخطاب لا يجوز لأنها تسقط بالشبهات وقد أمرنا بدرئها ، والتوكيل يوصل إلى إيجابها فلزم ألا يجوز . أما فقهاء المذهب فسندهم حديث العسيف ، وفيه قال صلى الله عليه وسلم : « واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » ، فغدا عليها أنيس فاعترفت فأمر بها فرجمت ، فقد وكله صلى الله عليه وسلم فى إثبات حد الزنا وفى استيفائه جميعا . أما احتمال الشبهة فقد قال فقهاء

المذهب أنه لا يقدح ، لأن الوكيل يقوم مقام الموكل في الإثبات ، ولما كان هذا مأمورا بدرء الحد بالشبهة فكذلك وكيله ، فلم يكن احتمال الشبهة مانعا من جواز الوكالة في الإثبات .

وإذا كنا نلمس في الفقه الحنبلي خلافا بالنسبة إلى جواز التوكيل بإثبات بعض الجرائم - لمقام الشبهة - فإننا لا نجد فيه على أى حال خلافا في جواز التوكيل بالجواب أو الدفاع في أى جريمة ، لأن حق الشخص في الدفاع عن نفسه أيا ما كانت الجريمة المنسوبة إليه هو من حقوقه الخالصة لا من حقوق الله ، والقاعدة عند الحنابلة أن التوكيل جائز في كل حق آدمي مما تجوز فيه النيابة . يضاف إلى ذلك أن الشبهة التي دعت بعض فقهاء المذهب إلى منع التوكيل بالإثبات لا تصلح مانعا من التوكيل بالجواب أو الدفاع ، لأن نظرية الشبهة إنما تقررت لرعاية حق المتهم ، ورعاية حقه لا تقتضي منعه من توكيل غيره للدفاع عنه ، بل تقتضي على العكس إجازة التوكيل .

مذهب الشافعية : يميز الشافعية التوكيل في إثبات الجرائم التي تقع عدوانا على حق خالص للعبد أو على حق له يختلط بحق الله ولكن حق العبد فيه غالب . أما الجرائم التي تقع عدوانا على حقوق الله الخالصة فلا يميزون التوكيل في إثباتها مطلقا لأنها تندرىء بالشبهة . ويصح عندهم مع ذلك التوكيل في إثباتها إذا لم يكن المقصود بذلك

إيقاع حدها بل درء حد غيره ، ولهذا أجازوا للقاذف أن يوكل في إثبات زنا المقذوف ليدرأ حد القذف عن نفسه . جاء في معنى المحتاج : إنما يمتنع إثبات الحدود لابتنائها على الدرء ، نعم قد يقع إثباتها بالوكالة تبعا بأن يقذف شخص آخر فيطالبه بحد القذف ، فله أن يدرأ عن نفسه بإثبات زناه بالوكالة أو بدونها ، فإذا ثبت أقيم عليه الحد .

وليس في فقه الشافعية ما يمنع المتهم من توكيل غيره للدفاع عنه ، بل مقتضى مذهبهم جواز ذلك ، لأن درء التهمة حق للمتهم والتوكيل جائز في كل حق آدمي مما تجوز فيه النيابة . ولا فرق في هذا الصدد بين أن تكون الجريمة المسندة للمتهم واقعة على حق الله أو لآدمي . يؤكد ذلك ما قدمناه من أنهم يميزون للقاذف أن يوكل غيره لإثبات زنا المقذوف إذا طلب هذا إقامة حد القذف عليه ، فقد خالفوا بهذا الحكم أصلهم وهو حظر التوكيل في إثبات الحدود التي تقع عدوانا على حق الله إذا كان إثباتها من لوازم الدفاع ، فدل هذا على أنهم يميزون للمتهم في سائر الأحوال أن يوكل غيره للدفاع عنه .

مذهب المالكية : المذهب عندهم جواز التوكيل في الخصوم إدعاء وجوابا ، أى إتهاما ودفاعا . ولم أعثر فيما قرأت حتى الآن من مؤلفاتهم على أحكام خاصة تتميز بها جرائم الحدود والقصاص . ويمكن القول باطمئنان بأن فقهاء المالكية لا يمنعون

التوكيل بالدفاع لأن الوكالة كما عرفها ابن الحاجب نيابة فيما لا تتعين فيه المباشرة ، وليس في قواعد المشرع ما يوجب على من اتهم بجرم أن يتولى بنفسه مهمة الدفاع عن نفسه ، وإنما الدفاع حق له إن شاء أن يباشره بنفسه فذلك هو الأصل ، وإن شاء أن يوكل فيه غيره فذلك له .

والخلاصة أن المذاهب الأربعة - فيما عدا رأيا مرجوحا في المذهب الحنفى - متفقة على أن للمتهم أن يوكل غيره للدفاع عنه أمام القضاء ، سواء تعلق الاتهام بمحد أو قصاص أو بما يوجب التعزير ، وإنما الخلاف في التوكيل بالاثبات وهو خارج عن موضوع البحث .

قيود التوكيل بالخصومة في الفقه الشرعى :

عنى الفقهاء بالبحث فى مدى حق الخصم فى توكيل من يمثله فى الخصومة وهل هو حق مطلق له أو يتوقف على رضا خصمه .

أما الشافعية فلا يجعلون التوكيل رهنا برضا الخصم ، وإنما المذهب أنه حيث يكون التوكيل جائزا فلا عبء برضا الخصم ولا باعترافه ، لأن التوكيل حق لكل خصم فلا تتوقف مباشرته على رضا خصمه . جاء فى معنى المحتاج : ويصح التوكيل فى الدعوى والجواب للحاجة وإن لم يرض الخصم لأنه محض حقه وسواء كان ذلك فى مال أم فى غيره .

وهذا هو رأى الحنابلة أيضا لأن الخصومة عندهم حق تجوز النيابة فيه فكان لصاحبه الاستئثار به بغير رضا خصمه .

أما المذهب الحنفى ففيه خلاف ؛ ورأى أى حنيفة أنه لا يجوز التوكيل بالخصومة من قبل المدعى أو المدعى عليه إلا برضا الخصم ما لم تكن هناك ضرورة من مرض أو سفر . أما أصحابه فقالوا : يجوز التوكيل بغير رضا الخصم .

وحجة أصحابين أن التوكيل بالخصومة تصرف فى خالص حق الموكل لأنه وكله بالجواب والخصومة لدفع الخصم عن نفسه ، وذلك حقه لا محالة ، وتصرف الشخص فى خالص حقه لا يتوقف على رضا غيره كالتوكيل باقتضاء الحق .

أما حجة أى حنيفة فهي أن حق الخصم على خصمه أن يحضر أمام القضاء بنفسه ليجيبه عما يدعيه عليه ، فلا يجوز له أن يفوت حق خصمه بإيفاد وكيله إلا برضاه . ولا يقال أن الخصومة حق يجرى التوكيل فيه كسائر الحقوق ، لأن الحق هو الدعوى الصادقة والإنكار الصادق ، ودعوى المدعى خير ، والخير يحتمل الصدق والكذب ، وكذا يحتمل السهو والغلط ، وكذلك إنكار المدعى عليه يحتمل ذلك ، فلا يزداد الاحتمال فى خبره بمعارضة خير المدعى ، فلم يكن كل ذلك حقا ، فكان الأصل ألا يلزم به جواب . إلا أن الشارع أوجب الجواب لضرورة فض الخصومات وقطع المنازعات

المؤدية إلى الفساد ولضرورة إحياء الحقوق الميئة . وحق الضرورة يصير مقضيا بجواب الموكل فلا تلزم الخصومة عن الوكيل من غير ضرورة . ويضيف أبو حنيفة سببا آخر فيقول : لو فرضنا الخصومة حقا خالصا للخصم فإن تصرف الإنسان في خالص حقه إنما ينفذ إذا لم يتعد إلى الإضرار بغيره ، ولا شك أن الناس يتفاوتون في الخصومة كما صرح عليه السلام في الحديث ، فبعضهم أشد خصومة من الآخر ، وربما يكون الوكيل بحجته قويا فيعجز من يخاصمه عن إحياء حقه فيتضرر به ، لأن الوكيل إنما يقصد عادة لاستخراج الحيل والدعوى الباطلة ليغلب وإن لم يكن الحق معه كما أفاد الحديث ، وفي هذا ضرر بالآخر فلا يلزم إلا بالتزامه ليكون الضرر الذي يصيبه مضافا إليه إلا إذا كان الخصم معذورا بسبب مرض أو سفر فإنه يعجز عن الجواب بنفسه مع غيبته أو مرضه .

وتوسط بعض فقهاء الحنفية فقالوا يترك أمر التوكيل للقاضي ، فإذا علم أن الممتنع عن قبول توكيل خصمه إنما يمتنع تعنتا قبل توكيله رغم إباء الخصم الآخر واعتراضه ، وإذا علم من الموكل أنه يقصد إيقاع الضرر بخصمه لم يقبل توكيله إلا برضا الخصم . وبهذا الرأي أفتى متأخرو الحنفية .

أما المالكية فالأصل عندهم جواز التوكيل دون توقف على رضا الخصم ، غير أنهم مع ذلك وضعوا على هذا الأصل

قيودا تكاد تنتهي به عملا إلى ما انتهى إليه أبو حنيفة . وعلة إيجابهم تلك القيود هي حرصهم الشديد على تحقيق التكافؤ بين الخصوم أمام القاضي ومنع بعضهم - عن طريق التوكيل - من الإضرار ببعض .

ويكاد المالكية رغم أصلهم المعلن أن يلزموا كل خصم بمواجهة خصمه بنفسه وألا يستتر خلف وكيله إلا أن يرضى بذلك خصمه ، ما لم يكن هناك عذر من مرض أو سفر .

وأقصى ما يجيزه المالكية للخصم أن يوكل عنه واحدا بغير رضا خصمه ، فلا يجوز له أن يوكل أكثر من واحد إلا برضاه . ويلتزم المالكية هذا الرأي بصرامة فنراهم يمنعون الخصم من توكيل اثنين ولو صرح في التوكيل بمنعهما من الحضور معا بل يحضر أحدهما فقط فإذا عرض له مانع حل الآخر محله . ولعلمهم قدروا أن تعاقب الوكلاء على الخصم يرهقه كما يرهقه تكاثرهم عليه ، فجعلوا للتعاقب من حيث المنع حكم التكاثر . ولعل أظهر ما يدل على حرص المالكية على تحقيق المساواة الشكلية بين الخصوم ما قرروه من أنه إذا تعدد المدعون وكان المدعى عليه واحدا لم يجز أن يحضروا جميعا لمخاصمته، بل يجب عليهم تقديم واحد منهم لينوب عنهم . جاء في مواهب الجليل : قال مالك في ورثة ادعوا منزلا في يد رجل لا يخاصمه كل واحد عن نفسه بل يقدمون رجلا يخاصمه .

وبيين من أقوال فقهاء المذهب أيضا أنهم لا يعتبرون حق الخصم في توكيل واحد عنه بغير رضا خصمه حقا مطلقا له ، بل يقيدون هذا الحق بقيود تكفل عدم الإضرار بخصمه . وأول هذه القيود ألا يكون الخصم قد قصد باختيار وكيله الكيد لخصمه . ويتحقق هذا القصد إذا كانت بين الوكيل والخصم الآخر عداوة ، فحينئذ لا يجوز توكيله ولو كان هو الوكيل الوحيد ، وعلى الخصم في هذه الحالة أن يختار وكلا غيره أو أن يمثل أمام القاضي بنفسه . ومن القيود كذلك أن يكون التوكيل في بداية الخصومة لأى إبانها ، لأن التوكيل المتراخى يطيل أمد النزاع فيتضرر بذلك الخصم . جاء في الشرح الصغير وفي شرح منح الجليل : يمتنع التوكيل - ولو كان واحدا - إذا قاعد الخصم خصمه بين يدي القاضي ثلاثة مجالس ولو في يوم واحد ، فليس له أن يوكل عنه أحدا يخاصم عنه خصمه إلا برضاه لانعقاد المقالات بينهما وقرب انفصال خصومتهما ، فالتوكيل حينئذ يؤدي إلى تجديد المنازعة وطولها فلا خير فيه ، وذلك ما لم يكن انسحاب الخصم وإيفاد الوكيل - بعد تعدد المجالس - لعذر من مرض أو سفر فله حينئذ التوكيل . وعدد المجالس ليس مطلوبا لذاته ، بل لدلالته على أن الخصومة قطعت شوطا أو شك الحق معه أن يظهر . والغالب أن يكون ذلك بعد ثلاثة مجالس ، فإذا قطعت الخصومة هذا الشوط بعد مجلسين فقط كان لهما حكم الثلاثة . وهذا

ما صرح به ابن رشد وهو من كبار فقهاء المذهب . ويمضى المالكية في رعاية حق الخصم إلى مدى أبعد ، إذ يمنعون الخصم من عزل وكيله إذا قاعد خصمه عند القاضي ثلاثة مجالس ، سواء قصد بعزله أن يوكل غيره بدلا منه أو أن يباشر هو الخصومة بنفسه ، لأن في ذلك تعطيلا للفصل في الخصومة يتضرر منه الخصم فلا يجوز إلا برضاه ، وذلك إلا أن يظهر من الوكيل غش أو ميل إلى خصمه . بل إن المالكية يمنعون الوكيل نفسه من عزل نفسه إذا قاعد خصم موكله ثلاثا ولو في يوم واحد ويلزمونه بمتابعة الخصومة ، وذلك لنفس العلة .

ويتضح مما سبق أن الفقه مجمع على أن الوكالة بالخصومة جائزة إذا ارتضاها الخصم ، ومن ثم فليس للقاضي أن يمنع الوكيل من الحضور إذا ارتضى الخصم الآخر وكالته . ويتضح كذلك أن جمهور الفقهاء - وهم الصاحبان من الحنفية والشافعية والحنابلة والمالكية - يجيزون الوكالة عن الخصم بدون رضا خصمه وإن حرص المالكية مع ذلك على تقييدها بقيود تحول دون الإضرار بحق الخصم الآخر . وليس بين الفقهاء فيما نعلم من شرط رضا الخصم بالوكالة مطلقا غير أى حنيفة وحده . وليس في المسألة نص صريح وإنما هي من المجتهديات . ويرجع اختلاف الرأى فيها كما ذكرنا إلى اختلاف نظرة الفقهاء إلى التوكيل بالخصومة ، فمن رآه حقا خالصا للخصم أجازوه دون توقف على رضا

خصمه ، ومن رآه حقا للخصم يتعلق به حق لخصمه قيده بما يدرأ الضرر عن هذا الخصم إما باشتراط رضاه في كل حال أو باشتراطه في بعض الأحوال .

مدى حق الوكيل في الاقرار والانكار :

لا خلاف بين فقهاء الشريعة على حق الوكيل بالخصومة في الانكار ، سواء صرح الموكل في توكيله بذلك أو لم يصرح . أما الوكالة في الاقرار فمحل خلاف ؛ فمن الفقهاء من منعها ومنهم من أجازها . واختلف القائلون بالجواز في مطلق الوكالة على الخصومة ، هل يتضمن الاقرار أم لا ؟

وقد اتفق جمهور الأئمة على أنه يجوز للخصم أن يوكل غيره في الإقرار ، وذهب الشافعي في أحد قوليهِ إلى عدم الجواز ، وشبه الاقرار في هذا المقام بالشهادة واليمين .

واختلف الجمهور فيما إذا وكل الخصم غيره في الخصومة وأطلق الوكالة فلم يستثن منها الإقرار ولم يصرح بدخوله ، فقال المالكية والحنابلة ونفر من الحنفية لا يجوز للوكيل الإقرار ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف بجوازه ولكنهما مع ذلك منعه في الحدود والقصاص من باب الاستحسان .

واحتج القائلون بالمنع ابتداءً بأن الاقرار معنى يقطع الخصومة وينافيها فلا يملكه الوكيل ، لأنه مأمور بالخصومة وهي

منازعة ، والاقرار يضاد الخصومة لأنه مسالة ، والأمر بالشئ لا يتناول ضده ، ولهذا لا يملك الصلح والإبراء . أما القائلون بالمنع استثناءً فالقياس عندهم جواز الاقرار كما في سائر الحقوق لقيام الوكيل مقام الموكل ، غير أنهم منعه استحساناً في الحدود والقصاص لشبهة عدم الأمر به . ومن هذا يتضح أن الإجماع منعقد على أن مطلق الوكالة على الخصومة في الحدود والقصاص لا يتضمن الإقرار .

التعقيب على المبادئ التي قررتها محكمة عجمان الشرعية :

أولاً : قضت محكمة عجمان بأن حضور وكيل عن المتهم غير لازم بل غير جائز شرعاً ، وهذا القضاء غير صحيح في عمومهِ . أما أن حضور الوكيل غير لازم فصحيح ، إذ ليس في نصوص الشريعة ما يوجب حضور وكيل عن المتهم أو معه مهما يكن جسامته الجرم المنسوب إليه . بيد أن عدم اللزوم لا يقتضي عدم الجواز ، لأن الأمر الأول يعنى أنه ليس ثمة نص يلزم ، أما الثاني فيقتضي وجود نص أو أصل يحظر ، وليس لشيء من ذلك وجود . ولهذا رأينا الفقهاء يجيزون الوكالة في الخصومة سواء في الدعوى أو في الجواب ، وإنما كان اختلافهم في مدى توقفها على رضا الخصم . والاجماع منعقد على أن الخصم إذا قبل الوكيل فلا يجوز للقاضي أن يرده أو يحول بينه وبين ما وكل فيه .

ويبين من وقائع الدعوى التى كانت مطروحة على محكمة عجمان أن النيابة العامة - وهى الخصم الآخر - لم تعترض على حضور وكيل عن المتهمين ، بل أنها هى التى طلبت من المحكمة تعيين محام للدفاع عن كل منهما ، لكن المحكمة لم تستجب لطلبها بدعوى أن هذا الأمر غير جائز شرعا . والقول بعدم الجواز من جانب المحكمة غير سديد لما قدمنا .

ثانيا : عللت محكمة عجمان قضاءها بأنه لما كانت الوكالة تؤدي إلى صحة إقرار الوكيل على موكله وكان ذلك ممتنعا في القصاص والحدود فإنه يتعين القول بعدم جواز الوكالة في هذا المجال . وقد أخطأ الحكم في هذا التعليل أيضا وخالف به ما اتفق عليه جمهور الفقهاء . فالمالكية يصرحون بأن الوكالة على الخصام لا تستلزم الوكالة على الإقرار ، والحنابلة يقررون بأنه إذا وكل رجلا بالخصومة لم يقبل إقراره على موكله ، والمنع قول الشافعية أيضا ، وهو كذلك مذهب الحنفية في القصاص والحدود . وليس في الفقه على أى حال من منع الوكالة في الخصومة حذرا من أن يقر الوكيل على موكله ، وإنما كان المنع عند من منع لعله أخرى وهى رعاية حق الخصم الآخر لا رعاية حق الموكل . فإذا لم يكن من شأن الوكالة أن تلحق بالخصم ضررا أو كان ذلك من شأنها ولكنه رضى بها فليس للقاضي أن يتدخل في الأمر وأن يرد الوكيل . وإذا فرضنا جدلا أن الوكيل

بالخصومة تجاوز حدود وكالته فأقر على موكله فالرأى متفق على أن هذا الإقرار لا ينفذ في حق الموكل ، ومن الفقهاء من جعله سببا لانتهاه وكالته . ونضيف إلى ما تقدم أن تعليل المحكمة إذا أخذناه على ظاهره فإنه يفضي إلى شذوذ ، لأنه يؤدي بمفهوم المخالفة إلى جواز التوكيل في جرائم التعزير مع أن حاجة المتهم إلى من يقف بجانبه ويحمل عنه عبء الدفاع في جرائم الحدود والقصاص أشد . لكن المحكمة عكست الآية فضيقت عليه فيما كانت التوسعة فيه أولى وأوجب .

والغريب في الأمر أن محكمة عجمان لم تنتبه إلى أن تنظيم الدعوى الجنائية أمام القضاء قد طرأ عليه تغيير لم يكن للسلف عهد به ، وكان هذا الأمر حريا بأن يحملها على القول بعكس ما انتهت إليه . ذلك بأن الخصم الرئيسى الذى قدم المتهمين للمحاكمة أمامها لم يكن هو المجنى عليه نفسه ولا ذويه بل كانت النيابة العامة ممثلة في واحد من أعضائها . والنيابة العامة جهاز أنشأته الجماعة وعهدت إليه بتحقيق الدعاوى الجنائية وفوضته في تقديم المتهمين إلى القضاء والمطالبة بتوقيع العقوبة المقررة شرعا أو قانونا على كل منهم . فالطرف الآخر في الخصومة التى كانت معروضة على المحكمة لم يكن الخصم نفسه بل وكيله ، وهو وكيل محترف له من العلم والخبرة ما يجعله قادرا على بسط حجة موكله على خير وجه وأكملة ، وله من النفوذ والسلطة ما يمكنه من جمع أدلة

الالتزام من مختلف المظان . ولم تر المحكمة مع كل ذلك بأسا من أن تفسح المجال أمام المدعى لينيب عنه وكيلا له من المزايا ما قدمنا وأن تضيق في الوقت نفسه على المتهم فتحرمه على الرغم من دقة موقفه من أن يمارس ذات الحق ، وهذا إخلال بمبدأ المساواة وهو مبدأ واجب الاحترام في الدعاوى عموما وفي الجنائية خصوصا .

ثالثا : ذكرت محكمة عجمان أن حكم المادة ٢/١١٩ من قانون الاجراءات الجزائية يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وأنه يتعين لذلك إطرأحه . وقد رأينا أن نصوص الشريعة وأصولها العامة لا تحظر الوكالة بالخصومة ، بل إن الفقه على جوازها . وإذن فالقول بالتعارض غير صحيح .

على أنه إذا كان التعارض منتفيا لما قدمنا فقد يقال إن التطابق غير قائم ، لأن نص القانون يجعل حضور المدافع واجبا والفقه الشرعي يجعله جائزا ، والوجوب غير الجواز ، فكان الاختلاف بين القانون وأصول الشريعة قائما من بعض الوجوه . غير أن هذا القول مردود بما هو مقرر لدى علماء الأصول من أن لولى الأمر أن يجعل المباح واجبا أو محرما إذا اقتضت ذلك في بعض الظروف مصلحة عامة . فإذا ألزم بمباح فيه مصلحة أو نهى عن مباح فيه ضرر وجب امتثال أمره ونهيه ، وهذا ما يعرف بتحجير المباح ، والشواهد عليه في الفقه كثيرة ، ومن بابه كل ما ينطوي تحت اسم السياسة الشرعية . فإذا قدر ولى الأمر

أن المصلحة العامة تقتضى أن يكون لكل متهم بجريمة معاقب عليها بعقوبة خطيرة من يتولى الدفاع عنه وأوجب على المحكمة أن تعين له مدافعا إذا بان لها عجزه ، فإن هذا التقدير يوافق الشرع ولا يخالفه لأن فيه زيادة احتياط للدماء والأطراف والحريات ، وصيانتها من مقاصد الشرع .

التعقيب على حكم المحكمة الاتحادية العليا :

لم تصرح المحكمة العليا بتخطئة محكمة عجمان ، إلا أن عبارة حكمها تدل على أنها لا تشاطرها الرأي فيما ذهبت إليه من أن المادة ٢/١١٩ اجراءات تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية . ومذهب المحكمة العليا أن توكيل المتهم محاميا للدفاع عنه أمام القضاء جائز لا في الجرائم التعزيرية وحدها ، بل وفي الحدود والقصاص أيضا . وأكدت المحكمة مذهبها حين عرضت عليها الدعوى التي فصلت فيها محكمة عجمان - ثم من بعدها محكمة استئناف الشارقة الاتحادية - حيث قدم المتهمان إلى المحكمة العليا مذكرة أوضحا فيها عدم قدرتهما المالية على توكيل محام وطلبا منها أن تندب لهما محاميا على نفقة وزارة العدل فاستجابت المحكمة لطلبهما وندبت محاميا للدفاع عنهما أمامها . وحاولت المحكمة العليا أن توفق بين أحكام الشريعة الإسلامية وحكم المادة ١١٩ من قانون الاجراءات ، فقررت بأن قواعد الشريعة لم ترتب بطلانا على انعقاد المحاكمة دون حضور محام وأن المادة ١١٩ وإن أوجبت

تعيين وكيل للدفاع عن المتهم في جريمة عقوبتها الموت أو الحبس المؤبد إذا كان غير مقتدر ماليا إلا أنها لم ترتب على مخالفة حكمها. بطلان إجراءات المحاكمة . وخلصت المحكمة إلى القول بأنه لا يسوغ القول بوقوع البطلان بغير نص سواء أكان مصدره شريعة الإسلام أو قانونا يتفق مع أحكامها . وبهذه العبارة الواضحة أفصححت المحكمة العليا عن انحيازها إلى مذهب البطلان القانوني ، وحاصله أنه حيث لا نص فلا بطلان ، أى أن المشرع وحده هو الذى يتولى تحديد حالات البطلان ، فلا يجوز للقاضي أن يقرر البطلان في حالة غير ما ورد به النص .

ومذاهب البطلان في الفقه عديدة ، ولا يعتبر مذهب البطلان القانوني أرجحها ولا هو أكثرها ذيوعا في التشريع والقضاء المقارنين . ولو أن المحكمة العليا اعتنقت هذا المذهب والتزمته في عامة أحكامها لقلنا هى وجهة نظر أخذت بها المحكمة لخلو التشريع الوطنى من تنظيم للمسألة ، سواء وافقناها على رأيها أو خالفناها . لكن المطلع على قضاء هذه المحكمة وعلى قضاء المحاكم الدنيا يكتشف بغير عناء أن المحاكم في دولة الإمارات العربية المتحدة لا تعتنق مذهب البطلان القانونى بل تعتنق مذهب البطلان الذاتى ، ومقتضاه أنه لا يلزم لتقرير البطلان أن يكون منصوبا عليه صراحة في كل حال على حدة ، بل يكفي لتقريره أن يكون الاجراء مشوبا بعيب جوهري . والشواهد على ذلك كثيرة ، فقد استقرت

أحكام القضاء في دولة الإمارات على أن صدور الأحكام باسم رئيس الدولة إجراء يتعلق بالنظام العام وأن خلو الحكم من هذا البيان يجعله باطلا بطلانا مطلقا لفقدانه عنصرا جوهريا من عناصر شرعيته . واستقرت كذلك على أن القواعد المتعلقة بتشكيل المحاكم تعتبر من النظام العام لأنها تنظم سلطة عامة من سلطات الدولة ويقصد بها تحقيق العدالة على وجهها الأكمل ، ومن ثم فلا يجوز مخالفتها . وبناء على ذلك قضى بأن تشكيل محكمة أول درجة من قاضيين اثنين بدلا من قاض فرد يعد مخالفا للقانون ومبطلا للحكم الصادر منها . واستقرت كذلك على أن إجراءات إصدار الأحكام من أسس النظام القضائى وأن مخالفة الأصول المقررة في شأنها يترتب عليها بطلان الحكم بطلانا يتعلق بالنظام العام . ومن هذه الاجراءات تدوين الحكم وتسبيبه والتوقيع عليه من جميع أعضاء الهيئة التى أصدرته والنطق به في جلسة علنية . واستقرت أحكام القضاء كذلك على أن القواعد المنظمة لمواعيد الطعن تتعلق بالنظام العام وأن مخالفتها يؤدى بقوة القانون إلى سقوط الحق في الطعن . واطرد قضاء المحكمة العليا على أن القانون الخاص بتنظيم حالات وإجراءات الطعن بالنقض قد أوجب - بالنسبة للطعون التى يرفعها المحكوم عليهم - أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام المحكمة الاتحادية مما مفاده بطلان الطعن جزاء إغفال توقيعها من محام مقبول . وتنبغى الإشارة إلى أن القوانين

النافذة في دولة الإمارات وإن تضمنت القواعد السابقة إلا أنها لم تنص على البطلان عند مخالفة أى منها ، ومع ذلك فقد استقر القضاء - باجتهاده - على ترتيب البطلان جزاء على مخالفتها ، مما يقطع بأن مذهب لا بطلان بغير نص ليس هو مذهب القضاء في دولة الإمارات وعلى رأسه المحكمة العليا . بل إن المحكمة العليا نفسها لا تكتفى بتقرير البطلان في الأحوال التي يوجب المشرع فيها شكلا معينا في الاجراء القانوني ، بل تعتمد أحيانا إلى القياس لإيجاب شكل معين في إجراء لم ينص القانون على الشكلية فيه ثم ترتب البطلان على إغفال هذا الشكل . فقد قضت بأنه وإن كان القانون لم يشترط صراحة في المذكرة التي يودعها المطعون ضده بدفاعه أن تكون موقعة هي الأخرى كصحيفة الطعن من محام أمام هذه المحكمة ، إلا أن وجوب توقيع تلك المذكرة من محام مقبول أمام هذه المحكمة أمر تستلزمه طبيعة المنازعة أمام محكمة النقض باعتبارها محكمة قانون ، ومن ثم لزم أن يكون أطراف النزاع على مستوى أهمية ودقة هذا النوع من المنازعة في القانون أمام محكمة النقض ، وأن المحكمة التي حدت بالمشرع إلى النص صراحة على ضرورة توقيع صحيفة الطعن من محام مقبول للمرافعة أمام المحكمة الاتحادية العليا هي ذاتها التي تتطلب أن تكون مذكرة المطعون ضده بدفاعه موقعة هي أيضا من محام مقبول للمرافعة أمام المحكمة الاتحادية العليا ، ولما كانت مذكرة

المطعون ضدها موقعة من محام غير مقبول للمرافعة أمام هذه المحكمة فإنه يتعين عدم قبولها (الاتحادية العليا - مدني - ١٩/١١/١٩٨٠ مجموعة عبد الله راشد ج ٨ ص ٣٣٥٨ رقم ٨٩١) .

وعرضت بعض المحاكم صراحة لموضوع البطلان وبينت موقف التشريع في دولة الإمارات منه ثم أفصحت عن النظرية المختارة التي تعبر عن مذهب القضاء . فقد قررت محكمة استئناف دبي « أن التشريع المعمول به في القضايا الحقوقية لا يعرف نظرية البطلان سواء المطلق منه أو النسبي أو المتعلق بالنظام العام أو ذاك المتعلق بمصلحة الخصم على ما بين هذه الأنواع من البطلان من فارق في النتيجة والأثر . وإزاء غياب النصوص واستهداء بالفقه في موضوع البطلان فإن الشكل في الاجراء والجزاء على مخالفة هذا الشكل يختلف الرأي فيه توسيعا وتضييقا . والاتجاه الحديث يربط شكل الإجراء بالغاية منه بما يؤدي إلى جعل الشكل أداة نافعة في الخصومة وليس مجرد قالب ، ومن ثم فإن ما تراه المحكمة أن الاجراء يكون باطلا إذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من هذا الاجراء . وبناء على ما تقدم وبالرغم من عدم وجود النص الصريح على البطلان فإن ما انتهى إليه الحكم المستأنف من أن اسم المدعى عليه من بيانات الدعوى الجوهرية ، فإن أغفل أو كان غامضا لا يعرف فإن الغاية من اللائحة لا تتحقق بما يفضي إلى بطلان مثل هذه اللائحة (إستئناف دبي -

مدني - ١٩٧٩/٥/٢٦ - مجموعة عبد الله
راشد ج ٢ ص ٩٦٦ رقم ٢٥٦ .

وقد أخذت المحكمة العليا نفسها بهذا
الرأى فقضت بأن رسالة القواعد الإجرائية
في ظل أحكام التشريع الإسلامى يجب أن
تكون أداة طيعة ومطية ذلولا مأمون
الطريق من شأنها تيسير سبل التقاضى ،
ولذا لا يحكم ببطلان الإجراء الشكلى
إلا إذا نص القانون على ذلك أو إذا شابه
عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الإجراء ،
وهذا المبدأ العام يوفر المرونة في سبيل تحقيق
العدل الذى ينشده القضاء في الإسلام
ويقلل من دواعى البطلان دون انتقاص مما
تكفله الإجراءات الشكلية من ضمانات
للخصوم (الإتحادية العليا - نقض جزائى
١٩٨٥/٥/٢٧ - مجلة العدالة العدد ٤٥
أكتوبر ١٩٨٥ ص ١٥١) .

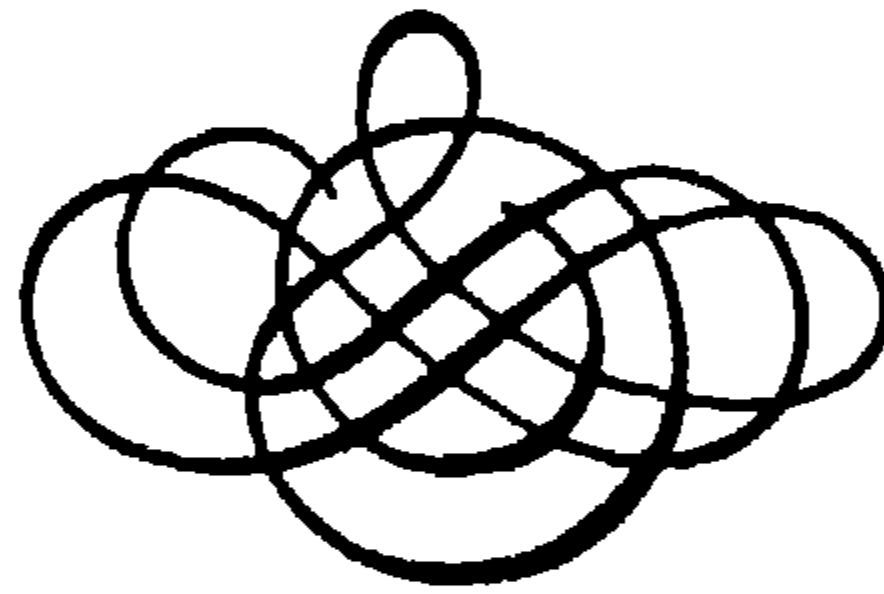
ويتضح مما سبق أن مذهب لا بطلان
بغير نص ليس هو مذهب القضاء في دولة
الإمارات ، وأن الأحكام الصادرة منه
بمختلف درجاته لا تستقيم على هذا
المذهب ، بل هي مطردة على تقرير البطلان
كلما فقد الإجراء شرطا من شروطه
الجوهرية سواء صرح القانون بالبطلان
أو لم يصرح . والشروط الجوهرية هي التى
يؤدى فوات أى منها إلى فوات الغاية من
الإجراء كما صرحت بذلك المحكمة العليا
نفسها . ولا شك أن حضور محام عن
المتهم في الجرائم التى يعاقب عليها بالموت
أو الحبس المؤبد هو من الشروط الجوهرية

اللازمة لصحة المحاكمة عن هذه الجرائم
لاتصاله الوثيق بحق الدفاع ، وهو كما تصفه
المحكمة العليا حق مقدس (الإتحادية
العليا - نقض جزائى - ١٩٨٠/٣/١٨) .
فإذا جرت محاكمة المتهم عن هذه الجرائم
بغير حضور محام كان ذلك إخلالا خطيرا
بحق الدفاع يعيب إجراءات المحاكمة بما
يطلبها ويطل تبعا لذلك الحكم الذى بنى
عليها .

ويغلب على الظن أن المحكمة العليا
عندما أصدرت حكمها الذى نحن بصددده
كانت متأثرة على نحو ما بشناعة الجريمة
المرتكبة من جهة ، وكانت من جهة أخرى
على ما يشبه اليقين من أن وجه الرأى لن
يختلف لو أنها ألغت الحكم وأعادت
الدعوى إلى محكمة الموضوع لتحكم فيها
مرة أخرى نظرا لأن إدانة المتهمين من قبل
هذه المحكمة إنما بنيت على إقرارهما الحر .
غير أن ذلك كله لا يصلح مبررا في
نظرنا ، لما هو معلوم من أن الأسباب
القانونية التى تعتمدها المحكمة العليا أساسا
لأحكامها تنسلخ بمجرد صدورها عن
الوقائع التى صدرت في شأنها وتصبح
مبادئ قانونية تتداولها المحاكم الأخرى
ويتعامل الفقه معها باعتبارها مذهب
القضاء . وكنا نفضل لو أن المحكمة العليا
طرحت جانبا الظروف الخاصة بواقعة
الدعوى والتزمت في موضوع البطلان
مذهبها وأكدت بطلان إجراءات المحاكمة
ونقضت الحكم وأعادت الدعوى إلى

عبثا بل تقرر ليصون حقا هو حق الدفاع ،
وهو من الحقوق التي تحرص الشريعة
الإسلامية كل الحرص على صيانتها .

محكمة الموضوع لتفصل فيها مرة أخرى
لتحمل هذه المحكمة مستقبلا وغيرها من
المحاكم على التزام حكم المادة ٢/١١٩ من
قانون الاجراءات ، وهو حكم لم يتقرر





ابن رشد بين العقل والنقل

(٥٢٠ / ٥٥٩٥ -)

(١١٢٦ / ١١٩٨ م)

د. بركات محمد مراد

ملخص :

١ - هدف البحث :

هدف معرفي ووجداني وهو إلقاء الضوء على جانب فلسفي عميق عند مفكرينا المسلمين وخاصة في ذلك المبحث الإسلامي الأصيل وهو محاولة الفلاسفة المسلمين التوفيق بين العقل والنقل أو الحكمة والشرعة ، فقد شغل هذا المبحث كثيرا من هؤلاء الفلاسفة وعلى رأسهم الكندي والفارابي وابن سينا وابن باجه وابن طفيل - وأخيراً ابن رشد الذي بذل مجهوداً عقلياً كبيراً في هذه المحاولة ، حاولنا استقصاءه في أهم مؤلفاته

« مناهج الأدلة » ود فصل المقال فيما بين الحكمة والشرعة من الاتصال » حيث عوّل ابن رشد على استخدام البراهين العقلية الخالصة دون أساليب المتكلمين الخطائية أو الجدلية مع تأصيل إسلامي لهذا الاتجاه العقلي الفلسفي بآيات القرآن الكريم .

٢ - المنهج :

استخدمنا منهجاً تحليلياً حاولنا به استقصاء معالجة ابن رشد لهذا الموضوع الفلسفي في ضوء نصوص من الكتابين السابقين استناداً إلى أن نصوص المفكر هي خير معبر عن آرائه وأفكاره ، وخاصة

تلك المؤلفات التي ضمنها ابن رشد آراءه الخاصة دون تلك المؤلفات التي شرح فيها كتب أرسطو وعلق عليها .

على مشكلة وحدانية الله تعالى ، موضحين في الخاتمة أثر ابن رشد في الفلسفة الأوربية والعربية .

مقدمة :

٣ - ملخص :

قسمنا البحث إلى قسمين :

(أ) قسم خاص بسيرة حياة ابن رشد واتصالاته العلمية بمعاصريه وخاصة ابن طفيل ، مع ثبت لأهم مؤلفاته في مختلف العلوم الفلسفية .

(ب) وقسم ثانى عالجننا فيه مشكلة التوفيق بين الدين والعقل وخاصة نقد ابن رشد للمحاولات السابقة التي اعتمدت على أساليب غير عقلية خالصة ، وموقف ابن رشد من دراسة الفلسفة والحكمة ، وعلاقة الحكمة بالشرعية ، وتحليل وإف لمفهوم التأويل العقلي عنده ثم تطبيق لنظريته في تطابق العقل مع النقل في مسألة البرهنة على وجود الله التي نقد فيها ابن رشد طائفة الحشوية والمتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة وأخيراً الباطنية ، مستعيضاً عن براهينهم الجدلية ببراهين عقلية خالصة ، مُستنبطاً كل ذلك من آيات القرآن الكريم . وأخيراً تعرضنا لتطبيق نظريته في اتفاق الحكمة مع الشريعة

يعتبر ابن رشد آية عقلية إسلامية ، حيث يمثل بسيرة حياته وانكبابه على تحصيل العلم والفلسفة نبراساً ، ومثالاً للمفكر المسلم المجتهد ، الذى يوقف حياته على العلم ، متوفراً على منابع الحكمة يستقيها أنى وجدت ، ملتقطاً جواهرها من أعماق الفلسفة اليونانية حيناً ، سابكاً لتيبرها في بؤثرة الفكر الإسلامى الأصيل حيناً آخر ، متأسياً بالأثر الكريم القائل : « بأن الحكمة ضالة المؤمن يأخذها أنى وجدها ولو من أفواه المجانين » ، لذلك أثر أن يعرف الحق لذاته ، وأن يعرف الرجال بالحق ، لا الحق بالرجال .

ويعتبر ابن رشد آية إسلامية حيث يعبر بفكره وفلسفته عن العقلية الإسلامية الأصيلة في أخص خصائصها ، فقد أثر أن تأتى فلسفته تعبيراً كاملاً عن خصائص الفكر الإسلامى حين يكون هذا الفكر صورة من صور الاستقلال ، وتعبيراً واضحاً عن الفطرة السليمة التى يدفع بها صاحبها سمواً إلى أقصى مداها ، فتأتى النتائج لازمة عن المقدمات لزوماً ضرورياً ، وتعطى شجرة المعرفة ثماراً

طيبة ؛ تخبر عن تلك البذور الأصيلة التي
نثرت في تلك الأرض الطيبة .

(أ) سيرته الذاتية

١ - نسبه :

هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد
ابن أحمد بن رشد الفيلسوف . ولد عام
٥٢٠ هـ / ١١٢٦ م ونشأ بقرطبة ، وكان
جده يلقب أبا الوليد أيضا ، وكان قاضي
القضاة بالأندلس ، ف فيها درس مذهب
الإمام مالك ، وهو المذهب الرسمي الذي
كان يتبعه أهل الأندلس يحكى عنه
« ابن الآبار » صاحب « تكملة الصلة »
بأنه كان فقيها ، عالما حافظا للفقه ، بصيرا
بأقوالهم نافذا في علم الفرائض والأصول ،
من أهل الرياسة والعلم ، والبراعة والفهم ،
مع الدين والفضل والوقار ، وتقلد القضاء
بقرطبة وسار فيه بأحسن سيرة وأقوم
طريقة ، ثم استعفى فأعفى ، ونشر كتبه
وتوالياً ومساائله وتصانيفه ، وكان الناس
يلجئون إليه ، ويعولهم في مهماتهم عليه .

وقد توفي الجد الذي تجاوزت شهرته
إلى بلاد المغرب عام ٥٢٠ هـ وقد كان
أمراء المرابطين يلوذون به ويستترشدون
برأيه في الأمور الدينية ، بل أتيح له أن
يقوم بدور سياسى خطير ، حين أرسل إلى
مراكش في أواخر دولة المرابطين للاستنجاد
بأميرها حين تأمر المسيحيون بالأندلس مع
الفونس ملك الفرنجة ، ومهدوا أمامه
السييل إلى غزو الأندلس .

وإذا اعتبر المفكرون والمؤرخون أن
أخص خصائص الفكر الفلسفى الإسلامى
هو التوفيق بين الحكمة والشرعة ، بين
إفراز العقل الإنسانى السوى وعطاء الدين
الخالص المنزل ، بين النظر العقلى المُستنبط
ومبادئ العقائد المتلقاة بالإيمان القلبى ،
فإن فكر وفلسفة ابن رشد هي خير تعبير
عن هذه الخصيصة وخير مترجم عن تلك
الميزة التي تميز هذا الفكر في أسمى صوره
العقلية .

وإذا كان الكندى الفيلسوف هو أول
من بدأ تلك الرحلة العلمية الفلسفية على
درب ذلك التوفيق العميق بين الحكمة
والشرعة أو بين الفلسفة والدين ، وتسلم
منه تلك الرسالة كل من الفارابى وابن سينا
وابن باجه وابن طفيل كل يبنى لبنات في
تلك البناية السامقة من الفلسفة
الإسلامية ، معبرين في كثير من الجوانب
عن تكامل المعرفة الإنسانية بدءاً من الحس
والمحسوس وتوسطاً بالعقل والمعقول وانتهاءً
بالروحي والمفارق ، فإن فكر وفلسفة
ابن رشد ، هي اتمام لتلك البناية
الضخمة ، والكمال لذلك التشييد الرائع ،
الذى استغرق كثيراً من القرون واستنفد
العديد من الجهود .

المضمون الفكرى بكتاييه « فصل المقال »
و« الكشف عن مناهج الأدلة » .

٢ - نشأته العلمية :

كان ابن رشد مجتهدا فى تحصيل العلم من منابعه وروافده المختلفة خاصة بعد ترجمة معظم المؤلفات اليونانية ، وشملت هذه الترجمات جوانب الفكر اليونانى من علوم طبيعية ورياضية وفلسفية ، لذلك جاءت إحاطته بهذه العلوم وبهذا الفكر عميقة ومتسعة وكان قد سبقه كثير من فلاسفة الإسلام الذين ألقوا كثيرا من الأضواء على هذا التراث الفكرى القديم كابن سينا والفارابى والغزالى بل وقامت مناظرات بين هؤلاء المفكرين ومجادلات أثرت الحياة الفكرية والثقافية الإسلامية وهو ما يتضح مثلا من مناقشات الغزالى لكل من الفارابى وابن سينا فى كتابه « تهافت الفلاسفة » ، ونقده لهما بل تكفيره لبعض هؤلاء الفلاسفة فى بعض المسائل الفلسفية التى وجد أنها تتعارض مع مبادئ العقيدة الدينية ، مما سيدفع ابن رشد إلى الرد عليه رداً فلسفياً فى كتابه « تهافت التهافت » .

ولم يقصر ابن رشد بحثه على الفلسفة فقط بل تعداها إلى معرفة عميقة وشاملة بالفقه الذى صنف فيه المؤلفات ، كما أحاط معرفة بعلم الكلام ومدارسه ورجاله بعد أن أدرك أهدافه ووسائله وغاياته . واشتغل أيضا ببعض العلوم الأخرى التى لا غنى عنها لمن أراد الفلسفة والحكمة واشتغل بها

وأیضا كانت هذه سيرة والد ابن رشد ، فقد نشأ نشأة أبيه ، ونهج نهجه فى دراسته وولى قضاء قرطبة مثله ، وكانت وفاته فى عام ٥٦٤ هـ بعد أن شهد بزوغ نجم ابنه أبا الوليد ، ولمس ذكاءه ونبوغه فى تقلد تلك المكانة السامية التى يتركها له .

ولذلك ليس بالمستغرب أن تأتى حياة ابن رشد على نفس المثال الذى توالى فى تلك الأسرة التليدة الشرف ، فقد سلك بطبيعة تربيته وتاريخ أسرته مسلك أبيه وجده ، فنشأ نشأة دينية خالصة ودرس الفقه على مذهب مالك ، وروى الحديث عن أبيه أبى القاسم ، واستظهر عليه الموطأ حفظا ، وألم بمسائل علم الكلام ومدارسه ، ثم تتلمذ على أستاذه أبو مروان ابن مسرة وأساتذته أجلاء آخرين كابن سمعون ، وأبو جعفر بن عبد العزيز ، وأبو القاسم بشكوال وغيرهم . ثم تتلمذ على أبى جعفر هارون حيث درس على يديه الطب وفنونه ، آخذاً عنه كثيرا من علوم الحكمة والفلسفة .

وقد عاصر أبا بكر بن طفيل الفيلسوف الأندلسى صاحب القصة الشهيرة « حى بن يقظان » وصادقه وسار على نفس المنوال الذى اتبعه هذا الأخير فى قصته ، فى محاولة التوفيق بين الدين والفلسفة ولكن كان ابن طفيل قد برع فى بناء تلك القصة الدرامية التى تعبر عن إمكانية التوفيق بين الدين والفلسفة أو بين القلب والعقل ، فإن ابن رشد يتفوق فى تقديم بناء فلسفى عقلى يعبر عن نفس

فتعلم الطب وبرع فيه وألف فيه كتابه « الكليات » .

وينقل إلينا المؤرخون كابن أبي أصيبعة في كتابه « طبقات الأطباء » والذهبي ، والأنصارى وابن الآبار : « أنه لم يصرف ليلة من عمره بلا درس أو تصنيف إلا ليلة عرسه وليلة وفاة أبيه وربما شغله ذلك عن العناية لبيته ، أو إدخال المال لأيام عوزة ، فكان يبذل العطاء لقصاده ويلازم أحيانا على البذل لمن لا يحبونه ولا يكفون عن اتهامه فيقول : « إن إعطاء العدو هو الفضيلة . أما إعطاء الصديق فلا فضل فيه » وقد أعطى مرة رجلا أهانه وحذره من فعل ذلك بغيره ، لأنه لا يأمن بوادر غضبه .

ويقول عنه « ابن الآبار » : « كان على شرفه أشد الناس تواضعا وأخفضهم جناحا » ولكن هذا التواضع لم يدفعه يوما إلى أن يجلس مجالس اللهو مما استباحه جملة أبناء عصره ولم يجد فيه بعض العلماء غضاضة ، فكان يتعفف عن حضور هذه المجالس ، بل وبلغ من تعففه عما لا يراه خليقا بعلمه ومكانه من القضاء وهو سليل بيت عريق من بيوت الأندلس أنه أحرق شعره الذي نظمه في الغزل والتشبيب أيام شبابه ، وعلى الرغم من هذا كان يحفظ الجيد من الشعر ويرويه في مواطن الحكمة وشواهد المثل ، كما يحكى عنه أبو القاسم بن الطليسان أنه كان يحفظ شعري أبا تمام حبيب بن أوس ، والمتنبي ، ويكثر التمثيل بهما في مجلسه ويورده أحسن إيراد .

وقد وضع ابن رشد انتاجا ضخما في الفلسفة كتب له الخلود ، وأثر فيما أتى بعده تأثيرا كبيرا وقد وصلت إلينا كثيرا من هذه المؤلفات ما بين شروح وتحليل وتفسير لكتب أرسطو ومصنفاته أو تأليف وتوضيح لمذهبه الفكري والفلسفي من مصنفات كاملة تبين وجهة نظره الخاصة أو نقده لغيره من المفكرين والعلماء ، ويقال : إنه سَوّد فيما صنف وقيد وألف وهذب نحواً من عشرة آلاف ورقة ومال إلى علوم الأوائل ، فكانت له فيها الإمامة دون أهل عصره .

وبرع في الطب كما برع في الفلسفة فقد ألف كتابه « الكليات » الذي يعد موسوعة طبية بمفهوم عصره ، كما كانوا يصفونه بأنه أوحّد عصره في الفقه حيث وضع كتابه « بداية المجتهد ونهاية المقتصد » الذي يعتبر من عيون الفقه وأركانه ، ووصفه ابن الآبار بقوله : « وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية ، درس الفقه والأصول وعلم الكلام وغير ذلك ولم ينشأ بالأندلس مثله كمالا وفضلا وكان على شرفه أشد الناس تواضعا وأخفضهم جناحا » .

٣ - صلاته العلمية :

أما صلاته العلمية الوطيدة فكانت مع مفكرين عاصراه وبلغا معا ذروة الشهرة العلمية في حياتهما وبعد مماتهما وهما العالم « ابن زهر » الذي تأثر به ابن رشد في دراسته الطبية ، وأخبرنا في كتابه « الكليات » وهو في الطب ، أنه درس

جميع أنواع الأمراض دراسة عامة دون أن يتطرق إلى التفاصيل الفرعية ، بمعنى أنه بقي عليه أن يدرس علاج الأمراض الجزئية التي تصيب كل عضو من أعضاء الجسم ، وأنه ينتوى أن يكتب مؤلفا خاصا في هذه المسائل . لكنه يعاني من ضيق وقته وانصرافه إلى الاشتغال بما هو أهم في نظره من تلك الصنائع العملية ولذلك فهو يحيل قارئه إلى ما كتبه صديقه ابن زهر فيقول : « فمن وقع له هذا الكتاب ، دون هذا الجزء ، وأحب أن ينظر بعد ذلك في الكنانيش فأوفق الكنانيش له الكتاب الملقب بالتيسير الذي ألفه أبو مروان ابن زهر . وهذا الكتاب سألته أنا إياه واستنسخته .. وهو كتاب الأقاويل الجزئية التي قلت فيها شديد المطابقة للأقاويل الكلية ، إلا أنه مزج هناك مع العلاج العلامات ، وإعطاء الأسباب على عادة أصحاب الكنانيش » .

أما صلته بابن طفيل فقد كانت أقوى فقد سبقه هذا الأخير إلى ذلك المنحى الفلسفى الذى سبهم به ابن رشد وهو منحى التوفيق بين الدين والعقل أو بين الحكمة والشرعة^(١) ، كما أنه قدمه إلى أمير المؤمنين أبى يعقوب بن عبد المؤمن ، أمير دولة الموحدين ، وأثنى عليه عنده وفتح له أبواب البلاط الملكى ، مما ساعد على نشر فكره واشتباره فى الأوساط العلمية الأندلسية . خاصة بعد أن أسند إليه أمير المؤمنين مهمة شرح مؤلفات أرسطو وتحليل فلسفته تحليلا علميا .

وقد ذكر « عبد الواحد المراكشى » قصة تقديم ابن رشد إلى أبى يعقوب يوسف ، فقال رواية عن أحد تلاميذ الفيلسوف وهو الفقيه أبو بكر بن يحيى القرطبى أنه لما دخل على أمير المؤمنين وجده هو وأبا بكر بن طفيل ، وأخذ هذا الأخير يثنى عليه ، ويذكر عراقة بيته وسلفه فى العلم عندئذ سأله الخليفة عن رأى الفلاسفة فى السماء : أقديمة هى أم حادثة ؟ فأدركه الحياء والخوف وأخذ يتعلل وينكر اشتغاله بعلم الفلسفة ، فأدرك الخليفة خوفه ، وأخذ يتكلم مع ابن طفيل فى المسألة ذاكرأ ما قال أرسطو وأفلاطون موردا حجج أهل الإسلام عليهم فحينئذ اطمأنت نفسه ، فشرح رأيهم بأسهاب حتى رضى عنه الخليفة وخلع عليه الخلع السنية .

وقد بدأ ابن رشد شروحه لكتب أرسطو بناء على رغبة أبدأها الخليفة ، ونقلها إليه صديقه ابن طفيل فقد شكى الخليفة غموض كتب أرسطو ، وهو يرجع هذا الغموض إما إلى قلق عبارة أرسطو نفسه وإما إلى سوء عبارة المترجمين ، مما يقتضى بذل جهد كبير لفهم مقاصده ومراميه ، لذلك يتمنى أن يطلع ابن رشد بهذه المهمة العلمية الكبيرة ، من تلخيص وتقريب معانيها وآرائها إلى المشتغلين بالفلسفة بعد أن يكون قد فهمها أولا فهما دقيقا .

لذلك وفر ابن رشد نفسه على دراسة مؤلفات أرسطو بصفة خاصة وأخذ يضع

عليها الشروح والتحليلات متدرجا أثناء ذلك في الوظائف الكبرى ، إذ عهد إليه أمير المؤمنين عام ٥٦٥ هـ بوظيفة القضاء بمدينة أشبيلية ، ولم يحل ذلك دون استمراره في شروحه لأرسطو ، فقد شرح في هذه المدينة أجزاء من كتاب « الحيوان » وكذلك انتهى من شرحه المتوسط لكتاب « الطبيعة » ثم عاد إلى قرطبة عندما وقع زلزال عظيم بقرطبة عام ٥٦٦ هـ وتابع شروحه لكتب أرسطو . لكن إقامته بقرطبة لم تدم ، حيث نهض بمهام عديدة اضطرتته إلى القيام برحلات في مختلف بقاع بلاد المغرب والأندلس بعد أن وثق فيه الخليفة ، وظل هكذا في ترحال حتى دعاه أبو يعقوب عام ٥٧٨ هـ إلى مراکش . وجعله طبيبه الأول مكان ابن طفيل ، ثم ولاه وظيفة القضاء بقرطبة بعد موت القاضي أبي محمد بن مغيث .

ولما مات أبو يعقوب وخلفه ابنه أبو يوسف الملقب بالمنصور بالله زادت مكانة ابن رشد حيث قربه الأمير على ما يذكر ابن أبي أصيبعة ، حين كان متوجها إلى غزو الفونس ملك أرجوان عام ٥٩١ هـ فأكرمه واحتفى به وجاوز به قدر مؤسس الدولة (دولة الموحدين) فأجلسه في مكان الشيخ أبو محمد عبد الواحد ابن الشيخ أبي حفص الهنتاني وهو صهر الخليفة .

يقول ابن رشد : « فإن أمير المؤمنين قربني دفعة إلى أكثر مما كنت أوئل فيه

أو يصل رجائي إليه » . ولذلك يقول ابن الآبار في « أزهار الرياض في أخبار عياض » : « تأصلت له عند الملوك وجاهة عظيمة لم يصرفها في ترفيع حال ولا جمع مال ، وإنما قصرها على مصالح أهل بلده خاصة ومنافع أهل الأندلس عامة » .

٤ - نكته وأسبابها :

ولكن الأيام قلبت لابن رشد ظهر المجن ، فسرعان ما تنكر له الخليفة فنقم عليه بعد الرضا وأمر باعتقاله وأهانته وأمره بأن لا يغادر « اليسانة » على مقربة من قرطبة وكانت مدينة خاصة باليهود ، كما أمر بإحراق كتبه ، وأصدر منشورا لعامة المسلمين ينهاهم فيه عن قراءة كتب الفلسفة أو التفكير في الاهتمام بها وكانت محنة ابن رشد المشهورة .

وقد اختلفت آراء الباحثين في تعليلها ، حيث يرجعها البعض إلى أن أبا الوليد لم يكن فطنا أو حصيفا عندما أظهر شدة الولاء والمحبة لحاكم قرطبة أبي يحيى أخى المنصور مما أوغر عليه صدر أمير المؤمنين ، ويذكر كل من الأنصارى وابن أبي أصيبعة سببا آخر وهو أن « مما كان في قلب المنصور من ابن رشد أنه كان متى حضر مجلس المنصور وتكلم معه أو بحث عنده في شيء من العلوم ، يخاطب المنصور بأن يقول : تسمع يا أخى دلالة على رفع الكلفة بينه وبين الأمير ، مما جلب عليه نقمة هذا الأخير ، حيث كان الخلفاء والسلطين يحبون أن يخاطبوا بمقامات

الرفعة فضلا عن أن ابن رشد لم يؤت شيء من حسن المندامة والملازمة والتي كان يتحلى بها جلساء عليه القوم حيث يحسنون تنميق الكلام ويمجدون صناعته بين أيدي الملوك ويبرعون في أساليب الإطراء والتفريظ لهم . كما يضيف المؤرخون سببا آخر وهو أن ابن رشد حين شرح كتاب الحيوان لأرسطو وعدد أنواع الحيوان وفصائله حين انتهى إلى الزرافة قال : إنه راها عند ملك البربر ويريد به المنصور ، فلما سمع الأمير هذا القول حز في نفسه وأسرها لأبي الوليد بن رشد لأنه ظن أنه إنما وصفه بملك البربر استخفافا به أو احتقارا لشأنه وغضاضة من أمره .

أما السبب الظاهري الذي أثار النكبة فهو أن جماعة من منافسيه وشوا به إلى الأمير ، فوجدوا لديه قبولا وميلا إلى سماع وشايتهم ، خاصة عندما حملوا إليه بعض تلاخيص ابن رشد يذكر فيها بخط يده لبعض القدماء من الفلاسفة أن الزهرة إحدى الآلهة ، عارضين هذا النص في غير سياقه ، لكي يظهروا للمنصور أن هذا الرجل الذي حظى بعطف الأمير وعنايته يقول بما قال به أنصار تعدد الآلهة ، مما دفع المنصور إلى لعنه ، والقضاء بنفيه هو وجماعة من المشتغلين بالعلم والفلسفة ، كما أمر بتحريم دراسة الفلسفة في كتاب وجهه إلى جميع مدن الأندلس والمغرب .

ولا شك في أن هذه التهمة وليدة الخيال وربية الحقد والحسد ، فإن رجلا قد دافع عن الشريعة الإسلامية دفاع ابن رشد أبعد

الناس عن مثل هذا الاعتقاد ، ولم تكن النكبة وقفا على ابن رشد بل جمعت بينه وبين نفر من كبار العلماء الذين وجهت إليهم تهمة الاشتغال بالفلسفة أيضا والنظر في علوم القدماء .

ويبدو أن نكبة الفلاسفة كانت انتصارا سياسيا لحزب آخر رجعي هو حزب الفقهاء الذين أحزنهم أن تكون القرى في بلاط الموحدين لرجال العلم والفلسفة بعد أن كانوا هم المقربين لدى أمراء الدولة السابقة ، دولة المرابطين ، خاصة وأن ابن رشد لم يكن أول شارح لكتب الأقدمين فقد سبقه ابن باجه إلى شرح بعضها كما أن والد المنصور كان مشغلا بالفلسفة أيضا وهو الذي دعا ابن رشد إلى الاهتمام بها والتوفر على شرحها وتحليلها وتقريبها إلى جمهور المثقفين .

لذلك يرجع « رينان » أن الفقهاء ورجال الدين نقموا على الفلاسفة حظوتهم عند أمير المؤمنين ونقموا عليهم علو مكائهم فأرادوا أن يطيحوا بنفوذهم ، وأن ينحوهم عن وظائفهم ومراتبهم حتى تكون نهباً موزعا بينهم هم أنفسهم ، وساعدهم على تحقيق آمالهم أنهم وجدوا عند المنصور نزعة إلى أهل الظاهر ورغبة في صرف الناس إلى ترك مذهب مالك والاكتفاء بدراسة القرآن والحديث .

ومما يدل على صدق هذا الرأي أن المنصور عاد فعفا عنه ، وأعادوه إلى سابق عهده عقب عودته من الأندلس إلى

مراكش ، بعد زوال الغاشية ووضوح الحقيقة عندما توسط الشافعين بين الأمر والفيلسوف وسعوا بينهما سعياً حميداً ، ولو كانت تهمة الكفر أو الإلحاد لما عفا عنه بمثل هذه السرعة .

فقد شهد جماعة من أعيان أشبيلية لابن رشد أنه على غير ما نسب إليه ، فرضى المنصور عنه وعن سائر الجماعة في عام ٥٩٥ هـ كما يقول ابن أبي أصيبعة واستدعاه إلى مراكش وأحسن إليه وقربه من مجلسه ، ورجع الخليفة عن تحريم الفلسفة ، بل جنح إلى تعلمها والاهتمام بها . ثم توفي أبو الوليد بعد ذلك بقليل في صفر من عام ٥٩٥ هـ / ١١٩٨ م أى قبل وفاة المنصور بشهر فحمل جسده إلى قرطبة حيث دفن فيها مع أجداده .

٥ - مؤلفات ابن رشد :

يمكن معرفة ثبت مؤلفات ابن رشد بالرجوع إلى ابن أبي أصيبعة الذى ذكر أغلب مصنفاته وما شرحه أو لخصه من كتب فلاسفة اليونان ، ولكن إتماماً للفائدة نذكر هذه المؤلفات عن طريق دراسة جيدة لباحث معاصر يورد فيها أهم مؤلفات ابن رشد مشفوعة ببيانات دقيقة عن النشر وسنته ومكان الطبع للمؤلفات المطبوعة والحديثة^(٢) .

أولاً : فى الفلسفة والعلوم الإلهية :

١ - تفسير ما بعد الطبيعة . نشره الأب موريس بويج بهروت من عام ٣٨ - ١٩٥٢ م .

٢ - تعليق على برهان الحكيم .
٣ - تعليق المقالة السابعة والثامنة من السماع الطبيعى .

٤ - تعليق على أول برهان أبى نصر .
٥ - تلخيص الآثار العلوية . منه نسخة بدار الكتب المصرية ونسخة مطبوعة بحيدر آباد بالهند عام ١٩٤٧ .

٦ - تلخيص الحس والمحسوس . حققه د . عبد الرحمن بدوى بالقاهرة ضمن مجموعة عام ١٩٥٤ م .

٧ - تلخيص الخطابة . طبع بمصر عام ١٩١١ م وطبعه د . بدوى عام ١٩٦٠ . ود . محمد سليم ١٩٦٧ م .

٨ - تلخيص السماع الطبيعى : له نسخة خطية بدار الكتب المصرية وطبعه بحيدر آباد بالهند ١٩٤٧ م .

٩ - تلخيص شرح أبى نصر .

١٠ - تلخيص كتاب السماء والعالم : نسخة خطية بدار الكتب المصرية وطبعة بحيدر آباد بالهند ١٩٤٧ .

١١ - تلخيص كتاب العبارة . نسخة خطية بدار الكتب المصرية ضمن مجموعة .

١٢ - تلخيص كتاب القياس : نسخة خطية بدار الكتب المصرية ضمن مجموعة .

١٣ - تلخيص كتاب المقولات : نسخة خطية بدار الكتب المصرية ونشره ..

- ٢٣ - جوامع الخطابة والشعر .
- ٢٤ - جوامع الحس والمحسوس والذكر والتذكر والنوم واليقظة والأحلام وتعبير الرؤيا .
- ٢٥ - جوامع السماع الطبيعي .
- ٢٦ - جوامع في الفقه .
- ٢٧ - جوامع كتب أرسطوطاليس في الطبيعيات والإلهيات .
- ٢٨ - جوامع ما بعد الطبيعة: نشر نصه العربى مع ترجمة إسبانية كرولس كويروس في مدريد عام ١٩١٠ .
- ٢٩ - رسالة الاتصال: نشرها د. أحمد فؤاد الأهواني بالقاهرة ضمن مجموعة عام ١٩٥٠ م .
- ٣٠ - رسالة التوحيد والفلسفة . نشرها المستشرق الألماني مولر في ميونخ عام ١٨٧٥ م .
- ٣١ - شرح جمهورية أفلاطون : نشره مع ترجمة انجليزية روزنتال في كمبردج عام ١٩٥٦ م .
- ٣٢ - شرح رسالة اتصال العقل بالإنسان : نشرها بالقاهرة د . أحمد فؤاد الأهواني ١٩٥٠ م .
- ٣٣ - شرح السماء والعالم .
- ٣٤ - شرح السماع الطبيعي .
- ٣٥ - شرح عقيدة الإمام المهدي (ابن تومرت) .

- الأب بويج في بيروت عام ١٩٣٢ .
- ١٤ - تلخيص كتاب الأخلاق .
- ١٥ - تلخيص كتاب أرسطو في المنطق .
- ١٦ - تلخيص كتاب البرهان . نسخة خطية بدار الكتب المصرية .
- ١٧ - تلخيص كتاب نقولاس .
- ١٨ - تلخيص كتاب النفس : نسخة خطية بدار الكتب المصرية ، ونشر في حيدر آباد عام ١٩٤٧ م ضمن مجموعة « رسائل ابن رشد » كما نشر في القاهرة عام ١٩٥٠ بتحقيق الدكتور أحمد فؤاد الأهواني ضمن مجموعة .
- ١٩ - تلخيص كتاب الكون والفساد : نسخة خطية بدار الكتب المصرية ونشر بالهند ١٩٤٧ م .
- ٢٠ - تلخيص ما بعد الطبيعة : نسخة خطية بدار الكتب المصرية وطبع بالهند عام ١٩٤٧ وفي مدريد عام ١٩١٩ وبالقاهرة بتحقيق د . عثمان أمين عام ١٩٥٨ م .
- ٢١ - تلخيص مدخل فورفريوس .
- ٢٢ - تهافت الفلاسفة : طبع في القاهرة عدة طبعات عام ١٨٨٤ ، ١٩٠١ ، ١٩٠٣ ، وحققه ونشره في بيروت الأب بويج عام ١٩٣٠ كما طبع بالقاهرة مؤخرًا بدار المعارف .

٥٠ - كتاب في ما خالف أبو نصر
لأرسطو في كتاب البرهان .

٥١ - كتاب المقدمات .

٥٢ - كتاب النفس . نشره بالقاهرة
الأهوانى عام ١٩٥٠ م .

٥٣ - كلام على قول أئى نصر في
المدخل والجنس والفصل يشتركان .

٥٤ - كلام على مسائل من السماء
والعالم .

٥٥ - كلام له على الحيوان .

٥٦ - كلام له على المحرك الأول .

٥٧ - كلام له على حركة الجرم
السماوى .

٥٨ - كلام له آخر عليه أيضا (أى
على الجرم السماوى) .

٥٩ - كلام له على رؤية الجرم
الثابت بأدوار .

٦٠ - كيفية وجود العالم فى القدم
والحدث .

٦١ - ما يحتاج إليه من كتاب
أقليدس . هكذا جاء العنوان بخطوطه
الأسكورىال .

٦٢ - مختصر كتاب المستصفى
للغزالى .

٦٣ - مختصر المجسطى .

٦٤ - مسألة فى علم النفس ، سأل

٣٦ - شرح كتاب البرهان .

٣٧ - شرح كتاب القياس .

٣٨ - شرح كتاب النفس .

٣٩ - شرح ما بعد الطبيعة .

٤٠ - شرح مقالة الإسكندر فى
العقل .

٤١ - ضميمه فى العلم القديم :
نشرها موللر فى ميونخ عام ١٨٥٩ ونشرت
بمصر وحققها الباحث مع كتاب فصل
المقال بدار المعارف عام ١٩٧٢ م .

٤٢ - فصل المقال فيما بين الحكمة
والشريعة من الاتصال : نشرها الباحث
د . محمد عمارة بدار المعارف .

٤٣ - فى الجرم السماوى .

٤٤ - كتاب التحصيل .

٤٥ - كتاب جوامع سياسة أفلاطون
وهو موجود فى ترجمته العبرية .

٤٦ - كتاب الحيوان .

٤٧ - كتاب الضرورى فى المنطق .

٤٨ - كتاب فى الفحص هل يمكن
العقل الذى فىنا وهو المسمى بالهيوالانى أن
يعقل الصور المفارقة وقد نشره د . أحمد
قواد الأهوانى بالقاهرة ١٩٥٠ م .

٤٩ - كتاب فى الفحص عن مسائل
وقعت فى العلم الإلهى فى كتاب الشفاء
لابن سينا .

اعترض على الحكيم وبرهانه في وجود المادة الأولى .

٨٢ - مقالة في الرد على ابن سينا في تقسيمه الموجودات إلى ممكن على الإطلاق وممكن بذاته .

٨٣ - مقالة في حركة الفلك .

٨٤ - مقالة في القياس الشرطي .

٨٥ - مقالة في الجرم السماوى .

٨٦ - مقالة في المقول على الكل .

٨٧ - مقالة في المقدمة المطلقة .

٨٨ - مقالة في أن ما يعتقد المشاعون من أهل ملتنا في كيفية وجود العالم متقارب في المعنى .

٨٩ - مقالة في وجود المادة الأولى .

٩٠ - مقالة في الوجود السرمدى والوجود الزمانى .

٩١ - مقالة في كيفية دخوله في الأمر ... جل من علوم الإمام .

٩٢ - مناهج الأدلة في عقائد الملة : نشره مولر في ميونخ عام ١٨٥٩ ونشره بالأسبانية عام ١٨٧٥ ونشره بمصر بتحقيق د . محمود قاسم عام ١٩٥٥ م .

ثانيا : في الفقه :

٩٣ - كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد : طبع في استنبول عام ١٩١٥ م

عنها فأجاب فيها .

٦٥ - مسألة في الزمان .

٦٦ - مسألة في الحكمة .

٦٧ - مسائل في المنطق .

٦٨ - المسائل الطولية .

٦٩ - المسائل على كتاب النفس .

٧٠ - المسائل المهمة على كتاب البرهان .

٧١ - مقالة في العقل .

٧٢ - مقالة في البنور والزروع .

٧٣ - مقالة في علم النفس .

٧٤ - مقالة أخرى في علم النفس أيضا .

٧٥ - مقالة في القياس . وتسمى المقالة الأولى من القياس الحكيم .

٧٦ - مقالة في المزاج المعتدل .

٧٧ - مقالة في اتصال العقل المفارق بالإنسان .

٧٨ - مقالة ثانية في اتصال العقل المفارق بالإنسان .

٧٩ - مقالة في التعريف بجهة نظر أى نصر في كتبه الموضوعة في صناعة المنطق .

٨٠ - مقالة في جوهر المالك .

٨١ - مقالة في نسخ شبهة من

وفي القاهرة طبعت عدة منها طبعة في
جزءين عام ١٩٦٦ م .

ثالثا : في الطب :

٩٤ - تلخيص الأعضاء الأئمة .

٩٥ - تلخيص أول كتاب الأدوية
المفردة لجالينوس .

٩٦ - تلخيص الأسطىقسات
لجالينوس .

٩٧ - تلخيص العلل والأعراض
لجالينوس .

٩٨ - تلخيص القوى الطبيعية
لجالينوس .

٩٩ - تلخيص كتاب الحميات
لجالينوس .

١٠٠ - تلخيص كتاب المزاج
لجالينوس .

١٠١ - تلخيص النصف الثانى من
كتاب حياة البر لجالينوس .

١٠٢ - شرح أرجوزة ابن سينا في
الطب : نسخة بدار الكتب المصرية
وبمكتبات الأسكوريال وليدن .

١٠٣ - شرح كتاب الاسطىقسات
لجالينوس .

١٠٤ - الع . . في الطب : في
مخطوطة الأسكوريال « خرم » ذهب
ببعض كلمات العنوان .

١٠٥ - كتاب التعرف لجالينوس .

١٠٦ - كتاب الحميات .

١٠٧ - كتاب العلل والأعراض
لجالينوس .

١٠٨ - كتاب القوى الطبيعية
لجالينوس .

١٠٩ - كتاب الكليات : نشر
بالبنديقية باللاتينية عام ١٤٨٢ م ونشر عام
١٩٤٠ م بمدينة تطوان بالتصوير الشمسى
عن النسخة العربية « الفريد البستاني » .

١١٠ - كلام على مسائل من العلل
والأعراض .

١١١ - مراجعات ومباحثات بين
أبى بكر بن طفيل وابن رشد في رسمه
للدواء .

١١٢ - مسألة في نوائب الحمى .

١١٣ - مقالة في المزاج .

١١٤ - مقالة في حيات العفن .

١١٥ - مقالة في الترياق .

رابعا : في اللغة والأدب :

١١٦ - تلخيص كتاب الشعر :
نشر في البنديقية باللاتينية عام ١٤٨١ م ثم
بواسطة فوسطو لاسينيرو عام ١٨٧٣ م
بمدينة فلورنسه بالعربى والعبرى ثم نشره
د . عبد الرحمن بدوى بالقاهرة ضمن
مجموعة عام ١٩٥٣ م .

١١٧ - الضرورى في النحو .

١١٨ - كلام على الكلمة والاسم
المشتق .

* * *

(ب) فلسفة ابن رشد

١ - مشكلة التوفيق بين الدين والعقل :

إذا أردنا إلقاء الضوء على فلسفة ابن رشد العقلية تلك التي جعلناها علامة مميزة على أصالة الفكر الإسلامى ، وأشرنا إلى أنها تمثل هذا الفكر خير تمثيل من حيث تمثل هذا الفكر فى أخص خصائصه وهو التوفيق بين الدين الإسلامى والفلسفة أو الحكمة ، فسنجد أن فلسفة ابن رشد تجعل مثل هذا التوفيق محور بحثها والغاية النهائية التى تصب روافد ابن رشد الفكرية فيها .

ولئن جاءت فلسفة الكندى والفارابى وابن سينا وابن طفيل تعبيراً جيداً عن هذا التوفيق بين العقل والنقل ، فإن فلسفة ابن رشد قد حققت هذه الغاية وأربت عليها ، خاصة وأن تلك المحاولات السابقة قد اعتورها بعض النقص والقصور فى جانب منها أو أكثر بحيث أضحت تلك المحاولات غير مكتملة الأركان فى براهينها العقلية ، أو لجأت إلى ضروب من الوجدانيات والتخيل خلت منها فلسفة ابن رشد ، أو لم يرتضيها بديلاً لمبرهنات عقلية خالصة حاول هو القيام بها جاعلاً

من العقل أداة ومنهجاً لتحقيق مثل هذا التوفيق ، رافعا العقل معياراً أقصى يحتكم إليه كلما أعوزته السبل .

ولئن حاول ابن طفيل تحقيق التوفيق بين العقيدة والعقل أو الدين والفلسفة بأسلوب رمزى جسده بقصته « حى بن يقظان » أحسن تجسيد ، كاشفاً له من نفسه حقائق العالم الطبيعى والعالم العقلى والروحى دون تدخل أو مساعدة من العالم الخارجى ، واصلنا إلى نفس الحقائق التى يدركها رجل الفلسفة ورجل الدين معا مبرهنا على الاتفاق التام بين الشريعة والفلسفة فإن فلسفة ابن رشد كانت أكثر توفيقاً من تلك المحاولة الرمزية الرائعة والتى لم تخل أيضاً من تكلف ولجوء إلى وسائل غير عقلية من وجدان وحس كشفى .

ووجه الأصالة فى محاولة ابن رشد أنه يلجأ إلى تحقيق ذلك بطريقة عقلية منهجية منظمة ، فقد خصص لهذه الغاية كتابين من أهم كتبه وهما : « مناهج الأدلة فى عقائد الملة » الذى عالج فيه المشكلة من الناحية التفصيلية والتطبيقية وكتاب « فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال » الذى عالجها فيه من الوجهة النظرية .

ووجه البراعة أولاً فى تناوله لمثل هذه المشكلة الدقيقة أنه لم يلجأ إلى استخدام القصص التمثيلية ولم يعتمد على الرموز والتشبيهات والاستعارات التى يلجأ إليها ابن طفيل ، بل قدم أسلوباً فلسفياً عقلياً ،

يعتمد على البرهان ولا يلجأ إلى وسائل الخطابة أو الجدل التي اعتادها المتكلمون وأهل الظاهر عند تناولهم لمثل هذه الموضوعات ، غير عانى هؤلاء وهؤلاء فقد كانوا يخشون تلك المواجهة بين العقل والدين ، جاهلين أو متناسين أن الاثنين يعبران في النهاية عن حقيقة واحدة .

كما أن وجه البراعة من جهة ثانية أنه استقى روح القرآن الكريم في التفريق بشكل أساسى بين عالم الغيب وعالم الشهادة ، عالم الألوهية وعالم الملك ، ورأى أن سوء التفاهم ينشأ دائما بين المفكرين نتيجة الخلط بين العالمين ، الذى يجعل الفكر والعقل يسقط فى شرك التشبيه حين يمد نطاق عالم الشهادة إلى عالم الغيب . فيضفى صفات المخلوق وخصائصه على صفات الخالق القديم الذى « ليس كمثله شئ » .

لذلك لئن فرق المتكلمون بين الممكن والواجب ، وفرق ابن سينا مثلاً بين الماهية والوجود ، فيجب التفريق أيضاً بين عالم الغيب وعالم الشهادة ، عالم الأمر وعالم الخلق فتتجلى أكثر المشكلات صعوبة وإشكالية لتصبح تعبير عن سوء تفاهم عقلى أو لفظى يمكن حله بأقل مجهود . ولقد أدرك ابن طفيل وهو صديق ابن رشد الحميم هذه الإشكالية من قبل فعرض لها فى قصته حين قال : « .. والعالم المحسوس منشأ الجمع والإفراد ، وفيه تفهم حقيقتيهما ، وفيه الانفصال والاتصال ،

والتمييز والمغايرة ، والاتفاق والاختلاف . فما ظنه بالعالم الإلهى الذى لا يقال فيه كل ولا بعض ولا ينطق فى أمره بلفظ من الألفاظ المسموعة إلا توهم فيه شئ على خلاف الحقيقة فلا يعرف إلا من شاهده ولا تثبت حقيقته إلا عند من حصل منه » . (حى بن يقظان) .

ولكنه لا يحل هذه الإشكالية إلا باللجوء إلى الحدس الصوفى الذى يدرك فيه السالك عالم الألوهية بأساليب غير حسية أو عقلية ، لكن هذه الأساليب لا ترضى ابن رشد حيث يرى أن الحدس الصوفى لا يرشدنا إلى وجه الخلاف بين هذا العالم وعالم الحس ، وإنما البحث النظرى الخالص هو الذى ينتهى بنا إلى نوع من اليقين العقلى القائم على البرهان الخالص ، وهو نوع من اليقين مشترك بين جميع الناس إن استطاعوا أن يحصلوا على مقدماته الصحيحة بخلاف ذلك الحدس الصوفى الذى لا يستطيعه سوى أفراد قلائل على رأى ابن طفيل .

وسوف يلجأ ابن رشد إلى مثل هذه المسألة المحورية وهى الاختلاف الأساسى بين عالم الخلق وعالم الأمر للبرهنة على أن الصفات الإلهية لا تشبه الصفات الإنسانية فى شئ ، وأن الله سبحانه ليس روحاً ولا نفساً مفارقة للعالم كما يعتقد كثير من المفكرين أو مما يلزم عن مقدماتهم ، كما أن هؤلاء المفكرين لم يهتدوا إلى وجه الحق فى مسألة الخلق ، إذ غاب عنهم أنه ليس ثمة

وجه شبه بين عملية الخلق الإلهية وبين عملية الخلق على النحو الذى يفهمه الإنسان فى عالمه الحسى . ويستخدم ابن رشد هذه التفرقة أساسا لحل مشكلة الخير والشر والعدل والجور تلك التى طال فيها الجدل وفى مسألة البعث وكثير من المشكلات الفلسفية والدينية الأخرى .

وعلى الرغم من اعتراف ابن رشد بأن هناك طريق حدسى صوفى يمكن بعض الناس من إدراك كثير من الحقائق الغيبية بطريقة كشفية ذوقية ، إلا أنه لا يرتضى مثل هذا الطريق فكل من جعل ابن طفيل الحدس الصوفى هو الذى يبين للإنسان الحدود الفاصلة بين العالم الإلهى والعالم الإنسانى ، فإن ابن رشد لا يرتضى مثل هذا المنهج الذى ليس فى متناول كل إنسان ، ولا يعتمد سوى البرهان والعقل طريقا إلى معرفة الحقيقة ، خاصة وأن ابن طفيل نفسه يعترف بأن طريقة الحدس الصوفى لا يمكن التعبير عن حقائقها وما ينكشف فيها للصوفى ، إذ لا يمكن التعبير عما يشاهده العارف فى حالة الاتصال بعبارات اللغة المتداولة ، وهو ما عبر عنه الغزالى من قبل أيضا فى « المنقذ من الضلال » .

يقول ابن طفيل : « من رام التعبير عن تلك الحال فقد رام مستحيلا وهو بمنزلة من يريد أن يتذوق الألوان من حيث هى ألوان ، ويطلب أن يكون السواد مثلا حلوا أو حامضا » . وذكر أن العارف إذا كان فى حال المشاهدة فإنه يسمع نداء يفهم

كلامه ، فإذا استغرق فى حالته هذه شاهد ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر » فإن كثيرا من الأمور التى تخطر على قلوب البشر يتعذر وصفها فكيف بأمر لا سبيل إلى خطوره على القلب ولا هو من عالمه ولا من طوره ؟ (٣) .

ويقول الغزالى عن مثل هذه الحالة التى يكشف فيها الصوفى بمشاهدة الملائكة وأرواح الأنبياء ثم يترقى الحال من مشاهدة الصور والأمثال ، إلى درجات يضيق عنها نطاق النطق ، فلا يحاول معبر أن يعبر عنها ، إلا اشتمل لفظه على خطأ صريح ، لا يمكن الاحتراز عنه إلى أن يقول : « الذى لا يسته تلك الحالة لا ينبغي أن يزيد : على أن يقول : وكان ما كان مما لست أذكره فظن خيرا ولا تسأل عن الخير » (٤) .

لذلك لا يرتضى ابن رشد طريق الذوق والوجدان هذا الطريق الذى ارتضاه كل من الغزالى وابن طفيل لأنه يرى أنه غير معبد لكل إنسان ولا يطرقة إلا من يعتبرهم كل من الغزالى وابن طفيل خاصة الخاصة ، فيلجأ ابن رشد إلى معالجة مشكلة التوفيق بين الدين والعقل معالجة علمية برهانية يرى أنها المعالجة الجديرة بالإنسان وخاصة ذلك الذى يميز بالعقل ويرى أنه أخص خصائصه .

٢ - حكمة دراسة الفلسفة :

يفتح ابن رشد كتابه « فصل المقال »

بالبحث عن حكم دراسة الفلسفة وعلوم المنطق والتي هي مجال العقل وميدانه الخصب ، ويتساءل هل النظر فيها وفي أمثالها من العلوم العقلية مباح بالشرع ؟ أم محظور أم مأمور به : إما على جهة الندب وإما على جهة الوجوب ؟

وقد أدرك أن الجواب عن مثل هذا السؤال يتوقف بلا شك على المعنى الذى تستخدم فيه كلمة الفلسفة للدلالة عليه ، فإذا كانت الفلسفة تعنى دراسة الموجودات واتخاذها دليلا على صانعها وبارئها ؛ لأن زيادة العلم بدقة الصنعة تدل على معرفة أدق بالصانع فلا شك أن هذا أمرا يستحسنه الشرع ، بل يدعو إلى الاشتغال به ، فقد دعا الشرع إلى اعتبار الموجودات بالعقل ، وطلب معرفتها به ، وهذا بين فى غير ما آية من كتاب الله تعالى مثل قوله تعالى : ﴿ فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾ (٥) وقوله : ﴿ أو لم ينظروا فى ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شئ ﴾ (٦) وقوله : ﴿ وكذلك لرى إبراهيم ملكوت السموات والأرض ﴾ (٧) . وقوله : ﴿ أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت ، وإلى السماء كيف رفعت ﴾ (٨) وقوله : ﴿ ويتفكرون فى خلق السموات والأرض ﴾ (٩) إلى غير ذلك من الآيات التى لا تُحصى كثرة .

ويتهى ابن رشد من هذا إلى وجوب النظر العقلى من قبل الشرع حيث نصت الآيات السابقة على ضرورة النظر وحث

على إعمال الفكر والعقل معا فى جميع الموجودات (١٠) .

وإذا كان القرآن الكريم يأمر بالنظر فى الأشياء واعتبارها فالمقصود باعتبار الأشياء هنا هو استخدام طريقة الاستنباط التى ينتقل فيها المفكر من قضايا معلومة إلى حقائق مجهولة . ومن هنا يرى ابن رشد ضرورة دراسة المنطق وأساليبه العلمية فى البرهنة والقياس حيث يعتبر الاستنباط أو البرهان العقلى أرقى أنواع الاستدلال .

وهناك أنواع من القياس أقل مرتبة فى الإقناع كالقياس الجدلى الذى يعتمد على قضايا ظنية وهو أكثر تعقيدا من القياس المنطقى ، ولا تصل نتائجها إلى نفس اليقين الذى يتميز به نتائج القياس البرهانى .

وهناك القياس الخطائى الذى يستخدم آراء مشهورة متداولة يُراد التأثير بها فى السامع وهناك قياس السفسطة الذى يحاول صاحبه التمويه به ليظهر آراءه الفاسدة فى مظهر الحقيقة .

ومن هنا فإذا أردنا أن نمثل لأوامر القرآن الكريم فى الاستدلال على وجود الله بدأ من عالم الخلق أى بمعرفتنا الصحيحة بالكون ، فيجب علينا التمييز بين أنواع البراهين السابقة وأن نفهم كيفية تركيبها وترتيبها ، ولا يكون لنا ذلك دون الاستعانة بالمجهود العقلى الذى بذله السابقون من فلاسفة اليونان كأرسطو الذى رتب منطق الصورى على أتم وجه .

وإذا لم يجد الفقهاء في الدين غضاضة من استخدام القياس والبرهان لاستنباط أحكامهم الشرعية الخاصة بالأمور الجزئية من القرآن والسنة ، وهم مضطرون إلى ذلك بحكم أن نصوص القرآن والسنة وهي محدودة لا تكفى الأحكام الشرعية الجزئية غير المحدودة أو الوقائع الحياتية اليومية والمستجدة دوماً إلا باستخدام القياس لاستنباط تلك الأحكام الجزئية المتجددة من أحكامها الكلية الواردة في القرآن والسنة ، وإذا كان هذا غير مرفوض بالنسبة للفقهاء ، فهو مقبول من المفكرين والفلاسفة بل ومطالبون بالاشتغال به حيث لا يمكنهم أن يعلموا الأساليب المنطقية التي تعد مقياساً ومعيّاراً يفرقون به بين صحيح النظر وفاسده ، حين ينظرون في الموجودات من أجل اعتبارها والاستدلال بها على صانعها .

يقول ابن رشد في ذلك : « وكما أن الفقيه يستنبط من الأمر بالتفقه في الأحكام وجوب معرفة المقاييس الفقهية على أنواعها ، وما منها قياس وما منها ليس بقياس ، كذلك يجب على العارف أن يستنبط من الأمر بالنظر في الموجودات وجوب معرفة القياس العقلي وأنواعه ، بل هو أخرى بذلك » (١١) .

وليس لقائل أن يقول : إن هذا النوع من النظر في القياس وأنواعه بدعة ، إذ لم يكن في الصدر الأول فإن النظر أيضاً في القياس الفقهى وأنواعه ، هو شيء استنبط بعد الصدر الأول ولا يرى أحد أنه بدعة

« وأكثر أصحاب هذه الملة مثبتون القياس العقلي ، إلا طائفة من الحشوية قليلة ، وهم محجوجون بالنصوص » (١٢) .

ويدلل ابن رشد على ضرورة الاستعانة بالفكر اليوناني والاستفادة من الثقافة الإغريقية وخاصة في تلك الجوانب الصحيحة التي توصلوا إليها ، وعلى الرغم من أنهم كانوا وثنيين إلا أن الاختلاف في الدين والعقيدة لا يحول دون الانتفاع بالحقائق العلمية التي كشفوا عنها ، وهو ليس نوعاً من الترف العقلي ، بل أمراً يوجبه الشرع .

لأن فيه اقتصاد للمجهود ، وعونا على تحصيل العلم و« عسير ، أو غير ممكن أن يقف واحد من الناس ، من تلقائه على جميع ما يحتاج إليه من ذلك » (١٣) .

ويساعد على ذلك أن هذا الدين يتطابق مع العقل ، ويدعو إلى استخدام الفكر ، ولا يأتي بما يتعارض مع هذا العقل . لذلك فالحكمة ضالة المؤمن ، يأخذها أتى وجدها كما في الأثر والحق يعرف بذاته وليس بالرجال وكما يقول الإمام الغزالي : « فإذا كان الكلام معقولاً في نفسه مؤيداً بالبرهان ، ولم يكن على مخالفة الكتاب والسنة ، فلم ينبغى أن يهجر ويترك » إننا لو رفضنا قبول الحق لأنه جاء على لسان من لا نثق به لكان معنى ذلك أننا نهجر كثيراً من الحق (١٤) .

ولذلك يقول ابن رشد : « ينبغى أن نضرب بأيدينا إلى كتبهم ، فننظر فيما قالوه

والتي يمثل البرهان العقلي والمنطقي فيها أرقى مستوى .

وقد تضمنت آية قرآنية هذه الأساليب الثلاثة وذلك صريح في قوله تعالى : ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتى هى أحسن ﴾ (١٧) . وإذا كانت الشريعة الإسلامية حقا ، وداعية إلى النظر المؤدى إلى معرفة الحق فلا يمكن أن يؤدى النظر البرهاني العقلي إلى مخالفة ما ورد به الشرع ، فإن الحق لا يضاد الحق ، بل يوافقه ويشهد له (١٨) .

وابن رشد بذلك يبرهن على أن الحق في الشريعة يطابق الحق في نظر العقل ، ويجب أن يكون كذلك من حيث أن الحق واحد ، ولذلك يجب أن تتفق معطيات الدين مع معطيات الفلسفة ، وأن تتطابق بينهما وجهات النظر ، وأن يقتنع كثير من أصحاب الفرق الدينية على أن الدين والعقل متفقان ولو اقتنعوا بهذه النتيجة ما انتهوا إلى مثل ما انتهوا إليه من كثرة وتعدد هذه الفرق الكلامية ، التى يعتقد كل منها أنه على الحق وحده دون سواه .

وابن رشد بذلك يريد أن يحسم النزاع الذى طال بين مختلف الفرق الكلامية والتى اتخذت الجدل وأساليب البلاغة والخطابة سبيلا إلى البرهنة على صحة عقائدها ومفاهيمها ، حيث إن الدين والعقل في نظره لا يتناقضان ولا يمكن أن يتناقضا .

ويرى ابن رشد أن محور اختلاف المفكرين يدور حول مسألة « التأويل »

من ذلك فإن كان كله صوابا قبلناه منهم ، وإن كان فيه ما ليس بصواب نبهنا عليه (١٥) . ويقول أيضا : « يجب علينا ... أن ننظر فى الذى قالوه .. وما أثبتوه فى كتبهم ، فما كان منها موافقا للحق قبلناه منهم ، وسررنا به وشكرناهم عليه . وما كان غير موافق للحق نبهنا عليه وحذرنا منه وعذرناهم » (١٦) .

ويشترط ابن رشد فيمن يقوم بمثل هذه المهمة العلمية من النظر فى كتب الفلاسفة ومعرفة أفكارهم ونظرياتهم أن يجمع أمرين : أحدهما : ذكاء الفطرة . والثانى : العدالة الشرعية والفضيلة العلمية والخلقية . ويعتبر أن من يحول دونه وتحقيق غايته النبيلة تلك فقد صد الناس عن الباب الذى دعا الشرع منه الناس إلى معرفة الله وهو باب النظر المؤدى إلى معرفته حق المعرفة .

٣ - علاقة الحكمة بالشريعة :

ويرى ابن رشد أن هناك مستويات مختلفة فى الفهم والتصديق ، يصنف على أساسها الناس فالناس تتفاضل ، فى نظره ، بحكم الطبع والجبلة فى التصديق إلى ثلاثة مستويات : فمنهم من يصدق بالأقوال الجدلية ، وهى أرقى مستوى ممن يصدق بمجرد الأقوال الخطائية ومنهم من لا يصدق بهذين الأسلوبين السابقين ولا يرضى عن البرهان بديلا . وقد دعت شريعتنا الإلهية الناس من هذه الطرق الثلاثة ، ولا تعدو مناهج الاستدلال عند ابن رشد سوى هذه المناهج السابقة ،

فمنشأ الاختلاف هو الأساليب المختلفة التي
تؤول بها كل فرقة نصوص القرآن ،
وخاصة آياته المتشابهة حيث ذهبت كل
فرقة تؤول هذه الآيات حسبها تريد ، أى
دون منهج محدد ، ودون إدراك كافٍ
بالحقائق العلمية والفلسفية التي تحاول
التوفيق بينها وبين عقائد القرآن .

ولذلك فالسبيل إلى إنهاء هذا الخلاف
في نظره يكون بتفسير العقائد الدينية
تفسيرا يقبله العقل المستقيم كما رأى أنه متى
برهن بالطرق المنطقية على وجود اتفاق تام
بين هذه العقائد وبين ما تحتوى عليه فلسفة
أرسطو من آراء صحيحة استطاع القضاء
على المناقشات العقيمة التي احتدمت بين
مختلف الفرق .

وابن رشد في محاولته تقديم فهم عقلى
للدين أو توضيح وتحليل التأويل الواجب
لآيات القرآن الكريم المتشابهة لا يخاطب
العامة أو الجمهور من المسلمين ، بل
يخاطب الخاصة من المفكرين الذين
يستطيعون فهم مثل هذا التأويل ، وهو
مقصود عليهم فقط بحكم قدراتهم العقلية
والذهنية للقيام به دون العامة من
المتكلمين أو الجمهور بل يرى أنه لا يحل
للعالم أن يكشف عن تأويل المتشابهة في
الدين إلا لمن يستطيع فهمه يقول : « هاهنا
تأويلات لا يجب أن يفصح بها ، إلا لمن
هو من أهل التأويل ، وهم الراسخون في
العلم »^(١٩) فالجمهور ينبغي أن يلتزم ظاهر
الشرع والنصوص القرآنية ، ويترك البحث
عن التأويل ، لأنه غير مؤهل عقليا وفكريا

بمتابعة تلك التأويلات وبراهينها العقلية
الطويلة والعميقة ، وقد يفهم عرض المفكر
لإحدى هذه المشكلات العقائدية دون أن
يستطيع متابعتها في حلها ، وعندئذ تستقر
المشكلة أو الشبهة في عقله ولا يستطيع
حلها .

أما علماء الكلام التقليديين فهم وإن
كانوا يقدرون على فهم الأدلة الجدلية
أو الخطائية لكنهم عاجزون عن فهم الأدلة
البرهانية وطرق استخدامها .

ويأخذ ابن رشد على الغزالي تصريحه
ببعض هذه التأويلات التي يرى أنه لا
ينبغي أن يصرح بها للجمهور ، على الرغم
من أن الغزالي نفسه قد وضع عدة مؤلفات
قصرها على الخاصة دون الجمهور
« كالمضنون على غير أهله » و« المضنون
الصغير » ووضع رسائل صغيرة لإبعاد
العامة عن الاشتغال بمثل هذه المشاكل
العقائدية مثل كتابه « إجماع العوام عن علم
الكلام » . ولذلك يرى ابن رشد كما رأى
الغزالي في كتبه السابقة أن العامة عليهم أن
يتمتعوا بصريح الإيمان ويركثوا إلى الاهتمام
بالعمل والممارسة الدينية فهي أهدى سبيلا
أما التأويل فيقتصر الأمر فيه على الخاصة
فقط حيث أنهم لا يقنعون بالأدلة الخطائية
أو الجدلية التي يقنع بها المتكلمون
كالأشاعرة والمعتزلة ، بل يرومون طرق
البرهنة وأساليبها للتدليل على صحة العقائد
الإسلامية التي يؤمنون بها عن اقتناع عقلى
وليس عن تقليد .

٤ - التأويل العقلي :

أما معنى التأويل عند ابن رشد فهو « إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز ، من تسمية الشيء بشبيهه أو بسببه أو لاحقه أو مقارنه أو غير ذلك من الأشياء التي عدت في تعريف أصناف الكلام المجازي » (٢٠) . أما كيف يستخدم ابن رشد التأويل العقلي فهو كما يلي :

- إن النظر البرهاني لا يؤدي إلى مخالفة ما ورد به الشرع ، فإن الحق لا يضاد الحق ، بل يوافقه ويشهد له . فإن أدى النظر البرهاني إلى نحو ما من المعرفة بوجود ما ، فلا يخلو ذلك الموجود أن يكون : قد سكت عن الشرع أو عرّف به ، فإن كان قد سكت عنه ، فلا تعارض هنالك وهو بمنزلة ما سكت عنه من الأحكام ، فاستنبطها الفقيه بالقياس الشرعي .

- وإن كانت الشريعة نطقت به فلا يخلو ظاهر النطق أن يكون موافقا لما أدى إليه البرهان فيه أو مخالفا ، فإن كان موافقا فلا قول هنالك . وإذا كان مخالفا طلب هنالك تأويله .

وابن رشد يقطع قطعا بأن كل ما أدى إليه البرهان ، وخالفه ظاهر الشرع ، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي . بل يرى أنه ما من منطوق به في الشرع يخالف بظاهره لما أدى إليه البرهان ،

إلا إذا اعتبر وتُصفحت سائر أجزائه ، ووجد في ألفاظ الشرع ما يشهد بظاهره لذلك التأويل ، أو يقارب أن يشهد .

ولهذا المعنى أجمع المسلمون على أن ليس يجب أن يحمل ألفاظ الشرع كلها على ظاهرها ولا أن تخرج كلها عن ظاهرها بالتأويل ، واختلفوا في المؤول منها من غير المؤول .

فالشعريون مثلا يتأولون آية الاستواء ، وحديث النزول ، والحنابلة تحمل ذلك على ظاهره (٢١) .

ويرى ابن رشد أن السبب في ورود الظاهر والباطن في الشرع هو اختلاف نظر الناس وتباين قرائحهم في التصديق . والسبب في ورود الظواهر التي تبدو متعارضة فيه ، هو تنبيه الراسخين في العلم على التأويل الجامع بينها وإلى هذا المعنى وردت الإشارة بقوله تعالى : ﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات ، هن أم الكتاب وأخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم ﴾ (٢٢) .

وهو يرى ما هنا تأويلات لا يجب أن يفصح بها إلا لمن هو من أهل التأويل وهم الراسخون في العلم يقول : ! لأن الاختيار عندنا هو الوقوف على قوله تعالى : ﴿ والراسخون في العلم ﴾ لأنه إذا لم يكن أهل العلم يعلمون التأويل ، لم يكن عندهم مزية تصديق توجب لهم من الإيمان به ما لا

العمليات ، ويرى العلماء إفشاءها لجميع الناس على السواء .

ولذلك يأخذ ابن رشد في رفع ذلك الحرج الذى أوقع فيه الإمام الغزالي كل من الفارابي وابن سينا وعامة المشائين حين كفرهم في كتابه « تهافت الفلاسفة » لقولهم بثلاث مسائل تمس العقيدة الإسلامية وهى : القول بقدم العالم ، وبأنه تعالى لا يعلم الجزئيات ، وأن المعاد والحشر للأرواح دون الأجساد .

ويرى ابن رشد أن تكفير الغزالي لهؤلاء الفلاسفة ليس على سبيل القطع والجزم ، ويستند في ذلك على كتاب للإمام الغزالي صرح فيه بأن التكفير بخرق الإجماع فيه احتمال^(٢٥) ولذلك فهذه المسائل الثلاثة تحتل التأويل على طريقة المفكرين والفلاسفة ويمكن فهمها بالبرهان العقلى المنطقي . ثم يحاول ابن رشد أن يجعل الاختلاف بين الغزالي وهؤلاء الفلاسفة اختلاف ناشئ من سوء استخدام للألفاظ أو المصطلحات ، فهو سوء تفاهم لغوى يمكن فضه ، ورفع بأقل مجهود عقلى . وهو يستند في حل هذا الإشكال إلى الاختلاف الأساسى الذى يراه بين عالم الألوهية الغيبى وعالم الإنسان عالم الشهادة وكيف يقع الفكر فى الخطأ حين يشبه عالم الألوهية بعالم الإنسان ويستخدم الألفاظ والمصطلحات الإنسانية فى ذلك العالم الإلهى المبين له .

ومن ذلك مصطلح « العلم » إذا قيل

يوجد عند غير أهل العلم ، وقد وصفهم الله تعالى ، بأنهم المؤمنون به ، وهذا إنما يُحمل على الإيمان الذى يكون من قبل البرهان ، وهذا لا يكون إلا مع العلم بالتأويل^(٢٣) .

ويرى ابن رشد أن هناك فى الشرع أشياء قد أجمع المسلمون على حملها على ظواهرها ، وأشياء أخرى أجمعوا على تأويلها ، وأشياء ثالثة اختلفوا فيها ، وهى سبب الفرقة والتنازع بين مختلف الفرق والمذاهب الإسلامية .

ولذلك يحاول تقريب وجهات النظر فى هذه الأشياء المتنازع عليها ويرى أنها من النظريات والمجردات ، ومن الطبيعى أن يختلفوا فيها ، فالإجماع لا ينعقد فى النظريات (أى العلوم النظرية) بطريق يقينى ، كما يمكن أن يتقرر فى العمليات مثلاً ، لأن هناك صعوبات كثيرة تحول دون ذلك بالإضافة إلى ما ورد عن الصدر الأول من أن للشرع ظاهراً وباطناً ، وأنه ليس يجب أن يعلم بالباطن من ليس من أهل العلم به ، ولا يقدر على فهمه ، مثل ما روى عن البخارى عن على رضى الله عنه أنه قال : « حدثوا الناس بما يعرفون ، أتريدون أن يكذب الله ورسوله ؟ » . ومثل ما ورد من ذلك عن جماعة من السلف^(٢٤) .

ولذلك لا يتصور إجماع فى مثل هذه النظريات المجردة أو العمليات على حد تعبيرهم ، مثل ذلك الإجماع الذى يعرض فى

بالكل وليس من نفس جنس علم الإنسان .

ويرى أيضا في مسألة قدم العالم أو حدوثه أن الاختلاف بين المتكلمين من الأشعرية وعلى رأسهم الإمام الغزالي وبين الحكماء المتقدمين راجع إلى الاختلاف في التسمية ، وبخاصة عند بعض القدماء (٢٩) .

يقول ابن رشد في هذه المسألة : إن هناك ثلاثة أصناف من الموجودات : طرفان وواسطة بين الطرفين ، وقد اتفق المتكلمون والفلاسفة في تسمية الطرفين ، واختلفوا في الواسطة .

أما الطرف الأول : فهو موجود وجد من شيء غيره ، وعن شيء ، أعنى عن سبب فاعل ، ومن مادة ، والزمان متقدم عليه ، أى على وجوده ، وذلك هو العالم في صورته الجزئية كالماء والهواء وأشياءها بما تحويه من موجودات . واتفق القدماء والأشعرية على تسميته مُحدث .

وأما الطرف المقابل لهذا فهو : موجود لم يكن من شيء ، ولا عن شيء ، ولا تقدمه زماه . وهذا أيضا ، اتفق الجميع على تسميته قديما ، وهذا الموجود مُدرك بالبرهان ، هو الله تبارك وتعالى ، الذى هو فاعل الكل ، وموجده ، والحافظ له سبحانه وتعالى قدره .

وأما الصنف الذى بين الطرفين : فهو موجود لم يكن من شيء ، ولا تقدمه

على العلم المحدث والعلم القديم ، فهو مقول بإشتراك الاسم المحض ، كما يقال كثير من الأسماء على انتقابات مثل : الجلل ، المقول على العظيم والصغير ، والصريم المقول على الضوء والظلمة - ولهذا ليس ها هنا حد (٢٦) يشمل العلمين جميعا كما توهمه المتكلمون (٢٧) .

ومن هنا يخطئ من يعتقد أن هؤلاء الفلاسفة يرون أن الله تعالى لا يعلم الجزئيات أصلا بل يرون أنه تعالى يعلمها بعلم غير مجانس لعلمنا بها ، وذلك أن علمنا بها معلول للمعلوم به ، فهو مُحدث بحدوثه ، ومتغير بتغيره ، وعلم الله سبحانه بالوجود على مقابل هذا ، فإنه علة للمعلوم الذى هو الموجود ، فمن شبه العلمين أحدهما بالآخر فقد جعل ذوات المتقابلات وخواصها واحدة ، وذلك غاية الجهل (٢٨) .

ويدلل ابن رشد على هذا بأن هؤلاء المشائين يرون أن الرؤيا الصادقة تتضمن الإنذارات بالجزئيات الحادثة في الزمان المستقبل وأن ذلك العلم المنذر يحصل للإنسان في النوم من قبل العلم الأزلى المدبر لكل والمستولى عليه ، فكيف يُظن بهم بعد ذلك أنهم يقولون بأن الله لا يعلم الجزئيات .

ومن هنا يجب تنزيه الله - في نظر ابن رشد - وعلمه عن أن يوصف بالكلى أو الجزئى لأن الذى يوصف بذلك هو علم الإنسان فقط ، أما علم الله فهو محيط

زمان ، ولكنه موجود عن شيء ، أعنى عن فاعل ، وهذا هو العالم بأسره .

والكل منهم متفق على وجود هذه الصفات الثلاث للعالم ، فإن المتكلمين يسلمون أن الزمان غير متقدم عليه أو يلزمهم ذلك ، إذ الزمان عندهم شيء مقارن للحركات والأجسام . وهم أيضا متفقون مع القدماء على أن الزمان المستقبل غير متناه وكذلك الوجود المستقبل . وإنما يختلفون في الزمان الماضي ، والوجود الماضي (٣٠) .

ويرى ابن رشد أن هذا الوجود أى العالم ككل قد أخذ شيئا من الوجود الكائن الحقيقى ومن الوجود القديم . فمن غلب عليه ما فيه من شبه القديم على ما فيه من شبه المحدث سماه قديما ، ومن غلب عليه ما فيه من شبه المحدث ، سماه محدثا وهو فى الحقيقة ليس محدثا حقيقيا ، ولا قديما حقيقيا . فإن المحدث الحقيقى فاسد ضرورة ، والقديم الحقيقى ليس له علة (٣١) .

ولذلك يرى ابن رشد أنه ليس هناك ضرورة لتكفير الفرق بعضها لبعض ، وخاصة فى مثل هذه الآراء النظرية والعلمية ، التى ينزلق إليها البعض نتيجة استخدام ألفاظ اللغة ومصطلحاتها ذات المدلولات المتقابلة ، فإن المتكلمين فى هذه المسألة أرادوا تنزيه الله عن أن يشبهه العالم فى قدمه ، وعنى الفلاسفة بكونه (أى العالم) قديما أنه لم يسبقه زمان من حيث

إن الزمان شيء مقارن للحركات والأجسام ، فالاختلاف لا يعدو أن يكون اختلافا فى المصطلحات .

وبالإضافة إلى ذلك يبرهن ابن رشد على أن هذه الآراء جميعا بما فيها آراء المتكلمين ليست على ظاهر الشرع ، فإن ظاهر الشرع إذا تُصَفِّح ظهر من الآيات الواردة فى الأنبياء عن إيجاد العلم أن صورته محدثة بالحقيقة ، وأن نفس الوجود والزمان مستمر من الطرفين أعنى غير منقطع .

وذلك أن قوله تعالى : ﴿ وهو الذى خلق السموات والأرض فى ستة أيام ، وكان عرشه على الماء ﴾ (٣٢) يقتضى بظاهره ، أن وجودا قبل هذا الوجود ، وهو العرش والماء ، وزمانا قبل هذا الزمان أعنى المقترن بصورة هذا الوجود الذى هو عدد حركة الفلك ، وقوله تعالى : ﴿ يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات ﴾ (٣٣) يقتضى أيضا بظاهره أن وجودا ثانيا بعد هذا الوجود .

ومن هنا فالتكلمون ليسوا فى قولهم أيضا ، فى العالم ، على ظاهر الشرع ، بل متأولون ، وأهل البرهان عند ابن رشد على الرغم من أنهم مجمعون فى هذا الصنف ، أنه من المؤول ، فقد يختلفون فى تأويله ، وذلك بحسب مرتبة كل واحد من معرفة البرهان (٣٤) .

ولذلك يرى ابن رشد أن المختلفين فى تأويل هذه المسائل العويصة : إما مصيبين مأجورين ، وإما مخطئين معلورين ، فإن

التصديق من قبل الدليل القائم في النفس هو شيء اضطرارى لا اختياري (٣٥) .

ولذلك قال عليه السلام : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإذا أخطأ فله أجر » .

وأى حاكم أعظم من الذى يحكم على الوجود بأن كذا ، أو ليس بكذا ؟؟ وهؤلاء الحكام هم - في نظر ابن رشد - العلماء الذين خصهم الله بالتأويل ، وهذا الخطأ المصفوح عنه في الشرع ، إنما هو الخطأ الذى يقع من العلماء إذا نظروا في الأشياء العويصة التى كلفهم الشرع النظر فيها (٣٦) .

ولذلك يرى ابن رشد أنه لا يجب تكفير العلماء في مثل هذه المسائل العميقة ويستند إلى ما ذكره الإمام الغزالي في كتابه (فيصل التفرقة) حيث لا يوصم بالكفر من يصدق بصحة مستوى من مستويات الوجود الخمسة : فالغزالي يرى أن مراتب الوجود خمس مراتب يقول : « فإن الوجود : ذاتي ، وحسي ، وخيالي ، وعقلي ، وشبهي . فمن اعترف بوجود ما أخبر الرسول عليه الصلاة والسلام عن وجوده ، بوجه من هذه الوجوه الخمسة ، فليس بمكذب على الإطلاق » (٣٧) .

ويطبق ابن رشد نفس نظريته فيما يتصل بالمعاد والبعث الجسدى ويرى أنه حمله على ظاهره كما يذهب إلى ذلك الأشعرية حيث يرون أنه ليس هناك برهان يؤدي إلى استحالة الظاهر فيها . أى أن

البعث بالأجساد والأرواح معا .

وقوم آخرون ممن يتعاطون البرهان يتأولونها ، وهم يختلفون في تأويلها اختلافاً كثيراً كأبى حامد الغزالي (٣٨) الذى يجمع فيها التأويلين في بعض كتبه . ويشبه أن يكون المخطيء في هذه المسألة من العلماء معنورا ، والمصيب مشكورا ، أو مأجورا ، وذلك إذا اعترف بالوجود ، وتأول فيها نحواً من التأويل .

فابن رشد يرى أن التأويل يجب أن يكون في صفة المعاد فقط ، وليس في وجوده ، إذا كان التأويل لا يؤدي إلى نفي الوجود ، وإنما كان جحد الوجود في هذه كفرا ، لأنه في أصل من أصول الشريعة (٣٩) .

هـ - البرهنة على وجود الله :

وفي « مناهج الأدلة » يبدأ ابن رشد في البرهنة على وجود الله ، حيث يرى أن من أراد التوفيق بين الشريعة والحكمة أو بين الدين والعقل ، فعليه قبل كل شيء بالتدليل على وجود الله .

ذلك أن معرفة الله معرفة برهانية قائمة على أساس العقل والفكر يجب أن تسبق كل معرفة سواها ، وهى مقدمة ضرورية لمعرفة وحدانيته وصفاته وأفعاله تعالى .

وكان ابن رشد قد سبق في هذا الصدد من مفكرى الفرق الإسلامية المختلفة ، إلا أنه لم يرض عن مثل هذه البراهين التى يقدمونها ، حيث يراها أقرب إلى الأدلة

الجدلية والخطائية منها إلى البراهين العقلية المقنعة ، ولذلك نجده يناقش هذه البراهين التي رددتها بالأندلس ثلاث فرق مختلفة يعتقد كل منها أنه على صواب دون غيره . وأشهر هذه الفرق أهل الظاهر تلك التي يطلق عليها اسم الحشوية . وطائفة الأشعرية التي تمثل أهل السنة وهم من المتكلمين . وأخيرا طائفة الباطنية والتي يدخل فيها ابن رشد أهل التصوف وتشترك هذه الطوائف الثلاث كما يعتقد ابن رشد في أنها ركنت إلى قضايا وتأويلات مستحدثة مبتدعة ، معتقدة كل فرقة في نفسها أنها تعبر عن حقيقة الدين دون سواها رامية الفرق المخالفة بالكفر أو الابتداع .

ويبدأ ابن رشد بنقد أهل الظاهر أو الحشوية وقد كانوا أغلبية سائدة في الأندلس في هذا الوقت . وتنحصر أدلتهم في أن « الوحي » هو السبيل الوحيد إلى معرفة وجود الله . أما العقل فليس يغنى في هذه المسألة ، لأنه يعجز تماما عن إثبات هذا الوجود . ويجب الإيمان بوجود الله طالما آمن المسلم بصدق الرسول وصدق ما أخبر عنه ، وينسى هؤلاء أو يتناسوا أن الإيمان بالأنبياء وبالرسل باديء ذي بدء يتطلب وجود العقل والإستناد إلى أحكامه السديدة في صدق الرسل والأنبياء .

ونظرا لأن هؤلاء يجعلون الإيمان سبيلا للسمع لا العقل ، لذلك يخاطبهم ابن رشد بلغة يفهمونها ، فيحججهم بأدلة عقلية وسمعية من القرآن الكريم ، حيث يورد لهم آيات تدل حسب معناها الظاهر الذي لا

يحتمل أى تأويل ، على ضرورة استخدام العقل في إثبات وجود الله والإيمان به كقوله تعالى : ﴿ يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون ، الذى جعل لكم الأرض فراشا والسماء بناء وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون ﴾ (٤٠) . ومثل قوله تعالى : ﴿ إن فى خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التى تجرى فى البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون ﴾ (٤١) وغير ذلك من الآيات التى تدل على هذا المعنى .

وابن رشد لا يتوقف عند هؤلاء الحشوية طويلا استخفافا بهم ورثاء لحالهم ولذلك يقول : « ولا يمتنع أن يوجد من الناس من تبلغ به قدامة العقل وبلادة القرينة إلى أن لا يفهم شيئا من الأدلة الشرعية التى نصبها ﷺ للجمهور وهذا هو أقل الوجود . فإذا وجد ففرضه الإيمان من جهة السماع » (٤٢) .

وابن رشد يرى فى هؤلاء عوام الأمة ، والرجل العامى الذى لا يرقى فى مداركه إلى قبول الأدلة الخطائية والجدلية ، فضلا عن الأدلة البرهانية العقلية ، ينبغى له أن يقف فى إيمانه عند حد الظاهر ، وليس له أن يسأل عما يفوق مستواه الفكرى والعقلى ، وليس للمفكر أو الحكيم أن

يعرض عليه براهينه وحججه أو يقوده إلى الدخول في تفصيل أمور قد يضطرب لها اعتقاده .

أما الأدلة الأشعرية : فيتوقف عندها طويلا نظرا لأن آرائهم قد اعتمدت على حجج لها مسحة من المنطق ، وإن لم تكن منطقية في حقيقة الأمر عند ابن رشد حيث يرى أنهم يعتمدون على مجموعة من الأدلة الجدلية يمكن مناقضتها ودحضها حيث لا تصمد أمام النقد العلمى الصحيح .

وقد اعتمد الأشاعرة على برهانين في إثبات وجود الله : وهما البرهان الذى ينبى على نظريتهم فى الجوهر الفرد ، والبرهان القائم على التفرقة بين الممكن والواجب .

(أ) أما البرهان القائم على نظرية الجوهر الفرد :

فقد أرادوا به أن يبرهنوا على وجود الله بحدوث العالم ، فاضطروا إلى التدليل على صحة هذه القضية الأخيرة بإثبات حدوث الجوهر الفرد ، حيث إن أجسام العالم ليست بسيطة ، بل مركبة من جواهر فردة .

وبرهنوا على حدوث الجوهر الفرد بثلاث مقدمات وهى :

أن الجواهر لا تنفك عن الأعراض ، وأن هذه الأعراض حادثة لأنها تتغير ، وأن ما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث^(٤٣) فإذا كانت هذه الجواهر حادثة كان العالم الذى يتألف منها مُحدثا ، واحتاج إلى

حدوثه إلى سبب ، وهذا السبب هو الله سبحانه .

ويرى ابن رشد أن هذه الحجة ليست منطقية ولا برهانية ، وهى إلى جانب ذلك معقدة يعسر فهمها ، حتى على من حذقوا صناعة الجدل فضلا عن الجمهور ، ويعسر فهمها لأنها تفضى إلى نتيجة يعجز أصحابها عن حلها .

ويستعرض ابن رشد تلك الإشكالات التى يمكن أن تنتج عن هذه النتيجة ، ناقضا حججهم بحجج أخرى جدلية تزيد الأمر صعوبة فضلا عن نقده للمقدمات الثلاثة التى يبنون عليها حججهم^(٤٤) . ويرى أن هذه حجة يعجز علماء الكلام عن حلها فكيف يحق لهم أن يكلفوا الجمهور فهمها ؟

إن هذا نوع من التكليف بما لا يطاق ، فى حين أن طريقة معرفة الله التى أرادها القرآن للجمهور أكثر وضوحا وبساطة من طريقة الأشعرى وهى فى نفس الوقت طريقة الفلاسفة والحكماء^(٤٥) .

(ب) برهان الممكن والواجب :

وينقد ابن رشد الطريقة الثانية فى البرهنة على وجود الله عند الأشاعرة ، وهى طريقة أبا المعالى الجوينى التى تنحصر فى التفرقة بين الواجب والممكن . فالعالم جائز الحدوث ، ومن الممكن أن يوجد على نحو آخر غير الذى يوجد عليه ، وإذن فلا بد من وجود سبب جعله على النحو الذى هو عليه الآن .

ويرى ابن رشد أن مقدمات هذا البرهان خطائية وكاذبة ومبطللة للحكمة الصانع حيث إن « الحكمة ليست شيئا أكثر من معرفة أسباب الشيء ، وإذا لم يكن للشيء أسباب ضرورية تقتضى وجوده ، على الصفة التى هو بها ذلك النوع موجود ، فليس ههنا معرفة يختص بها الحكيم دون غيره كما أنه لو لم تكن ههنا أسباب ضرورية فى وجود الأمور المصنوعة لم تكن هنالك صناعة أصلا تنسب إلى الصانع ، دون من ليس بصانع » (٤٦) .

وفى الحقيقة فقد جانب ابن رشد الصواب بنقده لمثل هذا البرهان ، حيث إنه يُخضع المشيئة والقدرة الإلهية لضرورات الخلق ، وكأن الإبداع والخلق الإلهى محكوم بضرورات سابقة عليه تقتضيه أن يأتى بهذا الخلق على هذا النحو دون سواه ، وأصاب الأشاعرة عامة والإمام الجوينى خاصة حيث برأوا الإرادة الإلهية عن مثل هذه الشبهة ، وتصوروها على النحو الواجب لها . فلا قوانين ولا ضرورات تحكم الإرادة الإلهية ، حيث هى إرادة مطلقة ، فما يريد الله ويشأؤه من قوانين الإبداع والخلق ، تبدى فيه الضرورة والحكمة لمجرد أنه أراد وخلق على هذا النحو دون سواه ، وليست الحكمة والضرورة البادية فى العالم وقوانينه لأسباب ذاتية خاصة بذلك العالم وبتلك القوانين .

ومن هنا فقد أدرك « توماس الإكوينى » (١٢٢٥ - ١٢٧٤ م) الذى تأثر بابن رشد إلى حد كبير وهو من كبار

فلاسفة العصور الوسطى المسيحية ، عمق هذا البرهان فاستخدمه فى البرهنة على خلق العالم وحرية الإرادة الإلهية حرية مطلقة . ففى رأيه ليس العالم الموجود بالفعل أفضل عالم يمكن أن يوجد ، بل يستطيع الله أن يوجد عالما خيرا منه ، وإذا كنا نرى هذا العالم غاية فى الجمال والكمال ، فذلك يعود إلى أن الله خلقه على هذا النحو من الكمال والجمال .

وهذا ما لا يوافق عليه ابن رشد حيث يرى عكس ذلك ، إذ يقول بأن هذا العالم إنما يوجد لأنه أفضل عالم ممكن ، وكأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان ، مما يعنى فى تصورنا تحديدا للإرادة والقدرة الإلهية ، كان ابن رشد فى غنى عنه ، ولكنه أراد نقد جميع الأدلة فى عصره لتقديم أدلة جديدة يرتضيها .

وللدلالة وعمق برهان الممكن والواجب الذى أتى به الجوينى فقد كان له شأن كبير فى الفلسفة الإسلامية وعلم الكلام على السواء ، بل تلقفه الفيلسوف توماس الأكوينى وبنى عليه كثيرا من ميثافيزيقاه فى العصور الوسطى المسيحية (٤٧) .

وكان هذا البرهان أساسا اعتمد عليه الشيخ الرئيس ابن سينا لوضع برهان آخر أخذه عنه الأوربيون ، فإن ابن سينا يفرق بين نوعين من الممكنات : فهناك نوع يقال عنه أنه ممكن فى ذاته ، ونوع يوصف بأنه واجب بغيره وممكن فى حد ذاته . أما الأول فهو الممكن الذى لم تقتض الإرادة

الإلهية إيجاده بالفعل ، وأما الآخر فهو الممكن في ذاته بعد أن تحقق بالفعل ، فأصبح وجوده واجبا بناء على إرادة خالقه .

وفي هذا الممكن الأخير نستطيع التفرقة بين شيئين هما : الماهية والوجود . أما الماهية فالمراد بها مجرد إمكان الشيء ، أما الوجود فشيء يعرض لها من الخارج ، ويجعلها وجودا ضروريا ، بعد أن كانت مجرد إمكان . ولا يمكن لتلك الماهيات الممكنة في ذاتها والواجبة بغيرها أن توجد دون أن يرجح وجودها على عدمها سوى موجود واجب الوجود بذاته لأنه لو كان واجب الوجود بغيره مثلها لتسلسل الأمر . فيجب الوقوف عند موجود واجب بذاته هو سبب أخير لسلسلة الخلق الموجودة في هذا العالم^(٤٨) .

وسيهتم الفارابي بهذا البرهان أيضا ويبنى عليه استدلاله الفلسفية على وجود الله ويستخرج منه كل نتائجه المنطقية^(٤٩) ، بل يتسرب هذا الدليل إلى الفلسفة الحديثة كما نجدها عند ديكارت أبو الفلسفة الحديثة الذي يبدأ في التفريق بين الماهية والوجود فيما يتصل بالخلق وبالعالم ، وفي توحيد الماهية والوجود فيما يتصل بالخالق . ويمثل لنا هذا التوحيد في الماهية والوجود في العصر الحديث العلامة المميزة للمثاليين المحدثين .

وخلاصة الأمر أن ابن رشد لا يرضى عن برهنة الأشاعرة على وجود الله حيث

إن طرقهم في السلوك إلى معرفة الله - في نظره - ليست طرقا نظرية يقينية ، بل ولا طرقا شرعية يقينية أيضا حيث إن الطرق الشرعية في نظره ، إذا تؤملت وجدت قد جمعت وصفين : أحدهما : أن تكون يقينية . وثانيهما : أن تكون بسيطة غير مركبة أى قليلة المقدمات ، فتكون نتائجا قريبة من المقدمات الأول^(٥٠) .

(ج) أدلة الصوفية :

وكذلك لم يرتض ابن رشد طرق المتصوفة في معرفة الله تعالى ، حيث إنهم لا يستخدمون العقل وبراهينه المنطقية وسيلة للاستدلال على وجود الله الذي هو عندهم أوضح من كل دليل وأظهر من أى برهان ، ولكن اعتقدوا أن معرفتهم لوجود الله ترجع إلى المعرفة الإشرافية التي تفيض على نفوسهم وقلوبهم إذا وقوا للمجاهدة النفسية والروحية حقها ، والمعرفة هنا حدسية يصل إليها المرء بالقضاء على الشهوات والانكباب على التطهر والتزكية والتأمل .

وقد عضدوا منهجهم هذا بنصوص من القرآن الكريم اعتقدوا أنها تشهد لهم من مثل قوله تعالى : ﴿ واتقوا الله ويعلمكم الله ﴾ وقوله : ﴿ والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ﴾ وقوله : ﴿ إن تتقوا الله يجعل لكم فرقانا ﴾ .

وعلى الرغم من أن ابن رشد يسلم بأصول هذه الطريقة في معرفة الله وإدراكه

الإسلامى .

(أ) دليل العناية الإلهية :

وفيه يحرص ابن رشد على اتخاذ العناية الإلهية ، ووجود الغايات المحددة في الطبيعة والكون دليلا على وجود الله . وبينى هذا الدليل العقلى على أساسين بديهيين لا يحتاج المرء في إلزام الآخرين بهما إلى استخدام طريقة الجدل أو سلوك مسلك التفريع والتشعيب الذى برع فيه المتكلمون والفلاسفة المسلمون .

أما الأساس البديهي الأول في هذا البرهان : فهو أن نظام الكون يكشف لحواسنا وعقولنا معا عن تناسق عجيب بين أجزائه وبين الكائنات والظواهر التى يحتوى عليها ، ويرينا أن هذا التناسق أو الانسجام نافع للإنسان ، ولكل كائن حى في هذا العالم .

فاختلاف الليل والنهار ، وتتابع الفصول ، ووجود الشمس والقمر والنجوم والرياح والأمطار والحيوان والنبات وغير ذلك من الموجودات التى لا حصر لها ، ملائم لحياة الإنسان بل لحياة كل الكائنات في هذا العالم .

يقول ابن رشد : « وكذلك أيضا تظهر العناية في أعضاء البدن وأعضاء الحيوان ، أعنى كونها موافقة لحياته ووجوده » (٥٢) . ويشبه هذا ما سيتوصل إليه الفيلسوف الألماني « كانط » بعده بستة قرون ، وهى الفكرة التى تقول بوجود

قلبيا وذوقيا إلا أنه يرى أنها طريقة الخاصة في معرفة الله وليست وسيلة العامة والجمهور حيث لا يستطيعها إلا هؤلاء الذين أمكنهم التجرد عن الشهوات والرغبات وممارسة تلك المجاهدات النفسية الشاقة . أما المنهج الواجب اتباعه في التدليل على وجود الله عنده فهو منهج الفكر والنظر ذلك المنهج الذى يعم الخاص والعام من الناس ، وهو ما حث عليه القرآن الكريم كثيرا ودعا إلى معرفة طريقه وأساليبه (٥١) .

وهو منهج يجمع بين الشريعة والحكمة أو بين الدين والعقل ، يبرهن به ابن رشد على مدى الاتفاق والتطابق الذى يمكن أن ينشأ بين العقل والنقل بين الشريعة الموحاة من السماء والفكر المنبثق من الإنسان . ويقدم ابن رشد أدلته التى هى خير برهان على مدى التوفيق الذى أحرزه بين الدين والفلسفة .

أدلة ابن رشد على وجود الله :

بعد أن يرفض ابن رشد أدلة أهل الظاهر والمتكلمين والمتصوفة وينقدها جميعا من حيث إنها ليست شرعية - فى نظره - أى ليست بتلك البراهين التى جاء القرآن بها ونبه الجمهور على استخدامها ، كما أنها ليست برهانية أى ليست منطقية تلزم المرء الحجة على النحو الذى نجده مثلا فى البراهين الرياضية ، لذلك يقدم أدلته الشرعية والعقلية معا تلك الأدلة الفلسفية التى تتفق فى نظره مع ما نجا به الدين

« غائية داخلية » في الكائنات (٥٣)
أما الأساس الثاني : فهو أن هذه الغايات
الواضحة لا يمكن أن تكون وليدة الصدفة
ولأنها هي نتيجة لما أراده الخالق لهم .

وهذا البرهان العقلي المستمد من
مشاهدة العناية الإلهية المتبدية في الكون
وانسجام أجزائه وظواهره يرى ابن رشد
أنه يتجه إلى جميع العقول على حد سواء ،
فهو يصلح للعامة التي تعتمد على البداهة
الحسية في الإقرار بوجود الغايات في
المخلوقات ، كما يصلح للعلماء الذين كلما
زادوا تبحرا في العلم والبحث كلما كشفوا
عن حقائق وقوانين جديدة تزيد من إيمانهم
وبوجود حكمة وعناية إلهية متجلية في
تلك الظواهر الطبيعية .

ويرى ابن رشد أن هذا البرهان جدير
بالاعتبار لأنه يلتقي مع استشهادات القرآن
الكريم وهو برهان عقلي كما مر وأيضا هو
برهان ديني حيث يكثر ظهوره في آيات
القرآن الكريم في مثل قوله تعالى : ﴿ ألم
نجعل الأرض مهادا ، والجبال أوتادا ،
وخلقناكم أزواجا ، وجعلنا نومكم سباتا ،
وجعلنا الليل لباسا ، وجعلنا النهار
معاشا ﴾ (٥٤) . ومثل قوله تعالى :
﴿ تبارك الذي جعل في السماء بروجا
وجعل فيها سراجا وقمرا منيرا ﴾ . ومثل
قوله تعالى : ﴿ فلينظر الإنسان إلى
طعامه : أنا صببنا الماء صبا ، ثم شققنا
الأرض شقا ، فأنبتنا فيها حبا ، وعنبا
وقضبا ﴾ (٥٥) . وقوله تعالى : ﴿ الذي
جعل لكم الأرض فراشا والسماء بناء ،

وأنزل من السماء ماء فأخرج به من
الثمار رزقا لكم فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم
تعلمون ﴾ (٥٦)

(ب) دليل الاختراع :

إن وجود الحيوان والنبات وظاهرة
الحياة نفسها التي تطرأ على الأشياء غير
العضوية ، كاف وحده في إثبات فكرة
الاختراع ، كما أن أجزاء العالم وحركات
أجرامه السماوية مخترعة أيضا . حيث أنها
مسخرة لتحقيق غايات معينة ، وكل شيء
مسخر لا بد أن يكون مخلوقا ، فإذا ثبت
حدوث هذه الأشياء جميعا حية وغير حية
كان ذلك دليلا على وجود الخالق . وهذا
الدليل مشترك بين العلماء والعامة ،
ولا يختلف موقف كل من هذين الفريقين
منه إلا بناء على درجة العلم والمعرفة .

فالعامة تعترف بوجود صانع للكون
بناء على ما تراه رأى العين من آثار الصنعة
الواضحة .

أما العلماء فهم أكثر إدراكا لمعنى
الاختراع لأنهم لا يعتمدون فحسب على ما
ترشدهم إليه حواسهم ، بل يدركون هذا
المعنى أيضا بالبراهين العلمية (٥٧) .

وهذا الدليل العقلي له شواهد من
الشرع فقد جاء به القرآن الكريم حيث قال
تعالى : ﴿ فلينظر الإنسان مم خلق ، خلق
من ماء دافق ﴾ (٥٨) ومثل قوله تعالى :
﴿ أفلا ينظرون إلى الإبل كيف
خلقت ﴾ (٥٩) ومثل قوله تعالى : ﴿ يا أيها
الناس ضرب مثل فاستمعوا له إن الذين

تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا
ولو اجتمعوا له ﴿٦٠﴾ .

ولقد رأى ابن رشد أن القرآن الكريم
قد جمع بين الدليلين السابقين : دليل العناية
الإلهية ودليل الاختراع وألف بينهما
بانسجام تام ، ليزيد بدهاء كل منهما
بسبب مجاورته للآخر وهو ما يتضح لنا من
قوله تعالى : ﴿ يا أيها الناس اعبدوا ربكم
الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم
تتقون . الذى جعل لكم الأرض فراشا
والسمااء بناء وأنزل من السمااء ماء فأخرج
به من الثمرات رزقا لكم ، فلا تجعلوا لله
أندادا وأنتم تعلمون ﴾ . وهذا تنبيه على
برهان الاختراع وقوله تعالى : ﴿ الذى
جعل لكم الأرض فراشا والسمااء بناء ،
وأنزل من السمااء ماء فأخرج به من
الثمرات رزقا لكم ، فلا تجعلوا لله أندادا
وأنتم تعلمون ﴾ وذاك تنبيه على دلالة
العناية^(٦٠) إلى غير ذلك من الآيات الكريمة
التي نجدها فى القرآن ، والتي قد تفوق فى
محددها تلك الآيات التى تتضمن أحد
الدليلين فقط . ويرى ابن رشد أن طريقة
التدليل هذه التى جاء بها القرآن الكريم هى
الطريقة الصحيحة حيث تصلح للعامة
وللعلماء على حد سواء .

أما إنها تصلح للعامة فذلك لأنها تنفذ
مباشرة إلى حكمهم السديد وفطرتهم التى
لا تميل إلى الجدل والمناقشة . وأما إنها
تصلح للعلماء فذلك لأن العلم يكشف لهم
عن كثير من أسرار صنعته تعالى وحكمته
يقول ابن رشد : « فقد بان من هذا أن

الدلالة على وجود الصانع منحصرة فى
هذين الجنسين : دلالة العناية ودلالة
الاختراع ، وتبين أن هاتين الطريقتين هما
بأعينهما طريقة الخواص ، وأعنى بالخواص
العلماء ، وطريقة الجمهور ، وإنما
الاختلاف بين المعرفتين فى التفصيل ، أعنى
أن الجمهور يقتصرون من معرفة العناية
والاختراع على ما هو مُدرك بالمعرفة الأولى
المبنية على علم الحس . وأما العلماء
فيزيدون على ما يُدرك من هذه الأشياء
بالحس ما يُدرك بالبرهان ... والعلماء ليس
يفضلون الجمهور .. من قبل الكثرة فقط ،
بل ومن قبل التعمق فى معرفة الشيء الواحد
نفسه » (٦١) .

ومن هذا يتضح أن ابن رشد لم يرتض
البراهين الخطائية أو الجدلية التى ترد عند
كل من المتكلمين والصوفية وبقية الفرق
الإسلامية ، وقدم براهينه الفلسفية القائمة
على الاستدلال المنطقى البسيط ، وبرهن
بشكل واضح وعميق على إمكانية الجمع
بين الشريعة والعقل وعلى تطابق نظر
الحكمة والدين ، خاصة فيما يتصل بمسألة
البرهنة على وجود الله وهو دائما يشفع
براهينه العقلية بآيات من القرآن الكريم
تزيد براهينه قوة إلى قوتها كما تؤكد على
تطابق نظر الدين والعقل معا فى تلك
المسائل الميتافيزيقية العميقة . وما صنعه
ابن رشد فى مسألة البرهنة على وجود الله
عقليا ودينيا ، مؤصلا كل ذلك بالرجوع
إلى الفطرة العقلية الواضحة والبسيطة
ومستندا إلى نصوص القرآن الكريم البينة

الدلالة يقوم بصنعه في معالجته لبقية المسائل الخاصة بوحداية الله تعالى وبصفاته ، تلك المشاكل الشائكة التي طال فيها الجدل والحوار بين مختلف الفرق الإسلامية .

٦ - وحدانية الله :

وللبرهنة على وحدانيته تعالى يلجأ ابن رشد إلى فطرة العقل ومنطوق الآيات الكريمة الواضحة ليدلل على اتفاق العقل والدين معا بشكل جازم . وهو أيضا لا يرضى بأساليب المتكلمين في التدليل حيث يعتبرها أساليب جدلية أكثر منها برهانية ، وعلى الرغم من أنه يستمد براهينه العقلية من آيات القرآن الكريم التي يستمد منها المتكلمون وخاصة الأشاعرة براهينهم ، إلا أنه ينتهي إلى منهج من المعالجة يختلف عن المنهج الذي يستخدمه هؤلاء المتكلمون .

وأدلة الأشاعرة الجدلية يبنونها على آيات كريمة مثل : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله ، إذا ذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم إلى بعض ، سبحان الله عما يصفون ﴾ . وقوله : ﴿ قل لو كان معه آلهة كما يقولون إذا لا بتفوا إلى ذي العرش سيلا ﴾ .

ويستنبط المتكلمون من معتزلة وأشعرية دليلهم من هذه الآيات بطريقة خاصة ، هي طريقة القسمة العقلية أو طريقة « السبر والتقسيم » فيقولون : لو صح أن هناك إلهين فمن الجائز أن يقع الخلاف بينهما ،

بأن يريد أحدهما خلق العالم ولا يريد الآخر . وعندئذ يمكن أن يتشكل هذا الخلاف بإحدى صور عقلية في رأيهم : فإما أن تتم إرادة كل واحد منهما ، وإما أن تبطل إرادة كل منهما ، وإما أن تتحقق إرادة أحدهما دون إرادة الآخر .

فعلى الفرض الأول يكون العالم حينئذ موجودا وغير موجود في آن واحد .

وعلى الفرض الثاني يكون غير موجود وغير معلوم .

وعلى الفرض الثالث يكون الذي تتم إرادته هو الإله حقيقة والآخر عاجزا ، فلا يستأهل أن يوصف بأنه إله .

ولكن يلاحظ ابن رشد أن الفرض الثاني ليس إلا صورة معكوسة من الفرض الأول ، وأن أحدهما كان كافيا ، وبخاصة لأن عقيدة الوحداية من البداهة الحسية والعقلية بحيث لا تتطلب هذا العناء كله . كما أن برهانهم يقوم على المماثلة بين الله والبشر ، لأنهم يريدون تطبيق ما يشاهدونه بين بنى الإنسان على العالم الإلهي ، أى ينسبون الاختلاف إلى الآلهة . فإذا نحن سرنا معهم في طريقهم وتبعناهم في جدلهم ، قلنا : أليس من الممكن أن يتفق الإلهان بدلا من أن يختلفا ، أو أن أحدهما يفعل بعض العالم والآخر يفعل بعضه أو يفعلانه على سبيل المناوأة إلى غير ذلك من التشكيك الذي لا يليق بالجمهور ، بل ويثير شبهات أكثر مما يؤدي إلى يقين .

لذلك يرى ابن رشد أن دليلهم هذا ليس برهانيا ولا شرعيا . فليس برهانيا لمخالفاته للقريحة الجيدة ولا يجرى على أصول المنطق السليم ، وليس بالدليل الذى أراده القرآن الكريم ، لأن عامة الناس تعجز عن فهمه فضلا عن أن تقتنع به .

ودليلهم هذا الذى يعرفونه فى صناعتهم بدليل « السير والتقسيم » هو القياس الشرطى المنفصل عند أهل المنطق وهو بخلاف الدليل الذى فى الآية الذى يعرفه المنطقة بالشرطى المتصل^(٦٢) والذى يعبر تعبيرا صادقا عن أكمل ضروب البرهنة والاستدلال ، حيث يضع فرضا واحدا ثم يحاول البرهنة على صدقه . فإن أدى نتائج صادقة كان صادقا ، وإن أدى إلى نتائج فاسدة وجب تركه والتخلى عنه^(٦٣) .

أما برهان ابن رشد العقلى فيستمد من آيات القرآن السابقة : فقوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ يعبر عن معنى بديهي يكاد يكون فطرة مغروزة فى طباع الناس ، لأنهم يرون رأى العين أنه لو وجد ملكان فى مدينة واحدة لما أمكن أن يؤدى وجودهما إلى صلاحها وبقائها اللهم إلا أن يكون أحدهما ملكا فعليا لا يلقى معارضة أو مقاومة من الآخر الذى يستكين له ، ولا يعمل عملا يمكن أن يكون على غير ما يريد الأول^(٦٤) ولا يمكن أن يطلق على مثل هذا العاقل اسم ملك فضلا عن إله .

وأما الآية الثانية وهى قوله تعالى : ﴿ ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله

إذاً لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحانه الله عما يصفون ﴾ . فإنها تنكر الابن أولاً ثم تدل على استحالة وجود كثرة من الآلهة ، لكل إله منها أفعال تختلف عن أفعال صاحبه ، إذ لا يمكن أن تؤدى هذه الأفعال المتضاربة إلى موجود واحد تتجلى فيه الصنعة الدقيقة والحكمة العميقة . لكن هنا أمر يفجأ الحس والعقل معا ، وينقض فكرة وجود آلهة كثيرة تختلف وتتضارب أفعالها ، وهو وجود عالم واحد قد أحكمت صنعته^(٦٥) .

وأما الآية الأخيرة وهى قوله تعالى : ﴿ قل لو كان معه آلهة كما يقولون إذا لابتغوا إلى ذى العرش سبيلا ﴾ ، فهى برهان على استحالة وجود إلهين أو عدة آلهة تتفق أفعالها بمعنى أن يكون فى استطاعة تلك الآلهة أن تخلق العالم . ولو أمكن ذلك لوجب أن تكون هذه الآلهة سواء فى الاستيلاء على العرش مما يؤدى إلى وجود عدد منها فى مكان لا يتسع إلا لواحد فقط من بينهم .

وهكذا يؤكد ابن رشد لنا أن عقيدة تعدد الآلهة لا يمكن أن تنهض بنفسها لأنها تؤدى حتما إما إلى الاعتراف بعجز هذه الآلهة جميعها عن خلق العالم والاحتفاظ له بوجوده الذى لا قدر له ، وإما إلى التسليم بأن هذا العالم فاسد ، وهذا أمر مرود « فكأنه قال : لو كان فيهما آلهة إلا الله لوجد العالم فاسداً الآن ، ثم استثنى أنه غير فاسد ، فوجب ألا يكون هنا إلا إله واحد »^(٦٦) .

وهكذا يتضح لنا أسلوب ابن رشد في البرهنة على وحدانية الله تلك البرهنة العقلية البسيطة والعميقة معا ، ناقدا ورافضا أدلة المتكلمين القائمة على القسمة العقلية والمتخذة الجدل وسيلة إلى الإقناع . فطريقته في التدليل والمستمدة من الآيات الكريمة طريقة الخاصة والعامة معا وإن امتازت الخاصة بأنهم إذا فحصوا العالم ووقفوا على ما فيه من نظام واتساق زادوا يقينا بأن هذا العالم المتسق المتجانس لا يمكن إلا أن يكون مخلوقا لإله واحد ، لا شريك له في تدبير خلقه .

وهكذا تتحقق حكمة القرآن في حث الناس على المعرفة ، لكي يكون إيمانهم كاملا . ويتفق هذا الهدف مع ما رأيناه في أدلة وجود الله ، كما يجب أن يفهمها المسلم حقيقة لأن دليل الاختراع ودليل العناية الإلهية حليفتان للمعرفة وباعثان عليها .

وهذا الأسلوب العقلي في البرهنة يتخذه ابن رشد في معالجة كثير من المسائل العقائدية الأخرى مثل صفات الله كالقدرة والإرادة والكلام وبقية الصفات التي تعرضنا لبعضها من قبل واضعنا في الاعتبار ضرورة التفريق بشكل حاسم بين عالم الغيب وعالم الشهادة وهو أمر هام غفل عنه الأشاعرة والمعتزلة معا في نظره . كما يستخدم أسلوبه العقلي في البرهنة على صحة كثير من عقائد الدين كالقضاء والقدر والبعث وخلود النفس وحرية الإنسان وكثير من القضايا العقلية التي يبحثها الفلاسفة ونجد لها إجابات واضحة

في آيات القرآن الكريم تدركها الفطرة السوية ويعرفها العقل المتأمل ويبرهن عليها المفكر بأسلوب سلس واضح مستغن عن أدلة الجدل ومستعيز عنها ببراهين العقل المنطقية التي تقنع الخاصة والعامة معا .

أثر ابن رشد الفلسفي

وإذا أردنا معرفة أثر ابن رشد في الفلسفة الأوربية في العصر الوسيط والحديث ، فما علينا إلا تصفح معظم نظريات وأفكار فلاسفة أوربا في العصر الوسيط وبداية العصر الحديث لنذكر مدى هذا التأثير العميق .

فإذا كان أرسطو قد استحق لديهم في العصور الوسطى لقب « المعلم الأول » أو « الفيلسوف » فقد اشتهر ابن رشد باسم (الشارح الأكبر) حيث جاء ختاماً لشرح كثيرين تناولوا من قبله فلسفة أرسطو دون أن يبلغ أيا منهم فيها ما بلغه ابن رشد حيث تميزت هذه الشروح بالعمق والاستقصاء فضلا عن الأصالة والتميز الذي أضفاه ابن رشد على هذه الفلسفة ، خاصة أنه قد وضع يديه على المؤلفات الحقيقية لأرسطو دون تلك المؤلفات التي نسبت إلى أرسطو خطأ مثل كتاب « الربوبية » أو « أوثولوجيا أرسطو طاليس » الذي ترجمه أوائل المترجمين ومنهم الكندي الفيلسوف (٨٠١ - ٨٦٧ م) ونسبوه خطأ إلى أرسطو ، واتضح من بعد أنه بعض « تساعيات » أفلوطين المصري .

وقد اعتقد خطأ كل من الكندي والفارابي (٨٣٢ - ٩٥٠ م) وابن سينا (٩٨٠ - ١٠٣٧ م) عندما نسبوا هذا الكتاب إلى أرسطو أنه يمكن التوفيق بين فلسفة أفلاطون وفلسفة أرسطو بل وضع الفارابي بعض المؤلفات التي حاول الجمع فيها بين فلسفة كل منهما^(٦٧) . ورثت المدرسة المشائية الإسلامية نتائج فلسفية خاطئة بناء على اعتقادهم السابق الخاطئ .

لذلك أعاد ابن رشد تحديد معالم فلسفة أرسطو الحقيقية ، وقدم في شروحه وتحليلاته لها دراسة نقدية لما ارتكبه قبله الشراح من أخطاء وساعده على تحقيق ذلك طلب الخليفة « أبو يعقوب يوسف » (١١٦٣ - ١١٨٤ م) كما ذكرنا من قبل ، أحد خلفاء دولة الموحدين الذي رجاه بحضرة ابن طفيل الفيلسوف أن ينقح ويلخص ويشرح كل مؤلفات أرسطو .

لذلك توفر ابن رشد على دراسة هذه المؤلفات وقدم لنا ثلاثة أنواع من التحليلات الفلسفية لها هي : « الشروح » و « الجوامع » و « التلخيصات » التي حاول فيها استقصاء فلسفة أرسطو وغاياته ، مضيفاً عليها من شخصيته الفريدة الشيء الكثير ، مما دعا جامعة « بادو » منذ عدة قرون أن تمنحه لقب « روح أرسطو وعقله »^(٦٨) .

وقد نقلت شروح ابن رشد على أرسطو مع مؤلفاته الخاصة التي ضمّنها آراءه الخاصة في الفلسفة ، وفي التوفيق بين العقل

والدين أو بين الحكمة والشرعية إلى اللاتينية في العصور الوسطى ، حيث التمس القديس توما الأكويني من صديقه (وليام مويربك Moerbeke) أن ينقل جميع مؤلفاته فنقلها^(٦٩) .

وقرأها بعد ذلك توماس الإكويني ، وتأثر بها إلى حد كبير ، بل وغدت أفكار ابن رشد وآراءه الفلسفية خاصة ما يتصل منها بالميتافيزيقا والإلهيات وخلود النفس جزء من فلسفة الإكويني . ويكفي ابن رشد شهادة لشروحه على أرسطو أن الكتب التي نقلت بعد ذلك من اليونانية مباشرة لأرسطو لم تغن عنه ، فبعد أن حرم أسقف باريس دراسته في جامعته وسماه رأس الضلال في منتصف القرن الثالث عشر ، وكانت الفلسفة الرشدية قد انتشرت في الأوساط العلمية واللاهوتية ودعمت الحركات العقلية التي أخذت في الانتشار ضد سلطان رجال الكهنوت المتوارث ، عادت هذه الجامعة نفسها بعد قرن فأخذت على أساتذتها الموائيق ألا يعلموا فيها شيئاً لا يوافق مذهب أرسطو كما شرحه ابن رشد . وأصبحت كتبه مادة لا تنفد للدرس والمناقشة في البيع والأديرة والجامعات .

وقد تأثر رائد المدرسة التجريبية « روجر بيكون » (١٢١٤ - ١٢٩٤ م) وكان راهباً من رهبان الفرنسيسيين إلى حد كبير بآراء ابن رشد الفلسفية خاصة بعد اهتمام « فردريك الثاني » ملك صقلية (١١٩٤ - ١٢٥٠ م) بآراء ابن رشد

الذى أمر بترجمة كل مؤلفاته في الجامعات بعد أن كلف العالم « ميخائيل سكوت » بترجمة شروحه التي أرسلها إلى جامعة بولون وجامعة باريس .

ولم يبق في القرن الثالث عشر وما بعده أورنى يشتغل بالثقافة أو يسمع بأحاديثها إلا عرف شيئا عن ابن رشد وأعجب به أو رد عليه ، ولو لم يكن من الفلاسفة والمنقطعين للعلوم .

ويذكر الأستاذ العقاد في مؤلفه عن ابن رشد « أنه » ما من مدرسة فلسفية نشأت في أوروبا بعد القرن الثالث عشر إلا أمكن أن تنتسب من قريب أو بعيد إلى الثقافة الرشدية سواء بالاطلاع على تلك الثقافة أو بالاطلاع على تعليقات المعلقين عليها ، نقضاً واستنكاراً أو تأييداً واعجاباً من كلا الطرفين (٧٠) .

ويقول النقاد من الإسرائيليين (٧١) وغيرهم أن إسبينوزا الفيلسوف الإسرائيلي الكبير أخذ من موسى بن ميمون معاصر ابن رشد ، وأن موسى بن ميمون أخذ الفلسفة الرشدية ولا سيما الإلهيات وما بعد الطبيعة ، ويقررون أن أثر الفلسفة الرشدية في مذاهب الفلسفة اليهودية ظاهر كأثرها في مذاهب الفلسفة المسيحية ، وإن اختلفوا في المدى والمقدار .

وقد حفظ لنا تاريخ الفكر تلك المساجلة الفلسفية المشهورة التي دارت بين ابن رشد والغزالي حيث ألف الغزالي كتابه « تهافت الفلاسفة » فرد عليه ابن رشد بكتابه

« تهافت التهافت » ثم رد ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨ هـ) على ابن رشد وناقش في رده براهين كتاب « مناهج الأدلة » ووضع أثناء ذلك كتابه « الرد على المنطقيين » الذي أصل به منطقاً إسلامياً في مقابلة المنطق الأرسطي الصوري .

ودامت هذه المعركة بين الفقهاء والمتكلمين والفلاسفة إلى القرن التاسع للهجرة حيث عهد السلطان محمد الفاتح العثماني إلى العالم « خوجه زاده » (المتوفى ٨٩٣ هـ) بالموازنة بين كتاب « تهافت الفلاسفة » للغزالي وكتاب « تهافت التهافت » لابن رشد فوضع في ذلك مؤلفه المشهور .

وفي أوروبا لم تنقطع المناقشة في الفلسفة الرشدية من القرن الثالث عشر إلى القرن السادس عشر ثم كان لها استئناف في القرن التاسع عشر على يد الباحث الكبير « إرنست رينان » (١٨٣٣ - ١٨٩٢ م) الذي وضع فيه مؤلفه الشهير « ابن رشد والرشدية » .

وما كانت هذه المساجلات العلمية تتم حول آراء ابن رشد وأفكاره الفلسفية لولا عمق هذه الآراء وحيويتها حيث مست جوانب عميقة من الباحث العقائدية والميتافيزيقية ، كما أنها بشرت بعصر العقل ، وحققت إمكانية طالما صبا إليها المفكرون والفلاسفة وهي إلتقاء هذا العقل بالدين وتطابق الحكمة بالشرعية ، فتحققت في فلسفة ابن رشد صورة فريدة من صور التوحيد بين الإلهي والإنساني .

مصادر البحث

١ - العربية :

ابن رشد : تهافت التهافت . تحقيق
د . سليمان دنيا ، الطبعة الأولى ، دار
المعارف عام ١٩٧١ . مناهج الأدلة في
عقائد الملة . تحقيق د . محمود قاسم ،
الطبعة الثانية ، الأنجلو عام ١٩٦٤ . فصل
المقال فيما بين الحكمة والشرعية من
الاتصال . وضعية في العلم الإلهي .
تحقيق د . محمد عمارة ، الطبعة الأولى ،
دار المعارف ١٩٧٢ . تلخيص ما بعد
الطبيعة . تحقيق د . عثمان أمين . القاهرة
عام ١٩٥٨ .

ابن سينا : الإشارات والتنبيهات .
تحقيق د . سليمان دنيا ، الطبعة الأولى ،
دار المعارف عام ١٩٦٨ .

ابن طفيل : حي بن يقظان . تحقيق
د . عبد الحليم محمود ، الطبعة الأولى ،
الأنجلو عام بدون تاريخ .

فرح أنطون : ابن رشد وفلسفته ،
الطبعة الأولى ، الإسكندرية عام ١٩٠٣ .

إرنست رينان : ابن رشد والرشدية .
ترجمة عادل زعتر ، القاهرة عام ١٩٥٧ .

الأشعري : مقالات الإسلاميين .
تحقيق محمد محيي الدين . الطبعة الثانية ،
النهضة المصرية ١٩٦٩ .

عباس محمود العقاد : ابن رشد .
الطبعة الأولى ، بيروت عام ١٩٥٧ .

عبد الواحد المراكشي : المعجب في
تلخيص المغرب . تحقيق محمد سعيد
الريان ، القاهرة عام ١٩٦٣ .

الغزالي : تهافت الفلاسفة . تحقيق
د . سليمان دنيا ، الطبعة الرابعة ، دار
المعارف عام ١٩٦٦ .

إلجام العوام عن علم الكلام . مكتبة
الجندي ضمن مجموعة القاهرة عام
١٩٧٠ . الاقتصاد في الاعتقاد . مكتبة
الجندي عام ١٩٧٢ .

الفخر الرازي : اعتقادات فرق
المسلمين والمشركون . على سامي النشار ،
القاهرة عام ١٩٣٨ .

الجرجاني : التعريفات . الطبعة
الأولى ، القاهرة عام ١٩٣٨ .

محمد عمارة : المادية والمثالية في فلسفة
ابن رشد . دار المعارف عام ١٩٧١ .

د . محمود قاسم : ابن رشد وفلسفته
الدينية . الطبعة الثالثة ، الأنجلو ، القاهرة
عام ١٩٦٩ . نظرية المعرفة عند ابن رشد
وتأويلها لدى توماس الإكويني .

الفارابي : كتاب الجمع بين رأيي
الحكيم . ضمن مجموعة . القاهرة عام
١٩٠٧ .

يوسف كرم : تاريخ الفلسفة
الأوربية . الطبعة الثالثة ، دار المعارف

1 . Introduction to the History of

بدون تاريخ .

Science (1927-1947)

٢ - مصادر أجنبية :

2 . The History of Science 2th new
Humanism.

- Aldo Mieli, La Science Arabe et
son Role dans L'Evolution
Scientifique Mondiale

- W.Durant, The Stag of
Civilization.

وقد ترجمه
د . عبد الحليم النجار ، د . محمد يوسف
موسى تحت عنوان « العلم عند العرب ،
وأثره فى تطور العلم العالمى . دار العلم
بالقاهرة عام ١٩٦٢ م .

- Dr. Sayyed Hossein Nasr: Islamic
Studies - Beirut First Published,
1967

- The Legacy of Islam, 1943.

G.Sarton:

الهوامش

(١) عاجل بن طفيل هذا الموضوع فى قصته « حى بن يقظان » التى تشبه قصة أخرى ألفها كل من
ابن سينا والسهروردي كل على حدة وتلور حول نفس المفهوم الفلسفى وتتناول نفس الموضوع وهو إمكانية
التوفيق بين الحكمة والشرعية أو تطابق النقل مع العقل .

وبخلاصة القصة أن الإنسان قد يصل إلى معرفة الله لو نشأ منفردا على جزيرة منعزلة لا يصحبه فيها
أحد من بنى نوعه ، ويتم ابن طفيل رأيه فى هذه القصة مذهبه فى التصوف وإمكان الاتصال بالله وإدراك
الحقائق الربانية برياضة النفس على الكشف والمنجاة . القصص الثلاث مجموعة فى كتاب واحد نشرته دار
المعارف بمناسبة مهرجان ابن سينا الذى عقد فى بغداد فى مارس سنة ١٩٥١ م .

(٢) محمد عمارة : المادية والمثالية فى فلسفة ابن رشد . ص ٩٩ - ١٠٦ ، دار المعارف عام
١٩٧١ م .

(٣) ابن طفيل : حى بن يقظان . تحقيق ودراسة للدكتور عبد الحليم محمود ص ١١٦ . الطبعة
الأولى ، الأنجلو المصرية بدون تاريخ .

(٤) الغزالي : المنقذ من الضلال ص ١٧٨ ، ١٧٩ . تحقيق د . عبد الحليم محمود . الطبعة الأولى .
دار الكتب الحديثة . عام ١٩٧١ م .

- (٥) سورة الحشر (٥٩) : آية ٢ .
- (٦) سورة الأعراف (٧) : آية ١٨٥ .
- (٧) سورة الأنعام (٦) : آية ٧٥ .
- (٨) سورة العاشية (٨٨) : آية ١٧ ، ١٨ .
- (٩) سورة آل عمران (٣) : آية ١٩١ .
- (١٠) ابن رشد : فصل المقال فيما بين الحكمة والشرعة من الاتصال . تحقيق محمد عمارة ص ٢٢ ، الطبعة الأولى . دار المعارف عام ١٩٧٢ م .
- (١١) ابن رشد : فصل المقال . ص ٢٤ .
- (١٢) ابن رشد : فصل المقال . ص ٢٥ .
- (١٣) ابن رشد : فصل المقال . ص ٢٦ .
- (١٤) أبو حامد الغزالي في الذكرى المثوية التاسعة لميلاده ص ١٧١ .
- (١٥) ابن رشد : فصل المقال ص ٢٦ .
- (١٦) ابن رشد : فصل المقال ص ٢٨ .
- (١٧) سورة النحل (١٦) : آية : ١٢٥ .
- (١٨) ابن رشد : فصل المقال ص ٣٢ .
- (١٩) ابن رشد : فصل المقال ص ٣٧ .
- (٢٠) ابن رشد : فصل المقال ص ٣٢ .
- (٢١) ابن رشد : فصل المقال ص ٣٣ .
- (٢٢) آل عمران (٣) : آية : ٧ .
- (٢٣) ابن رشد : فصل المقال ص ٣٧ ، ٣٨ .
- (٢٤) ابن رشد : فصل المقال ص ٣٥ .
- (٢٥) الإشارة هنا إلى قول الغزالي بعد تكفيره مكذب الرسول ومنكر التواتر : .. نعم لو أنكر ما ثبت بإخبار الأحاد فلا يلزمه به الكفر ، ولو أنكر ما ثبت بالإجماع فهنا فيه نظر ، لأن معرفة كون الإجماع حجة قاطعة فيه غموض كمعرفة المحصلين لعلم أصول الفقه وأنكر النظام كون الإجماع حجة فصار كون الإجماع حجة مختلف فيه . (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) ص ١٦ . القاهرة عام ١٩٠٧ م .
- (٢٦) أى تعريف : وهو القول الدال على ماهية الشيء .
- (٢٧) ابن رشد : فصل المقال ص ٣٩ .
- (٢٨) ابن رشد : فصل المقال ص ٣٩ .
- (٢٩) ابن رشد : فصل المقال ص ٤٠ .
- (٣٠) ابن رشد : فصل المقال ص ٤١ .
- (٣١) ابن رشد : فصل المقال ص ٤٢ .
- (٣٢) سورة هود (١١) : آية : ٧ .
- (٣٣) سورة إبراهيم (١٤) : آية : ٤٨ .
- (٣٤) ابن رشد : فصل المقال ص ٤٩ .
- (٣٥) ابن رشد : فصل المقال ص ٤٣ .
- (٣٦) ابن رشد : فصل المقال ص ٤٤ .

(٣٧) الغزالي : فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص ٥ - ٩ .

الوجود الذاتي : الوجود الحقيقي الثابت خارج الحس والعقل . والوجود الحسي : ما يتمثل في القوة الباصرة من العين ، مما لا وجود له خارج العين . والوجود الخيالي : هو صورة هذه المحسوسات إذا غابت عن حسك ، فاخترعت صورة لها . والوجود العقلي : هو أن يكون للشيء روح وحقيقة ومعنى ، فيتلقى العقل مجرد معناه ، دون أن يثبت صورته في خيال أو حس أو خارج . والوجود الشبهي : هو أن يكون نفس الشيء موجوداً ، لا بصورته ولا بحقيقته لا في الخارج ولا في الحس ولا في الخيال ولا في العقل ، ولكن يكون الموجود شيئاً آخر يشبهه في خاصية من خواصه وصفة من صفاته .

(٣٨) بخطيء ابن رشد هنا حيث لا تثبت كتب الغزالي في هذا الأمر سوى التكفير لمكر البعث الجسدى والجزاء الحسى فبمراجعة كتبه « المضمون به » و« فيصل التفرقة » و« رسالة العقائد » و« المنقذ من الضلال » و« فضائح الباطنية » نجده لا يؤول الآيات الواردة بها ، وإحقاقاً للحق نشير إلى أن الغزالي لم ير في آيات المعاد والجزاء أدلة يمكن أن تُستخلص منها « وجوب » حسية المعاد بل « إمكانية » ذلك فقط وهو ما يصرح به في كتابه « الاقتصاد في الاعتقاد » ص ١٢٢ .

(٣٩) ابن رشد : فصل المقال ص ١٥ .

(٤٠) سورة البقرة آية : ٢٠ ، ٢١ .

(٤١) سورة البقرة : آية ١٦٤ .

(٤٢) ابن رشد : مناهج الأدلة ص ١٣٥ .

(٤٣) ابن رشد : مناهج الأدلة ص ١٣٠ - ١٤٣ .

(٤٤) ابن رشد : مناهج الأدلة ص ١٣٩ - ١٤٣ .

(٤٥) ابن رشد : مناهج الأدلة ص ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٤٦) ابن رشد : مناهج الأدلة ص ١٤٥ .

(٤٧) انظر الدليل الثالث على وجود الله عند توما الأكويني من جهة الممكن والواجب . يوسف مكرم : تاريخ الفلسفة في العصر الوسيط ص ١٥٨ . دار المعارف . الطبعة الثالثة بدون تاريخ .

(٤٨) ابن سينا : الإشارات والتنبيهات : القسم الثالث . الطبعة الثانية . ص ١٩ - ٢٧ ، ص ٤٩

تحقيق : د . سليمان دنيا . دار المعارف عام ١٩٦٨ م .

(٤٩) الفارابي : أهل المدينة الفاضلة ص ١ - ٣ . طبعة دار السعادة . القاهرة عام ١٩٠٧ م .

(٥٠) ابن رشد : مناهج الأدلة ص ١٤٨ .

(٥١) ابن رشد : مناهج الأدلة ص ١٤٩ .

(٥٢) ابن رشد : مناهج الأدلة ص ١٥٠ .

(٥٣) انظر للدكتور محمود قاسم : المنطق الحديث ومناهج البحث ص ٩٨ . دار المعارف . الطبعة

الخامسة . القاهرة عام ١٩٦٨ م .

(٥٤) سورة النبأ : من آية ٥ - ١١ .

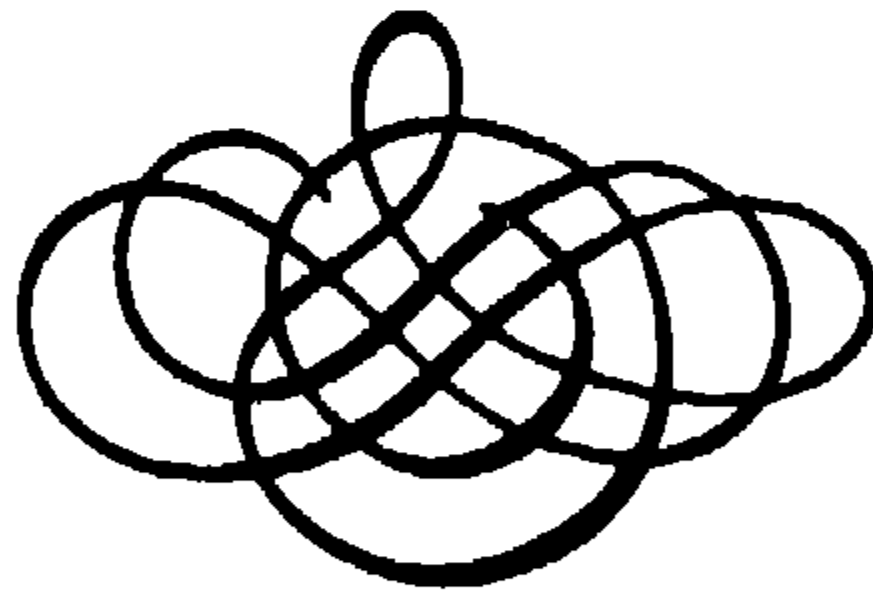
(٥٥) سورة عبس : آية ٢٣ - ٢٧ .

(٥٦) سورة البقرة : آية ٢٢ - ٢٧ .

(٥٧) ابن رشد : مناهج الأدلة ص ١٥٤ .

(٥٨) سورة الطارق : آية ٥ ، ٦ .

- (٥٩) سورة الغاشية : آية ١٧ .
- (٦٠) ابن رشد : مناهج الأدلة ص ١٥٢ .
- (٦١) ابن رشد : مناهج الأدلة ص ١٥٣ ، ١٥٤ .
- (٦٢) ابن رشد : مناهج الأدلة ص ١٥٨ .
- (٦٣) د . محود قاسم : المنطق الحديث ومناهج البحث ص ١٦١ . الطبعة الخامسة . دار المعارف عام ١٩٦٨ م .
- (٦٤) ابن رشد : مناهج الأدلة ص ١٥٥ .
- (٦٥) ابن رشد : مناهج الأدلة ص ١٥٦ .
- (٦٦) ابن رشد : مناهج الأدلة ص ١٥٩ .
- (٦٧) انظر للفارابي : كتاب الجمع بين رأيي الحكيمين أفلاطون وأرسطو . ضمن مجموعة من ثمانية رسائل . الطبعة الأولى ، القاهرة عام ١٩٠٧ م .
- (٦٨) إرنست رينان : ابن رشد والرشدية ص ١٩٥ . ترجمة عادل زعيتير . الطبعة الأولى . القاهرة سنة ١٩٥٧ .
- (٦٩) كاريه Carre : العقليين والأسميين .
- (٧٠) العقاد : ابن رشد ص ٥٠ ، ٥١ . بيروت . الطبعة الأولى عام ١٩٥٧ م .
- (٧١) تراث إسرائيل Legacy of Israel وكتاب إبراهيم ولفسون عن فلسفة إسبنوزا نقلا عن العقاد . ابن رشد ص ٥١ .





تجربة الجمعية الشرعية بالقاهرة

أ/ محمد أحمد بدوى
عضو مجلس إدارة الجمعية الشرعية

تجربة اتجهت من أول يوم إلى القاعدة الشعبية ، ولم تمد أملها إلى القمة . تجربة بدأت من الصفر ، وهو أحد عناصر المنهج الذى اتضحت معالم وجوبه وحتميته أخيرا .

تلك هى تجربة الشيخ محمود خطاب السبكي ، والمنهج الذى يسير عليه المقال هو تتبع المسار الذى ساره التنظير والتطبيق للتجربة ، وتنميا فيه معا ، وتداعى جزء من أحدهما إلى جزء من الآخر تداعيا طبيعيا لا قفز فيه ولا تكلف . فإذا اطلع القارئ على المسار جيا فاعلا كان من السهل تجميع النظائر وتفريق الأضداد فى المنهج ، ولن تفوتنا الإشارة الخفيفة كلما لاحت لها

توحى تسمية تجارب الحركات الإسلامية للنهوض بالنموذج بنوع من الاكتمال واقتراح احتدائه جملة ، واقتراح بديلا له اصطلاح التجربة .

وقد سبق للمسلم المعاصر تقديم تجارب للمودودى والنورسى تحت عنوان النموذج . وبعض النماذج يمتزج فيها التنظير والتطبيق كتجربة المودودى ، وبعضها يغلب فيه التنظير كتجربة النورسى وشريعتى .

وأقدم فى هذا المقال تجربة سبق فيها التنظير الذاتى أو سمها الهداية الذاتية ، عمليات التطبيق ، ثم لحقها التنظير العام المعلن ، ثم سار التنظير والتطبيق معا .

لائحة إلى فلسفة لموقف هنا أو حادث هناك .

لم يكن في نشأة الشيخ محمود وبيئته الأولى شيء يرشح لما صارت إليه الأمور ، بله أن يدل عليه . ولد الشيخ سنة ١٢٧٤ هـ في قرية سبك الأحد من قرى المنوفية في عهد والى مصر سعيد باشا الذى أصدر اللائحة السعيدية فى العام نفسه بتمليك الفلاحين أراضى مصر ، وكانت مملوكة للحكومة ، فكان من حظ والده العمدة أن يكون من متوسطى أغنياء الريف .

هيأت هذه النشأة لهمة الشاب العالية وذكائه إجادة الحرف المتعلقة بالزراعة من بناء ونجارة وسياسة للخيل ، وربما كان لحراسته لحديقة والده دخل فى إجادته الرماية بالبندقية التى تحولت إلى هواية ظلت معه حتى آخر حياته .

ولما كانت الطرق الصوفية مزدهرة بالبلدة ، وكانت المدخل الوحيد المتاح للإيغال فى الدين ، حتى لقد قيل فى ذلك : إن الذى ليس له عم (شيخ) عمه الشيطان ، وسلك الشاب أغلب الطرق الصوفية فى القرية . وكانت أقرب الطرق إلى قلبه هى الطريقة الخلوتية لما يتعفف شيخها عن تلقى العوائد والتكليف فيها بما لا يطاق وسنه تسع عشرة سنة .

كانت الزراعة من نصيب الشاب فى تقسيم العمل بين الأزهر والزراعة الذى رسمه أبوه لأبنائه . وحدث أن زار الشاب

فى الحديقة ابن أخت له معه لوح يتعلم فيه القراءة والكتابة ، فتناول منه اللوح ، وسأل وتعلم ما فيه فى الجلسة ، وظهر فى الجلسة نفسها الشيخ المعلم ، فرتبه ليحضر إليه فى الحديقة كل يوم ليعلمه القراءة والكتابة .

قررت الحكومة تجنيد أبناء العمد ، بعد أن كانوا معفين من التجنيد ، فلم يكن متاحا للإعفاء أو دفع البدل النقدى سوى أن يذهب الشاب إلى الأزهر . ليحضر شهادة بأنه يتلقى العلم . ومن الملفت للنظر أن يكون هذا أيسر من دفع البدل النقدى وكان عشرين جنيها .

سافر الشاب إلى الأزهر مع أخ له سنة ١٢٩٧ هـ وسنه ٢٣ سنة ، ولم تيسر الشهادة ، فطال مكثه ، وذاق للعلم لذة ، فرفض العودة . كان من حظ الشاب أن يتلقى على الشيخ محمد أحمد عيش الذى كان شيخا للأزهر ، والذى كان يهاجم البدع ، ويطبق السنة فى وفاة ابنه المجاور .

لم يسعد فى ذهن الشاب شيء مما يختلط بنية متلقى العلم من مثل التخلص من التجنيد أو البدل النقدى والحصول على الجراية ، فغفل عن قيد اسمه فى سجلات الأزهر ، وبعد قليل من الزمن وكثير من الاجتهاد فى التحصيل ظهرت للشاب لياقة علمية يسر له نظام الأزهر حينذاك أن يستخدمها فى التدريس للطلبة حتى يحضر الأستاذ .

بداية التطبيق :

بداية الصدام :

بقى الشاب الفترة من ١٢٩٧ و١٣١٣ هـ يتعلم ويعلم في الأزهر وفي بلدته مدة الإجازات (رجب وشعبان ورمضان) ، ويطبق ما تعلم ، ويتخلص من البدع واحدة في إثر أخرى . وألف في تلك الفترة كتباً منها كتاب أعذب المسالك المحمودية في منهج السادة الصوفية ، ومنعت طبعه بعد ذلك التطورات الأخيرة في المنهج .

وكان الشيخ في تلك الفترة ، وقبل حصوله على العالمية يدرس (كمعيد في كلية) كتاب الأمير في فقه المالكية ، وأحس بأن الكتاب في حاجة إلى شرح بدأ الكتابة فيه بعد مكثه في الأزهر مدة أربع سنوات ، وكان هذا الشرح بمثابة التنظير المتخفف من التصوف ، إذ كان الكتاب كتاب فقه ، وبمثابة التنظير في التنفير من البدع والخرافات ، والبرهنة على عدم صواب التمسك بها كلما استطاع اغتنام مناسبة لذلك في كتاب فقه . وكان يستشهد لآرائه بأقوال علماء المذاهب الأخرى الأمر الذي نادى الأزهريون إلى ذلك الحين لا يرتضونه . عارض الشيخ العلامة الأمير في إباحة القليل غير المغيب من الحشيش والأفيون ووصيته بكتان ذلك عن العامة ، وتعرض لشرب الدخان ، وخالف العلامة الأمير في قياسه الدخان على القهوة ، وفند رأيه بالأدلة العلمية والطبية .

لم يجد الشيخ محمود حلاً لما يثيره محبو البدع والخرافات من شبه إلا بأن يرفع أولى استفتاءاته في كتابه (فتاوى أئمة المسلمين بقطع لسان البدع والمبتدعين) الذي سيناقش فيما بعد إلى الشيخ سليم البشري شيخ الأزهر عن الذكر المحرف وما يصاحبه من غناء ورقص وتحريف لأسماء الله ، وجاءت الفتوى موافقة لآراء الشيخ ، فكانت بداية سلسلة من الانتصارات النظرية استكملها بباقي الفتاوى التي أودعها هذا الكتاب .

وجاء الانتصار العملي في التطبيق في وفاة والد الشيخ بعد مضي عشر سنوات على مكثه في الأزهر . فقد جاء أرباب الطرق ببيارقهم وعمائمهم الخضراء والحمراء والسوداء يودعون رئيس قريتهم ، لكن الجنازة خرجت لأول مرة في تزيخ مصر الحديث بلا تراويل وبلا أعلام ، فانصرف أصحاب البيارق ولم يتابعوا الجنازة . توافد المعزون بالليل إلى دوار العمدة لا ليجدوا مشاهير القراء ، ولكن ليجدوا الشيخ يعظ ويرشد ويحذر من البدع .

شهادة العالمية وبدء التدريس الرسمي :

وضع الشيخ محمد المهدي العباسي شيخ الأزهر نظاماً لاختبار من يتصدى للتدريس الذي صار إلى شيء من الفوضى ، وكان الاختبار في أحد عشر

علما لكل علم يوم من الساعة الرابعة صباحا إلى الرابعة مساء بالتوقيت العربى . وكان لا يسمح باختبار أكثر من ستة طلاب فى كل عام . تقدم الشيخ للاختبار للحصول على العالمية ليتسلح بالسلاح الرسمى الذى أصبح الوحيد المعترف به للتصدي للوعظ والإرشاد ، وكان هناك عقبتان شكليتان أمام أحقيته فى التقدم : الأولى أنه لم يسجل نفسه فى سجلات الأزهر ، والثانية أنه بدأ طلبه بالبسملة والحمدلة مما لم يكن معهودا ! وبعد أن ذلت العقبتان أجازته لجان الامتحان سنة ١٣١٣ هـ (١٨٩٦ م) وسنه تسع وثلاثون سنة ، وبعد خمس عشرة سنة من دخوله رحاب الأزهر زاول الشيخ التدريس الرسمى فى الأزهر . وتغلب الشيخ على الصعاب التى وضعت فى طريقه من العلماء ، ومن أرباب الطرق ، واتهم بأنه قدم دينا جديدا ، وألغى المذاهب ، وخالف السلف والخلف فى العقائد ، فاستفتى كبار العلماء من جميع المذاهب فى كل ما حاربه من البدع وأحياء من السنن ، فجاءت إجابات جميع كبار العلماء بما يوافق ما يقول به ، وأودع ذلك كتاب فتاوى أئمة المسلمين .

وقد أشار الدكتور شاخ المستشرق الألمانى فى مقاله فى مادة السبكى فى دائرة المعارف الإسلامية إلى هذه الصعاب ، ووصف عقيدة الشيخ بأنها لا تخالف الكتاب ولا السنة فى شيء ، ورفعت الشكايات إلى الخديو والحكومات المتوالية

فلم يلتفت إليها أحد ، لكن شيخ الأزهر الشيخ سليم البشرى شكل مجلسا علميا من كبار العلماء لينظروا الشيخ ، فخرج من المناظرة منتصرا .

تكوين الجمعية الشرعية :

فى سنة ١٣٣١ هـ (١٩١٢ م) أسس الشيخ « الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية » ، ووضع لها نظاما أساسيا ، ولم يكن قد صدر أى قانون ينظم إنشاء الجمعيات ، واعتبر فيه الوعظ أهم وسائل تنفيذ أغراض الجمعية ، وبنى الشيخ مسجده الحالى بشارع المغربلين فنقلت إليه الجمعية سنة ١٣٣٥ هـ وقد آتى الوعظ كل الثمرات لتطابق قول الواعظ مع فعله .

كان سكوت السلطات عن الشيخ مفسرا بانتظار تلاشى الدعوة إلى التمسك بالكتاب والسنة ونيل البدع والخرافات كما تلاشت دعوة الشيخ عيش من قبل . ولما لم تقف الدعوة بل زادت قوة تحركت السلطات الدينية الرسمية لمقاومتها ، وأتهم الشيخ بأنه وهابى يفرق كلمة الأمة ، واستجابت وزارة الداخلية ، فصدر الأمر بالألا يصلى الشيخ فى مسجده الذى بدأ ببناءه ، وأن يرفع العذبة ، وأن يضع لطربوش عمامته زرا حريريا ، وأن يصلى مع السلطان حيث يصلى ، وألزموا أتباعه حتى من طلبة الأزهر بكل ذلك . لم يقاوم الشيخ السلطات ورضخ للأمر . ومن لم يصمد لتجربة الشيخ مصطفى الحامى

الذى اعترف فى كتاب له بأن حجب شهادة العالمية عنه كان بسبب انضمامه إلى الجمعية الشرعية ، وتوقفت جلسات الجمعية ثلاث سنوات من ١٣٣٣ إلى ١٣٣٦ هـ (١٩١٤ - ١٩١٨ م) . لكن الوعظ بالقاهرة والجهات وإرسال الوعاظ إليها لم ينقطع ، وتصاعدت المواجهة فقبض على الشيخ وسجن مدة تزيد على الثلاثة أشهر ، وفتش منزله فى القاهرة والقرية فلم يجدوا السلاح الذى زعموا أن تركيا أرسلته إليه ليحارب الحلفاء .

كفت الحكومة عن ملاحقة الشيخ ، وأعفته مما ألزمته به ، وعاد إلى مسجده فى مستهل سنة ١٣٣٦ هـ ، وضايق هذا التحول السلطات الدينية .

وفاة الشيخ :

لبث الشيخ يدرس فى الأزهر بعد حصوله على العالمية سبعة وثلاثين عاما ، إلى أن عزل مع سبعين عالما لأسباب دينية رجعية ، وما زال الإمام محمود خطاب يوالى جهاده إلى أن وافاه الأجل فى ربيع الأول سنة ١٣٥٢ هـ (١٩٣٣ م) ، ولم تشهد القاهرة فى تاريخها الحديث جنازة كبيرة العدد مثل هذه الجنازة ، ولو تقدم الموت ساعتين أو تأخرت الجنازة ساعتين لكان الأمر غير ذلك .

وخلف الإمام فى رئاسة الجمعية ابنه الشيخ أمين محمود خطاب الذى كان من أوائل الطلاب الذين رغبوا فى دراسة العلوم

الحديثة لأول تقريرها بتشجيع من والده ، ونهض بالجمعية نهضة كبيرة ، وألف كتباً ، ودرس العلوم الحديثة فى الأزهر .

وخلف الشيخ يوسف أمين خطاب والده فى رئاسة الجمعية سنة ١٣٨٧ هـ (١٩٧٧ م) ، وزاد فى عهده عدد الفروع المشهرة بوزارة الشؤون .

وخلف الشيخ يوسف على رئاسة الجمعية الشيخ عبد اللطيف مشتهرى . وفى عهده تزايد عدد المؤسسات الضخمة متعددة الخدمات الدينية والاجتماعية ، ولا يزال قائما عليها إلى الآن .

تحليل التجربة وتقويمها

بدأت التجربة من قرية من قرى ريف مصر لم يكن لها من المؤهلات الثقافية ما يبعث مصلحا ، ولم تكتمل ملامحها بين يوم وليلة ، كما لم تكتمل نظيرا قبل أن تبدأ تطبيقا . فقد بدأ الشيخ حياته الدينية متصوفا إلى سن متقدمة اطلع فيها على أخطاء الطرق الصوفية العقلية والعملية السلوكية ، ولم يكن عدم رضائه عنها شيئا غريبا ، فكل من له عقل يفكر إلى أبعد من لقمة عيشه يستطيع أن يرى ما رأى الشيخ محمود خطاب .

انبعثت رغبة الإصلاح هادئة غير ثورية بعد أن اطلع فى الأزهر على تنظير لا يؤدى إلى التطبيق السائد للتدين ، وهال الشيخ سكوت العلماء على وضع يسير فيه التنظير فى طريق والتطبيق فى طريق بمعاهدة صداقة

أبرز ملامح التجربة

من أبرز الملامح الدالة على فرط الذكاء الحصول على فتاوى أئمة المسلمين بشأن البدع والخرافات « ليكون جواب أولئك العلماء عوناً لنا على تعليم الجاهل ، ولتنقطع شبه العوام الذين يقولون : لو كانت هذه البدع مذمومة لأفتى بمنعها العلماء الأعلام » وكان لظهور الفتاوى ضجة كبرى في الأوساط الدينية ، وعدد الفتاوى خمس وأربعون من تسعة وسبعين عالماً من أفاضل العلماء من مشايخ الأزهر والمفتين العامين ومن كبار علماء المذاهب الأربعة المعتمدين في الأزهر ، واتضح بالفتاوى - كما سبق أن أشرنا - معالم المنهج في التجربة . وبعض الفتاوى تبودل بشأنها مكاتبات رسمية بين مديرية المنوفية ومفتيها ، ثم بينها وبين مفتي البلاد الشيخ محمد عبده ، الذي أفتى بمنع البدع ، فصدر الأمر من المديرية للمراكز بمنعها ، فما كان من بعض الناس إلا أن كتبوا للمديرية كتابة مضمونها أن هذه الأمور جرت بها العادة من زمن طويل بحضرة العلماء وهم ساكتون ، وبعضهم قال بحسبها ورجوا من سعادة المدير أن يكتب ثانية إلى فضيلة المفتي ، وجاء الرد قاطعاً من المفتي بلزوم منعها ، فكتبت المديرية إلى المراكز بذلك .

أما العمل الثاني الدال على فرط الذكاء وسبق الزمن فهو إنشاء الجمعية الشرعية

في المبدأ لم يخلع الشيخ ربة الطرق الصوفية من عنقه ، ولم تمتد رؤيته إلى أكثر من إصلاح ما يبدو له من انحرافاتهم ، وقام بتظهير الأدلة على هذه الانحرافات وذلك في مؤلفه الأول (أعذب المسالك المحمودية في منهج السادة الصوفية) ولم تنقطع مزاوماتها التي تبدو له صحيحة (ورد السحر للبكرى) .

ثم امتدت رؤيته بعد ذلك إلى تناول المشاكل العامة مثل المخدرات من الحشيش والأفيون والدخان . وفي شرحه للعلامة الأمير تيجراً فخالفه في الحشيش والأفيون والدخان . وجاءت (الرسالة البديعة في الرد على من طغا فخالف الشريعة) فقربت الصدام مع أرباب الطرق حتى خلع ربقتهم من عنقه ، وأبطل كل المزاومات التي كانت باقية ، واتضح ملامح المنهج المنبثق من التجربة والمعدل بها في كتاب فتاوى أئمة المسلمين الذي أطلق فيه العلماء أقلامهم في ذم البدع والخرافات والإكثار من الأدلة على فساد منهج أصحابها ، وإبراز السنن المعطلة ، والاستدلال عليها من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة ، ويبدو أنه لم يكن في حسبان أحد أن تظهر للناس في كتاب مطبوع . كما اتضح هذه المعالم في كتابه (الدين الخالص) في فقه السنة (٩ مجلدات) وفي المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود (١٣ مجلداً) .

لضمان استمرار الدعوة ، وإكسابها قوة الدفع الذاتية .

أما العمل الثالث فهو إنشاء الزوايا والمساجد الخاصة ، وكان ذلك من أحكم السياسات الدالة على بعد النظر . فلو استمر الشيخ في الدعوة على المنابر العامة لضاع صوته في ضجيج المبهورين والمندهبين والخائفين على مكانتهم في أعين الناس ، والمتعودين على القديم ، ولما تكونت الفئة التي تحملت عبء الدعوة في كل مكان وبعد وفاة الشيخ ، ولعمت الفتن ، إذ لم يكن ليسع الدعاة السكوت على ما يرون من البدع في المساجد ، ولم يكن ليسع المتمسكين بالقديم السكوت على اعتراض هؤلاء . ولم يعد أحد يردد هذه النغمة نغمة الانعزالية ، فإن مساجد الجمعية أصبحت لكثرتها وسعة انتشارها تحمل بالنيابة عن الدولة عبئا لم تكن مواردها لتستطيعه ، وأصبح معظم المثقفين من رواد مساجد الجمعية في كل مكان ، وأصبح كثير من المساجد الأهلية يباشر لدعوة إلى السنة ونبذ البدع والخرافات .

أما العمل الرابع فهو عدم إغفال النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بمعنى خاص . كانت نظرة الشيخ مترامية الأطراف ، فلم يهمل في تجربته هذه النواحي لأن مشكلات التخلف آخذ بعضها برقاب بعض ، ومتأد بعضها إلى بعض ، وعلاجها يتداعى فيه جزء إلى جزء . وبدأ الاتجاه الاقتصادي بتصنيع أقمشة لدى الغير بتصميمات يضعها الشيخ

بنفسه ويختار لها الألوان والمواد الخام ، واعتمدت الجمعية وكلاء للتوزيع ، ثم أنشأت الجمعية مصنعا يدويا خاصا بها بدلا من تشغيل المنتجات الجديدة التي ابتكرها الشيخ ، وأعدت معرضا للمنتجات في مقرها مع بقاء الوكلاء في الأقاليم ، وزادت شهرة المنسوجات وجودتها حتى صارت تصدر إلى السعودية وإلى فلسطين .

وقد هدفت الجمعية فوق تغطية مصروفاتها إلى توفير القدرة على تقديم العون المادي إلى المساجد المحتاجة ، وإلى تشغيل أعداد من العاملين بالكتاب والسنة ، وإلى الإسهام في الاتجاه الوطني العام إلى تشجيع الصناعة الوطنية ، وإلى إيجاد بديل عن الحرير الذي كان يلبسه الرجال لقطع حاجتهم في عدم وجود المثل الراقى للحرير المحرم لبسه على الرجال .

أما الناحية السياسية فقد جعل من مبادئ جمعياته المسجلة في قانونها عدم الاشتغال بالسياسة ؛ إذ لم يكن لها من معنى في ذلك الوقت وكل وقت سوى إنشاء الأحزاب والاشتراك في المظاهرات والتخريب ، لكنه أسهم فيها بطريقة غاندى بالتنمية الاقتصادية . وقد أعطى النص على عدم الاشتغال بالسياسة للجمعية حرية كاملة في دعوة الحكام إلى التمسك بالدين ، وإقامة شرع الله ، وإغلاظ القول في لوم الحكومات على نواحي تقصيرها بإخلاص وتجرد ، وكانت الآيات التي تتردد الآن في الدعوة لتقنين الشريعة وبها

وصف من لم يحكم بما أنزل الله بالفسق والظلم والكفر ، كانت هذه الآيات تتردد في محاضرات الجمعية دون أن تثير ما تثيره الآن من قلق لدى السلطات وحساسية وتوجس ، وكانت حجة الحكام دائما وأبدا في عدم قبول النصيحة من السياسيين أنها لا تنبع أبدا من إخلاص وتجرد من الغرض حتى ولو كانت نابعة منهما .

مبادئ الجمعية الشرعية

١ - إحياء سنة النبي ﷺ والقضاء على البدع والخرافات التي هي من أكبر الأدلة على فساد المنهج في جميع أنشطة الحياة ، وفي القضاء عليها تقويم لهذا المنهج .

٢ - يقوم وعظ الجمعية على مبدأ أن سنة النبي ﷺ هي أوسع محتوى من المعنى الاصطلاحي للسنة في الفقه ، فهي الطريقة والهدى الشامل في كل نواحي الحياة بما فيه من فرض وواجب ومندوب ومكروه وتنزيها وتحريما وحرام .

٣ - التخلص من الجمود على ما كان عليه الآباء والأجداد ، ويمكن أن تلاحظ التقديمية المبكرة في المناهج الإسلامية الأولى ، والتي تجددت بقوة على يد الجمعية الشرعية والتي إهتدى إلى بعضها - أو سرقة - فرنسيس ليكون في منهجه . وكانت الآيات التي تنعى هذا الجمود سلاح وعاظ الجمعية الفعال .

٤ - إحياء قيمة العمل وبذل الجهد

والمشي في مناكب الأرض والأكل من رزق الله . وقد يكون ذا الدلالة الناطقة على أثر الجمعية في ذلك أنه ليس من المنتمين إليها عالة على غيره في رزق أو متسول .

٥ - تجديد العقلانية التي كانت للمسلمين في الصدر الأول حيث اخترقت الجمعية إليها صيغ القرون الوسطى التي لا تزال تعمل في عقول الغالبية العظمى من المسلمين من اتكالية خدقاء وغيبية عمياء ، وجبرية مدمرة ، وعداوة تأصلت بين العمل لما سموه أخرويا ، وبين العمل لما سموه دنيويا ، ومن سوء فهم للقضاء والقدر باهمال الأسباب حتى استعاذ مستعيز المتصوفة بالله من شرك اتخاذ الأسباب ، ومن سيادة الدجل ورواج الشعوذة في حياة المسلمين ، فقد نرى رأى العين أن أتباع الجمعية الشرعية لا يتواكلون ، ولا يقصدون الدجالين ولا يعتقدون في الخرافات ، وتراهم أرقى في تفكيرها المبني على المنهج العلمي الذي لم يدرسوه ولم يعرفوا عن تنظيره شيئا من كثير من الحاملين للدكتوراه .

٦ - إظهار الإسلام في الصورة المشرقة من التزام العمل الجاد ، وتخليص واجهته من المزاوالت التهرجية وغير الجادة مثل ما يعمل في الموالد ومواكب الطرق ، ومثل ما يجري في مسجد الحسين رضي الله عنه .

٧ - البعد بالوطنية عن المتاجرة بالشعارات الجوفاء ، فقد كانت الجمعية

الشرعية من أوائل من انتبهوا إلى أهمية الإنتاج والصناعة في استقلال الأمة ورقمها فأنشأت مصانع النسيج اليدوي ، وقد حدثني أكثر من ثقة أمين أن الدكتور عبد الجليل عيسى اصطحب أحمد ماهر والنقراشي للقاء الشيخ ، ولما أفضوا إليه بما جاءوا من أجله أيام تأليف الوفد المصري لمفاوضة الإنجليز ، قال الشيخ لهم : إني أمارس عمليا أعمق ما تدعون إليه من وطنية بإنشاء الصناعة الوطنية .

٨ - توسيع معنى البدع ، فهو يشمل عند الجمعية كل الانحرافات العقدية والأخلاقية والاجتماعية عما كان عليه الصدر الأول . وهذا هو المعنى الذي كان يلاحظ جيدا عند علماء الحديث ، فلا يقبلون أحاديث أصحابها . وقد كان غمز الجمعية الشرعية بقصر اهتمامها على اللحية والعذبة يجد منفذا له من خلال النظرة الضيقة للبدع .

٩ - أغراض أخرى اجتماعية نص عليها قانون الجمعية الذي أشهت به ، وهي لا تختلف إلا - كما أسلفت - في التنفيذ العمل ومطابقة الواقع للمكتوب .

تقويم التجربة

لا يمكن التقويم الحقيقي لتجارب الإيقاظ والإنهاض الإسلامي إلا بالقياس إلى ضخامة مشكلة التخلف طولا وعرضا وعمقا ، والتي لم تقوّم إلى الآن بالقدر الكافي . ولا أقصد أن الكتابات المتشائمة

قد حلت مشكلة هذا التقويم ، فهو لا يعالج في إطار من تشاؤم مسبق ولا من تفاؤل غيبي ساذج .

ويكتفى كتاب الإيقاظ في تقويم التخلف بالقياس الظاهر للتخلف الحضاري (المادى) بما كان عليه المسلمون ، وبما عليه الأوروبيون الآن . أما التقويم الحقيقي فلا يقترب منه إلا الوعاظ حين ينهالون شتما على المسلمين على المظاهر البادية للتخلف من كذب ونفاق وكراهية للعمل وبذل الجهد ، كما يقترب منه بعض الكتاب في إطار من النقد الذاتي وتعذيب النفس ، مع أن المطلوب التعمق إلى الأسباب الحقيقية وراء هذه المظاهر وكشفها ليسهل التعامل معها .

لم تسقط علينا عوامل التخلف مرة واحدة ، ولكن الغالبية العظمى منها تواردت وسُرّبت على مهل وطبقا لخطط مدروسة ومقننة من وقت مبكر جدا في غفلة من المسلمين سليمى النية في بله ، محسنى الظن في سذاجة ، آمنى الجانب في زيف ، قام بها سيعو النية أعداء الإسلام وأعداء الشعوب ومغتالوها . فبإسهام منا بأخطاء نحن مسعولون عنها بالدرجة الأولى ، ومن غفلة وسذاجة وأمان زائف ، بهذا وذاك تسربت عوامل التخلف فبدأ ورسخ وتراكم وتداعى بعضه إلى بعض حتى صار التخلف كالطبيعة الفطرية فينا ، مما أغرى غوستاف لوبون في كتابه (سر تطور الأمم) بسلكنا في عداد المتخلفين فطريا برغم خطئه في احتساب التخلف

فطريا ، وبرغم إنصافه العرب في غير هذا الكتاب ، ومما أغرى هتلر بوضعنا في أسفل قائمة تقويمه للشعوب .

لا يدعى المنظرون لتجربة الجمعية الشرعية والمقومون لها أنها قد قضت على التخلف تماما عوامله ونتائجه حتى عند أتباعها ، ولكنها استطاعت وبكفاءة أن تحدده وتحصره في إطار لا يتسع لكل جوانبه وهو إطار البدع الذي يشمل في تجربتها كل أنواع الانحراف عن المنهج الإسلامى ، وبعد تعيين هذا الجانب وتحديد إفرازه من التخلف إفرازا منهجيا وضحت أساليب عملية طبقها فعلا للتعامل معها والنيل منه ، ونجحت في إزاحة كابوسه عن قطاع كبير من المسلمين . وهى تباشر - وستستمر - في تودة وانتظام اتباع هذا المنهج العملى .

ومن آثار تطبيق الجمعية لمبادئها ما يقوم كمياً وما يقوم كيفياً ، فمن المقوم كمياً :

١ - مساجد الجمعية : لم يكن في القطر المصرى كله مسجد واحد يطبق السنة ويخلو من البدع بمنهج إصلاحى مقصود إلا مسجد الجمعية الشرعية بالخيمية بالقاهرة ، ويبلغ الآن عدد مساجد الجمعية الآلاف ، وأصبح للجمعية ما يزيد على مائة وستين فرعاً مشهراً بوزارة الشؤون الاجتماعية ، ويتبع كل فرع عدد من المكاتب لكل مكتب منها مسجد على الأقل ، ولا تخطئ العين في عواصم المحافظات بل وفي القرى المؤسسات

الضخمة التى يتكلف بعضها مئات الآلاف من الجنيهات ، وتجاوز بعضها في تكاليفه المليون ، ويتبع فرع المطرية بالقاهرة خمس وأربعون مؤسسة بها خمسة وأربعون مسجداً ، ويتبع فرع الهداية فى الشراية ست وعشرون مؤسسة يتبعها ستة وعشرون مسجداً وتغطى المؤسسات نواحي اقتصادية وتعليمية وتدريب مهني .

٢ - عدد أتباع الجمعية : لا يوجد إحصاء رسمى لدى الجمعية عن عدد أتباعها ، ولم يعد حضور العذبة الدليل الواضح على مدى انتشار المنتمين إلى الجمعية ، لكنهم يبلغون مع المتعاطفين معهم الملايين .

٣ - انتهى تماماً نقر الصلاة ، وأصبح الاطمئنان فيها سائداً فى جميع أنحاء الجمهورية وكثير من الأقطار الإسلامية الأخرى التى وصلت إليها دعوة الجمعية .

٤ - تضم رحاب الأزهر عدداً كبيراً من الأساتذة والطلاب المنتمين للجمعية والمتعاطفين معها ، بعد أن كان الأزهر يقود الحملة ضد الإمام ، وكانت مجلة نور الإسلام التى تصدر عن الأزهر ميداناً للشيخ الدجوى فى الأربعينيات الهجرية وأوائل الخمسينيات يدافع فيها عن البدع ، ويقول : « ... فإذا استغاث المسلم بهم (أى الأموات) كان كمن يستغيث بالحى سواء بسواء لأنهم عندنا أحياء بل أعظم نفوذاً وأوسع تصرفاً من الأحياء » .

٥ - صلاة العيد في الخلاء : قد كانت هذه السنة مندثرة تماماً في مصر فأحيיתה الجمعية الشرعية .

٦ - حدث تطور واضح في دعاء الصالحين ، فبعد أن كان بعض العلماء يبرر أفعال المستغيثين بالأموال من الصالحين ، صار الأمر الآن إلى تبرير الدعاء الخالص لله عند قبور هؤلاء باعتبارها أماكن مباركة .

٧ - خلو محيط الجمعية الشرعية من العنف في الدعوة إلى الله .

ومن الحق أن مجهودات السابقين على الشيخ في اتجاهاته ضد البدع لها دخل كبير في انحياز كثير من المثقفين إلى آراء الجمعية حتى عند من لا ينتسبون إليها ولا يتعاطفون معها . ومن هؤلاء المصلحين الأئمة محمد بن عبد الوهاب والسنوسي والأفغاني ومحمد عبده . ولا بن عبد الوهاب والسنوسي وضع آخر فقد اجتمع لهما مع القيادة الدينية السلطة الزمنية . أما الأفغاني ومحمد عبده فإن دعوتهما لم تصل إلى الشعب إلا ببطء شديد ، ومن خلال من تلقوها من المثقفين . وكان تعاطف المثقفين مع الجمعية الشرعية يرجع في بعض جوانبه إلى ما لاحظوا من تشابه بل وحدة بين ما يدعو إليه الإمام محمد عبده وبين ما يدعو إليه الإمام محمود خطاب .

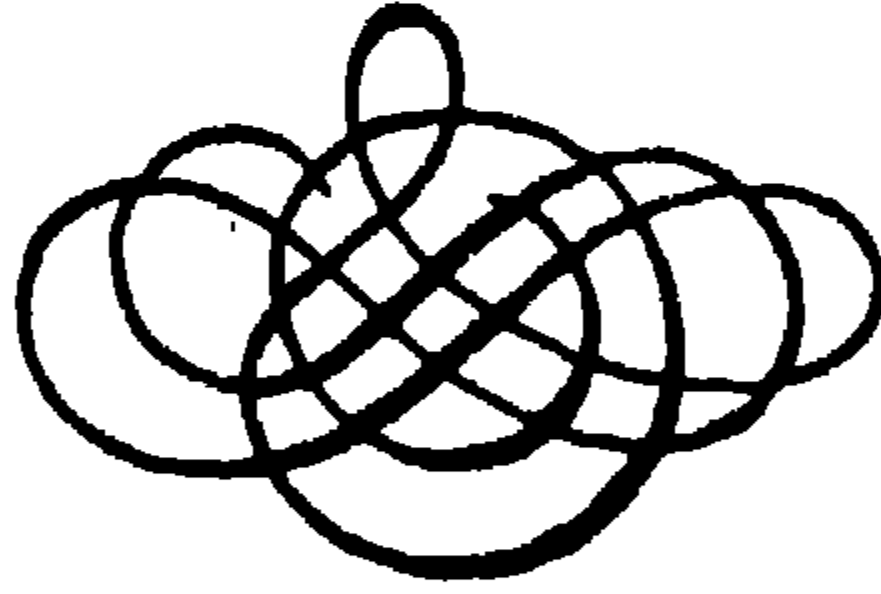
كان عمل الشيخ محمد عبده كصرخة في واد أو كمثمل رخات من المطر أصابت صحراء واسعة امتصت الماء فلم تثمر

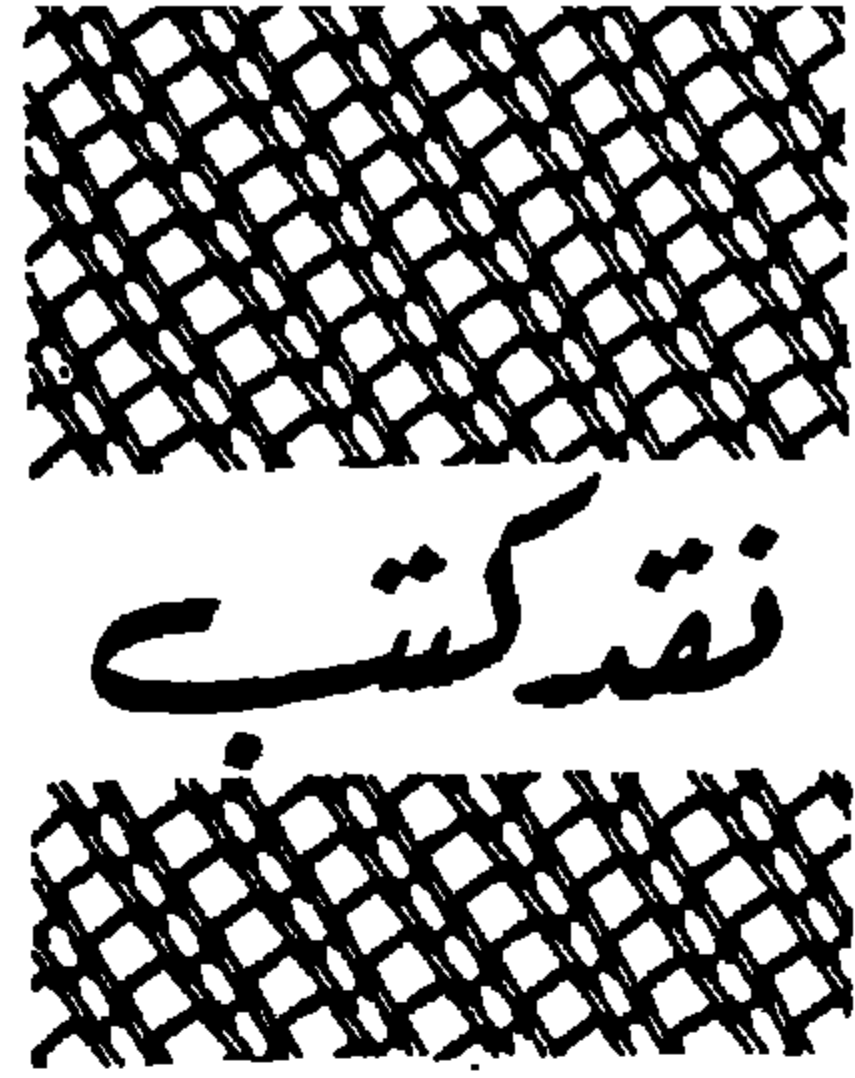
شيئاً ، ولكن عمل الشيخ محمود خطاب قد روى بمائه الذي كان قليلاً قطعة أرض صغيرة فظهر أثر سقيه فيها ، وأنبت وآتت أكلها ، وساعد ما نتج منها على استصلاح قطعة أخرى وساعدت الاثنتان على استصلاح ثالثة . وهكذا تولدت قوة ذاتية للدعوة إلى الإصلاح ومزاولته وتطبيقه ، وساعد على نماء هذه القوة الذاتية لدى كل فرع بل ولدى كل مكتب أن العلاقة بين المكتب والفرع وبين الفرع والجمعية الرئيسية ليست علاقة تنظيمية بالمعنى المفهوم في الجمعيات ذات الفروع ولكنها علاقة ولاء وانتماء وتواز في مسئولية الدعوة والنهوض بها ، فاللامركزية هي السائدة حتى في التخطيط والتنفيذ ، ويتمثل الجزء التنظيمي في أمور معدودة منها انتخاب مجلس إدارة الجمعية الرئيسية بتصويت أعضاء من الفروع كل سنة .

وفي تاريخ الإمام محمد عبده للشيخ رشيد رضا عزم الإمام محمد عبده على تكوين جمعية للإرشاد لتربية الوعاظ والدعاة ، وأشار إلى ذلك الشيخ أحمد الشرباصي في كتابه (رشيد رضا الإمام المجاهد) فقال : « تلاقي الشقيقان محمد عبده وجمال الدين ، وبدأ يحددان الدراسة لإقالة العالم الإسلامي من عثرته ، وكان اليأس قد كاد يدب إلى قلب الإمام محمد عبده من عدم استجابة الشعب والحكومة لما ينادى به من إصلاح ، فأشار على جمال الدين أن يذهبا إلى مكان بعيد غير خاضع لسلطان دولة تعرقل سيرهما ، ثم

قد حقق الإمام محمود خطاب اتجاه
الإمام محمد عبده فأنشأ الجمعية من أعضاء
عادين من الشعب ، وجعل وسيلته القدوة
وضرب المثل والبدء من الصفر .

ينشئان مدرسة للزعماء يختاران لها التلاميذ
من نجباء الناشئين من الأقطار الإسلامية ثم
يربّيانهم على منهج قويم يختارانه ويعدانهم
للإصلاح في عشر سنين تخرج المدرسة
بعدها عددا من التلاميذ لنشر الإصلاح ،
اه . واختلف الرجلان ، ولم يتلاق
منهجهما : الثوري عند جمال الدين ،
والاصلاحي عند محمد عبده إلا في إنشاء
جريدة العروة الوثقى .





في الأدب الإسلامي
« رحلة إلى الله »
رواية : نجيب الكيلاني
د. حلمي محمد القاعود

١ - يعتبر « نجيب الكيلاني » من أهم الروائيين المعاصرين الذين ينطلقون من رؤية إسلامية ، ناضجة وواعية ، ويملك إلى جانب هذه الرؤية قدرة فنية تصل إلى حد الإتقان والاحتراف ، فقد أمضى زماناً طويلاً يكتب القصة القصيرة والرواية ، ويقرض الشعر ؛ إلى جانب كتابة الأبحاث والدراسات الأدبية ، خاصة تلك التي تهتم بتأصيل الأدب الإسلامي في حياتنا الثقافية المعاصرة^(١) .

ورأيت « رحلة إلى الله »^(٢) التي نقرأها في هذا الفصل تمثل نوعاً فريداً من الروايات يمكن إدراجه تحت ما يسمى « بأدب المعتقلات » ، وهو نوع من الأدب يتميز به الأدب العربي المعاصر ، وبعض الآداب في دول أميركا اللاتينية ؛ حيث تدور الأحداث داخل السجون المغلقة غالباً ، وتظهر الطبائع البشرية على حقيقتها ، من خلال الصراع الضاري بين طرفين يحاول كل منهما أن يثبت وجوده

بالقوة الغاشمة أو الصمود الأسطوري .
وقد برع في الإلحاح على هذا الأدب داخل
عالمنا العربي الأدباء الماركسيون ، فقدموا
عددًا من الروايات والدواوين التي تعالج
هذه المسألة من وجهة نظرهم
الماركسية^(٣) ، وباعتبار الماركسيين أكثر
قدرة على الحركة والترويج ، فإن نصوصهم
التي تناولت هذا النوع أكثر كماً من
النصوص التي كتبها الإسلاميون بل إن
نصوص هؤلاء تبدو متواضعة للغاية كماً
ونوعاً ، وربما كان الشعر صاحب الوجود
البارز باعتباره أسرع تأثيراً وأقرب تعبيراً
عن محنة الاعتقال ، ومضمونها القائم على
التعذيب إلى درجة الوحشية التي تفضي إلى
الموت !

ومن ثم ، فإن رواية « نجيب
الكيلاني » التي بين أيدينا تمثل نوعاً من
الأهمية ، لأنها تعالج هذا النوع من الأدب
من خلال وعي فني ناضج ، وتصوير
إسلامي صحيح ، وتشكل أساساً من
الأسس القويّة التي يستطيع من خلالها أدباء
آخرون التعبير عن تجربة المعتقل ، وإثراء
ملاحظاتها بالكثير من المشاعر والعواطف
الإنسانية في حالاتها المختلفة ، سواء لدى
الطرف الأقوى (الجلّاد) أو الطرف
الأضعف (المعتقل) .

نحن إذاً حين نقرأ رواية « رحلة إلى
الله » سنعيش وراء الأسوار ، وخلف
البوابة السوداء ، وسنرى عالماً له
خصوصيته وحساسيته ، حيث تنتقم

السلطة من معارضيه بأبشع أنواع الانتقام
التي عرفها البشرية ؛ منذ كان الرومان
يلقون المغضوب عليهم إلى الوحوش
الجائعة ، فتلتهمهم كفريسة لا تستطيع
الهروب أو الإفلات !!

والكاتب في البداية ، ومنذ العنوان
يوحى إلينا بهذا الهول الذي سنشاهده على
صفحات الرواية . فالعنوان الفرعي :
« قصة الإخوان الدامية » لا يترك مجالاً
للشك في أن الرواية تنطوي على عذابات
وآلام ودماء تهر على صفحاتها . ولو أن
الكاتب ترك العنوان الرئيسي فقط « رحلة
إلى الله » لكان من الممكن أن نستشعر في
الأمر نوعاً من المجاهدة الروحية أو التأمل
الذاتي أو الانتقال من فكر إلى فكر يقود إلى
الله ، ولكن العنوان الفرعي جعل للمسألة
طعماً آخر ، أدخل الرواية نحو ما نسميه
بأدب المعتقلات الذي يكتب من وجهة
نظر إسلامية ، وهو أدب يعبر - على أية
حال - عن محنة الشعوب تحت سيطر
جلادها الطغاة .

ولعل التصدير الذي صدر به المؤلف
روايته « آه من قلة الزاد ، وبعد السفر ،
ووحشة الطريق » ، وهو قول مأثور لعل
ابن أبي طالب - رضى الله عنه - ينسب
عن مدلول آخر ، إلى جانب دلالة على
المقاومة والتضحية والفداء وهو الاستمرار في
الرحلة بالرغم من كل العذابات والآلام
والدماء وكأن الكاتب يقول : إن أبطال
الرواية يستعذبون التضحية من أجل الوصول
إلى الغاية التي يرجونها ، وهي تضحية نادرة بكل

المقاييس ، وإن كانت الغاية تبررها على كل حال : « آه من قلة الزاد ، وبعد السفر ، ووحشة الطريق » .

٢ - وقد اعتمد الكاتب في بناء روايته على عدد كبير من الشخصيات ، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع باعتبارها صانعة للأحداث ومؤثرة فيها ومتأثرة بها :
الأول : شخصيات الجلادين والطغاة .
الثاني : شخصيات الضحايا والمقهورين .

الثالث : شخصيات التحدى والأمل .
وهذا التقسيم ليس تقسيماً دقيقاً (سيمتريا) ، يفصل بصرامة بين كل نوع وآخر ، بل يبدو هنالك نوع من التداخل ، خاصة بين النوعين الأخيرين ، مما يجعل هذا التقسيم أقرب إلى وضع علامات مميزة بارزة تهدى القارئ إلى طبيعة الشخصيات التى تؤلف الرواية وتصوغ حوادثها ، ولن نركز على كل الشخصيات ، بل سنختار أقواها دلالة وتعبراً عن النمط الذى تنتمى إليه ، حيث تحفل الرواية بكم كبير من الشخصيات بعضها ينبض بالحياة ويختلج بواقعها المثير ، والبعض الآخر يبدو مجرد « بيدق » على رقعة الشطرنج تحركه أيدى اللاعبين^(٤) .

أبرز شخصيات النوع الأول ، أو شخصيات الرواية على الإطلاق ، شخصية « عطوة الملوانى » ، ذلك الجلاد الذى يقود السجن الحرنى ، وهو ضابط برتبة

« مقدم » ، فى الخامسة والثلاثين من العمر ، لم يتزوج ، وإن كانت متع الدنيا كلها بين يديه ، يهوى تربية الكلاب ، ولا يحفل بالفن أو المتع الراقية ، والذى يعينه فى بيته الركن الذى يقع فيه « البار » بزجاجاته وكثوسه ، حيث يفرغ فى جوفه أقصى ما يستطيع جوفه أن يحتمل .
و « عطوة الملوانى » يستشعر أن الدنيا طوع بنانه ، ولا أحد يستطيع أن يعصى له أمراً ، وقد بلغ هذا الشعور قمته يوم أصبح الحاكم بأمره فى السجن الحرنى ، يأمر الجميع فيطيعون ، ويضرب الجميع - بوساطة جنوده - فلا يستطيعون له دفعاً ، ويعلقهم من أرجلهم كالذبائح على « العروسة » أو الصليب الخشبي فلا يقدرّون على المقاومة ، ومعظم ضحاياه من « الصفوة » ، وهذا يضيف لشعوره نوعاً من النشوة التى لا تضارعها نشوة أخرى ، خاصة حينما يسمعون أو يراهم يتأوهون أو يبكون أو ينزفون دماً ، أو عندما يأمر كبارهم بالغناء ، وتقليد أم كلثوم فى أغنيها « يا جمال يا مثال الوطنية »^(٥) !

و « عطوة الملوانى » يعشق السلطة والأبهة ، وفى سبيلهما يذل كل شيء ، حتى لو تعارض ما يفعله مع المبادئ والأعراف والقيم الإنسانية ، ومنذ نشأته ، وهو مولع بالقوة والتسلط ، ومؤمن بسيادة المال على القيم الأخلاقية والمثل الراقية « كان يسمع دائماً من أبيه ، بل ومن أخيه طالب الطب ، ومن بعض الناس

أيضا : أن الحب هو أفضل وسيلة للحصول على رضا الناس واكتساب مودتهم ، لكنه كان يرى في ذلك بلاهة وسذاجة ، لأنه بالمال يستطيع أن يشتري كل شيء ، وبالقوة يمكنه إخضاع كل شيء .. أصبح المال والقوة في نظره إلهين يُعبدان من دون الله . لقد عاش فترة طويلة وهو يتلقى العلم بعيداً عن أهله وذويه ، وأطلق لنفسه العنان ، كجواد جامح ، والتقى بمجموعة من الأصدقاء المتحللين ، ودخل البارات وأماكن اللهو ، وعرف الكأس وكثيرات من النسوة المنحرفات ، لقد تردد قليلاً في البداية ، لكنه خطا إلى ذلك العالم المليء بالصخب والألوان والمتعة والانطلاق ، وسرعان ما غاص فيه حتى الأعماق ، كان يحتاج إلى المال أحيانا فيقترض أو يسرق ، وكان يشعر بالظماً إلى الكأس والمرأة فيشرب حتى الكحول الرخيص ، ويعاشر أخط البغايا ، وكان يجوع فيفترس سندويشات الفول والطعمية ، أو يدهم بيوت أصدقائه .. لم يكن عيباً أن يقترض من بواب عمارة ، أو فراش في المدرسة ، أو جرسون في بار ، لم يكن أبوه في الواقع يضمن عليه بالمال ، لكنه يعطيه في حدود المعقول ، وفي حرب فلسطين عام ١٩٤٨ دخل تجربة جديدة ، كان العنف والدماء ، وموت الرفاق ، وليالي الخوف والأرق والجوع ، وحكايات عن الأسلحة الفاسدة والترف الخرافي للطبقة العليا التي تحكم وتحرك مقاليد السياسة والاقتصاد والفكر والفن ،

وترمى بالألوف على موائد القمار ، لم يكن آنذاك يفكر في اصلاح الحال ، أو رسم خريطة لحياة جديدة يسعد فيها التعساء ، كان فقط يريد أن يكون مثل هؤلاء الكبار سلطة ورفاهية وثراء ... » (٦) .

وقد وصل « عطوة الملواني » إلى المدى الذي ظن فيه أن لا أحد هنالك يستطيع أن يحطم غروره وصلافته ، ولكن الفتاة « نبيلة عبد الله » تفعل ذلك ، وتفقد صوابه وتجعل منه أضحوكة أمام رؤسائه وزملائه من الجلّادين ، بالرغم من كونها فتاة بسيطة عزلاء ، وقد وضعها في السجن الحرى بمعرفة معاونيه ليؤديها ويخضعها ، ولكنها لم تخضع ولم تتأدب وفقاً لمفهومه ، بل إن تجربتها في السجن الحرى تفتح عينيها على الكثير ، وتذيقه ألوانا من الهوان النفسي الذي لم تسبق له معرفته (٧) .

لقد قدم لنا الكاتب صورة « عطوة » من الداخل والخارج باعتباره أنموذجاً للطاغية الذي ينفذ سياسة مرسومة لتحطيم المعارضة ، وقهر من لا يؤمن بمنهج الطغاة ، بحجة الحفاظ على الثورة التي لم يبق منها إلا شخص الطاغية الأكبر وجبروته الأعظم !

بالطبع هنالك شخصيات أكثر تدور في إطار هذه النوعية من الطغاة والجلّادين ، مثل المحقق يحيى بك ، ومندوب الرئاسة فريد بك ، والجنود ، وطبيب السجن الحرى وغيرهم ، وقد بدا معظم هذه الشخصيات غير واضح الملامح ، وإن كان الجميع

يخدمون مع « عطوة الملواني » السيد الأكبر
ويقومون بدورهم في تعذيب المعتقلين
وتلفيق القضايا والخروج على الناس
بروايات وحكايات تنشرها الصحف
وأجهزة الإعلام عن المؤامرات التي يدبرها
المعتقلون لقلب نظام الحكم واغتيال
الرئيس !!

بيد أنه يمكن القول إن الكاتب رسم
ببراعة شخصية « عطوة الملواني » ،
وأبرزها بوضوح فني من خلال تصويره
لمشاهد التحقيق والتعذيب ، حيث يبدو في
أبشع صورة للإجرام ، وهو ما يسهم في
تحقيق عنصر التشويق والمتابعة لدى
القارئ ، ولعل هذا كان من أسباب
تركيز المؤلف على شخصية « عطوة » دون
سواه ، ويغفر له عدم استقصاء ملامح
الشخصيات الأخرى من أعوان الطاغية
مكتفياً بالإعلان عن وظائفهم أو آرائهم
دون الدخول إلى عوالمهم الخاصة .

في مقابل النوعية الشريرة من
الشخصيات تبدو صورة الضحايا حافلة
بالعذاب والألم والموت ، وقد اختار المؤلف
أن يكون الضحايا من مصر وخارجها
لتبدو القضية في إطار أكثر عمومية
وشمولاً ، ولتعبّر عن تأثير المأساة وامتدادها
إلى المسلمين في أكثر من مكان ، فإلى
جانب « محمود صقر » (المصري) ،
نرى « رزق إبراهيم » (السوداني) ،
و« عبد الحميد التجار » (الفلسطيني) ..
وغيرهم ، والضحايا يتعرضون لأبشع

صور التعذيب التي عرفت الإنسانية ،
وتنتهي ببعضهم إلى الموت دون جنازة أو
صلاة أو غسل ، كما حدث لمحمود صقر
الذي دفنوه في الصحراء المجاورة للسجن
الحربي بعد أن قتله التعذيب ، وكتبوا أمام
اسمه في السجلات كالعادة كلمة
(فرار) ، ثم أعلنوا فراره ، وفتشوا بيت
والده وقريته بحثاً عنه !!^(٨) ، أو ينتهي
التعذيب ببعضهم إلى الجنون ودخول
مستشفى الأمراض العقلية مثلما حدث
لسلوى أحمد عبد الكريم الصافي ، زوجة
أحد المبعوثين إلى الخارج ، والتي ضغطوا
عليها مع طفلها بالتعذيب والسجن
والملاحقة والحصار ليعود زوجها ويقع في
قبضتهم .

وفي أثناء التعذيب يظهر معدن هؤلاء
الضحايا - وهم كثيرون - بضعفهم
وقوتهم ، بقلقهم وإيمانهم ، بترددهم
وضمودهم ، كما يبدو من تلك التضحيات
النبيلة التي تصدر عنهم في أثناء المحنة ، حين
يفقدون النوم مثلاً بينما واحد منهم يتعرض
للتعذيب خارج الزنزانة ، أو حين يتطوع
بعضهم للاعتراف بتدبير مؤامرة - مثل
توزيع المنشورات - كي ينقذ أناساً أبرياء
جاءوا بهم من عرض الشارع ليلفقوا لهم
تهمة معاداة الثورة وقلب نظام الحكم !!

إن ذلك النبل أو ذلك الإيثار في تحمل
العذاب القاتل يجعل من هؤلاء المعتقلين
أسطورة من أساطير مواجهة الطغيان على
مدى التاريخ ، وأعتقد أن السر في قوة هذه

الشخصيات روائياً ، إن المؤلف قدمها بكل ما فيها من بساطة إنسانية وعفوية بشرية ، ولم يفتعل أنماطاً معينة في قوالب جامدة ، فجاءت كل شخصية بذاتها بطلا في المقاومة والمواجهة والتمسك بالإيمان .. (٩) .

وفي مجال النوعية الثالثة التي تمثل التحدى والأمل تأتي الفتاة « نبيلة عبد الله » ، مدرّسة التاريخ ، التي تقع عليها عين « عطوة الملّواني » في إحدى المناسبات مع بعض زميلاتها ، فيتعلّق بها تعلّقاً لم يفهم سرّه أبداً ، وهو الذي عرف من النساء الكثيرات ، فيسعى إلى خطبتها ويتم له ذلك ، ويحاول أن يعاملها كما يعامل من يعرفهن ، ولكنها لم تمكّنه من نفسها ... وتكشف لنا « نبيلة » التي تتحول شيئاً فشيئاً من موقف المتفرج إلى موقف المتحدى الذي ينتصر صاحبه في النهاية ، ولكن بعد أن يضحي بالكثير : الوظيفة ، والعائلة ، والوطن ، والإستقرار ..

إن « نبيلة عبد الله » من الجيل الذي آمن بالشعارات التي أطلقتها الثورة عن الحرية والكرامة والمساواة ، ولا يصدّق أن هنالك إمتحاناً للإنسان وحرّيته وكرامته وراء الأسوار أو أمامها ، ومن هذا المنطلق كان إيمانها بأن التجربة التي فجعتها وراء الأسوار قد جرت بدون علم الزعيم القائد ، فتصرّ أن تكتب إليه وتتحدث عما رأت ، ولكنها تفاجأ بمن يسجّل لها

وعليها ، بالصوت والصورة ، كل حركة وكل صوت ، وكان « عطوة » قد حاول إقناعها بأن الجرائم التي تجرى وراء الأسوار لتأمين الثورة :

- كيف يعرفون كل شيء عني ولا يعرفون أني خطيبتك؟؟

قال المحقّق وهو يحني رأسه في أدب :

- أقدم عميق أسفى واعتذارى يا آنستى ..

قالت وقد شردت بنظراتها إلى بعيد :

- معنى هذا أني إذا لم أكن خطيبتك لقدفوا بي وراء الشمس .

قال عطوة :

- بالتأكيد ..

- أليس هذا ظلماً ؟!

- لا تنزعجى يا حبيبتى .. إن الأخطاء التي ترتكب لحماية أمن الدولة يجب أن نعفو عنها ، وننظر إليها بعين التقدير وحسن النية .. ولكن أوكد لك أنك ستأخذين حقك وزيادة .. هيا .. (١٠) .

لقد كانت تجربة « نبيلة عبد الله » داخل السجن حافزاً لها أن تفتح عينيها لتتساءل عما يجرى للآخرين ، وكان أن سألت « عطوة » عما يجرى وعن موقف الزعيم منه ، وهل هو على علم به ، وكان على عطوة أن يؤكد لها أن كل شيء بأمر

الزعيم ، ومن أجله ؛ حتى لو كان الأمر يتطلب تغيير التاريخ وتزييفه :

« - أهو على علم بكل هذه التفاصيل ؟ »

- بالطبع .. إن الذى يتخطى أوامره أو يخرج على السياسة المرسومة ليس له عقاب سوى الطرد والإهانة .. إن أية غلطة .. أو مجرد تهاون بسيط قد يؤدى إلى كارثة .. إنها حياته ، وحياته مرتبطة بمستقبل الثورة والشعب ...

- لكنه مجرد فرد ..

- لا تقولى هذا الكلام الخطير .. أصابعك ليست متساوية ..

شردت لحظات ثم قالت :

- كان عمر ينام تحت ظل شجرة فى الطريق ..

- ولهذا قتلوه .. أنا أعرف التاريخ أيضا ..

- لكنه خلد بنبله وعدله .. نعم ملأ الأرض حباً وحضارة ..

قال وهو يشعل سيجارة ، والسيارة تنطلق مسرعة :

- لهذا فقد قدّم أحد الخبراء دراسة للرئيس يطلب فيها تعديل مناهج التاريخ الإسلامى ..

لم أكن أفهم تماماً .. لكننى الآن أدركت أنها فكرة صائبة .. (١١) .

إذاً كان على نبيلة أن تواجه الحقيقة وتحول من دور المتفرج المنبر بما يسمع ؛ إلى دور المفجوع لما رأى ؛ إلى دور المتحدى الذى يجازف بكل شيء ليواجه الطغيان ، وكان لها ما أرادت ، فأعطت بشخصيتها بعداً رمزياً يمثل الأمل فى خضم المحنة .

ويمكن أن نضيف لشخصيات هذا النوع (التحدى والأمل) تلك الشخصيات التى تعيش فى الغربة ، أو هربت لتعيش هنالك ، وتقوم بدورها فى شرح قضية العذاب الذى يلقاه الشعب تحت حكم الطغيان ، ومعظمها شخصيات جريئة تلتقط أنفاسها بعيداً عن الوطن ، وتنتظر لحظة العودة التى تتحقق فيها الحرية والكرامة والعدل ، حقاً لا ادعاء ، فتسعى للتعبير عن آمانيها وآمالها فى نظام يقوم على أسس إسلامية صحيحة وظاهرة .

إن الأنواع الثلاثة والشخصيات التى حركت الأحداث فى الرواية ليست مُنبئة عن الواقع ، ولكنها تمثل شرائح منه ، ولذلك عبرت عن فترة من أسوأ الفترات التى انتهت بوحدة من أبشع كوارث التاريخ الإسلامى ، وهى هزيمة ١٩٦٧ المريعة (١٢) ، وإن كان الكاتب ينهى روايته بالأمل فى الله ، ثم فى النصر الموعود :

« - الأيدى التى بنت الأسوار تستطيع أن تهدمها .. والكلاب عمرها قصير .. وهى ليست مشكلة لأنها حيوانات مسخرة .. أما الضحايا فهم

أحياء عند ربهم يرزقون .. وإيماني بالنصر
كإيماني بالله .. لأنه سبحانه هو الذى
وعدنا به .. » (١٣) .

٣ - ويأتى تصميم الكاتب للرواية
متسقاً مع بنائه للشخصيات ، ومن خلال
حرفية واضحة ، فهو يقدم لنا ثلاثين فصلاً
على مدى صفحات الرواية تكاد تكون
متساوية فى الطول ، مما يدل على إتقان
قصصى ومهارة فنية ، وكل فصل يؤدي
إلى تاليه ، ويسهم فى تنمية البناء الروائى
دون أن نستشعر خللاً فى تتابع الأحداث
وتطور الشخصيات .

ولعل الذى جعل الرواية تبدو فى بناء
محكم يتنامى باستمرار ؛ كونها تنتمى إلى
واقع حتى عاشه المؤلف ، باعتباره واحداً
من الذين اعتقلوا وتأثروا بالتعذيب وقاسوا
ويلاته . لقد أعطت هذه المعاشاة فرصة
للمؤلف كى يقدم رواية واقعية تفوق
الخيال فى أحداثها ، ووفر لها عنصر
التشويق الذى تفتقده بعض الأعمال
الواقعية ، خاصة تلك التى تنطلق من
أيديولوجيات بعينها ..

وقد كان وعى الكاتب فنياً بالأحداث
عاملاً آخر من عوامل التماسك الروائى فى
« رحلة إلى الله » ، وهذا الوعى هو الذى
جعله يستخدم الاسترجاع أو الإرتداد ،
أو ما يعرف بالفلاش باك فى معجم
السينما ، لتفسير سلوكيات الشخصية أو
ربط تصرفاتها بالواقع ، أو للتفكير
بالأحداث الماضية ، ويمكن أن نأخذ مثلاً

لندرك أهمية الاسترجاع فى التفسير
والربط . وهذا المثال يوضح لنا جانباً من
حياة « عطوة الملوانى » فى مرحلة طفولته ،
وهذا الجانب يشرح لنا كثيراً من مواقف
« عطوة » الجلال ، ويضع أيدينا على
الجذور الحقيقية التى أسهمت فى تنمية
طغيانه وجبروته :

« كان عطوة صغيراً حينما حدثت تلك
الحكاية ، إنه لا يمكن أن ينساها . دائماً
ترد على خاطره ، ذات مرة أحضرت له أمه
لعبة من اللعب الجميلة ، كانت عبارة عن
سيارة صغيرة ، عندما يضغط على نتوء
أسود فيها ، كانت السيارة تنطلق وتلف ،
وتصدر عنها أصوات .. وجرس صغير
يدق ، وسائق اللعبة الصغير يحرك يديه
ورأسه فى براعة .. وعطوة الصغير يجلس
مبهوراً أمام العتبة الفريدة ، يبدو أنه كان
دون الخامسة من عمره ، حاول أن يفهم
السّر وراء هذا اللغز المعدنى المثير فلم
يستطع ، سأل الكبار فأخذوا يشرحون له
أشياء لم يفهم منها ذرة .. وأخيراً أخذ لعبته
وانزوى بعيداً ، ثم أخذ يدفعها بحجر حتى
تفسخت وخرجت من جوفها قطع صغيرة

وأسلاك وصفائح .. أخذ ينظر إليها فى
دهشة وأخيراً لم يستطع أن يفهم شيئاً ،
وحاول تجميع الأجزاء ورصّها من جديد ،
وعندما أراد تشغيل لعبته لم يفلح ..
بكى .. جرى إلى أمه .. وإلى أخوته فقالوا
له : إنها لم تعد تصلح .. لقد تلفت تماماً ..
لكنه يريدّها كما كانت .. قالت له أمه :

- لقد ماتت .. وليس في مقدورنا أن نعيدها إلى الحياة .. « (١٤) .

ويبدو استرجاع هذه الحادثة وورودها على ذهن « عطوة الملواني » بإلحاح ؛ عاملاً قوياً أيضاً في تفسير موقفه من خطيئته « نبيلة » ؛ التي لم يستطع السيطرة عليها وإخضاعها بالرغم من سطوته وتسلطه وسيطرته على من هم أقوى من « نبيلة » ، إنها - أى هذه الحادثة التي يسترجعها عطوة - تبين نوعاً من التفكير الأناني الغبي الذي يحكم نوعية « عطوة » من غلاظ الأكباد الذين لا يعنيه فهم أسرار الواقع بقدر ما يعنيه نيل مطالبهم قسراً ، وتحقيق رغباتهم عنوة .

وهناك جانب آخر لعملية الاسترجاع أو الارتداد للماضي ؛ مهمته ربط أحداث الرواية ببعضها ، والتذكير بما سبق من أحداثها ؛ لجعل البناء الفني أكثر تماسكاً . هذا الجانب يبدو تلقائياً وعفويّاً ، ويتكرر في أكثر من موضع ، خاصة في النصف الثاني من الرواية ، والفصول الأخيرة بالتحديد ، ويمكن أن نسمي هذا النوع من الاسترجاع تلخيصاً فنياً لأبرز الأحداث السابقة ، ويمكن أن نأخذ مثلاً من الفصل الخامس والعشرين ، نتذكر فيه « نبيلة » ونذكر بأحداث ماضية :

« شردت نبيلة ، وبدأ الابتئاس على وجهها ، تذكرت الوجوه الشاحبة الذابلة في أروقة السجن الحرى ، والإنسان المعلق من قدميه ، والأجساد التي تدمى من أثر التعذيب ، والصرخات المؤلمة ، وتذكرت سلوى

ونظراتها الخائفة القلقة ، والطفل صابر على كتفها ، ومحفظة « عطوة الملواني » المتخمة بالأوراق المالية ، وقصتها الغريبة مع المخابرات . والرجل الأعمى في طريق الليل الممطر ، والدكتور سالم الإنسان النبيل ، والإرهاب الذي ينشر أجنحته السوداء فوق الملايين ، وحياة الكذب والنفاق التي تحكم الأمور في أنحاء الوادى الأخضر الذي تشعل فيه الشياطين الحرائق والرعب ..

وأفاقت نبيلة من أحلامها الدامية على صوت عبد العزيز يقول « (١٥) .

وواضح أن عملية الاسترجاع هذه ، والتي جاءت لتلخص الأحداث البارزة وتذكر بها ، قد كشفت ، وكثفت مشاهد دامية ومرعبة مرّت بها البطلة ، فضلاً عن كونها تهيئ لما سيأتى من أحداث وترتبط به .

وأعتقد أن أهمية الاسترجاع في الرواية ؛ لا تنفصل عما يمكن أن نسميه بالقصّ عن طريق المفارقة التعبيرية ، وهى أن يقدم الكاتب مشاهد روائية متقابلة يبرز بعضها بعضاً ، وهى ظاهرة تبدو مطردة بشكل محكم ، ويمكن أن نعثر على كثير من نماذجها ، ولعل تقديم واحد من هذه النماذج يصبح ضرورة لفهم كيف يصوّر الكاتب بالمفارقة مشاهد الرواية ، ويجعل النسيج الروائي محكماً ، ومتناغماً أيضاً :

« كان عطوة يجلس في مكتبه بالسجن الحرى ، وعيناه ترقبان الجزيرة الدائمة ، كل شيء يجرى في دقة ونظام ..

التحقيق .. التعذيب .. تسجيل الاعترافات في الأوراق وعلى الأشرطة .. استقبال المعتقلين الجدد حسب خطط هو ، استقبلاً غريباً بالسياط والركل والسب والاحتقار .. وكان سيل المعتقلين لا يتوقف عن التدفق .. ودخل أحد جنود السجن الحرى ، وأدى التحية العسكرية ، لم يكلف « عطوة » نفسه مئونة رد التحية ، بل قال :

- هيه ..

قال الجندي :

- توسكا تعبانة يا أفندم ..

هَبْ عطوة من مقعده في ذعر قائلاً :

- ماذا تقول ؟؟ توسكا ؟؟ والله لأخرب بيتك .. منذ متى ؟؟

قال الجندي وهو يتاسك :

- كل الكلاب أكلوا إلا هي ..

- ولماذا لم تخبرني منذ الصباح ..

ثم اقترب منه عطوة وصفعه صفعة قوية .. فلم يتزعزع الجندي من مكانه ، بينما قال عطوة :

- تكلم يا حمار ..

- يا أفندم حضرتك لم تكن موجودا .

- ولماذا لم تكلمني في التليفون ؟؟

- لا أعرف الرقم ..

- لأنك حمار .. لم لم تخبر الضابط

النوبتجي .. أنت والبهائم التي كنت تعلقها في بلدكم سواء بسواء .. توسكا برقبتك ورقة مائة مثلك .. فاهم يا لوح ..

قال الجندي في حزم :

- تمام يا أفندم .. « (١٦) » .

وهذا المشهد - كما نرى - يبين لنا تضاد قيمة الإنسان بالنسبة لقيمة الكلب ، سواء كان هذا الإنسان من المعتقلين ، أو من الجنود الذين يخدمون البلاد . فعطوة الملواني لا يختلج له جفن أمام الذبائح المعلقة من الآدميين المعتقلين الذين يُجلدون ويُركلون ويُسبّون بلا شفقة ولا رحمة ، بينما يهتز ويضطرب لمرض الكلبة « توسكا » إحدى الكلاب المدربة على التعذيب ونهش أجسام المعتقلين !! من هنا تنبع المفارقة التصويرية التي لا تحتاج إلى تفسير ، أو كدّ الذهن في تحليلها ، وعندما يقول الجلاد للجندي : « توسكا » برقبتك ورقة مائة مثلك ، فإن هذه العبارة بإيقاعها الدارج تعطينا المدلول الذي لا يخفى في التعبير عن قيمة « توسكا » الراجحة ، وقيمة مائة جندي المرجوحة ، والجلاد لم يبالغ على أية حال ، فهذا هو مفهومه الذي يعضده الواقع داخل السجن ، حيث يتمنى المعتقلون أو بعضهم أن يكونوا في مستوى « توسكا » لينعموا بما تنعم به ، أو ليتخلصوا على الأقل من التعذيب البشع .

ومع قوة التعبير بالمفارقة التصويرية لدى الكاتب ؛ فإنه يلجأ إلى التضمين ، ويوظفه

في نفس الإطار - إطار المفارقة - ليوضح بعض المواقف أو يفسرها ، أو يوحى بالأمل في بحر الظلمات الذي تبحر فيه بعض الشخصيات الروائية . ويتنوع التضمين ليشمل القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والأمثال الفصحى والعامية^(١٧) ، وبالرغم من أن هذا التضمين قد يعطى شبهة الخطابية وارتفاع النبرة في بعض المواضع إلا إنه يأتي أحياناً مثيراً ، ومعبراً عن مشاعر متناقضة يمتزج فيها الضحك بالمرارة ، والسخرية بالقهر ، مما يخدم الموقف الروائي ، ويضعه في دائرة السطوع والتألق . لقد أرغم الجلادون أحد المعتقلين على الاعتراف « بجريمة » كان الرئيس شريكه فيها . وبعد أن ربطوه على « العروسة » الخشبية التي يصلبون عليها المتهمين ، جرى المشهد على النحو التالي :

« ومدّ عطوة يده بالسيجارة المشتعلة كما هي عادته ، ووضعها أسفل عينه اليسرى وهو يقول :

- خسارة فيك .. لم أشرب إلا نصفها ..

- سأتكلم .

- قل يا بهيم ..

- السلاح كان يخص الرئيس ..

- يا وقعة أملك سودا .. لا تذكر هذا

الاسم الشريف على لسانك القدر ..

- تلك هي الحقيقة .. أعطوه لي ..

وضعته في مخزن ثم سلمته عند طلبه من فترة طويلة ..

- لقد أبقيت عندك بعضاً منه ..

- أبداً .. إسألوه ..

- نسأل من؟؟

- الرئيس ..

- ثاني مرة .. طيب ..

ثم التفت إلى الجنود :

- خمسين كراباجا .. وإذا لم يصبح مهذباً في كلامه .. أعيدوا الكرة ..

وانصرف عطوة متجهاً إلى مكتبه بينما انطلق صوت الميكرفون يردد أغنية « يا جمال يا مثال الوطنية » .. فصباح عطوة بأعلى صوته :

- كل السجن يغنى مع أم كلثوم ..

وجرى حاملو السياط هنا وهناك بين جموع المتهمين يلهبون ظهورهم بالسياط ، ويحثونهم على ترديد الأغنية الشهيرة ، وامتزجت الآهات بالدموع والغناء ، وبعد دقائق أغلق الميكرفون ، وصاح عطوة مرة ثانية :

- استمروا في الغناء يا حيوانات ..

وانطلق صوت السجناء مردداً الأغنية الوطنية ، كان غنائهم كالعويل أو الندب ، وكانت صورة الرئيس وهو يتسم ويلوح بيده في شموخ تطل على الجميع من فوق الحيطان .. وقال عطوة وهو يقهقه :

- تعلّموا الفن يا بهائم .. (١٨) .

ويبدو هذا المشهد الدامي على طوله ذا صلة وثيقة بإيقاع الأحداث خارج السجن ، وتقوم « الأغنية » بدور الرابط الذى يربط ما بين الداخل والخارج ، فالأغنية الشهيرة تتحدث عن الزعيم الذى بلغ قمة المثالية فى الوطنية ، ويفترض فيه أن يكون محباً لوطنه ومواطنيه على اختلاف اتجاهاتهم ، ولكنه - وهنا مكنى المفارقة - يبدو متوحشاً حين يطلق زبانيته على زملاء الوطنية الذين شاركوه الثورة ، وخبأوا الأسلحة لمقاومة أعداء الوطن من الأجانب ، ومع تعذيبهم يأتي إرغامهم على الغناء « لمثال الوطنية » ، إمعاناً فى الطغيان والقهر !

والكاتب يتحرك فى مجال عريض استخدم فيه وسائل أخرى إلى جانب الوسائل السابقة ، حيث نراه مثلاً يستخدم المونولوج الداخلى ليستبطن الملاحم النفسية والسلوكية للشخصية (١٩) وأيضاً يستخدم الوسائل كوسيلة من وسائل تفسير الأحداث والكشف عن تطورها (٢٠) ، وإن كانت هذه الوسائل تبدو أحياناً أشبه بمقالات زاعقة ، ولكنها على كل حال ، كانت من الوسائل الناجحة فى البناء الفنى للرواية .

يبقى أن نشير إلى طبيعة اللغة التى اعتمدها الكاتب فى روايته باعتبارها الوسيلة الأولى والأساس ، فهو يستخدم لغة فصيحة سهلة تتناسب مع السرد

بضمير الغائب ، ولم ينجح إلى التعقيد أو التقرع مما جعل سرده يمضى هيناً رقيقاً ، وساعد على ذلك حوار بسيط يكسر رتابة السرد ، ويعتمد فيما يعتمد على إنتقاء الألفاظ والعبارات العامية ذات الأصول الفصيحة ، مما أعطى للحوار نكهة خاصة تتصل بالبيئة المحلية أو الخاصة التى جرت فيها الأحداث ، ولتقرأ هذا المقطع من الحوار الهاتفى (التليفونى) بين عطوة ونبيلة لنرى ملاح ذلك :

« - أتظن أن نبيلة عسكرى مراسلة ؟

- أنا لا أمزح ..

- وأنا متظلمة ..

- قلت لا أمزح ..

ضحكت وأغلقت التليفون وهى تقول :

- عن إذنك .. أى قادم .. (٢١) .

ومع بساطة اللغة فى الرواية وصفاتها ، فإن « نجيب الكيلانى » يقدم لنا صوراً تعبيرية فريدة ومتميزة ، سواء ما يتعلق بالمشاهد الكاملة أو الصور الجزئية ، ويمكن لنا أن نلمس قدرته هذه وهو يصور مشاهد التعذيب التى تجرى للمعتقلين داخل السجن الحرنى ، أو ما يلاقونه فى أثناء التحقيقات (٢٢) ، كذلك فإن قارئ الرواية يستطيع أن يعثر على بعض التشبيهات الطريفة مثل قوله عن عطوة : « وعاش كذئب أجرب يلحق العظام ويلتقط الفتات » (٢٣) ، أو قوله عنه

أيضا : عطوة وأمثاله بصقة مصدر على وجه الإنسانية لشيطان مريض (٢٤) .

٤ - وبعد ..

فإن هذه الرواية عرضت نماذج واقعية ، ما زال بعضها يدب على الأرض ، ويعانق الحياة ، و ينتظر الوصول إلى نهاية الرحلة حيث الطمأنينة والخلود في رحاب من لا يظلم أحداً ، ولكن السؤال الذي أبقاه الكاتب معلقاً دون إجابة ، بعد أن قدم الضحايا والجلادين ومن يحملون الأمل على عواتقهم ، هو : ما مصير هؤلاء الفرقاء بعد تلك المأساة الدامية التي عرضها على امتداد روايته ؟

صحيح أنه أوقف اهتمامه على الفريق الذي يتحرك بالتحدى والأمل ، وأنقذه من برائن الطغاة ، وجعله يهجر وطنه ليعمل بعيداً عنه في انتظار تحقيق الأمل ، وجعل الضحايا يتهبون إلى سجون الوجه القبلي والواحات .. ولكنه ترك الجلادين والطغاة متربعين على عروشهم .. وتركنا نردّد السؤال السابق عن المصير ! والمصير الذي نقصده هنا ليس قاصراً على الفريق الأخير فحسب ، بل جميع الفرقاء ، من خلال مصير وطن بأكمله .

صحيح أيضا ، أنه لا يجوز للقارىء أن يتدخل في رؤية الكاتب أو يقترح عليه نهاية معينة لشخصه ، ولكن النهاية المفتوحة التي آثرها « نجيب الكيلاني » تجعل هنالك من يطرح سؤالاً آخر ، يقول : هل سيظل الأمل معقوداً على ناصية الغربة والهجرة ، بينما ينتصر الطغاة والجلادون فوق عروشهم ؟

لقد مهدت أحداث الرواية - بلا شك - لأحداث أضخم وأبشع ، دفع ثمنها شعب ، بل شعوب بأجمعها ، وانتصر أشرار العالم بعد انتصار الأشرار المحليين . وكان يمكن للكاتب أن يستثمر ذلك استثماراً روائياً رائعاً يجيب بالإيجاب على سؤال يقول : هل تذهب التضحيات سدى ؟ ويجيب بالنفي على سؤال يقول : هل يؤدي الطغيان إلى التقدم !

ومهما يكن من أمر ، فإن رواية « رحلة إلى الله » تسجل مرحلة من أخطر المراحل التي مرّت بها الأمة ، من خلال بناء فني راق يدعمه تصوّر إسلامي ناضج .

(١) نجيب الكيلاني (١٩٣١ ...) ، ولد في قرية شرشابة (محافظة الغربية) ، ونال عدداً من الجوائز الأدبية من الهيئات والأجهزة الثقافية في مصر ، مثل : المجلس الأعلى للآداب والفنون ، مجمع اللغة العربية ، نادى القصة ، مجلة الشبان المسلمين ، وزارة التربية والتعليم . وله عدد كبير من الروايات والكتب ، تُرجم بعضها إلى اللغات الأوربية والآسيوية ، وقد تخرج في كلية الطب جامعة القاهرة ، وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات في قضايا الإخوان المسلمين ، وهو متزوج وله أربعة أبناء ، ويعمل الآن في إحدى الدول العربية .

(٢) صدرت عن دار المختار الإسلامى ط ١ - القاهرة (١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م) .

(٣) ينشأ هذا النوع من الأدب عادة في ظل نظم الحكم الشمولية ، ويتولد عن الصراع بين هذه النظم وبين الجماعات المنظمة التي تسعى إلى الحرية والعدالة ، وإن كان الأمر يختلف بالنسبة للماركسيين فهم يسعون إلى سيادة نظريتهم .

(٤) هنالك ملحوظة ينبغي أن نتنبه إليها في شخصيات هذه الرواية ، وهي أن بعض تلك الشخصيات شخصيات حقيقية أشار إليها الكاتب بأسمائها الحقيقية مثل « معروف الحضري » و « عبد العزيز السيسى » و « قورى اليهودى » وغيرهم ، وهناك بعض الشخصيات قد أخذت أسماء مستعارة ، وهي لا تُخفى على القارئ أصحابها الأصليين ، خاصة لمن تابع أو قرأ عن قضايا التعذيب في مصر عند عرضها على المحاكم في السنوات الماضية .

(٥) اضطر المستشار « حسن الهضيبي » أن يغنى هذه الأغنية ، ويقف كالملايسترو أمام المعتقلين ليغنى ويرددوا وراءه خوفاً عليهم من المزيد من التعذيب والوحشية (انظر ص ٣٩ من الرواية) .

(٦) الرواية ص ٤٠ ، ٤١ ، وانظر موقفه من الدين ص ١٣ ، ١٥ ، ودوره في تبرير أخطاء الدولة ص ٧٠ ، والمفارقة العجيبة والغريبة والشاذة في إنسانيته ورقته مع الكلية « توسكا » ص ٧٦ ، فتكتمل ملامح شخصيته المنحرفة .

(٧) سيأتى الحديث عن « نبيلة عبد الله » بعد قليل ، ونرى دورها في الانتقال من موقف المتفرج السلبي إلى موقف التحدى والإيجابية .

(٨) الرواية ص ٢٥٧ ، وقد رسم الكاتب في الفصل السابع والعشرين مشهد التفتيش وتأثيره على والد محمود صقر ، الذى مات كمدا ، رسماً بارعا ومؤثراً .

(٩) يلاحظ أن هذه الشخصيات جمعت بين الزعماء والقادة أمثال حسن الهضيبي و معروف الحضري ، وعامة الأفراد مثل الشاعر يوسف ورزق وعبد الحميد ومحمود صقر . وأظهر الكاتب العلاقة الإنسانية فيما بينهم من خلال العفوية والتلقائية والبساطة ، مما أعطاهما جميعاً بعدها الفنى الجيد .

(١٠) الرواية ص : ٧٠ .

(١١) الرواية ص : ٧٢/٧٣ .

(١٢) بالرغم من أن الكاتب يوهنا أنه يعالج الفترة التي تشمل أواسط الخمسينيات من هذا القرن ، إلا أن الأحداث ، وطبيعة معظم الشخصيات تنتمي إلى فترة الستينيات وما جرى فيها .

(١٣) ص : ٣٢٥ .

(١٤) ص : ٨٣ .

(١٥) ص : ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(١٦) الرواية ص : ٨٤ ، ٨٥ ، ويمكن أن تجد نماذج أخرى أكثر وضوحاً وأبرز دلالة في صفحات ٣٩ ، ٤٨ ، ١٠٩ ، ١٢٢ ، ... الخ .

(١٧) برع الكاتب في استخدام بعض الأغاني والأشعار للتضمين ، خاصة حين غير بعض الكلمات لتناسب مع الموقف الذي يعالجه ، وقد بدا هذا واضحاً فيما يتعلق بالكلية « توسكا » حيث طلب « عطوة » من الشاعر يوسف أن يؤلف فيها شعراً ، ومن المعتقلين أن يغنوا لها بعد أن هتفوا بحياتها ! وقد استثمر الكاتب أغنية شعبية مشهورة ليغنيها المعتقلون ، على إيقاع السلطانية والقروانة التي يأكلون فيها والأكواب الزجاجية التي يضعون بداخلها حصوة أو ملعقة ، وكانت كلمات الأغنية بعد تعديلها كما يلي :

توسكا يا توسكا يا حبة عيني يا لى سرقى النوم من عيني

خير إن شا الله

دا بعـدك والله والله دا بعـدك

دا بعـدك والله .

كان على عيني كان على عيني

(انظر ص ٩٣ ، ٩٤ ، وانظر أيضاً : ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢)

(١٨) ص : ٣٦ ، ٣٧ .

(١٩) ص : ٤٢ .

(٢٠) ص : ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٣١٤ .

(٢١) ص : ٤٥ .

(٢٢) أفضل أن يطلع القارئ على مثل هذه المشاهد ، وأعتذر عن عدم تقديم بعضها لبشاعتها ، ويمكن الاطلاع على ص : ١٩ مثلاً .

(٢٣) الرواية ص : ٣٤ .

(٢٤) الرواية ص : ٢٠٩ .



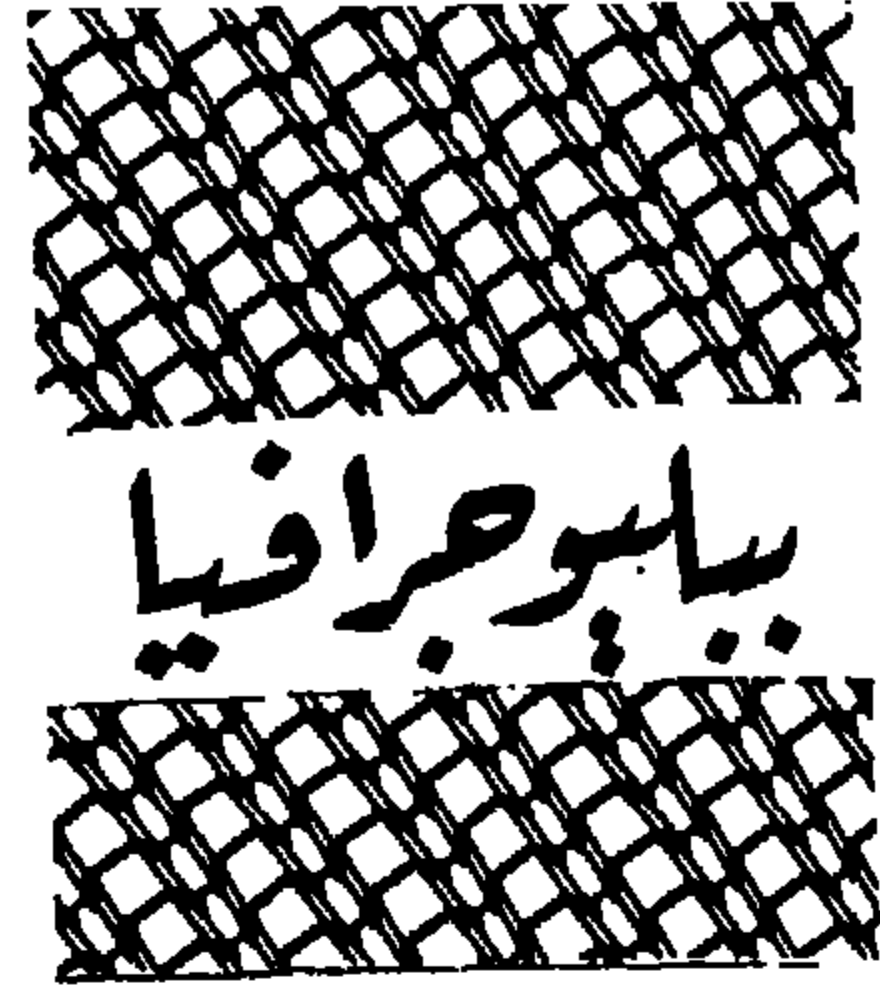
النشرة المكتبية

محرم - صفر - ربيع أول ١٤٠٨ هـ / سبتمبر - أكتوبر - نوفمبر سنة ١٩٨٧ م

تحرير: محيى الدين عطية

- بليوجرافيا • الفكر الإسلامى - قائمة فصلية منتقاة .
- دليل الباحث فى الاعلام الإسلامى .
- فهرس • فهرس السنة الثانية عشرة للمجلة .

هذه النشرة يصدرها ويمولها المجلس العالمى للبحوث الإسلامية



الفكر الإسلامي

قائمة فصلية متقاة

- المهدف :** إعلام القراء ، والباحثين في مجال الدراسات الإسلامية ، وأمناء المكتبات ، بما يصدر تبعاً في هذا المجال .
- التغطية :** السنة الجارية والسنة السابقة .
- اللغة :** العربية .
- الأوعية :** الكتب — الأطروحات الجامعية — بحوث المؤتمرات — مقالات الدوريات .
- الوصف :** التقنين الدولي للوصف البليوجرافي (تدوب) — المستوى الأول .
- التنظيم :** رؤوس موضوعات مرتبة هجائياً . معتمدة على : قائمة رؤوس الموضوعات العربية لإبراهيم الخازندار ، ط 3 — الكويت : دار البحوث العلمية ، 1983 ، مع إضافات محدودة .
- المصادر :** 50 % مباشرة .
- 50 % قوائم بليوجرافية ، أهمها : عالم الكتاب ، القاهرة ، وعالم الكتب ، الرياض . والفهرست ، بيروت .
- الفهارس :** فهرس المؤلفين — لائحة الناشرين — لائحة الدوريات — لائحة المؤتمرات .

كتب

ابن القيم

السنهوتى ، محمد الأنور . ابن قيم الجوزية :
سيرته ، منهجه وآراؤه فى الإلهيات .
الرياض : جامعة الإمام محمد
ابن سعود الإسلامية 1407- 1987
125 ص ؛ 20-14 سم (من ينابيع
الثقافة - 13) . (1)

أحكام المرتدين

الموردى ، على بن محمد بن حبيب . حكم
المرتد من الحاوى الكبير ، تحقيق
إبراهيم بن على صندوقى -
المدينة المنورة : المحقق ، 1407-
189 ص ؛ 24×17 سم . (2)

الإدارة

الضحيان ، عبد الرحمن إبراهيم . الإدارة
فى الإسلام : الفكر والتطبيق .
جدة : دار الشروق ، 1407-
370 ص . (3)

الأدب الإسلامى

النحوى ، عدنان على رضا . الأدب
الإسلامى ، إنسانيته وعالميته -
الرياض : دار النحوى ، 1407
338 ص . (4)

الهاشمى ، محمد عادل . فى الأدب الإسلامى .

تجارب ومواقف (1) . دمشق :
دار القلم للنشر والتوزيع ، بيروت :
دار المنارة ، 110 ص . (5)

الأدعية

ابن أبى الدنيا ، عبد الله بن محمد . مجابو
الدعوة ؛ تحقيق وتعليق مجدى السيد
إبراهيم . الرياض : مكتبة الساعى ،
إيداع 1987-144 ص . (6)

أبو زيد ، بكر بن عبد الله . مرويّات دعاء
ختم القرآن وحكمه داخل الصلاة
وخارجها . ط 1 . الرياض : دار
طيبة ، 1408-85 ص ؛ 20 سم
(الأجزاء الحديثية ؛ 5) . (7)

الاقتصاد الإسلامى

الفنجرى ، محمد شوقى . الإسلام والمشكلة
الاقتصادية . ط 3 . الرياض : دار
الوطن ، 1408-1987 . 196 ص ؛
24 سم . (8)

البحث

الياسين ، جاسم بن محمد بن مهلهل
وعدنان بن سالم الرومى . المرشد
الوثيق إلى مراجع البحث وأصول
التحقيق . - الكويت : دار الدعوة ،
1407-1987 . 188 ص ؛ 24 سم .
(منشورات دار الدعوة 53) . (9)

البخارى - الصحيح

ابن المنير ، ناصر الدين أحمد بن محمد
الأسكندراني . المتوارى على تراجم

أبواب البخارى ، تحقيق وتعليق
صلاح الدين مقبول أحمد . -
الكويت : مكتبة المعلا ، 1407-
1987 . 457- ص ؛ 24 سم . (10)

التربية الإسلامية

أبو العنين ، على خليل مصطفى . التربية
الإسلامية وتنمية المجتمع الإسلامى :
الركائز والمضامين التربوية . ط 1 .
المدينة المنورة : مكتبة إبراهيم حلى ،
1407-1987-77 ص ؛ 24 سم
(بحوث فى التربية الإسلامية ؛ 1)
(11)

التربية الإسلامية

الكيلاى ، ماجد عرسان . تطور مفهوم
النظرية التربوية الإسلامية : دراسة
منهجية فى الأصول التاريخية للتربية
الإسلامية . ط 3 . طبعة دار التراث
الثانية . دمشق ؛ بيروت : دار
ابن كثير ؛ المدينة المنورة : مكتبة
دار التراث ، 1407-1987-283 ص ؛
24 سم . (12)

الكيلاى ، ماجد عرسان . فلسفة التربية
الإسلامية : دراسة مقارنة بين
فلسفة التربية الإسلامية والفلسفات
التربوية المعاصرة . ط 1 . مكة
المكرمة : مكتبة المنارة ؛ جدة : دار
المنارة ، 1407-1987-318 ص ؛
22 سم (سلسلة أصول التربية
الإسلامية ؛ 1) . (13)

يالجى ، مقداد . جوانب التربية الإسلامية
الأساسية . بيروت : دار الريحاني
للطباعة والنشر ، 1987-526 ص .
(14)

الجهاد

اللحيدان ، صالح . الجهاد فى الإسلام بين
الطلب والدفاع . ط 4 . الرياض :
مكتبة الحرمين ، 1407-151 ص .
(15)

الحسبة

العرىفى ، سعد بن عبد الله . الحسبة
والنيابة العامة : دراسة مقارنة .
الرياض : توزيع دار الرشد ،
1407-120 ص ؛ 24 سم . (16)

الدعوة الإسلامية

طاش ، عبد القادر . رأى على طريق
الدعوة . الرياض : مطابع الفرزدق ،
1408-1987-213 ص . 24 سم .
(17)

يوسف ، محمد خير رمضان . الدعوة
الإسلامية : مفهومها وحاجة
المجتمعات إليها . الرياض : المؤلف ،
1407-136 ص ؛ 20 سم . (18)

يوسف ، محمد خير رمضان . الدعوة
الإسلامية : الوسائل والأساليب .
الرياض : المؤلف ، 1407-136 ص ؛
20 سم . (19)

رمضان

الحقيل ، عبد الله حمد . رمضان عبر التاريخ
الرياض : المؤلف ، توزيع مؤسسة
الجريسي للتوزيع والإعلان ، 1407-
1987-133 ص . (20)

سالم ، عطية محمد . مع الرسول ﷺ في
رمضان . ط 1 . المدينة المنورة :
مكتبة دار التراث ، 1407-1987-
112 ص ؛ 20 سم (الرسائل
المدنية ؛ 2) . (21)

الزواج - المحرمات

طاحون ، نبيل بن كمال الدين . المحرمات
من النساء . الرياض : المؤلف ،
توزيع مؤسسة الجريسي للتوزيع
والإعلان ، 1407-1987-133 ص .
(22)

صقلية - تاريخ اجتماعي

العتيبي ، تركي مسيمير الحافي . الحياة
الاجتماعية والاقتصادية في صقلية
الإسلامية . الرياض : مطابع
القوات . المسلحة السعودية ،
1987-197-24 ص . 24 سم . (23)

الطب الإسلامي

خدرج ، عبد الرحيم إبراهيم . النحل
والزهر والعسل وشيء من الطب
الإسلامي ، دراسة علمية عن
النحل وتربيته والعسل خواصه

واستعمالاته ونبذة من الطب الإسلامي .
الكويت : مكتبة . المنار الإسلامية
ومكتبة دار السلفية ، 1407-1987-
314 ص ؛ 24 سم . (24)

الطب النبوي

السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن . المنهج
السوي والمنهل السروي في
الطب النبوي ، تحقيق حسن محمد
مقبول الأهدل . صنعاء : مكتبة
الجيل الجديد ، 1987 . (25)

العالم العربي - الإرساليات التبشيرية

على ، إبراهيم عكاشة . ملاح عن النشاط
التنصيري في الوطن العربي . الرياض :
جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية ، 1407-1987-176 ص ؛
24 سم . (26)

العبقرية

يالجن ، مقداد . الطريق إلى العبقرية .
الرياض : دار الهدى ، 1407-1987-
153 ص ؛ 22 سم . (27)

الفقه الإسلامي

غطية ، جمال الدين . التنظير الفقهي .
الدوحة ، شعبان 1407 / أبريل
1987-228 ص ؛ 23,5 سم . (28)

القرآن - إعجاز

عبد العزيز ، محمد كمال . إعجاز القرآن في
حواس الإنسان : دراسة في الأنف
والأذن والحنجرة في ضوء الطب

وعلوم القرآن والحديث . الرياض :
مكتبة الساعى ؛ القاهرة : مكتبة
القرآن ، إيداع 88-1987 ص .
(29)

المحاسبة المالية

شحاته ، شوق إسماعيل . نظرية المحاسبة
المالية من منظور إسلامي .
القاهرة : الزهراء للإعلام العربى ،
1407-1987-296 ص ؛ 24 سم .
(30)

أطروحات

الإبراء (فقه)

الحميميد ، صالح العبد الرحمن . الإبراء من
الحق فى الفقه الإسلامى . الرياض :
المعهد العالى للقضاء ، 1407-
دكتوراه . (31)

ابن تيمية - حديث النزول

الخميس ، محمد بن عبد الرحمن . شرح
حديث النزول - تأليف شيخ
الإسلام أحمد بن تيمية - تحقيق
وتعليق . الرياض : كلية أصول
الدين جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية 1407-ماجستير . (32)

ابن تيمية - سورة الإخلاص

الفضييض ، سليمان بن عبد الله . دراسة
وتحقيق كتاب جواب أهل العلم
والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول
الرحمن من أن (قل هو الله أحد)

تعدل ثلث القرآن لابن تيمية .
الرياض : كلية أصول الدين جامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،
1407-ماجستير . (اشراف
عبد العزيز الراجحي) . (33)

ابن تيمية - فقهه

الدباس ، عبد الرحمن عبد الله . ابن تيمية -
منهجه . واختياراته الفقهية فى
الجنائيات والحدود . الرياض : المعهد
العالى للقضاء التابع لجامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية ، 1407-
دكتوراه . (34)

ابن عباس - مروياته

الفالح ، محمد عبد الله . تحقيق المروى من
عن ابن عباس من أول سورة
الزخرف إلى نهاية سورة الحديد .
الرياض : كلية أصول الدين جامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،
1407-ماجستير . (35)

ابن عدى - الضعفاء

بدن ، محمد . تحقيق القسم الثانى من
كتاب الكامل فى ضعفاء الرجال
لابن عدى . الرياض : كلية أصول
الدين جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية ، 1407-ماجستير . (36)

ابن القيم - الثرية

الحجاجى ، حسن على حسن . الفكر

التربوى عند ابن القيم . الرياض :
كلية الشريعة جامعة الإمام محمد
ابن سعود الإسلامية ، 1407-
دكتوراه (اشراف محمد توفيق
البانى) . (37)

ابن القيم - العقيدة

جار النبى ، عبد الله محمد . ابن القيم ..
 وجهوده فى الدفاع عن عقيدة
السلف . مكة المكرمة : جامعة
أم القرى ، 1407- دكتوراه . (38)

ابن المظفر - غرائب شعبة

الغض ، عبد الله عبدالعزيز . الغض ، عبد الله
عبد العزيز . كتاب غرائب شعبة بن
الحجاج لابن المظفر - دراسة
وتحقيق . الرياض : كلية الشريعة
التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية ، 1407- ماجستير . (39)

أبو يعلى - الجامع الصغير

عصفور ، محمد مصطفى . كتاب الجامع
الصغير على مذهب الإمام أحمد ابن
حنبل - للقاضى أبى يعلى الحنبلى ،
دراسة وتحقيق القاهرة : كلية
الشريعة التابعة لجامعة الأزهر ،
1407- ماجستير . (40)

أحمد شوقي - شعره

إبراهيم ، حمدى محمود . مشاهد التاريخ
الإسلامي فى شعر شوقي . القاهرة :

معهد الدراسات الإسلامية -1407-
ماجستير . (41)

الاستثمار

آل الشيخ ، عبد الله بن محمد بن إبراهيم .
توظيف الأموال فى الشريعة
الإسلامية . الرياض : كلية الشريعة
جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية ، 1407- دكتوراه .
(اشراف عبد الله بن على الركبان) .
(42)

الأطفال - ثقافة

الحليبي ، أحمد . ثقافة الطفل المسلم .
الرياض : كلية الشريعة ، 1407-
ماجستير . (43)

الإعلام الإسلامى

عمودى ، محمد بن عبد الرحمن . القائم
بالاتصال فى الإعلام الإسلامى :
دراسة منهجية فى شروطه وتأثيره -
المدينة المنورة : المعهد العالى للدعوة
الإسلامية ، 1408-1987- دكتوراه .
(اشراف محمد كرم شلبى ومحمد
عبد الله أبو الفتح) . (44)

الاقتراع (فقه)

العمار ، عبد الله بن موسى . القرعة ومجالات
تطبيقها فى الفقه الإسلامى .
الرياض : كلية الشريعة جامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية ، 1407-
دكتوراه . (اشراف صالح بن
عبد الرحمن الأطرم) . (45)

البكرى - التفسير

السحيبانى ، على بن عمر . دراسة وتحقيق
كتاب تسهيل السبيل في فهم معانى
التنزيل للبكرى - من أول سورة
المؤمنون إلى آخر سورة الروم .
الرياض : كلية أصول الدين بجامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
1407- ماجستير . (51)

التركات (فقه)

على ، إسماعيل . الحقوق المتعلقة بالتركة .
المدينة المنورة : الجامعة الإسلامية ،
1407- دكتوراه . (52)

الحاكم - مستدرکه

السنكاوى ، صلاح الدين عبد الله . الإمام
الحاكم وما استدرکه على الصحيحين
بغداد : كلية الشريعة جامعة بغداد ،
1407- ماجستير . (53)

الحج والعمرة

الحسن ، صالح بن محمد . شرح العمدة
المتعلق بمناسك الحج والعمرة -
لشيخ الإسلام ابن تيمية - دراسة
وتحقيق . الرياض : كلية الشريعة
التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية ، 1407- دكتوراه . (54)

الحجر (فقه)

العجلان ، عيد الله بن سليمان .
التصرفات في أموال المحجور عليهم
وأحكامها في الفقه الإسلامى .

الاكتساب

فلمبان ، حسنين محمد . المال واكتسابه في
ضوء الكتاب والسنة . مكة المكرمة :
جامعة أم القرى ، 1407- دكتوراه .
(46)

أهل الذمة

فايز ، طلبة السيد . علاقة المسلم بغير
المسلم في العقود . القاهرة : كلية
الشريعة بجامعة الأزهر ، 1407-
دكتوراه . (47)

الإيمان

الصينى ، محمد عثمان . معالم الإيمان
وأركانه كما جاء في القرآن العظيم .
مكة المكرمة : جامعة أم القرى .
1407- ماجستير . (48)

البخارى - عبد العزيز - أصول الفقه

باقلاقل ، صالح سعيد . دراسة وتحقيق
القسم الأول من كتاب التحقيق في
أصول الفقه لعبد العزيز بن أحمد
البخارى . المدينة المنورة : شعبة
أصول الفقه بالجامعة الإسلامية ،
1407- دكتوراه . (49)

البصرة - تاريخ

السعدون ، خالد محمود . الأوضاع القبلية
في ولاية البصرة العثمانية . مكة
المكرمة : جامعة أم القرى ،
1407- دكتوراه . (50)

الرياض : كلية الشريعة جامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،
1407- ماجستير . (اشراف صالح
ابن غانم السدلان) . (55)

القحطاني ، بدرية مصلح . أسباب الحجر
في الفقه الإسلامي . أبها : كلية
التربية للبنات ، 1407- ماجستير .
(56)

حقوق الإنسان

الجبوري ، ساجر ناصر . حقوق الإنسان
السياسية في الإسلام والنظم العالمية.
بغداد : كلية الشريعة جامعة بغداد ،
1407- ماجستير . (57)

الخليج العربي

سعيد بن عبد الله بن حارب . الغزو
الفكري في الخليج العربي . الرياض :
كلية الشريعة التابعة لجامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية ، 1407-
ماجستير . (58)

الدعوة الإسلامية

بخاري ، نادية . الدعوة والقرآن الكريم .
مكة المكرمة : كلية تربية البنات
التابعة لرئاسة تعليم البنات ، 1407-
ماجستير . (59)

دولة بني مرين

السحبياني ، حمد بن صالح . جهاد دولة
بني مرين ضد النصاري بالأندلس .
الرياض : قسم التاريخ والحضارة

بكلية العلوم الاجتماعية جامعة الإمام
محمد ابن سعود الإسلامية ،
1407- دكتوراه . (اشراف حامد
غنيم أبو سعيد) . (60)

الرأى العام

سعيد بن ثابت . الرأى العام في عهد
النبوة والخلفاء الأربعة : عوامل
تكوينه وخصائصه وقواعد
مخاطبته . الرياض : كلية الدعوة
والإعلام جامعة الإمام محمد
ابن سعود الإسلامية ، 1407- .
دكتوراه . (اشراف عبد الخبير
محمود عطا) . (61)

الزركشى - جمع الجوامع

فقهى ، موسى بن على . تشنيف المسامع
بجمع الجوامع ؛ تأليف بدر الدين
الزركشى - دراسة وتحقيق - .
الرياض : كلية الشريعة بجامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،
1407- دكتوراه . (62)

سفيان الثوري

العزى ، عبد الله بن رحيل بن عوض .
فقه الإمام سفيان الثوري . الرياض :
المعهد العالي للقضاء ، 1407-
دكتوراه . (اشراف د . صالح
ابن فوزان الفوزان) . (63)

السنة النبوية والكمبيوتر

عبد القادر ، عبد القادر أحمد . تطبيقات

عملية لاستخدام الكمبيوتر في السنة
النبوية . المدينة المنورة : الجامعة
الإسلامية ، 1407 . دكتوراه .
(64)

الشوشاوى - تنقيح الشهاب

الجبرين ، عبد الرحمن بن عبد الله . دراسة
وتحقيق القسم الثانى من كتاب رفع
النقاب عن تنقيح الشهاب لأبى
حسن بن على الرجراجى
الشوشاوى . الرياض : كلية
الشرعة جامعة الإمام محمد
ابن سعود الإسلامية ، 1407 .
ماجستير . (اشراف السيد يعقوب
ابن عبد الوهاب (الباحسين).
(65)

الضرورة (فقه)

عسرى ، محمد بن حسن بن على .
الضرورة وأحكامها فى الشرعة
الإسلامية . مكة المكرمة : كلية
الشرعة ، 1407 . ماجستير . (66)

الطهارة (فقه)

الهاشم ، عبد الرحيم بن إبراهيم .
النجاسات وأحكامها فى الفقه
الإسلامى . الرياض : كلية الشرعة
جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية ، 1407 . ماجستير .
(اشراف أحمد النجدى بن
عبد الستار زهو) . (67)

الطيالىسى - المسند

التركى ، محمد بن عباس . مسند الطيالىسى
من بدايته إلى نهاية مسند سعيد
ابن زيد دراسة وتحقيقاً . الرياض :
كلية أصول الدين جامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية ، 1407 .
ماجستير . (68)

العسقلانى - تخرىج الأذكار

الجعيشن ، عبد الله بن على . تحقيق القسم
الثانى من كتاب نتائج الأفكار فى
تخرىج أحاديث الأذكار لابن حجر
العسقلانى من بداية ص 120 إلى
نهاية المخطوط . الرياض : كلية
أصول الدين جامعة الإمام محمد
ابن سعود الإسلامية ، 1407 .
ماجستير . (اشراف مسفر بن
غرم الله الدمينى) . (69)

العقوبات

عسرى ، محمد محمد . القصد وأثره فى
تحديد العقوبة بين الفقه والقانون .
الرياض : المعهد العالى للقضاء
جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية . 1407 . دكتوراه .
(اشراف زاهر الألعى) . (70)

الفضيلان ، جبر محمود . سقوط العقوبات
فى الفقه الإسلامى . الرياض :
المعهد العالى للقضاء ، 1407 .
دكتوراه . (71)

عكرمة - التفسير

ثابت ، عبد اللطيف بن هائل . تفسير
عكرمة جمعاً ودراسة من أول سورة
الفاحة إلى آخر سورة الأنفال .
الرياض : كلية أصول الدين جامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
1407 . ماجستير . (72)

القرآن - أسلوب

الطلحاي ، محمد أحمد عمر . مقتضى
الحال في الأسلوب القرآني .
الرياض : كلية اللغة العربية جامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،
1407 . ماجستير . (اشرف
بدوى طبانة) . (73)

القرآن - إعراب

المزروع ، فوزية عبد الله . دراسة نحوية
قرآنية عن استعمالات أداة الشرط
« إذا » في اللغة العربية . الرياض :
كلية التربية للبنات - الأقسام الأدبية
1408-1987 . ماجستير . (اشرف
إبراهيم حسن إبراهيم) . (74)

القرآن - تفسير

حتتوش ، حسين درويش . الاتجاهات
الحديثة في تفسير القرآن الكريم .
بغداد : كلية الشريعة جامعة بغداد ،
1407 . ماجستير . (75)

القرآن - دراسات

سعد ، وفاء عبد الفتاح . القرآن ...

محاولة لفهم عصرى . انجلترا :
جامعة سلفر البريطانية ، 1407 .
ماجستير . (76)

القرآن - سور

الشنقيطي ، سيد محمد سادق . وظيفة
الأخبار في سورة الأنعام .
الرياض : كلية الدعوة والإعلام
التابعة لجامعة الإمام محمد
ابن سعود الإسلامية ، 1407 .
دكتوراه . (77)

القرآن - شرح الغريب

الحمادى ، أحمد محمد . مخطوطة في غريب
القرآن - للشيخ زين العابدين قاسم
الحنفى - تحقيق ودراسة . الرياض :
كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد
ابن سعود الإسلامية . 1407 .
ماجستير . (78)

القرآن - قراءات

حسن ، عبد الله عليه . التوجيه البلاغى
للقراءات في القرآن الكريم . القاهرة :
كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر
1407 . دكتوراه . (79)

القضاء

المختار ، محمد بن أحمد . القدح في البيئة في
القضاء . المدينة المنورة : الجامعة
الإسلامية ، 1407 . ماجستير
(اشرف نصر فريد)
(80) (واصل)

القياس (أصول فقه)

الزبيدي ، سعيد . القياس . بغداد :
الجامعة المستنصرية 1407 .
دكتوراه . (81)

نجوم ، فاطمة صديق . الحكم الوارد على
خلاف القياس . مكة المكرمة :
جامعة أم القرى 1407 . دكتوراه .
(82)

الكرمانى - تفسيره

العمر ، ناصر بن سليمان . تحقيق كتاب
لباب التفسير - لمحمود بن حمزة
الكرمانى . الرياض : كلية أصول
الدين التابعة لجامعة الإمام محمد
ابن سعود الإسلامية ، 1407 .
دكتوراه . (83)

الكفالة (فقه)

الموسى ، محمد إبراهيم . نظرية الضمان
الشخصي/الكفالة - دراسة
مقارنة . الرياض : المعهد العالى
للقضاء ، 1407 . دكتوراه . (84)

المجوسية

العقل ، عقل بن عبد الكريم . المجوسية
وأثرها في العالم الإسلامى . الرياض :
كلية أصول الدين بجامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية . 1407
ماجستير . (إشراف صابر عبد الرحمن
طعيمة) . (85)

المفقود (فقه)

الطويل ، محمد رجاء عبد العزيز . أحكام
المفقود في الشريعة الإسلامية
والقانون الوضعى . القاهرة : كلية
الحقوق جامعة القاهرة ، 1987 .
دكتوراه . (إشراف د . نعمان
خليل جمعة) . (86)

الناسخ والمنسوخ

الأهدل ، حسن محمد مقبولى . رسوخ
الأخبار في منسوخ الأخبار -
دراسة وتحقيق . المدينة المنورة :
الجامعة الإسلامية ، 1407 .
دكتوراه . (87)

نجيب الكيلانى - قصصه

العرينى ، عبد الله . الأدب الإسلامى في
مجموعة نجيب الكيلانى القصصية .
الرياض : كلية اللغة العربية بجامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،
1407 . ماجستير . (88)

النسائى - سننه

المشعل ، عبد العزيز بن حمد . تحقيق
القسم الأول من السنن الكبرى
للنسائى . الرياض : كلية أصول
الدين جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية ، 1407 . دكتوراه .
(89)

الوفاة (فقه)

الضالع ، عبد الله بن محمد بن صالح . أثر

الوفاة على الأحكام الشرعية .
الرياض : المعهد العالي للقضاء ،
1407 . دكتوراه . (إشراف
د . حسن صبيحى أحمد) . (90)

بحوث

الإجهاض

أبو شبانة ، همت . الإجهاض وموقف
الأديان الثلاثة . فى المؤتمر الطبى
الإسلامى الدولى عن الشريعة
الإسلامية والقضايا الطبية المعاصرة
(1987 : القاهرة) . (91)

الأمراض الجنسية

البار ، محمد على . الأمراض الجنسية
والشذوذ فى ضوء الشريعة .
فى المؤتمر الطبى الإسلامى الدولى
عن الشريعة الإسلامية والقضايا
الطبية المعاصرة (1987 : القاهرة) .
(92)

فراج ، أسامة أمين . سرطان عنق الرحم
والعلاقة الجنسية الغير سوية .
فى المؤتمر الطبى الإسلامى الدولى
عن الشريعة الإسلامية والقضايا
الطبية المعاصرة (1987 : القاهرة) .
(93)

البصمات

رسلان ، عادل عبد المجيد . تغيير البصمة .
فى المؤتمر الطبى الإسلامى الدولى

عن الشريعة الإسلامية والقضايا
الطبية المعاصرة (1987 : القاهرة) .
(94)

بنوك الحليب

الأعصر ، عبد الباسط أنور . بنوك الحليب
بين الإباحة والتحریم .

فى المؤتمر الطبى الإسلامى الدولى
عن الشريعة الإسلامية والقضايا
الطبية المعاصرة (1987 : القاهرة) .
(95)

النجار ، عبد الله مبروك . موقف الإسلام
من بنك لبن الأمهات .

فى المؤتمر الطبى الإسلامى الدولى
عن الشريعة الإسلامية والقضايا
الطبية المعاصرة (1987 : القاهرة) .
(96)

بنوك المنى

الجمال ، سمير يحيى . بنوك المنى فى ضوء
الشريعة .

فى المؤتمر الطبى الإسلامى الدولى
عن الشريعة الإسلامية والقضايا
الطبية المعاصرة (1987 : القاهرة) .
(97)

التأمين

حسن ، حامد . التأمين التجارى بالصورة
المشروعة والمنوعة . 28 ص .

فى الندوة الفقهية الأولى لبيت
التمويل الكويتى (1987 : الكويت) .
(98)

الضرير ، الصديق . التأمين التجارى
 وإعادة التأمين بالصور المشروعة
 والممنوعة . 37 ص .

فى الندوة الفقهية الأولى لبيت
 التمويل الكويتى (1978 : الكويت) .
 (99)

قاسم ، يوسف محمود . التأمين التجارى
 وإعادة التأمين ؛ الحكم الشرعى
 والحل الإسلامى . 34 ص .
 فى الندوة الفقهية الأولى لبيت
 التمويل الكويتى (1987 : الكويت) .
 (100)

التدخين

البار ، محمد على . التدخين فى العالم
 الثالث .

فى المؤتمر الطبى الإسلامى الدولى
 عن الشريعة الإسلامية والقضايا
 الطبية المعاصرة (1987 : القاهرة) .
 (101)

التشريح (فقه)

ربيع ، حامد . فقهية ومشروعية تشريح
 جسد الإنسان ونقل الأعضاء من
 أجساد الموتى .

فى المؤتمر الطبى الإسلامى الدولى
 عن الشريعة الإسلامية والقضايا
 الطبية المعاصرة (1987 : القاهرة) .
 (102)

الختان

الحفناوى ، محمد حسن . الختان بين

مفهوم الشريعة والطب .
 فى المؤتمر الطبى الإسلامى الدولى
 عن الشريعة الإسلامية والقضايا
 الطبية المعاصرة (1987 :
 القاهرة) . (103)

خليفة ، محمد عبد الله سيد . الختان بين
 مفهوم الشريعة والطب .
 فى المؤتمر الطبى الإسلامى الدولى
 عن الشريعة الإسلامية والقضايا
 الطبية المعاصرة (1987 : القاهرة) .
 (104)

الذكاء

الفريخ ، عبد الرحمن . الذكاء وحجم
 الأسرة والانخفاض المفترض فى
 مستوى الذكاء .

فى المؤتمر الطبى الإسلامى الدولى
 عن الشريعة الإسلامية والقضايا
 الطبية المعاصرة (1987 : القاهرة) .
 (105)

السلوك التنظيمى

موسى ، نبيل عزت أحمد . نظرية السلوك
 التنظيمى من منظور إسلامى ،
 68 ص .

فى اللقاء العالمى الرابع للمعهد
 العالمى للفكر الإسلامى بواشنطن
 بالتعاون مع جامعة الخرطوم عن

قضايا المنهجية والعلوم السلوكية
(1987 : الخرطوم) . (106)

الصحة النفسية

مرسى ، كمال إبراهيم . تعريفات الصحة
النفسية في الإسلام وعلم النفس ،
38 ص .

في الملتقى الدولي الرابع للفكر
الإسلامي ، (الخرطوم : 1987) .
(107)

عسل النحل

قنديل ، عادل محمد علي النبي . تأثير
العسل الطبيعي على التآم الجروح .
في المؤتمر الطبي الإسلامي الدولي
عن الشريعة الإسلامية والقضايا
الطبية المعاصرة (1987 : القاهرة) .
(108)

العلوم السلوكية - بيلوجرافيا

عطية ، محيي الدين . أسلمة العلوم
السلوكية ؛ علم النفس - علم
الإنسان - علم الاجتماع قائمة
بيلوجرافية منتقاة . 46 ص .
في الملتقى الدولي الرابع للفكر
الإسلامي (الخرطوم : 1987) .
(109)

الفن الإسلامي

بابراك . الفن الإسلامي .
في المؤتمر العالمي الخامس للتربية
الإسلامية (1987 : القاهرة) . (110)

القرآن - إعجاز

شحاته ، عبد الله . الإعجاز العلمي
للقرآن الكريم .

في المؤتمر الطبي الإسلامي الدولي
عن الشريعة الإسلامية والقضايا
الطبية المعاصرة (1987 : القاهرة) .
(111)

فطين ، أحمد محمد . إعجاز السمع في
القرآن الكريم .

في المؤتمر الطبي الإسلامي الدولي
عن الشريعة الإسلامية والقضايا
الطبية المعاصرة (1987 : القاهرة) .
(112)

المعرفة

البوطي ، محمد سعيد رمضان . أزمة
المعرفة وعلاجها في حياتنا الفكرية
المعاصرة ، 26 ص .

في اللقاء العالمي الرابع للمعهد
العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن
بالتعاون مع جامعة الخرطوم عن
قضايا المنهجية والعلوم السلوكية
(1987 : الخرطوم) . (113)

الهندسة الوراثية

البهي ، محمود زكي . أثر الهندسة الوراثية
في المجتمع الإنساني .

في المؤتمر الطبي الإسلامي الدولي
عن الشريعة الإسلامية والقضايا
الطبية المعاصرة (1987 : القاهرة) .
(114)

مقالات

ابن تيمية - القياس

العراق ، محمد هشام . توافق المعقول والمتقول في مجال التشريع من خلال (رسالة القياس في الشرع الإسلامي) لابن تيمية . الحوار . س 1 : ع 4 (1407-1986/1987) ص 111-123. (119)

ابن حنبل

الفوزان ، صالح . من أعلام المجددين الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله . مجلة البحوث الإسلامية (الرياض) ع 17 (1407-1987) (120)

ابن خلدون - التربية

أحمد ، رفيق .. فكرة ابن خلدون في التعليم والتربية . الدراسات الإسلامية . مج 22 : ع 1 (ربيع الثاني - جمادى الثاني 1407 / يناير - مارس 1987) ص 49-61. (121)

ابن قتيبة - الإمامة والسياسة

الزاكي ، بتيونس . مساجلة علمية بين كتاب «الإمامة والسياسة» المنسوب لابن تيمية - البصائر - س : ع 9 (1987) ص 43-71. (122)

الحفناوي ، محمد حسن ، عبد الباسط الأعصر . الهندسة الوراثية ومستقبل البشرية .

في المؤتمر الطبي الإسلامي الدولي عن الشريعة الإسلامية والقضايا الطبية المعاصرة (1987 : القاهرة). (115)

مرزوق ، عبد الصبور . رؤية إسلامية للهندسة الوراثية .

في المؤتمر الطبي الإسلامي الدولي عن الشريعة الإسلامية والقضايا الطبية المعاصرة (1987 : القاهرة). (116)

يوسف ، محمد محمد كمال السيد ، فوزى عبد القادر الفيشاوي . الهندسة الطبية الوراثية ومستقبل الإنسانية . في المؤتمر الطبي الإسلامي الدولي عن الشريعة الإسلامية والقضايا الطبية المعاصرة (1987 : القاهرة). (117)

الوضوء

خليل ، محمد يوسف . الوضوء وآثاره النفسية .

في المؤتمر الطبي الإسلامي الدولي عن الشريعة الإسلامية والقضايا الطبية المعاصرة (1987 : القاهرة). (118)

الأحكام (فقه)

الروكي ، محمد . أحكام الله بين نصوص
الشرع واجتهاد العقل - الهدى -
س 5 : ع 15 (ربيع الثاني 1407 -
ديسمبر 1986) ص 11-19 . (123)

الأدب الإسلامي

صبح ، علي علي . نحو نظرية في الأدب
الإسلامي - منبر الإسلام - س 45 :
ع 8 (شعبان 1407 - إبريل 1987)
ص 125-128 . (124)

الأدب

كحيلان ، عبد الله عبد الغني . الأدب
مفسراً - عالم الكتاب - مج 8 :
ع 1 (رجب 1407 - مارس 1987)
ص 97-98 . (125)

الأدوية

النبهلي ، محمد برهان الدين . حكم الشريعة
الإسلامية في التداوي بالأشياء
النجسة ودم الإنسان - البعث
الإسلامي - مج 32 : ع 1
(رمضان 1407 - مايو 1987)
ص 62-73 . (126)

أركون ، محمد

بريش ، محمد . لماذا محمد أركون ؟ -
الهدى - س 5 : ع 15 (ربيع
الثاني 1407 - ديسمبر 1986)
ص 42-64 . (127)

الاستثمار

شحاته ، حسين حسين . توزيع عوائد
الاستثمارات في المصارف
الإسلامية - الاقتصاد الإسلامي -
س 6 : ع 66 (جمادى الأولى
1407 - يناير 1987) ص 14-21 .
(128)

الاستشراق والمستشرقون

المولى ، سعود . الاستشراق الروسي في
طبقاته المنقحة : حول كتاب
« الغرب ضد العالم الإسلامي » -
الحوار - س 1 : ع 4 (1407-1986)
(1987) ص 139-176 . (129)

الأسرة

الندوي ، محمد الرابع الحسني . وحدات
الحياة الاجتماعية والأسر - البعث
الإسلامي - مج 39 : ع 1
(رمضان 1407 - مايو 1987)
ص 80-87 . (130)

أصول الفقه

العثماني ، سعد الدين . نظرات منهجية في
علم أصول الفقه - الفصيل -
س 11 : ع 123 (رمضان 1407 -
مايو 1987) ص 25-27 . (131)

الاطمئنان

الشويخ ، محمد بن سعد . أثر الإيمان في
إشاعة الاطمئنان - مجلة البحوث

الإسلامية - (الرياض) ع 17
(1987-1407). (132)

إقبال - الدولة

النيفر ، مصطفى . الدولة الإسلامية في
نظر محمد إقبال - مجلة 15 ★ 21-
س 14: ع (1987-1407) ص 19-
25. (133)

الإنسانيات

التركي ، عبد الله بن عبد المحسن . الجذور
العميقة للعلوم الإنسانية - الثقافة -
س 16 : ع 95 (محرم - صفر
1407 / سبتمبر - أكتوبر 1986)
ص 69-79. (134)

البلاغة النبوية

النعمانى ، محمد عبد الشهيد . نفحات من
الفصاحة النبوية . الدراسات
الإسلامية . مج 22 : ع 1 (ربيع
الثاني - جمادى الثاني 1407 /
يناير - مارس 1987) ص 27-48.
(135)

البنوك الإسلامية

عرفه ، سعيد محمود . مصادر
واستخدامات الأموال في فروع
المعاملات الإسلامية للبنوك
التقليدية وبعض المشاكل المتعلقة بها -
الاقتصاد الإسلامى - س 6: ع 69
(شعبان 1407 - أبريل 1987)
ص 41-47. (136)

التأمين

الضرير ، محمد الأمين . التأمين التجارى
 وإعادة التأمين بالصورة المشروعة
والممنوعة - الاقتصاد الإسلامى -
س 6 : ع 69 (شعبان 1407 -
أبريل 1987) ص 32-40. (137)

الندوى ، صدر الحسن . التأمين في
الاقتصاد الإسلامى -2- البعث
الإسلامى - مج 32 : ع 1
(رمضان 1407 - مايو 1987)
ص 56-61. (138)

التربية الإسلامية

كشميرى ، محمد عثمان . مناهجنا والتربية
الإسلامية - مجلة البحوث
الإسلامية (الرياض) ع 17 (1407-
1987). (139)

التربية الإسلامية - طرق تدريس

نصر ، لطفى . ما هى أفضل طريقة
لتدريس الدين الإسلامى بالمدارس
1- الهداية - س 10 : ع 113
(رجب 1407 - مارس 1987)
ص 14-21. (140)

نصر ، لطفى . حول أفضل طرق تدريس
التربية الإسلامية -2- الهداية -
س 10 : ع 114 (شعبان 1407 -
أبريل 1987) ص 56-62. (141)

تصنيف المعرفة

شرف الدين ، عبد التواب . تصنيف العلوم والمعارف في الإسلام - التربية - : ع 80 (ربيع الثاني 1407 - ديسمبر 1986) ص 108-111 . (142)

تعدد الزوجات

سعد ، عبد العزيز . نظام تعدد الزوجات قواعد الشريعة والقوانين الوضعية - الثقافة - س 16 : ع 95 (محرم - صفر 1407 / سبتمبر - أكتوبر 1986) ص 197-211 . (143)

الثقافة

بن باز ، عبد العزيز . كيف نحارب الغزو الثقافي الغربي والشرقي - مجلة البحوث الإسلامية (الرياض) - ع 17 (1407-1987) . (144)

الجهاد

شمس الدين ، محمد مهدي . المسلمون والسلام : الجهاد في القرآن - الحوار - س 1 : ع 4 (1407-1987) ص 35-43 . (145)

الحسبة

صالح ، محمد عثمان . الاحتساب : الحاجة إليه ومنزله في الأديان السابقة وتفضيل أمة الإسلام به - مجلة البحوث الإسلامية (الرياض) ع 17 (1407-1987) . (146)

الحوار

عطيه ، محيي الدين . أدب الحوار - بليوجرافيا - الحوار - س 1 : ع (1407-1986/1987) ص 125-138 . (147)

الرأى العام

الكيلافي ، إبراهيم زيد . الرأى العام في المجتمع الإسلامي - التضامن الإسلامي - س 41 : ج 11 (جمادى الأولى 1407 - يناير 1987) ص 32-41 . (148)

الزكاة

القرضاوى ، يوسف . دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية : مشكلة الفقر - ب - النور - س 4 : ع 42 (رجب 1407 - مارس 1987) ص 9-18 . (149)

القرضاوى ، يوسف . دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية ، مشكلة الكوارث والديون - النور - س 4 : ع 43 (شعبان 1407 / أبريل 1987) ص 26-30 . (150)

الزمن

العالم ، محمود أمين . مفهوم الزمن في الفكر العربي الإسلامي حاضرا وماضيا ، المنجى عبيده (ترجمة) - مجلة 15 ★ 21 (1407-1987) ص 59-64 . (151)

الزواج

علوى ، خالد محمود . الزواج وبناء الأسرة - التضامن الإسلامى - س 41. ج 9 (ربيع الأول 1407- نوفمبر 1986) ص 48-61. (152)

الزور ، شهادة -

القصير ، عبد الله بن صالح . شهادة الزور وخطرها - مجلة البحوث الإسلامية (الرياض) ع 17 (1407-1987). (153)

السجون

متفكر ، أحمد . السجن فى الإسلام - الوعي الإسلامى - س 23: ع 272 (شعبان 1407 - ابريل 1987) ص 52-57. (154)

الشهادتان

الجبرين ، عبد الله . حول الشهادتين معناهما وما تستلزمه كل منهما - مجلة البحوث الإسلامية (الرياض) ع 17 (1407-1987). (155)

الشييانى - فقهه

الدسوقي ، محمد . فقه الإمام الشيبانى - الوعي الإسلامى - س 23 : ع 272 (شعبان 1407 - ابريل 1987) ص 28-33. (156)

الصحة النفسية والصيام

العميسوى ، عبد الرحمن . الصيام والصحة

النفسية - الفيصل - س 11 : ع 123 (رمضان 1407 - مايو 1987) ص 39-42. (157)

الصنعانى - مُصنّفه

الصوبان ، أحمد بن عبد الرحمن . عبد الرزاق بن همام الصنعانى ومُصنّفه - مجلة البحوث الإسلامية (الرياض) ع 17 (1407-1987). (158)

الصيام

الدرينى ، محمد فتحى . الصوم وحكمة تدبير الحياة - العربى - س 30 : ع 342 (مايو 1987) ص 108-111. (159)

العالم الإسلامى

مراد ، على . حاضِر العالم الإسلامى - دراسة إحصائية - الثقافة - س 16 : ع 95 (محرم - صفر 1407 / سبتمبر - أكتوبر 1986) ص 55-68. (160)

علم النفس والصيام

الحوارى ، ماهر محمود . الصوم من وجهة نظر علم النفس - الفيصل - س 11 : ع 123 (رمضان 1407 - مايو 1987) ص 22-24. (161)

الفكر الإسلامى

عبد الحميد ، محسن . الفكر الإسلامى الحديث ، النشأة والتطور - الواقع

والتحديات - الهدى - س 5 :
ع 15 (ربيع الثاني 1407 - ديسمبر
1986) ص 29-41. (162)

الفلسفة الإسلامية

الشيخ ، أبو عمران . الفلسفة الإسلامية
بين الماضي والحاضر - الثقافة -
ن 16 : ع 95 (محرم - صفر
1407 / سبتمبر - أكتوبر 1986)
ص 47-53. (163)

القوماني ، محمد . نحو لاهوت أفقي مستنير
مجلة 15 ★ 21 - س 4 : ع 14
(1407-1987) ص 34-39. (164)

القرآن - ترجمة

الندوي ، عبد الله عباس . ترجمات معاني
القرآن الكريم ومذاهب المنحرفين
في الترجمة والتفسير -3- البعث
الإسلامي - مج 32 : ع 1 (رمضان
1407 - مايو 1987) ص 74-79.
(165)

القرآن - تفسير

بوشعراء ، زيد . قراءة في مصادر التفسير -
الهدى - س 5 : ع 15 (ربيع
الثاني 1407 - ديسمبر 1986)
ص 4-10. (166)

القرآن - معاجم

الشمي ، حسني عبد الرحمن . معجم
مصنفات القرآن لعل شواخ - عالم
الكتب - مج 8 : ع 1 (رجب

1407 - مارس 1987) ص 84-87.
(167)

القراءة

قاسم ، عبد الحكيم . عن القراءة والقارئ
في مجتمع عربي إسلامي - الحوار -
س 1 : ع 1407-1986/1987
ص 81-94. (168)

لحم الخنزير

الشويعر ، محمد سعد . من علل تحريم لحم
الخنزير - البعث الإسلامي - مج 32 :
ع 1 (رمضان 1407 - مايو 1987)
ص 40-47. (169)

المآذن

مظهر ، سليمان . مآذن لها تاريخ . العربي
س 30 : ع 342 (مايو 1987)
ص 68-89. (170)

المخطوطات - فهارس

العطية ، خليل إبراهيم . مخطوطات زاوية
« سيدى خليفة » في الجزائر - عالم
الكتب - مج 8 : ع 1 (رجب
1407 - مارس 1987) ص 31-34.
(171)

محاسبة التكاليف

رفاعي ، سامي نجدي . نحو إطار عام
للمحاسبة عن التكاليف في ضوء
الشريعة الإسلامية (١) ، أهمية
وأهداف محاسبة التكاليف -

الاقتصاد الإسلامى - س 6: ع 66
(جمادى الأولى 1407 - يناير
1987) ص 39-47. (172)

المحامة

سلمان ، مشهور حسن محمود . المحامة..
تاريخها.. ومشروعيتها.- الفصيل-
س 10: ع 115 (محرم 1407-
سبتمبر - أكتوبر 1986) ص 106-
110. (173)

المرأة العاملة

الصالح ، محمد بن أحمد . مجال عمل المرأة
فى الإسلام - مجلة البحوث
الإسلامية (الرياض) ع (1407-
1987). (174)

مسكويه - الأخلاق

النبهان ، محمد فاروق . مبادئ الأخلاق
عند مسكويه - الفصيل - س 11
ع 123 (رمضان 1407 - مايو
1987) ص 28-31. (175)

المسلمون فى استراليا

الروى ، بدر رشاد . الإسلام والمسلمون
فى استراليا - التضامن الإسلامى -
س 41 : ج 11 (جمادى الأولى
1407 - يناير 1987) ص 65-70.
(176)

الموت (فقه)

فرج ، محمد سليمان . أحكام الميت فى
الإسلام - منار الإسلام - س
12: ع 8 (شعبان 1407 - ابريل
1987) ص 27-32. (177)

النسائى - السنن

الأحدب ، خلدون . كتاب « السنن
الكبرى » للإمام النسائى وحقيقة
« المجتبى » منه - البصائر -
س : ع 9 (1987) ص 27-42.
(178)

النظام المالى

أبو صفية ، جاسر . النظام المالى فى القرآن
الكريم - البعث الإسلامى - ع 32:
ع 1 (رمضان 1407 - مايو 1987)
ص 48-55. (179)

النقد الأدبى

المساوى ، عبد الرزاق . الناقد الإسلامى
بين تاريخ الأدب ونقده - منار
الإسلام - س 12 : ع 8 (شعبان
1407 - ابريل 1987) ص 88-98.
(180)





دليل الباحث في الإعلام الإسلامي

عبد الجبار الرفاعي
الحوزة العلمية - قم

بالضرورة تزكيتنا لها .

الرموز والمختصرات :

م = السنة الميلادية

هـ = السنة الهجرية

س = السنة

ع = العدد

مج = المجلد

ط = الطبعة

ص = صفحة

— = المؤلف السابق

قائمة ببليوجرافية تشمل أهم ما صدر من كتب ومقالات دوريات وبحوث مؤتمرات ، حول الإعلام الإسلامي باللغة العربية . وقد رتبنا المداخل في القائمة ترتيباً هجائياً تبعاً لاسم المؤلف (النسب أو الشهرة أو الكنية) أو رؤوس الموضوعات في حالة عدم توفر اسم الكاتب .

ثم ألحقنا بالقائمة كشافاً موضوعياً يحيل إلى الأرقام المسلسلة للمداخل وليس إلى أرقام الصفحات ، وكشافاً آخر بالدوريات التي نُشرت فيها الأبحاث والمقالات وأماكن صدورها . مع العلم أن البيانات المذكورة في القائمة هي البيانات المتوفرة حين إعدادها . كما أن ذكرنا لأسماء الموضوعات لا يعنى

١ - الآصفى ، الشيخ محمد مهدي
« في مواجهة أجهزة الدعاية الغربية : مقدمة
في الإعلام الإسلامي » . الجهاد . س ١ :
ع ٤ ، (١ جمادى الثانية ١٤٠٣ هـ / ١٦
آذار ١٩٨٣ م) ص ٧٦ - ٨١ .

٢ - أبات ، محمد أحمد سيد .
الأسلوب الإعلامي في القرآن الكريم .
الرياض : المعهد العالي للدعوة الإسلامية -
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،
١٤٠٣ هـ (ماجستير) .

٣ - إبراهيم ، محمد كرم سليمان .
التخطيط الإعلامي في ضوء الإسلام .
الرياض : المعهد العالي للدعوة الإسلامية -
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،
١٤٠٤ هـ (ماجستير) .

٤ - أبو سعد ، محمد شتا . « دراسة
في كتاب المسؤولية الإعلامية في الإسلام »
للدكتور محمد سيد محمد . المسلم
المعاصر . س ١١ : ع ٤٢
(١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ / ٢ م)
ص ١٤٧ - ١٥٣ .

٥ - أبو عزي ، موسى إبراهيم .
مسئولية الإعلام الإسلامي . الرياض :
المعهد العالي للدعوة الإسلامية ، ١٤٠٣ هـ
(ماجستير) .

٦ - أبو غنيم ، زياد . تجربة
الصحافة الإسلامية في الأردن في
الخمسينات (صحيفة الكفاح
الإسلامي) . الكويت : دار الوثائق ،
١٩٨٥ .

٧ - أبو المجد ، أحمد كمال . « الدعوة
إلى الإسلام وتحديات العصر » . المسلم
المعاصر . س ٥ : ع ١٩ (شعبان
١٣٩٩ هـ - يوليو ١٩٧٩ م) . ص ٥ -
٢٨ .

٨ - أحمد ، حسن محمد . البرامج
الإسلامية في تلفاز المملكة العربية
السعودية . الرياض : المعهد العالي للدعوة
الإسلامية ، ١٤٠٢ هـ (ماجستير) .

٩ - أسعد ، فرحان حسن . وظيفة
الإعلام الإسلامي في تحقيق الوحدة في عهد
نور الدين محمد . الرياض : المعهد العالي
للدعوة الإسلامية ، ١٤٠٥ هـ
(ماجستير) .

١٠ - الأعرجي ، زهير . الشخصية
الإسلامية مؤسسة إعلامية . بيروت : دار
التعارف للمطبوعات ، ط ١ ،
(١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م) ، ١٤٦ ص
(دراسات في الإعلام - ١) .

١١ - « الإعلام الإسلامي وتحديات
العصر » . منار الإسلام . س ١٠ : ع ٣
(١٤٠٥ / ٣ هـ - ١٩٨٤ / ١٢ م)
ص ٤٦ - ٥٧ .

١٢ - أعلام الثورة الإسلامية في
العراق . حزب الدعوة الإسلامية . المركز
الإسلامي للأبحاث السياسية ، ١٤٠٤ هـ ،
٧٠ ص (ندوة) .

١٣ - « الإعلام الإسلامي : الواقع
والتحديات » . الهداية . البحرين . س ٨ :

الإعلامى « التوحيد . س ٣ : ع ١٧
(ذو القعدة ، ذو الحجة ١٤٠٥ هـ - ٢٠
تموز ، ١٦ أيلول ١٩٨٥ م) ص ٧٧ -
٩٠ .

٢١ - جاد الله ، عبد الرحمن أحمد .
« دور الإعلان في العالم الإسلامى »
الأمة . س ٦ : ع ٦٩ (١٤٠٦ هـ -
١٩٨٦ م) ص ٣٠ .

٢٢ - — . « حول الإعلام
والإعلامى الإسلاميين » الأمة . س ٥ :
ع ٥٩ (ذو القعدة ١٤٠٥ هـ - حزيران)
ص ٣٧ .

٢٣ - حجاب ، محمد منير .
نظريات الإعلام الإسلامى .
الاسكندرية : الهيئة المصرية ، ١٩٨١ م .

٢٤ - حجازى ، سليم عبد الله .
منهج الإعلام الإسلامى في صلح
الحديبية . الرياض : المعهد العالى للدعوة
الإسلامية ، ١٤٠٤ هـ (ماجستير) .

٢٥ - حمزة ، كريم . « ضرورة
الإعلام الإسلامى للطفل والمرأة » . منار
الإسلام . س ٨ : ع ١٠ (١٤٠٣/٩ هـ
١٩٨٣/٨ م) ص ٧٨ - ٨٨ .

٢٦ - خان ، سليم السرحمن .
الصحافة الإسلامية في الهند . تاريخها
وتطورها . الرياض : المعهد العالى للدعوة
الإسلامية ، ١٤٠٢ هـ (ماجستير) .

٢٧ - خشبة ، ناجى محمد فوزى .
« هل يمكن أن نتعلم الإعلان من

ع ٨٩ (١٤٠٥/٧ هـ - ١٩٨٥/٤ م)
ص ٢ - ٤ .

١٤ - إمام ، د . محمد كمال الدين .
النظرة الإسلامية للإعلام محاولة منهجية .
الكويت : دار البحوث العلمية
(١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) ، ط ٢ ،
٢٦٢ ص ، ١٧ × ٢٤ سم .

١٥ - البارودى ، أحمد . « خطر
الإشاعة » . الهداية (تونس) . س ١١ :
ع ٥ (٨ ، ١٤٠٤/٩ هـ - ٥ ،
١٩٨٤/٦ م) ص ٦٥ - ٧٠ .

١٦ - البرازى ، سعد . الإعلام
الإسلامى . الرياض : المعهد العالى للدعوة
الإسلامية - جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية ، ١٤٠٢ هـ (ماجستير) .

١٧ - بليق ، عز الدين . موازين
الإعلام في القرآن الكريم . بيروت : دار
الفتح ، (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) ،
٩٦ ص ، ٢٤ سم .

١٨ - بن حمد ، زهير . « الإعلام
والغزو الثقافى » ١٥٠ * ٢١ ، (تونس)
ع ٣ (١٤٠٣/٥ هـ - ١٩٨٣/٢ م)
ص ٤٥ - ٤٩ .

١٩ - بوهلال ، مصطفى . « جدلية
الإعلام الإسلامى » . دعوة الحق .
س ٢٣ : ع ٢ (١٤٠٢/٥ هـ) ص ٩٧ -
١٠١ .

٢٠ - التسخيمى ، الشيخ محمد
على . « النهوض الثقافى في المجال

الإسلامية ، ١٤٠٢ هـ (ماجستير -
إشراف : على عبد الحليم محمود) .

٣٤ - رجب ، حسن . « أدب
الإسلام وعلم الاتصال » . الأمة . س ٦ :
ع ٦٨ (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) ص
٥٢ .

٣٥ - الركابي ، زين العابدين .
« نحو نظرية إسلامية في الإعلام » المسلم
المعاصر . س ٣ : ع ١٠ (ربيع الثاني
١٣٩٧ هـ - إبريل ١٩٧٧ م) ص ٣٩ -
٧٥ .

٣٦ - الريسوني ، محمد المنتصر .
الإعلام الإسلامي : متطلبات وأهداف .
٣٧ - زهران ، عاطف . « الصحافة
الإسلامية في القرن التاسع عشر » .
تقديم : سامي الكومي . الأمة . س ٦ :
ع ٧١ (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) ص ٢٤
(رسالة جامعية) .

٣٨ - زين ، عبد العزيز محمد .
مكانة الصحافة في نشر الدعوة .
الرياض : المعهد العالي للدعوة الإسلامية ،
١٤٠٣ هـ (ماجستير) .

٣٩ - الزيني ، عبد الوهاب سليم .
الإعلام في خدمة الدعوة للائتمان
الإسلامي . الرياض : المعهد العالي للدعوة
الإسلامية ، ١٤٠٣ هـ ، ٤٣٤ ص
(ماجستير) .

٤٠ - سعد ، عبد السلام سليمان .
عمل تكوين الرأي العام في المجتمع المسلم

القرآن » . هدى الإسلام . مج ٢٧ :
ع ٢ (١٤٠٣/٢ هـ) ص ٩ - ١٢ .

٢٨ - الخطيب ، محمد عجاج .
أضواء على الإعلام في صدر الإسلام .
بيروت : مؤسسة الرسالة ، (١٤٠٦ هـ -
١٩٨٦ م) .

٢٩ - خليفة ، إجلال . « الإعلام
الديني في الوطن الإسلامي المعاصر - ١ » .
منار الإسلام . س ٨ : ع ٤
(١٤٠٣/٤ هـ - ١٩٨٣/٢ م)
ص ٨٠ - ٩١ .

٣٠ - — . « الإعلام الإسلامي
المعاصر - ٢ » . منار الإسلام . س ٨ :
ع ٥ (١٤٠٣/٥ هـ - ١٩٨٣/٣ م)
ص ١١٠ - ١١٩ .

٣١ - خليل ، عماد الدين . « نحو
آفاق تربوية في عرض التاريخ الإسلامي على
الشاشة الصغيرة » . المسلم المعاصر .
ع ٨ : (شوال ١٣٩٦ هـ - أكتوبر
١٩٧٦ م) ص ٣٩ - ٥٢ .

٣٢ - الدبس ، عدنان صادق .
أسس الإعلام الإسلامي في عصر الخلافة
الراشدة . الرياض : المعهد العالي للدعوة
الإسلامية - جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية ، ١٤٠٤ هـ (ماجستير) .

٣٣ - الدعيج ، فهد بن عبد العزيز
ابن حمد . مكانة الأمن في الدولة
الإسلامية وكفالة حرية الدعوة والإعلام
الإسلامي . الرياض : المعهد العالي للدعوة

مع التطبيق على السودان . الرياض :
المعهد العالي للدعوة الإسلامية - جامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،
١٤٠٤ هـ (ماجستير) .

٤١ - سعد ، مصطفى محمد .
الإعلام الإسلامي ورسائله في إبطال
الدعاية لتحديد النسل . الرياض : المعهد
العالي للدعوة الإسلامية ، ١٤٠٣ هـ
(ماجستير) .

٤٢ - سعدى ، جواد . «التوجهات
الإسلامية في القرآن الكريم» . الحوار
الفكري والسياسي . س ٤ : ع ٣٠ -
٣١ (رمضان - شوال - ذو القعدة
١٤٠٥ هـ / حزيران - تموز - آب ١٩٨٥
م) ص ١٨٩ - ١٩٧ .

٤٣ - سليم ، نور الدين أحمد .
وسائل الاتصال الجماهيري المعاصرة
ودورها في نشر الدعوة . الرياض : المعهد
العالي للدعوة الإسلامية ،
١٤٠٣ هـ (ماجستير) .

٤٤ - شامة ، محمد . « منهج
الإسلام في تقييم الأنباء » . الأمة . س ٣ :
ع ٣٦ (١٤٠٣/١٢ هـ - ١٩٨٣/٩ م)
ص ٦٢ - ٦٣ .

٤٥ - شحاته ، عبد الله . الدعوة
الإسلامية والإعلام الديني . القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ م .

٤٦ - شرف ، عبد العزيز . العربية
لغة الإعلام . الرياض : دار الرفاعي للنشر

والطباعة والتوزيع ، (١٤٠٣ هـ -
١٩٨٣ م) ، ٩٠ ص .

٤٧ - الشريف ، كامل وآخرون .
« الدعوة ووسائل الاتصال الحديثة » . في
مؤتمر الوعظ والارشاد السنوي الأول .
عمان : وزارة الأوقاف والشؤون
والمقدسات الإسلامية ، ١٤٠٥ هـ .

٤٨ - شعلان ، محمود عبدالسميع .
« أجهزة الإعلام ودورها في ميدان الدعوة
الإسلامية » . الدعوة (السعودية) . ع
٩٨٦ (١٤٠٥/٧/١٨ هـ - ١٩٨٥/٤/٨ م)
ص ٢٨ - ٣٠ .

٤٩ - شلبسى ، رؤوف .
سيكولوجية الرأي والدعوة في الإسلام .
الكويت : دار القلم ، ط ٢ ، (١٤٠٢ هـ
١٩٨٢ م) ، ٣٥٦ ص ، ١٧ X
٢٤ سم .

٥٠ - الشنقيطي ، سيد محمد ساداتي
أحمد . وكالة الأنباء الإسلامية في
الميزان . الرياض : المعهد العالي للدعوة
الإسلامية . جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية ، ١٤٠١ هـ (ماجستير) .

٥١ - الشيتي ، عبد الله . كتاب
جديد في موضوعه « من قضايا الإعلام في
القرآن » . مراجعة كتاب « من قضايا
الإعلام في القرآن » تأليف رمضان
لاوند . المجلة العربية . س ٤ : ع ١١
(١٩٨١/٢ م) ص ١٧ - ١٨ .

٥٢ - الشيخ ، محمد عبد العزيز .

الإعلام الإسلامي وتنمية المجتمعات المحلية . الرياض : المعهد العالي للدعوة الإسلامية . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠٤ هـ (ماجستير) .

٥٣ - « الصحافة الإسلامية .. بين الحقيقة والتضليل » . التقرير السياسي الإسلامي . ع ٢٤ (رجب ١٤٠٣ هـ) ص ١ - ١٦ .

٥٤ - طاش ، عبد القادر . « الصحافة الإسلامية والتحديات » . الدعوة . (السعودية) . ع ٩٨٩ (١٤٠٥/٨ هـ - ١٩٨٥/٤ م) ص ١١ .
٥٥ - الطويل ، السيد رزق . « شعيرة الأذان ودرس في الإعلام الإسلامي » . الأمة . س ٦ : ع ٦٩ (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) ص ٢٤ .

٥٦ - العامر ، إبراهيم بن عبدالمحسن . أثر المدرسة الإعلامية في بناء المسلم . الرياض : المعهد العالي للدعوة الإسلامية . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٤ هـ (ماجستير) .

٥٧ - عبد الحليم ، محي الدين . الإعلام الديني وأثره في الرأي العام . دراسة ميدانية في الريف المصري . جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٧٨ . (دكتوراه) .

٥٨ - عبد الحميد ، محمد . « صحيفة إسلامية للطفل المسلم » . الوعي الإسلامي . س ١٨ : ع ٢١١ (١٤٠٢/٧ هـ) ص ٩٢ - ٩٩ .

٥٩ - عبد الواحد ، مصطفى . « مسئولية الإعلام في المجتمع الإسلامي المعاصر » . رابطة العالم الإسلامي . س ٢٢ : ع ٩ (١٤٠٤/٩ هـ - ٦ ، ١٩٨٤/٧ م) ص ٤٩ - ٥٢ .

٦٠ - عبد الواحد ، حامد . الإعلام في المجتمع الإسلامي . مكة المكرمة : رابطة العالم الإسلامي ، ١٤٠٤ هـ ، ١٣٨ ص (دعوة الحق - ٣٣) .

٦١ - عبد الوهاب ، عبد الخالق محمد . الدعوة الإسلامية في مجال الإذاعة والتلفزيون . القاهرة : كلية أصول الدين - جامعة الأزهر ، ١٩٨٢ م . (دكتوراه - إشراف : محمد البهي) .

٦٢ - عرفة ، سعيد محمود . « الإعلام الإسلامي في ضوء نظرية النظم » . المسلم المعاصر . س ٣ : ع ١٠ (ربيع الثاني ١٣٩٧ هـ - أبريل ١٩٧٧ م) ص ٧٧ - ٩٢ .

٦٣ - عزت ، محمد فريد محمد . بحوث في الإعلام الإسلامي . جدة : دار الشروق ، (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) ١٧٣ ص .

٦٤ - عمر ، نوال محمد . دور الإعلام الديني في تغيير قيم الأسر الريفية والحضرية . القاهرة : كلية الدراسات الإنسانية - جامعة الأزهر ، ١٩٨١ م . (دكتوراه) .

٦٥ - العودي ، محمد علي . الإعلام

الإسلامى الدولى . الدوحة : دار الدوحة للنشر ، ١٩٨٣ م .

٦٦ - الغلاينى ، محمد موفق . دور وسائل الإعلام فى وحدة الأمة . الرياض : المعهد العالى للدعوة الإسلامية ، ١٤٠٣ هـ (ماجستير) .

٦٧ - غلوش ، أحمد . « الإعلام الإسلامى فى المجتمع الحديث » . التضامن الإسلامى . س ٣٧ : ج ١١ (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) ص ٧٩ - ٨٤ .

٦٨ - قرّة ، أحمد على . الثبات الخلقى بين الإعلام الإسلامى والإعلام المعاصر . الرياض : المعهد العالى للدعوة الإسلامية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠٤ هـ (ماجستير) .

٦٩ - كامل ، عبد العزيز . « الإعلام الدينى والتربية » . المسلم المعاصر . س ٨ : ع ٣٢ (١٤٠٢ هـ) ص ٧٣ - ٩٢ .

٧٠ - كحيل ، عبد الوهاب أحمد محمد . الإعلام الإسلامى فى مجتمع الرسول ﷺ فى المدينة . سوهاج - كلية الآداب - جامعة أسيوط ، ١٩٨٣ م (دكتوراه) .

٧١ - كمال ، مصطفى حسين . « الصحافة الإسلامية المنهج والتطبيق » . هذه سبيل . (الرياض) . ع ٥ (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) ص ١٧٧ - ٢٠٠ .

٧٢ - الكيلانى ، موسى زيد . الإعلام السياسى والإسلام . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٧٣ - محمد ، محمد سيد . « وسائل الإعلام فى عصر النبوة » . بحث مقدم إلى الندوة العلمية الثالثة لدراسات تاريخ الجزيرة العربية فى عصر الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين . (الرياض : كلية الآداب - جامعة الملك سعود : ١٥ - ٢١ محرم ١٤٠٤ هـ) .

٧٤ - — . « الإعلام الإسلامى والتحدى الحضارى المعاصر » . الأمة . س ٥ : ع ٥٨ (١٤٠٥/١٠ هـ - ١٩٨٥/٦ م) ص ٧٨ - ٨٠ .

٧٥ - — . المسئولية الإعلامية فى الإسلام . الرياض : دار الرفاعى (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) ، ٤٠٠ ص ، ٢٤ سم .

٧٦ - المدرسى ، السيد محمد تقى . عن الإعلام والثقافة الرسالية . طهران : المركز الثقافى الإسلامى ، ط ١ ، ٢٠٠ ص .

٧٧ - مذكور ، مرعى . الإعلام الإسلامى الطباعى فى الدول غير الإسلامية . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٥ م ، ٤٣٦ ص ، ٢٤ سم (دكتوراه من جامعة الأزهر) .

٧٨ - المركز الإسلامى للدراسات السياسية . الإعلام الإسلامى : نظرة

عامة - طهران : المركز الإسلامى
للدراسات السياسية ، ط ١ ،
(١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م) ، ٩٥ ص .

٧٩ - المشرف ، محمد عبد الله .
قيمة الحرية فى الإعلام الإسلامى .
الرياض : المعهد العالى للدعوة الإسلامية ،
١٤٠٣ هـ (ماجستير) .

٨٠ - نجار ، فهمى قطب الدين .
الإعلام والحرب النفسية فى ضوء معايير
الإسلام . الرياض : المعهد العالى للدعوة
الإسلامية - جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
(ماجستير)

٨١ - ندى ، محمد ناجى مسلم .
الوظيفة الإعلامية للمسجد . الرياض :
المعهد العالى للدعوة الإسلامية - جامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،
١٤٠١ هـ (ماجستير) .

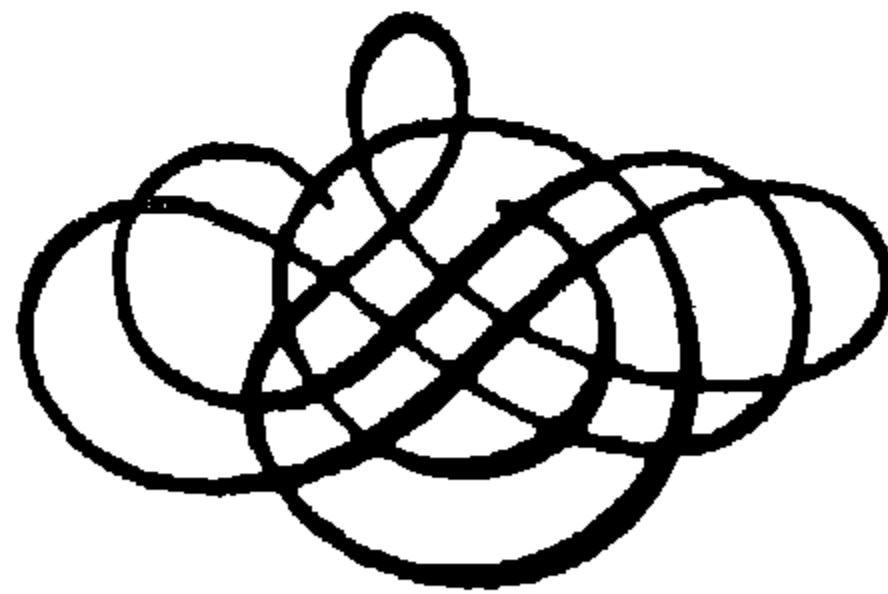
٨٢ - الوفد الإسلامى . « عناصر
الضعف فى الإعلام الإسلامى » . فى
المؤتمر الدولى للإعلام الإسلامى
والمشكلات التى تقف أمامه واستراتيجيته

المستقبلية - كوالامبور ، ٢٧ محرم -
٧ صفر ١٤٠٢ هـ . كتاب مع المؤتمرات
الدولية . طهران : منظمة الإعلام
الإسلامى ، رمضان ١٤٠٣ هـ ،
ص ٢٧ - ٣٦ .

٨٣ - — . « مهمة الإعلام
الإسلامى والعقبات فى وجه تحقيقها » .
فى المؤتمر الدولى للإعلام الإسلامى
والمشكلات التى تقف أمامه واستراتيجيته
المستقبلية . كوالامبور فى ٢٧ محرم -
٧ صفر - ١٤٠٢ هـ . كتاب مع المؤتمرات
الدولية . طهران : منظمة الإعلام
الإسلامى ، رمضان ١٤٠٣ هـ ،
ص ٣٧ - ٤٢ .

٨٤ - يكن ، منى حداد . أبنائنا
بين وسائل الإعلام وأخلاق الإسلام .
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٢ هـ -
١٩٨٢ م ، ١٤٨ ص ، ١٧ سم .

٨٥ - يوسف ، محمد كمال الدين
على . « الإعلام والدعوة الإسلامية » .
التربية . ع ٧١ (رمضان ١٤٠٥ هـ -
مايو ١٩٨٥ م ، ص ١١٢ - ١١٣ .



كشاف الموضوعات

(أ)

العصر	٨٤	أبناؤنا بين وسائل الإعلام
٧٤		وأخلاق الإسلام
الحضارى المعاصر	٥٦	أثر المدرسة الإعلامى
٥٢		أجهزة الإعلام ودورها
المجتمعات المحلية	٤٨	أدب الإسلام وعلم الاتصال
١٣		أسس الإعلام الإسلامى
والتحدى	٣٢	الأسلوب الإعلامى فى القرآن الكريم
٤١		أضواء على الإعلام فى صدر
١٢		الإسلام
٥٧		الإعلام الإسلامى
العام	٣٦١٦	الإعلام الإسلامى الدولى
٦٩		الإعلام الإسلامى الطباعى
٣٠ ٢٩		الإعلام الإسلامى فى ضوء
الإسلامى	٦٢	نظرية النظم
٨٥		الإعلام الإسلامى فى المجتمع
٨٠		الحديث
٧٢		الإعلام الإسلامى فى مجتمع
١٨		الرسول
٣٩		الإعلام الإسلامى: نظرة عامة
٦٠		الإعلام الإسلامى وتحديات

٣٨	الإعلامية في الإسلام		
٦١	الدعوة الإسلامية في مجال	(ب)	
	الإذاعة والتلفزيون		
٤٥	الدعوة الإسلامية وتحديات	٦٣	بحوث في الإعلام الإسلامي
	العصر	٨	البرامج الإسلامية
٧	الدعوة إلى الإسلام وتحديات	(ت)	
	العصر		
٤٧	الدعوة ووسائل الاتصال الحديثة		تجربة الصحافة الإسلامية في الأردن
٦٤	دور الإعلام الديني	٣	التخطيط الإعلامي في ضوء
٢١	دور الإعلان في العالم الإسلامي		الإسلام
٦٦	دور وسائل الإعلام في وحدة	٤٢	التوجهات الإعلامية في القرآن
	الأمة		الكريم
(س)		(ث)	
٤٩	سيكولوجية الرأي والدعوة في	٦٨	الثبات الخلقى بين الإعلام
	الإسلام		الإسلامي والإعلام المعاصر
(ش)		(ج)	
١٠	الشخصية الإسلامية: مؤسسة	١٩	جدلية الإعلام الإسلامي
	إعلامية		
٥٥	شعيرة الآذان ودرس في الإعلام	(ح)	
	الإسلامي	٢٢	حول الإعلام والإعلامي
			الإسلاميين
(ص)		(خ)	
٥٣	الصحافة الإسلامية بين الحقيقة		
	والتضليل	١٥	خطر الإشاعة
٣٧	الصحافة الإسلامية في القرن	(د)	
	التاسع عشر		
٢٦	الصحافة الإسلامية في الهند		
٧١	الصحافة الإسلامية : المنهج	٤	دراسة في كتاب المسؤولية



الإسلامى	والتطبيق
٣٨ مكانة الصحافة فى نشر الدعوة	٥٤ الصحافة الإسلامية والتحديات
٤٤ منهج الإسلام فى تقييم الأبناء	٥٨ صحيفة إسلامية للطفل المسلم
٢٤ منهج الإعلام الإسلامى	
٥١ من قضايا الإعلام فى القرآن	(ض)
٨٣ مهمة الإعلام الإسلامى	٢٥ ضرورة الإعلام الإسلامى
١٧ موازين الإعلام فى القرآن الكريم	

(ن)

٣١ نحو آفاق تربوية فى عرض التاريخ الإسلامى
٣٥ نحو نظرية إسلامية فى الإعلام
١٤ النظرة الإسلامية للإعلام
٢٣ نظريات الإعلام الإسلامى
٢٠ النهوض الثقافى فى المجال الإعلامى

(هـ)

٢٧ هل يمكن أن نتعلم الإعلان من القرآن ؟

(و)

٤٣ وسائل الاتصال الجماهيرى المعاصرة
٧٣ وسائل الإعلام فى عصر النبوة
٩ وظيفة الإعلام الإسلامى
٨١ الوظيفة الإعلامية للمسجد
٥٠ وكالة الأنباء الإسلامية فى الميزان

(ع)

٤٦ العربية لغة الإعلام
٤٠ عمل تكوين الرأى العام فى المجتمع
٨٢ عناصر الضعف فى الإعلام الإسلامى
٧٦ عن الإعلام والثقافة الرسالية

(ف)

١ فى مواجهة أجهزة الدعاية الغربية

(ق)

٧٩ قيمة الحرية فى الإعلام الإسلامى

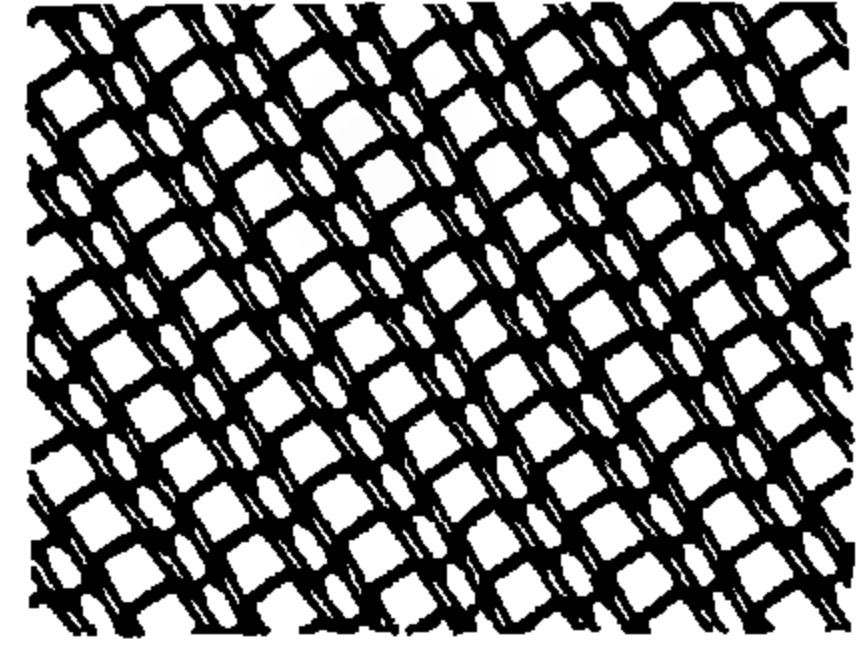
(م)

٥ مسئولىة الإعلام الإسلامى
٧٥ المسئولية الإعلامية فى الإسلام
٥٩ مسئولىة الإعلام فى المجتمع الإسلامى المعاصر
٣٣ مكانة الأمن فى الدولة الإسلامية وكفالة حرية الدعوة والإعلام

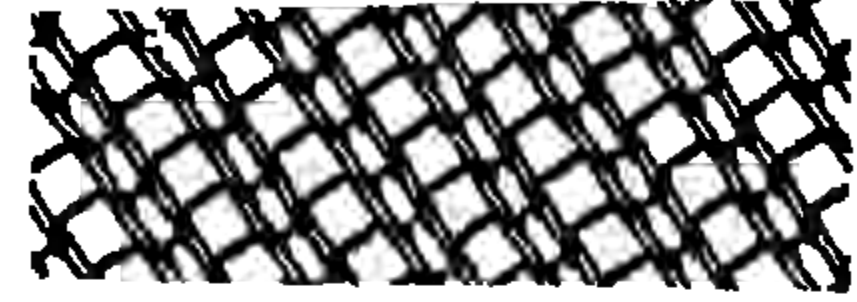
كشاف الدوريات

- | | |
|--|---|
| الأمة « قطر » . | رابطة العالم الإسلامى « مكة المكرمة » . |
| التربية « قطر » . | المجلة العربية « الرياض » . |
| التضامن الإسلامى « مكة المكرمة » . | المسلم المعاصر « لبنان » . |
| التقرير السياسى الإسلامى « طهران » . . | منار الإسلام « أبو ظبى » . |
| التوحيد « طهران » . | هدى الإسلام « عمان » . |
| الجهاد « طهران » . | الهداية « البحرين » . |
| الحوار الفكرى السياسى « إيران - قم » . | الهداية « تونس » . |
| الدعوة « السعودية » . | هذه سبيل « الرياض » . |
| دعوة الحق « المغرب » . | الوعى الإسلامى « الكويت » . |
| | ١٥ * ٢١ « تونس » . |





فهارس



الفهرس العام

للمجلد الثاني عشر من المسلم

المعاصر (١٤٠٦ هـ)

الأعداد ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨

أولاً : فهرس العناوين

- ١ - استدعاء التاريخ وأثره في نهضة الشعر الديني الحديث / حلمى القاعود - ع ٤٦ (١٤٠٦ هـ) ص ص ٩١ - ١٠٦ - [أبحاث].
- ٢ - إسهام الإسلام في الفكر السياسى العالمى / خالد إسحاق - ع ٤٥ (١٤٠٦ هـ) ص ص ٣٣ - ٩٩ - [أبحاث].
- ٣ - إلغاء الفوائد من المعاملات الحكومية / المعهد الدولى للاقتصاد الإسلامى - إسلام أباد - ع ٤٦ (١٤٠٦ هـ) ص ص ١١٧ - ١٢٩ - [تقارير].
- ٤ - بيلوجرافيا الفكر الإسلامى / محيى الدين عطية - ع ٤٨ (١٤٠٧ هـ) ص ص ١٥٧ - ١٩٠ - [بيلوجرافيا].
- ٥ - بحث على بحث .. حوار حول مقال « أفكار الآخرين » للدكتور محمد رضا محرم / عبد العظيم الديب - ع ٤٧ (١٤٠٦ هـ) ص ص ١١٧ - ١٦٠ - [حوار].
- ٦ - تعاليم الإسلام الطيبة للدكتور أحمد شوقى الفنجري / كارم السيد غنيم - ع ٤٨ (١٤٠٧ هـ) ص ص ١٢١ - ١٥٤ - [نقد كتيب].
- ٧ - الجامعات وتنمية العالم الإسلامى / عبد المنعم محمد بدر - ع ٤٦ (١٤٠٦ هـ) ص ص ٦٧ - ٩٠ - [أبحاث].
- ٨ - الجوانب المحاسبية لعلاقة وصور التعاقد بين البنك الإسلامى وأصحاب ودائع الاستثمار / كوثر الإيجى - ع ٤٧ (١٤٠٦ هـ) ص ص ٧٩ - ٩١ - [أبحاث].

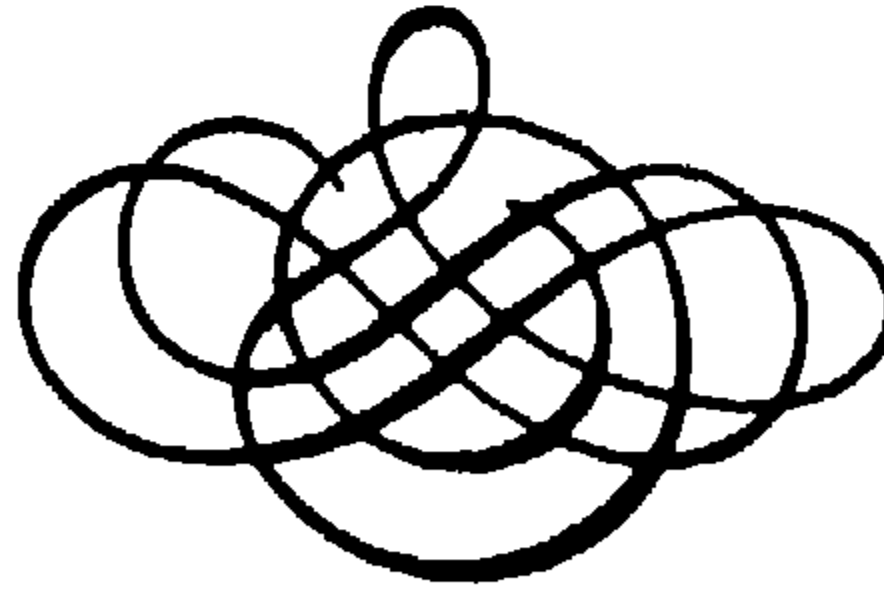
- ٩ - حول الاجتهاد : الضرورات والخوافز
ووسائل التحقيق/ عماد الدين خليل -
ع ٤٧ (١٤٠٦/٧ هـ) ص ص ٥-٢٨
[كلمة التحرير] .
- ١٠ - حول بحث ربحية المصارف الإسلامية/بو
عبد الله إدريس - ع ٤٨
(١٤٠٧/١٠ هـ) ص ص ١١٣-١٢٠
[حوار] .
- ١١ - حول العوامل الرئيسية لنشوء الفرق في تاريخ
المسلمين/محيي الدين عطية - ع ٤٦
(١٤٠٦/٤ هـ) ص ص ١٠٧-١١٦
[حوار] .
- ١٢ - الدين والتطور الاجتماعي في مصر
١٩٥٢ - ١٩٧٠ / رفعت سيد أحمد . ع
٤٥ (١٤٠٦/١ هـ) ص ص ١٠١-
١١٦ . [أبحاث]
- ١٣ - صفات المؤمن التقى (أو السوي) / عبد
الستار أبو غدة - ع ٤٦ (١٤٠٦/٤ هـ)
ص ص ٥٧-٦٦ . [أبحاث] .
- ١٤ - عن الحل الإسلامي - نظرات في
المنهج/محيي الدين عطية - ع ٤٧
(١٤٠٦/٧ هـ) ص ص ١١١-١١٥
[حوار] .
- ١٥ - العوامل الرئيسية لنشوء الفرق في التاريخ
الإسلامي/فاروق دسوقي - ع ٤٥
(١٤٠٦/١ هـ) ص ص ١١-٣٢
[أبحاث] .
- ١٦ - الغزو الثقافي في المجال التاريخي/ عبد الحليم
عويس - ع ٤٧ (١٤٠٦/٧ هـ) ص ص
٤٩-٦٨ [أبحاث] .
- ١٧ - الغزو الثقافي في مجال الفنون/ لويز لمياء
الفاروق - ع ٤٥ (١٤٠٦/١ هـ) ص ص
١١٧-١٣٣ . [أبحاث] .
- ١٨ - الفكر الاجتماعي في الكتابات الإسلامية
الحديثة/حميدة النيفر - ع ٤٧
(١٤٠٦/٧ هـ) ص ص ٢٩-٤٧
[أبحاث] .
- ١٩ - الفكر الإسلامي - قائمة فصلية
منتقاة/محيي الدين عطية - ع ٤٥
(١٤٠٦/١ هـ) ص ص ١٤٥-١٧٠
[بيولوجرافيا] .
- ٢٠ - الفكر الإسلامي - قائمة بيولوجرافية
منتقاة/محيي الدين عطية - ع ٤٦
(١٤٠٦/٤ هـ) ص ص ١٤٥-١٧٣
[بيولوجرافيا] .
- ٢١ - الفكر الإسلامي : قائمة فصلية
منتقاة/محيي الدين عطية - ع ٤٧
(١٤٠٦/٧ هـ) ص ص ١٦٣-١٨٥
[بيولوجرافيا] .
- ٢٢ - فلسفة الحضارة لألبرت أسفيتزر/ محمد
جمال محمد عرفة - ع ٤٥ (١٤٠٦/١ هـ)
ص ص ١٣٥-١٤٢ . [نقد
كتب] .
- ٢٣ - قراءة «اقتصادية» جديدة للزكاة/ محمد
صحري - ع ٤٧ (١٤٠٦/٧ هـ) ص ص
٦٩-٧٨ . [أبحاث] .
- ٢٤ - الكشاف الاقتصادي لكتاب جمع الفوائد
من جامع الأصول وجمع الزوائد
للفاسي/محيي الدين عطية - ع ٤٧
(١٤٠٦/٧ هـ) ص ص ١٨٧-١٩٣
[كشافات] .
- ٢٥ - كشاف «مختصر شعب الإيمان»
للقزويني/محيي الدين عطية - ع ٤٦
(١٤٠٦/٤ هـ) ص ص ١٧٥-١٨١
[كشافات] .

- ٢٦ - ماذا يكتب الإسلاميون/محمي الدين عطية. - ع ٤٥ (١٤٠٦/١) ص ص ٥ - ١٠. [كلمة التحرير].
- ٢٧ - متن الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية/محمي الدين عطية ع ٤٥ (١٤٠٦/١) ص ص ١٧١ - ١٧٧. [كشافات].
- ٢٨ - المحرفون للكلم/الترجمات اللاتينية الأولى للقرآن الكريم/حسن المعاييرجي ع ٤٨ (١٤٠٧/١٠) ص ص ٥٣ - ٩٠. [أبحاث].
- ٢٩ - مستخلصات أبحاث العام الثاني عشر/صلاح الدين حفتي. - ع ٤٨ (١٤٠٧/١٠) ص ص ١٩١ - ٢٤٢. [مستخلصات].
- ٣٠ - مستقبل الحج : نظرات أساسية/ ضياء الدين سريدار. - ع ٤٦ (١٤٠٦/٤) ص ص ١١ - ٣٠. [أبحاث].
- ٣١ - ملاحظات حول الثقافة والمنهج/ حيدر آل حيدر. - ع ٤٦ (١٤٠٦/٤) ص ص ٥ - ١٠. [كلمة التحرير].
- ٣٢ - ملاحظات حول مشروع موسوعة الحديث النبوي/محمد سليمان الأشقر. -
- ع ٤٨ (١٤٠٧/١٠) ص ص ١٠٣ - ١١١. [حوار].
- ٣٣ - منهجية التشريع الإسلامي/حسن الترابي. - ع ٤٨ (١٤٠٧/١٠) ص ص ٥ - ٢٦. [كلمة التحرير].
- ٣٤ - نحو أسلمة علم النفس/محمد رफी عيسى. - ع ٤٦ (١٤٠٦/٤) ص ص ٣١ - ٥٦. [أبحاث].
- ٣٥ - نظرية المعرفة عند الغزالي/عبد الله حسن زدوق. - ع ٤٨ (١٤٠٧/١٠) ص ص ٢٧ - ٥٢. [أبحاث].
- ٣٦ - النقد الأدبي بين الاستيطاقيا والالتزام/محمد اقبال عروى. - ع ٤٧ (١٤٠٦/٧) ص ص ٩٣ - ١١٠. [أبحاث].
- ٣٧ - هموم الأرض في الشعر الإسلامي المعاصر/عبد الرزاق المساوي. - ع ٤٨ (١٤٠٧/١٠) ص ص ٩١ - ١٠٢. [أبحاث].
- ٣٨ - وليس الذكر كالأنثى، لمحمد عثمان الخشت/كريم السيد غنيم. - ع ٤٦ (١٤٠٦/٤) ص ص ١٣١ - ١٤٢. [نقد كتب].



ثانيا : فهرس الكتاب

٧	عبد المنعم محمد بدر	١٨	إحميدة النيفر
٩	عماد الدين خليل	١٩	بو عبد الله إدريس
١٥	فاروق الدسوقي	٣٣	حسن الترابى
٣٨ ٦	كارم السيد غنيم	٢٨	حسن المعاييرجى
٨	كوثر الإيجى	١	حلمى القاعود
١٧	لويز لمياء الفاروقى	٣١	حيدر آل حيدر
٢٨	محمد إقبال عروى	٢	خالد إسحاق
٢٢	محمد جمال عرفة	١٢	رفعت سيد أحمد
٣٤	محمد رفقى عيسى	٢٩	صلاح الدين حفى
٣٢	محمد سليمان الأشقر	٣٠	ضياء الدين سردار
٢٣	محمد صحرى	٣٥	عبد الله حسن زروق
١٩ ١٤ ١١ ٤	محيى الدين عطية	١٦	عبد الحليم عويس
٢٤ ٢١ ٢٠		٣٧	عبد الرزاق المساوى
٢٧ ٢٦ ٢٥		١٣	عبد الستار أبو غدة
		٥	عبد العظيم الديب



صدر حديثاً :

للدكتور محمد عمر شابرأ

نحو نظام نقدي عادل

دراسة للتقود والمصاريف والسياسة النقدية
في ضوء الإسلام

هذا الكتاب

”نحو نظام نقدي عادل“ هو أول دراسة علمية شاملة لأهداف النظام النقدي الإسلامي وطبيعته وعملياته، ولا ريب أن العدالة تقع في طبيعة هذه الأهداف التي لاغنى عنها.

كثير من الناس، ومنهم بعض المسلمين، يعتقدون بأن الاقتصاد اللاربوي إنما هو ضرب من الأسرار التي تأتي بها الأديان ولا تقبلها العقول. ولهذا يثار في هذا الكتاب عدد من الأسئلة: هل الإسلام حرم الفائدة فعلاً، وإذا كان كذلك، فما الحكمة من هذا التحريم؟ هل يمكن للاقتصاد أن يعمل بدون فائدة؟ ماذا يكون أثر ذلك على تخصيص الموارد، والادخار، والتكوين الرأسمالي، والاستقرار الاقتصادي، والنمو؟ يستكشف الدكتور شابرأ من المسألة بالإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، بتحليل اقتصادي جاذب. فهو يبين حكمة تحريم الفائدة، ومزايا الاقتصاد الإسلامي القائم على المشاركة، كما يبرز المشكلات، ويقدم الاقتراحات العملية لحلها.

ويظهر الدكتور شابرأ التغييرات التي يجب إدخالها في طبيعة المصارف التجارية والمركزية وعملياتها، وكذلك المؤسسات المساعدة التي يجب إنشاؤها، والأدوات الجديدة للسياسة النقدية التي يجب تطويرها، لتمكين النظام النقدي والمصرفي الإسلامي من العمل بكفاءة. ولكنه يحذر مع ذلك من اعتبار تحريم الربا هو الفضيلة الإسلامية الوحيدة، فما لم تترافق بعدد من الإصلاحات الجذرية في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلدان الإسلامية لا يمكن لأقتصادياتها أن تتحول، ولا للنمو الاقتصادي، ولا للعدالة الاقتصادية والاجتماعية وسواها من الأهداف الهامة أن تتحقق. وهذا يتطلب تحولاً تدريجياً، ولكن بالتزام كامل.

د. محمد عمر شابرأ

سعودي الجنسية، ولد عام ١٩٣٢، وحصل في تخصص التجارة من جامعة كراتشي على البكالوريوس عام ١٩٥٤م، ثم الماجستير عام ١٩٥٦م. وتحصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ميناسوتا بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦١م. وقد تحصل الدكتور محمد عمر على عدد من الأوسمة وجوائز التفوق الدراسي خلال حياته الدراسية.

وعمل الدكتور محمد عمر شابرأ اثنين وعشرون عاماً منذ عام ١٩٦٥م وحتى الآن مستشاراً اقتصادياً لمؤسسة النقد العربي السعودي مما مكن له من الخبرة الفعالة المصيبة في التحليل الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية في مختلف مراحل النمو الاقتصادي.

وقد عمل الدكتور محمد عمر شابرأ كذلك ولمدة ثلاث سنوات أستاذاً مساعداً ومختاراً مشاركاً للاقتصاد في جامعة وسكنسون وجامعة كنتكي بالولايات المتحدة الأمريكية، كما شارك بالبحث والمناقشة العلمية في عدد كبير من المؤتمرات والندوات العلمية الاقتصادية الدولية التي عقدتها الجامعات والمؤسسات الاقتصادية الهامة، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة الدول المصدرة للبترول، والجامعة العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج.

والدكتور شابرأ عدة مؤلفات وبحوث قيمة منشورة في قضايا الاقتصاد الإسلامي.

صدر حديثاً :

النظرية العامة للشريعة الإسلامية
للدكتور جمال الدين عطية

هذا الكتاب

مساهمة من المؤلف في بلورة نظرية
عامة للشريعة الإسلامية .

وقد تناولت فصول الكتاب بيان
خصائص الشريعة ونسبتها إلى العلوم
الأخرى . ثم مقاصد الشريعة وقواعدها
الكلية . ثم تطرق المؤلف بعد ذلك إلى
بيان محل الحكم الشرعي وبين أنواعه
ومجموعاته ومصادره ومنهج التوصل إلى
الحكم الشرعي في المجالات المختلفة
وكيفية تطبيقه .

وفي الختام بيان للحكم الشرعي من
حيث نطاقه الشخصي والمكاني
والزمني .

al-Muslim al-mu'asir

THE CONTEMPORARY MUSLIM

Vol.13

No.49

Muharram 1408

Safar

Rabiel Awal

Septemper 1987

October

November